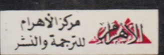
صلاح الدين حافظ

أحزان حرية الصحافة



صلاح الدين حافظ



الطبعـة الأولـى
١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون ٥٧٤٧٠٨٣ - تلكس ٩٢٠٠٢ يوان

إهـــداء

إلى الزهرة التى أينعت وحدها فى صحراء حياتى ... فبعثت فى أوصالى معنى الحياة .. حتى بعد الممات ...

إلى غادة وايهاب ...

كان هذا طريقى الذى اخترت ... لم أحد عنه ... ولم أخن ، فلا تخونا حياتكما بأى ثمن !!

إشراقات البداية ...

ليس هذا كتابا أسود ... هدفه إدانة صحافة مصر وصحفييها ... حاشا لِلّه .

صحافة مصر وصحفيوها - بدون تعصب عاطفى - أكبر من الإدانة ... دورها الوطنى رائد ... دورها القومى قائد ... شرفها فوق الشبهات ... نضالها معروف ... بدايتها ناصعة ... ومن أشرقت بداياته ، أشرقت نهاياته ... كما يقول إمامنا العلاّمة الفقيه ابن عطاء الله .

لكن ... هذا الكتاب يعبر عن موقف نقدى لصحفى متمرد ، عاش حياته منذ الصغر ... وإلى نهاية الطريق فى بلاط صحافة مصر ... عاشقا محبا فخورا ، تلميذا مجتهدا ، ناقداً غاضبا متمردا راضيا سعيداً ، بمهنة اختارها بملء إرادته ، وكامل وعيه وصميم حريته ...

من صبابة العشق انتقد ... من فرط الوجد غضب ... من شدة الغيرة ثار ... من جهد الاجتهاد تمرد ... من عرق العمل تعب وكسب وأنفق ، ثم على الرصيف العارى استراح !!

يريد الأحسن ... يسعى للارتقاء ... يهاب الفشل ... يحلم لأجيال من بعده بنجاح لم يحققه ... والضمير الراضى لا يستسلم ... إذ أن القلب الصافى لا يخون محبوبته ... حتى ولو خانته !

هدفه الإصلاح ... « إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب » .

صلاح الدين حافظ

القاهـــرة - ١٩٩٣

المحتويـــات

صفحـة

صفحة

الباب الرابع

حرية الصحافة وتهافت الممارسة

الباب الخامس

نصل الكلام فى فصل الختام

مقدمـــــة

كتاب فى زمانه وفى مكانه

بقلم

محمد حسنين هيكل

هذا الكتاب فصول تجىء فى زمانها وتجىء فى مكانها ، ولعلها إلى جانب ذلك تجىء من النبع الذى كان ضروريا أن تتدفق منه أفكار صافية ورائقة عن حرية الصحافة ، حتى وإن اقترنت الحرية بالأحزان فى العنوان الرئيسى للكتاب .

زمان هذه الفصول هو الأيام والظروف التى نعيشها ، وهى مداخلنا إلى القرن الحادى والعشرين ، والألف الثالثة من التقويم الذى ارتضاه معظم العالم لحساب الدهور . وهذه المداخل إلى القرن الحادى والعشرين لا شك خطيرة ، والقرن المطل المفتوح بعدها لا شك حاسم ، والعلاقة بين الاثنين أشبه ما تكون بالصراط المستقيم : إما المشى عليه إلى الأمان والسلامة ، وإما السقوط منه إلى قرار سحيق فى مهاوى الظلام والنسيان . وهو على وجه اليقين قرن يمكن أن تسقط وتضيع وتنسى فيه تماما بلاد وأقاليم وقارات بأكملها تخرج من حساب التاريخ !

وأما مكان هذه الفصول فهو هذا الوطن الذى يصدر فيه الكتاب ، والوطن ليس بقعة من أرض وسماء وطبيعة تتنوع تضاريسها ، فكل الأوطان كذلك . وإنما تختلف بقعة عن بقعة ، أى وطن عن وطن بمن فيه من البشر . وبالتالى فإن الحديث عن وطن بذاته هو بالدرجة الأولى حديث عن البشر الذين يعيشون فوق أرضه وتحت سمائه ووسط طبيعته ، بكل ما لديهم من ملكات موروثة ، واستعداد للفهم والعلم والاستيعاب ، وحجم التراكم الحى الذى تجمّع من ثقافاتهم وتاريخهم ، وتفاعله مع العصور ومستجداتها ، ثم كفاءتهم فى توجيه ذلك كله إلى بناء العمران ، وإقامة العدل ، والإسهام فى تمتين سلام الاحترام للذات وللآخرين والتمكين للحرية أوسع ما تكون .

وإذا كانت تلك هى أوصاف المكان ، الوطن ـ فإن الحدس والحس والعين كلها تلمح أن هناك خللا فى الموازين بين الوصف الطبيعى والموصوف الواقعى ، مما يحتاج إلى فكر وقول بقصد التعديل والملاءمة ، وإعادة الواقع إلى اتساقه المرتجى مع المثال .

بعد زمان الكتاب ومكانه ، يجيء مصدره ، أو صاحبه وكاتبه الأستاذ صلاح الدين حافظ . ومختصر ما يمكن أن يقال عنه أنه واحد من قلائل ظلت رؤوسهم مستقرة وثابتة فوق أكتافهم فى زمان التوت فيه الأعناق ، وفى مكان دهمته فوضى عارمة باعدت بشدة بين ما هو طبيعى وما هو واقعى . ولعل ذلك كان داعى أحزانه على حرية الصحافة ، وهى مقادير أحسبها حتى هذه اللحظة واقع حال لم يكن إلى دفعه من سبيل ، ذلك لأن الصحافة ـ قبل أى مجال من مجالات الحياة العامة ـ جزء لا يتجزأ من الواقع السياسى ، وظاهرة لا تنفصل عن صلب عملية النمو الاقتصادى والاجتماعى فى أى زمان وأى مكان .

والحاصل أننى كنت دائما من هؤلاء الذين يجدون رباطا عضويا بين عملية النمو الاقتصادى الاجتماعى وبين وجود صحافة حرة ، وحكومة شعبية ، وبرلمان ديموقراطى ، وقضاء مستقل ، وجامعة مزدهرة .

هو نفسه الارتباط بين المقدمات والنتائج ، أى أن الحقائق الاقتصادية الاجتماعية هى التى تخلق آليات العمل السياسى وتحدد درجة كفاءتها فى اتجاهات مطلوبة بالأمل وممكنة بالفعل .

ومن ثم فإنه من ضروب التمنى أن نتصور صحافة حرة فى مجتمع لم يكتمل نموه الاقتصادى الاجتماعى ، وبالتالى لم يتحقق ظهور مؤسساته لتجسد فى الواقع قوة طبقاته وفعل حركتها وامتلاكها لدرجة من التأثير المتوازن فى عملية صنع القرار ، الذى يساعد بدوره على مواصلة التقدم فى كل المجالات .

وبتعبير آخر فإن الحكومة الشعبية لا توجد على المقاعد الوثيرة للسلطة من تلقاء نفسها ، ولا البرلمان الديموقراطى يولد تحت القباب العالية بمشيئة أعضائه ، ولا القانون يجلس سيدا لمجرد أن هناك مجلدا يضم أبوابه ومواده ، ولا الجامعة مزدهرة لوحدها إذا أقيمت مبانيها ، ولا الصحافة تمتلك حريتها لمجرد أن هناك لفائف ورق وآلات طباعة ـ وإنما ذلك كله يتخلق ويولد ويعيش بحقائق التطور الاقتصادى والاجتماعى التى تجعل من قوى الشعب وطبقاته امكانية سيادة حقيقية قادرة على صنع السلطة ، وفرض المشاركة ، واحترام القانون ، وإعلاء شأن الفكر والعلم ، وإطلاق حرية المعلومات

والحوار . وليس مبالغة ذلك المبدأ المأثور الذى قال إن « الشعب لا يقدر على فرض إرادته فى البرلمان إلا إذا كان قادرا على فرض هذه الإرادة فى الشارع » .

إن تاريخ الحرية فى أوروبا الغربية ، وهى النموذج الذى تطمح بقية دول العالم إلى بلوغه ، شاهد على ذلك ودليل .

□

لعل تاريخ الصحافة فى مصر شاهد ثان ودليل .

وإذا كان تاريخ مصر الحديث متصلا على نحو ما بالحملة الفرنسية على مصر لأنها دهمت عزلة التخلف المملوكية العثمانية من حولها ، وشدتها راضية أو كارهة إلى تخوم الزمان المعاصر وأجوائه ، فربما نتذكر أن مطامع « نابليون » هى التى أنشأت أول صحيفة فى مصر . ثم كانت الصحيفة التالية لذلك هى تلك التى مثلت مطامح عصر « محمد على » . ثم جاءت بعد ذلك صحافة رعتها فرنسا ، وصحافة حمتها بريطانيا ، بل وعشنا حتى رأينا صحافة زرعتها الولايات المتحدة الأمريكية . ثم شهدنا أخيرا صحافة استبدلت ضوء الفكر بحريق النفط ، وأثبتت أن دافع الغواية أقوى من رادع السلطة .

إن ذلك كله كان تعبيرا عن قوة أشياء ، ومع ذلك فإن هذا كله لم يمنع حقيقة أنه حتى هذه الصحافة التى أنشأتها المطامع والمطامح ، والرعاية والحماية ، وعمليات الزرع أو الحريق ـ أصبحت بحكم حركة النمو الاقتصادى والاجتماعى والفكرى أدوات تنوير ونهضة ، ذلك لأن حياة المجتمعات ليست اتجاها واحدا ، وإنما هى حركة صراع متداخل متشابك مستمر .

ثم إن قوة الأشياء أيضا استطاعت أن تجىء بصحافة منبثقة من أرض أكثر أصالة وأقرب نسبا ، تواكبت مع مراحل متصلة من طلب الاستقلال ، إلى طلب الديموقراطية ، إلى طلب العدل الاجتماعى ، إلى طلب التقدم . وقد أدت جميعا دورها حينما سمحت لها ظروفها ، وكان معظم الظروف ثقيلا ومرهقا .

وهذا كله منطقى ، فإن النمو لا يتأتى فجأة ، ثم إن نبض الحرية لا يتعطل فى انتظار النمو ، وإنما تتفاعل عناصر الحياة مع بعضها وتصنع بالصراع كما بالوفاق روحا حية متعددة الأشكال والألوان ، قوية وغنية .

هكذا كان اتصال حرية الصحافة بالواقع الاقتصادى الاجتماعى ، ومن ثم السياسى مرحلة بعد مرحلة .

□

وأتذكر حوارا مع « جمال عبد الناصر » فى الوقت الذى اتجه فيه إلى إصدار قانون تنظيم الصحافة سنة ١٩٦٠ .

كنت قد اعترضت على فكرة القانون خشية على حرية الصحافة ، وقد راح بصبر يشرح لى مطلبه منه . لم يكن يريد تقييد الصحافة ، بل إنه على العكس يريد تأمين حريتها ، وسبيله إلى ذلك أن يمنع الملكية الفردية للصحف ، فهذه الملكية الفردية هى التى تسمح بدخول مصالح القوى المتميزة ، بل والدول الغالبة ، للتحكم فى الخبر والرأى . وناقشته فى أن ملكية الدولة للصحف ليست ضمانا للخبر والرأى . وكان رده أنه لا يريد ملكية الدولة . وحين عرضت عليه فكرة أن تكون الصحف شركات مساهمة ، كان تساؤله : « ومن هم القادرون على شراء الأسهم والاحتفاظ بها » ؟ - ثم توصل إلى صيغة تعهد بملكية الصحف إلى التنظيم الممثل لقوى الشعب العامل ، مع ضمان أن تبقى العملية الصحفية نفسها سواء من الناحية المهنية أو من الناحية الإدارية فى يد العاملين فى الصحف وحدهم ، ويتم ذلك ويتحقق - فى رأيه - بأن توزع أرباح الصحف مناصفة : نصف للإحلال والتجديد لمنشآتها ، ونصف آخر للتوزيع المباشر على هؤلاء العاملين .

وكان ذلك مفهوما فى وقته وفى مناخه .

وكنت مازلت على خشيتى من المنطق العام للقانون ، ومن ثغرات فيه ، وعارضته صراحة فى مؤتمر عقدته فى « الأهرام » فى نفس يوم صدور القانون ، وقرأ كلامى فى البرقيات الصادرة من المراسلين الأجانب فى مصر ذات اليوم ، واستدعانى مرة أخرى للمناقشة . وحين طالت بيننا المناقشة كان قوله : « إذا وجدت لى حلا يمنع الملكية الفردية للصحف ، فإنى على استعداد لإلغاء قانون التنظيم » .

وفيما بعد عرضت عليه الفكرة التى قامت على أساسها جريدة « الموند » الفرنسية الشهيرة التى رعاها « ديجول » بعد تحرير فرنسا ، وبمقتضاها فإن « الموند » ملك كامل للعاملين فيها ، وجمعيتهم العمومية هى صاحبة القرار النهائى والأخير فى كل شىء . ووافق « جمال عبد الناصر » على الفكرة ورأى أن تقتصر تجربتها على « الأهرام »

قبل تعميمها ، وبمقتضى ذلك ، صدر « قانون الصحافة العربية » الذى ألغاه الرئيس « السادات » فيما بعد ، عقب خروجى من « الأهرام » . ثم جرى استبداله بالقانون المشهور الذى حمل عنوان « قانون حرية الصحافة » ، والذى جاءت روحه ونصوصه أبعد ما تكون عن ضمان حرية الصحف ، وأقرب ما تكون إلى زيادة أحزانها .

□

وربما سمحت لنفسى أن أجازف بالقول أن أحزان الصحافة أكثر إيلاما فيما هو مقبل قادم ، وأقرب الاحتمالات أن هذه الأحزان سوف تزيد . أقول ذلك بأسى وأسف .

إن الصحافة فى البلاد النامية كانت باستمرار مهنة متعبة ، لكنها من الآن فصاعدا سوف تصبح مهنة خطرة . ذلك لأن حركة التطور الاقتصادى والاجتماعى فى هذه البلاد جميعا شبه معوقة بسبب بروز نوع جديد من النظم الامبراطورية القادرة على التحكم والحكم بوسائل الاختراق ، وليس بالوسيلة التقليدية القديمة لاحتلال الجيوش . إن دنيا القفزات الهائلة فى مجالات التكنولوجيا المتنوعة تتحول فى الأوضاع الراهنة للعالم النامى إلى سلاح ذى حدين ، فهى تعطى بريق أمل من ناحية ، وهى من الناحية الأخرى تؤدى مهمة السكين : تقطع ، وتفتح ، وتكشف ، وتعرى ، وتغوص . كذلك تفعل تكنولوجيا الانتاج ، وتكنولوجيا المواصلات ، وتكنولوجيا الاتصالات ، وتكنولوجيا المعلومات ، إلى آخره .

إن كل هذه التكنولوجيات تفتح الأبواب لتطلعات غير مسبوقة ، وهكذا تجرى حركة السكين . حد يبرق بوعد التطلعات المستحيلة ، وحد يجرح ويدمى ويؤدى إلى النزيف !

وفى هذه الأحوال المضطربة - على حد السكين - يكون البلد السعيد الحظ هو ذلك القادر على مجرد البقاء ، ولو باستعمال الحد الأقصى من تكنولوجيا القمع . وهو نوع التكنولوجيا الوحيد الذى تحقق فى نقله أكبر قدر من النجاح !

□

إن ذلك كله يضاف إلى بقايا ومخلفات عصور سبقت أو تواكبت مع عصر الحرب الباردة ، وعصر الصراعات الاجتماعية التى لحقت بأعلام الاستقلال ، وعصر النخب السياسية التى تقدمت إلى السلطة على غير استعداد ، ربما لأن النخب التى سبقتها إلى طلب الاستقلال عجزت ، ولا أقول خانت ، اجتماعيا وفكريا .

ولقد اختلط ذلك وغيره ، وصنع من حياة مجتمعات كثيرة فى العالم الثالث عجينة يصعب حساب عناصرها ، ويصعب فهم تركيبها ، ويصعب متابعة عوامل الاختمار والتفاعل فيها ، وهى فى الواقع قابلة لصنع مستنقع طين عفن ، كما أنها قابلة لصنع كتلة حرجة سائرة إلى انفجار مدمر لا شك فيه .

والمخيف فى الأمر أن عناصر السلطة التى جاءت بها العصور المضطربة السابقة ، وشكلتها المستجدات الموحشة اللاحقة ، لا تبدو واعية بما حولها ، وهكذا تتضاءل السلطة إلى مجموعة تناقضات موزعة وضائعة بين أضواء تحاكى بلاط الإمارة فى « موناكو » ، وحلقات ذكر تتمثل بـ « دراويش التعايشى » فى السودان ، وقمع يضاهى ما فعله عسكر « بينوشيه » فى شيلى ، وثراء يوازى أرصدة حسابات الجنرال « موبوتو » فى زائير .

وتلك كلها أوضاع خطرة من القاع إلى السفوح إلى قمم المجتمعات !

والصحافة ، بحريتها أو أحزانها ، ليست فى كوكب آخر .

□

هكذا فإن أحزان حرية الصحافة ليست حكرا على بلد واحد ، وإنما هذه الأحزان ظاهرة عامة فى ذلك الجزء من العالم الذى نطلق عليه تأدبا وصف « العالم النامى » حتى لا نقول عنه بفظاظة إنه العالم المتخلف اقتصاديا واجتماعيا ، ومن ثم سياسيا - وبالطبع إعلاميا بما فى ذلك حرية الصحافة .

ولقد حاولت دول العالم الثالث أن تقيم لنفسها ما أسمته « نظام الإعلام الجديد » ، وتحمس للفكرة وقتها مدير اليونسكو الشهير « أحمد مختار أمبو » . وأتذكر أنه اختارنى سنة ١٩٨٤ لرئاسة لجنة خاصة شكلها لتقييم إعلام اليونسكو ، وامتدت اجتماعات هذه اللجنة التى ضمت صفوة من ثمانية عشر كاتبا ومفكرا وسياسيا أسبوعا بأكمله فى باريس ، ثم فرغنا من إعداد التقرير ، وذهبت إلى مكتب المدير العام لليونسكو أقدم له تقريرنا . وترك « امبو » التقرير جانبا وسألنى « لماذا لم ينجح نظامنا الإعلامى الجديد » ؟

وكان ردى « أن الإعلام متصل بعناصر أخرى من عناصر القوة ، وأن عزله وحده عن بقية العناصر لا يحل المشكلة ، بل يزيد فى تعقيدها من حيث أنه كفيل بتوريثنا نوعا من الإحباط قد نكون فى غنى عنه » .

واستطردت إلى « أن الضعف لا يصنع خبرا ، كما أن التخلف لا يمنح الاحترام لرأى » .

ثم أضفت أن « الواجب يقتضينا جميعا أن نحاول ، وألا نكف عن المحاولة ، حتى ولو أحسسنا فى بعض الأوقات أننا ننطح فى الصخر رؤوسنا » .

ولم أكن فى ذلك متشائما لأن التشاؤم إهدار للتاريخ .

وكذلك لم أكن متفائلا لأن التفاؤل إنكار للواقع !

□

إن كثيرين بيننا يتساءلون عن الحل . وأحسب أن هذا السؤال هو نفسه مقصد هذا الكتاب .

والحقيقة أننى لا أعرف إجابة عليه بيقين .

● البعض منا يتحدث عن مطالبة بحرية الصحافة لا تمل ولا تكل . وأجدنى موافقا على هذه المطالبة ، وإن كنت أعرف مسبقا أنها لن تصل إلى بعيد ، فالقضية بالدرجة الأولى قضية نمو تمشى - أو تتعثر - مراحله . وقد أضيف إلى هذه القضية واقع الاختراق .

● والبعض منا يتحدث عن مواثيق شرف يتعهد بها الصحفيون . وأجدنى موافقا على هذه المواثيق ، وإن لم أكن واثقا من النتيجة . فمواثيق الشرف التى يتعهد بها الصحفيون قائمة فى الصحافة وفى كل مهنة متصلة بالخدمة العامة غيرها ، كالطب ، والهندسة ، والمحاماة ، والمحاسبة ، إلى آخره . لكن الشرف علاقة بين كل فرد وضميره ، وكل فرد ومجتمعه . إلا أن المشكلة فى حالة الصحافة أن هناك طرفا آخر بين الفرد والضمير والمجتمع - وهو السلطة المسلحة بتكنولوجيا القمع وتكنولوجيا الاختراق ... ثم نوعية هذه السلطة ، ونوعية مطالبها بصرف النظر عن صيغ البلاغة التى تطفح بها الخطب الرسمية !

وأجدنى ميالا فى المحاولة واستمرار المحاولة إلى اقتراح آخر يضاف إلى المطالبة بالحرية ، والى دوافع الأخذ بمواثيق شرف المهنة ، وهو اقتراح فى متناول يد المنتمين إلى مهنة الصحافة والعاملين فى مؤسساتها ، وهم لا يحتاجون فيه إلى قوانين أو مواثيق .

اقتراحى على شكل سؤال - هو :

ـ هل نستطيع أن نتمسك ـ إيجابا أو سلبا ـ بالتزامين اثنين :

١ ـ أن نساعد على إرساء مجموعة من القيم تستقر كثوابت فى كل ما نكتب وننشر ، وبينها : احترام أحكام الجغرافيا والتاريخ ، وحقائق الهوية الوطنية والقومية ، ومطالب الأمن الوطني والقومى ، ونزعة العدل والمساواة لدى البشر ، واحترام حقوق الإنسان ، وحرية المرأة ، وحرية التفكير ، وتحكيم العقل فى شئون المستقبل وأموره ، وتأكيد واقع أن الحياة صراع قوة يحقق توازن المصالح .

هل نستطيع ذلك إيجابا أو سلبا ؟ إيجابا بمعنى الدعوة إلى هذه القيم . أو سلبا بمعنى عدم المساس بها إذا كانت الدعوة إليها فوق ما نطيق ؟

٢ ـ أن يستقر فى وعينا وفى تصرفنا باستمرار أن جوهر حرية الصحافة يتمثل فى تدفق حر للمعلومات . إن حرية الصحافة لا تتصل بالألفاظ مهما بلغت درجة عنفها وسخونتها ، فالحقيقة أنه لا رأى حيث لا إحاطة بوقائع حدث أو دقائق موضوع .

إن إبداء الرأى على طريقة « إننا نريد غذاء لكل جائع ، وكساء لكل عار ، ومقعدا فى مدرسة لكل تلميذ » ـ أقرب إلى مواضيع الإنشاء أو الإملاء منه إلى ممارسة حرية الصحافة .

وإنما تتحقق حرية الصحافة حين تظهر كاملة وقائع حدث ، وحين تنجلى فى تمامها دقائق موضوع . ساعتها يصبح الرأى الحر حوارا بين طرفين : الصحفى والقارىء ، داخل إطار يعرف كل منهما حدوده ، ويلم كل منهما بأطرافه .

هل نستطيع ذلك إيجابا أو سلبا . إيجابا بمعنى العمل على أساس تدفق حر للمعلومات . أو سلبا بمعنى الامتناع عن الخلط والاجتزاء إذا كان الوضوح والتمام فوق ما نطيق ؟

أى أنه إذا لم يكن فى مقدورنا أن نمارس حرية الصحافة كما نريدها بغير أحزان ، فلا أقل من أن يكون في مقدورنا أن نمنع التلاعب ـ مزاجيا أو ظرفيا ـ بالثوابت الرواسى فى حياة الشعوب والأمم ، وهى استراتيجيات بقائها وحياتها ومستقبلها .

□

ربما أضفت أخيرا أنه مهما كان من شأن صعوبات أو مخاطر الفترة القادمة على حرية الصحافة وأحزانها ـ فإننا فى أواخر الليل ، وبقرب الفجر ، وتلك على أية حال

فترة اشتداد الظلمة . وأسبابى فى ذلك عملية - فيما أظن - بقدر ما أننى فيما سبق من هذا الحديث كنت واقعيا ، مفرطا فى الواقعية - وهى كما يلى :

١ - أن عالمنا المتحرك بحيوية فائقة ونشاط يجر الكل معه ، سواء قبل بعضهم أو عاندوا .

٢ - أن أدوات العصر أصبحت فى أيدى أجيال جديدة ، مما يعنى أن هذه الأجيال قادرة على الحوار مع العالم بلغة هذا العالم ومفرداتها .

٣ - أن حركة التعليم التى أقبلت عليها بعض أشباه النظم فى العالم الثالث ، راحت تغير بشدة ، وإن يكن بهدوء ، أثقال قرون من الركود والجمود .

٤ - أنه لم يعد فى مقدور قوة على الأرض أن تعزل ركنا منها تفعل به ما تشاء دون سؤال ودون حساب .

٥ - أن النظم الدولية فى الاتصال والمواصلات والاقتصاد ، وفى الثقافة والفنون والعلوم ، كسرت كثيرا من الاستحكامات والسدود الحاجزة أو المانعة .

□

ثم بقى أن أعترف بالفضل ثلاثيا للأستاذ صلاح الدين حافظ :

مرة لأنه أقدم على علاج موضوع حرية الصحافة وأحزانها بجد - متنبها .

ومرة ثانية لأنه أعطانى فرصة قراءة مخطوطة هذا الكتاب - مبكرا .

ومرة ثالثة لأنه أولانى شرف تقديمه إلى جماهير القراء - معتزا .

تمهيـــد

... ولماذا حرية الصحافة ؟!

منذ البداية يجب أن أحدد أن قضية حرية الصحافة كانت وما زالت هى قضيتى الأساسية .. لسبب بسيط هو أنى أولا عشقت الحرية ، وثانيا احترفت الصحافة ..

ومن ثم أصبح قدرى أن تسيطر هذه القضية على فكرى وضميرى ووجدانى طوال حياتى ... فالتزمت بها ، ولم يكن غير طريق البحث الأمين طريقا لوضع اليد على الجرح النازف !!

ولقد ساعدنى على ذلك أن الفترة الأخيرة ـ الربع الأخير من القرن العشرين ـ شهدت تدفقا هائلا وسيلا لا ينقطع من المطالبات والمصادمات حول حرية الصحافة ، ولم يكن ذلك سوى تعبير حقيقى عن الصراع المتصل بين أنصار حرية الصحافة وأنصار حرية قهر الصحافة !

وساعدنى كذلك أن الجميع فى عالم اليوم أصبح ينادى بحرية الصحافة سواء كان عن اقتناع بها أو عن محاولة للالتفاف حول عنقها !! لكن المهم أن العالم شهد خلال السنوات الأخيرة موجة عارمة من صرخات النداء بحرية الصحافة فى مواجهة موجة عاتية من ضربات الاعتداء عليها !

وفى هذا النطاق يجدر ملاحظة أن البعض يتصور أن حرية الصحافة هى حرية الصحفيين ... لكننا نبادر فنقول إن حرية الصحافة جزء لا يتجزأ من الحريات العامة والحقوق الأساسية للإنسان فى أى زمان ومكان .. هى التعبير الحقيقى عن جوهر الديموقراطية .

إذن ... نحن لا نستطيع أن نفصلها عن حرية التعبير والقول والاعتقاد والتجمع والتنظيم والممارسة ، كما أننا لا نستطيع أن نجردها من إطارها الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والسياسى . .

ونحن لا نستطيع أن نفصل حرية الصحافة عن النظم السياسية الحاكمة فى أى دولة من الدول ولا عن ممارساتها اليومية ، خاصة فى دول العالم الثالث حيث الاقتراب من مؤسستين هما المؤسسة العسكرية والمؤسسة الإعلامية ، يعنى الانتحار أو فى الأقل القليل يعنى اللعب بالنار !! فكلتاهما تقوم بمهام الردع بالإقناع .. أو الإقناع بالردع !!

على أنه بقدر التوسع فى ممارسة حرية الصحافة ، أو حتى المطالبة بها فى عالم اليوم بقدر ما تزيد القيود وتجهز الحدود لتحريم هذه الدعوة « الخبيثة » وتحجيمها ... فإذا كان المجتمع الدولى قد كثف جهوده فى العقد الأخير وراء تدعيم حرية الصحافة - والإعلام بشكل عام - فإن النظم السياسية الحاكمة فى معظم أنحاء العالم كثفت هى الأخرى جهودها للالتفاف حول هذه الدعوة الخبيثة وقهرها بطرق ديكتاتورية أو « ديموقراطية » ، بإجراءات استثنائية أو قانونية !! وهى فى سبيل ذلك تمارس الترغيب والترهيب معا ..

من سن القوانين وإصدار القرارات .. إلى الخنق الاقتصادى والمالى .. إلى مضايقة الصحفيين وقهرهم من الداخل بمخترعات جديدة تبدأ بالتجميد وتنتهى بالفصل .. إلى غير ذلك من سلسلة لا تنتهى من وسائل الضغط المباشر وغير المباشر .

وبقدر تقدم الإنسان فى هذا العصر ، بقدر تعقد مشاكل حرية الصحافة ، خاصة فى ظل انفجار ثورتين أساسيتين ، هما ثورة الالكترونيات وثورة المعلومات ... ومعهما انفجرت أزمات أخرى مرتبطة بحرية الصحافة مباشرة مثل أزمة الثقة ، وأزمة الصدق ، وأزمة تدخل القوى الخفية فى المجال الإعلامى لتحتله من الداخل وتفرغه من محتواه الحقيقى ..

أما الأزمة الكبرى فهى تلك العلاقات غير المتوازنة التى تسيطر على الإعلام فى عالم اليوم ، حيث تتدفق المعلومات والآراء فى اتجاه رأسى واحد : من الأغنياء المتقدمين إلى الفقراء المتخلفين .. من القمة الحاكمة إلى الأغلبية الصامتة .. من النخبة المتميزة إلى الجماهير الأمية !!

ثمة أزمات كثيرة ومعقدة تلف الصحافة خاصة والإعلام عامة بموجات ضبابية كثيفة ..

ولقد حاولت أن أسبح فى طيات هذه الموجات الضبابية ، رغم علمى بمخاطرها ومحاذيرها .. وساعدنى فى ذلك أن العالم قد شغل نفسه على مدى الأعوام الأخيرة بمشاكل حرية الصحافة ..

ومن ثم وجدت نفسى أغرق فى بحر متلاطم من الدراسات والبحوث القيمة التى فى إطارها حاولت الاجتهاد فى القراءة والبحث ..

وكان هذا الكتاب هو فى حقيقته « قراءة » فى حرية الصحافة بمفهوم نظرى وعملى أيضا .. ربما كان مليئا بالأحزان .. لكنها أحزان العاشق الولهان .

الباب الأول

مفاهيم نظرية حول حرية الصحافة

« اقرأ وربك الأكرم . الذى علم بالقلم . علم الإنسان ما لم يعلم .. »

[صدق الله العظيم]

الفصــل الأول

قراءة فلسفية فى المسألة الديموقراطية

« إننى أحب الحرية ، حبأ يجعلنى حريصا
على أن تكون للعقول حريتها فى الفهم ..
وللقلوب حريتها فى الإيمان .. »
[مصطفى عبد الرازق]

كانت الديموقراطية ومازالت لفظا جذابا ومعنى خلابا ، مثل غنائية عذبة يشدو بها الإنسان كلما ضاقت به سبل الحياة وتقطعت أنفاسه لهثا وراء طعامه ، أو هربا من حصاره وقهره ...

ومنذ بدايات القرن العشرين أصبح واضحا أن هيمنة الديموقراطية ـ فكرا أيديولوجيا ونظاما سياسيا على السواء ـ قد أصبحت هيمنة « طاغية » ... فقد كانت تلهم الأفكار وتهيمن على العواطف وتقود المؤسسات ، وتلهب ـ بالنتيجة ـ كل المشاعر الفردية والجماعية ... وقد حققت انتصاراتها المتوالية فى العالم ، خاصة فى أوروبا ... لذلك كان من العسير التوصل فى بدايات القرن العشرين إلى تعبير محدد للايديولوجيات الديموقراطية ، التى أصبحت حقيقة ، ونظاما معترفا به ... لأن الديموقراطية ، أصبحت عادة من العادات العقلية والقلبية ، وانتقلت من مرحلة الصوفية بل والغيبية إلى مرحلة الممارسة السياسية الواقعية ، ومن مرتبة الإيمان إلى مرتبة التقاليد ... ومن صعيد الفكر إلى صعيد السلوك ..

ومع بروز الديموقراطية بهذا الشكل المحدد ، برز الدور المناقض لها ... وهو الدور الناقد للديموقراطية من الناحيتين السياسية والاجتماعية ، وبدأ الفكر الإنسانى

يطرق مجالات جديدة وآفاقا فكرية حديثة .. بل ويشكل تنظيمات سياسية لها عقائد مختلفة ، ناقدة أو مناقضة للديموقراطية بالمفهوم الذى نشأت به فى القرن الثامن عشر ، وترعرعت فى ظله خلال القرن التاسع عشر حتى وصلت إلى قرننا الحالى .

وإذا كانت العقيدة الماركسية هى أكبر وأعمق المظاهر المخالفة للديموقراطية بتطبيقاتها الأوروأمريكية ، فإن هناك فى داخل المجتمعات التى تحكمها المفاهيم الديموقراطية هذه مظاهر أخرى ناقدة ومخالفة أشد أثرا وأعمق تأثيرا .

وقد كان شارل موراس ، أشهر من شن حملة النقد ضد الديموقراطية فى فرنسا مع بدايات القرن العشرين ، ذلك أنه قال : إن الأفكار الناجمة عن علوم الطبيعة والحياة ، أدت فى البداية خلال القرن الماضى دورا تاريخيا مهما .. هو الدور التحريضى والتحريرى الذى لم ينته بعد .

إن كثيرا من المفكرين انهمكوا فى دراسة قضية هل الطبيعة مؤلفة على مبدأ ، والمجتمع البشرى مؤلف على مبدأ مناقض !! أو أنهما فى الحقيقة مجرد مبدأ واحد .. أم أنهما ليسا متناقضين ، كما أنهما ليسا متماثلين ، ولكن يمكن أن يكونا معا وفى وقت واحد متناقضين متماثلين !!

لقد أثرت الدراسات البيولوجية مثلا فى علم السياسة ، فقد مكنته من إدراك جوهر الوراثة السياسية والاصطفاء والتواصل السياسى ... وقد قدمت وستقدم مساهماتها المادية ، التى لا يمكن إنكارها ، لأنه مهما كانت درجة التمايز بين الوراثة السياسية والوراثة البيولوجية ... فإن علاقات عديدة ما بين وقائع كل من الشكلين ناتجة عن أن الكائن الاجتماعى - أى الإنسان - هو كذلك كائن حى يخضع لقوانين الحياة .

إن علم السياسة ، علم بلا جدال قائم بذاته، ولكنه أيضا لا يمكن أن تنفصل علاقاته ببقية العلوم ، وكذلك علم الاجتماع هو كذلك متميز عن البيولوجيا ، لكن هذا الاختلاف والتميز لا ينفى علاقاتهما المترابطة .

وببساطة يمكن القول إنه فى إمكان المجتمع أن يميل إلى المساواة ... لكن المساواة البيولوجية لا تتم إلا فى القبور !! ثم إنه كلما عاش الإنسان وارتقى ، أدى تقسيم العمل إلى انعدام المساواة فى الوظائف ... مما يؤدى بالضرورة إلى تمايز الأعضاء وعدم المساواة ...

إن عدم المساواة هو فى أسفل درجة من السلم ، عند نقطة بدء الحياة

وانطلاقها ... لكن تقدم الحياة نفسها هو الذى يعظم هذه المساواة ... حتى التقدم هو كذلك ارستوقراطى ..

□ □ □

كثيرون من مفكرى وفلاسفة بدايات هذا القرن انتقدوا الديموقراطية بهذا الشكل الفلسفى الحاد الذى مارسه شارل موراس ...

لكن أعنفهم كان بلا جدال جورج سوريل الذى مجد العنف فى نقده للديموقراطية ، وكذلك اندفع فى تأييد الثورة البلشفية السوفيتية مثلما اندفع فى التصفيق للحركة الفاشية الايطالية !! واذا كان لينين قد « نقد » سوريل ، فإن موسولينى كان على العكس معجبا ومغرما بسوريل ... واتخذ منه نبيا لحركته الفاشية حتى أنه قال : إننى مدين لسوريل بأكثر من شىء ... ففى رأيى أن العنف أخلاقى ! إنه أكثر أخلاقية من التسويات والمساومات .. إن الفاشية ستكون لذلك « سوريلية » .

وانطلاقا من مفهوم موسولينى لفلسفة سوريل تجاه العنف ، كتب الدوتشى مقدمة « للأمير » كتاب مكيافيللى الشهير ... وفى هذه المقدمة برز الاختلاف الواضح بين سوريل وموسولينى .. فالأول يعنى بالوجود الفردى للبشر وبالأشياء السامية ، والثانى لا يعنى إلا بالسلطة والسلطان ، بلا حساب للفرد أو المجموع ..

« فبعد أربعة قرون - يقول موسولينى - ماذا بقى من « الأمير » نصائح مكيافيللى ... هل يمكن أن تبقى لها فائدة معينة لقادة الدول المعاصرة ! ، وهل قيمة المنهج الذى كتب به « الأمير » ، موضوعة لإطار العصر الذى وضع فيه الكتاب .. ومعنى ذلك أنها محدودة الأثر ومعرضة للفناء !!

« أم أنها على العكس تماما من ذلك .. أليست شاملة ومستمرة و« آنية » على وجه التحديد !!

« إننى أجزم - مجيبا عن هذه الأسئلة - أن المذهب المكيافيللى هو اليوم مستمر وحى وأكثر انتعاشا مما كان قبل أربعة قرون ، لأنه إذا كانت الأشكال الخارجية لوجودنا قد تغيرت كثيرا ، فإنه لم تظهر عمليا تغييرات جذرية فى عقول الأفراد والشعوب ... »

ثم يمضى موسولينى متسائلا فى نفس مقدمة الأمير ... « من هم الناس فى عرف مكيافيللى السياسى .. وعندما نقول الناس ، هل علينا فهم الكلمة بالمعنى الضيق لها ، أو بالمعنى الذى يتجاوز الزمان والمكان ...

« يبدو لى أنه ، قبل أن أحلل النهج السياسى لمكيافيللى ، يجب أن نتثبت بصورة صادقة من مفهوم مكيافيللى للناس بشكل عام ... وربما عن الايطاليين - الذين كانوا المقياس أمامه - بوجه خاص ... إن القراءة السطحية السريعة لكتاب « الأمير » تكشف عمق التشاؤم الذى تميز به مكيافيللى تجاه الطبيعة الانسانية ... لقد كان يحتقر الناس بشكل واضح وعميق . ومن حيث الزمن فقد انقضى منه الكثير منذ وقت مكيافيللى ، لكن لو جاز لى أن أحكم على أشباهى ومعاصرى لما استطعت على الإطلاق تخفيف أحكام مكيافيللى ، بل ربما مضيت إلى تشديدها ...

« إنه لم يفرط « بأميره » ... النقيض بين الأمير والشعب ، بين الدولة والأفراد ... يتصوره حتميا مقدورا ... إن ما أطلق عليه الروح العملية والوقاحة المكيافيللية ناتج بصورة طبيعية ومنطقية عن هذا الموقف !! إن كلمة الأمير يجب أن تفهم بمعنى الدولة فى المفهوم المكيافيللى ، بينما الأفراد - بحكم أنانيتهم المتميزة - يفضلون تمجيد المجتمع ..

« ولذلك فالدولة تمثل التنظيم والتقييد ... بينما يميل الفرد دائما إلى الهروب ... يميل إلى عدم إطاعة القوانين ، للتهرب من دفع الضرائب ، للهروب من الجندية وبالتالى من الحرب ... وقليلون هم أولئك الذين يضحون بأنفسهم على مذبح الدولة ... وهؤلاء هم بالضرورة من القديسين ، بينما الباقى - هم عمليا - فى حالة ثورة ضد نظم الدولة » .

إن ثورات القرنين السابع عشر والثامن عشر حاولت حل هذا التناقض ، الذى هو أساس التنظيمات الاجتماعية ، وذلك عن طريق إظهار « السلطة » على أنها إرادة الشعب الحرة ، المنبثقة منه والمجندة لخدمته ... إن ذلك خيال ... بل هو وهم ...

ففى البداية ، لم يتم تحديد من هو الشعب ، ككائن سياسى .. إنه كائن فى الحقيقة مجرد ، أين يبدأ وأين ينتهى ؟! لا أحد يعلم بالضبط ...

إن صفة السيادة الملصقة بالشعب لها مزاج مأساوى .. كل ما هناك أن الشعب ينيب عنه أحدا ، لكنه لا يستطيع عمليا أن يمارس أى سيادة .. وحتى فى البلدان التى تطبق مناهج التمثيل الديموقراطى - البرلمان - فإن هذا التطبيق ينبع من قواعد آلية أكثر منها أخلاقية ... فهناك أوقات لا يطلب من الشعب أى شىء على الإطلاق .. لأن جوابه قد يكون معاكسا للمطلوب ... فيتم انتزاع تيجان السيادة منه - تلك التيجان المصنوعة من ورق مقوى !! ويؤمر بقبول ثورة ، أو صلح ، أو حرب !! إذ ذاك لا يبقى للشعب

غير كلمة من مقطع واحد ... تعنى الموافقة والطاعة والتأييد .. تحت شعار الإقناع بأنه يمارس حريته واختياره ...

وهكذا فإن السيادة التى قد ينعم بها الشعب ، تنتزع منه فى نفس وقت حاجته الشديدة إليها ... وتترك له فقط عندما تكون غير ضارة ...

هل هناك من يتصور أن يتم إعلان الحرب بواسطة استفتاء شعبى ... إن الاستفتاء يتم بروعة عندما يكون الأمر متعلقاً بإقامة « صنبور مياه » فى قرية من القرى ... لكن عندما تكون المصالح العليا للشعب موضع بحث ، فإن الحكومات المغرقة فى الديموقراطية تمتنع عن طرحها على الشعب ... إن أنظمة قائمة بصورة خالصة على الرضا الشعبى ، لم ولن توجد على الإطلاق .

لذلك كتب مكيافيللى فى « الأمير » : « من هنا السبب فى أن جميع الأنبياء كانوا ينتصرون عندما كانوا مسلحين ، ويخفقون عندما يكونون عزلا ... والشعوب باعتبارها ذات طبائع متغيرة ، من اليسير إقناعها ، لكن من الصعوبة إبقاءها على هذه القناعة ، لذلك عندما تكف عن الاقتناع ، يمكن إقناعها بالقوة !!

« إن موسى وسيروس وتيزيه وروموليوس لم يكونوا بقادرين على فرض إطاعة دساتيرهم لمدد طويلة لو كانوا عزلا وضعفاء » !!

□ □ □

هكذا كان مفهوم موسولينى لفلسفة سوريل فى نقد الديموقراطية ... وهو مفهوم ابتعد كثيرا عن الهدف الأصلى لسوريل بل حرّفه وطوّعه للاتجاهات الفاشية لموسولينى ، تماما مثلما فعل هتلر بفلسفة نيتشه التى جنّدها لخدمة الرايخ الثالث وبناء النازية بالعنف ، ومثلما كانت الفاشية سوريلية عند الدوتشى ، كانت النازية نيتشوية عند الفوهرر ...

وكلاهما ارتكب ما ارتكب باسم الحرية والديموقراطية ... ومثلما ترجمت مقدمة « الأمير » الاتجاهات السياسية لموسولينى فى تقديس « سلطة الدوتشى » بصرف النظر عن الأفراد والمجموع ، ترجم « كفاحى » فلسفة هتلر فى تقديس العرقية الجرمانية والتميز العنصرى ، مثلما ترجم أيضا العداء السافر للديموقراطية باسم الديموقراطية والقومية الاشتراكية .

فهتلر يرى هو الآخر أن الملاحظة البسيطة تكفى لإظهار أن الأشكال المتعددة

التى تشكلها إرادة الطبيعة فى الحياة ، إنما هى خاضعة لقانون أساسى يكاد لا ينكر أو يخرق ، والذى تمليه حركة التناسل والإكثار ، هذه الحركة المحددة هى « أن كل حيوان لا يتزاوج إلا من نفس نوعه وجنسه » ، فالعصفور يتزاوج ويتناسل مع العصفورة ، وكذلك الفأر مع الفأرة والذئب مع أنثاه ... وإن كانت هناك ظروف استثنائية تعكس المخالفة لهذا المبدأ فإنها تتم أساسا عن طريق الإكراه .

ثم يصل إلى القول بأن دور الأقوى هو الهيمنة لا الانصهار مع الأضعف ... إن كل شيء فى العالم يمكن أن يصير الى أحسن ، كل اندحار يمكن أن يصبح بذرة لانتصار قادم .. كل حرب خاسرة يمكن أن تكون سببا لنهوض مقبل .. كل يأس يمكن أن يؤدى إلى جعل الطاقة البشرية أكثر خصبا ، وكل اضطهاد يمكن أن يثير القوى الأخلاقية ، طالما أنه تم الاحتفاظ بالدم نقياً !! لكن فقدان نقاوة الدم تهدم السعادة الداخلية إلى الأبد ، وتحط من قدر الإنسان إلى النهاية وتخلف نتائج لا يمكن محوها ..

إن الشعوب - مازال هتلر يتكلم فى كتاب « كفاحى » - التى تتخلى عن الحفاظ على نقاوة عرقها تتخلى بالتالى عن وحدة نفسها .. إن تفسخ كيانها هو النتيجة الطبيعية المحتومة لفساد دمها !!

« فإذا كانت الحركة القومية الاشتراكية تريد حقا الحصول على فضل تدعيم رسالة عظمى لصالح الشعب الآرى أمام التاريخ ، فعليها - دون مراعاة للتقاليد والأوهام - أن تجد الشجاعة لتجميع هذا الشعب ودفعه فى الطريق التى ستخرجه من موطنه الضيق الحالى وتقوده الى أراض جديدة ، وعليها أن تزيل الاختلاف ما بين عدد سكاننا ومساحة أراضينا ... »

ويختتم هذه النزعة العنصرية الآرية غير الديموقراطية بقوله .. بما إننا - أى الشعب الألمانى - حفظة أسمى إنسانية على هذه الأرض ، فعلينا أن نعى أن علينا فى المقابل أسمى الالتزامات ، وسنستجيب لذلك على أفضل صورة بمقدار ما نهتم بتوعية الشعب الألمانى بنقاء عرقه ...

□ □ □

لقد جاء اختيارنا لنموذجى موسولينى وهتلر ، ومفهومهما للديموقراطية ودور العنف فى السلطة عند الأول ، وللعنصر والعرق عند الثانى ، نابعا من قناعة فلسفية وتاريخية تقول : إن الديموقراطية كانت ولا تزال وسوف تظل كبش الفداء لكل قاهر

متغطرس ، وهى العباءة الفضفاضة التى لبسها الجميع وأخفوا داخلها خناجر العنف اللاديموقراطى وسكاكين إلارهاب والتسلط ... وتلك هى حقيقة المأساة الإنسانية التى جاء التاريخ شاهدا دائما عليها ، فكلما اشتدت حاجة الإنسان إلى الحرية ، ازدادت القدرة على انتزاعها منه ، وحرمانه منها ليبقى الفراق الأبدى هو السيد السائد ...

ولطالما تحايل الإنسان على قيوده فراراً منها ، وبالمقابل اشتدت عليه قيوده تمسكاً به ... فمنذ ظهور الإنسان الأول ، ونزعته إلى الحرية نزعة خلابة طاغية ، عاشت معه وعايشته وتكونت بظروفه وتطوره ، مثلما عايشته قيود الحرية بنفس الدرجة وفى نفس الظروف ... ذلك أنه لا يمكن تحديد مفهوم الديموقراطية دون وجود الإنسان ... المواطن ، الذى يُقر بواجباته تجاه المجتمع والسلطة ، والذى يُقر له المجتمع والسلطة بحقوقه .. ومثلما قال الفيلسوف « دومينيك بارودى » فى كتابه الهام « المسألة السياسية والديموقراطية » فإن المذهب الذى نسميه ديموقراطيا بالمعنى الأوسع ، هو وحده الذى يزعم اقتراح مفهوم عقلانى وأخلاقى عن « الجمعية السياسية » ، لأنه الوحيد الذى يكون متضمنا فى نفس فكرة التجمع القومى أو الوطنى ... هذا المجتمع الذى يفترض أنه إرادى وحر ، ومتضمنا فى فكرة الدولة أو الحكومة القائمة بصورة شرعية وغير متسلطة قاهرة .

وبذلك يمكن القول إن المصلحة العامة هى الغاية الأساسية للديموقراطية المشكلة فى جمعية سياسية ، وتخضع لهذه المصلحة العامة جميع المصالح الخاصة .. فردية كانت أو جماعية ، وسواء كانت مصالح فرد أو مجموعة ، مصالح طبقة أو مهنة ، مصالح إقليم أو جيل . هى إذن تستبعد أية فكرة لتملك الأراضى ملكية خاصة سواء لعائلة مالكة أو طبقة أو طائفة متميزة .. وبرفض التميز فإن الفارق الوحيد المقبول هو فارق الاستحقاق والفضيلة ، وبقبول هذا المبدأ فإن غرضها هو الصالح العام فيكون أساس وجودها هو الإرادة العامة .. والناس الذين هم جزء منها لا يعيشون فيها إكراها ، بل مرتبطون بما يعطيهم صفة الناس .. أى العقل والحرية .

ثمة معنى آخر للديموقراطية يكتسب أهمية أكبر هو أن الجمعية السياسية هذه بكامل تشكيلها يجب أن تكون المصدر الوحيد للسلطة الشرعية مثلما هى الغاية الوحيدة أيضا ... فالديموقراطية بذلك دولة تحكم نفسها بنفسها بأنماط وأشكال مختلفة ، يساهم جميع أعضائها فى إدارتها ، وكذلك فى مراقبة أعمالها .

وإذا لم يكن للحكومة الديموقراطية من صفة سوى الحفاظ على الدولة

وازدهارها ، فمن منطقها أن تستند إلى الرضا الصريح والقبول الواضح والموافقة العلنية لمجموع أعضاء الدولة ، عندئذ فقط يكون هؤلاء مواطنين ، وهكذا أيضا لا يكون لها أساس معقول إلا بتقابل الاتفاقات وتبادل الخدمات بين جميع السكان ورؤسائهم ... تبادل خفى وضمنى فى البدء ، لكنه يصبح لدى شعب ناضج قادر على التفكير والنقد ، بمثابة الاستثناء الحقيقى ..

وإذا كان المجتمع حقا مجموعة من الناس الأحرار ، لا مجرد التقاء قوى عمياء صماء ، فيجب أن تكون له الكلمة الأخيرة فى مصائره ... إن الرجل السليم الإدراك لا يتميز عن الطفل أو المعتوه إلا لأن حسه السليم يهديه إلى النور الذى يقوده ... أو عند الضرورة يقنعه بالعودة والرجوع إلى من هم أكثر منه علما وخبرة ، ولأنه أيضا لم يعد تحت الوصاية المطلقة .

إن الديموقراطية فى النهاية تترجم فى حكومة عادلة لشعب ناضج فكريا وسياسيا وأخلاقيا ... تتحدد فيها الالتزامات والواجبات والحقوق ، وتتناسق فيها المصالح المتبادلة ، وتحفظ كل هذه المميزات لكل أعضائها دون تفرقة أو تميز إلا بالفضيلة والاستحقاق .

ورغم كل هذه الأفكار ـ المثالية ـ عن الديموقراطية ، إلا أن أفلاطون تنبأ منذ أزمان سحيقة بمصير السوء الأسود للديموقراطية ، لأنه ببصيرته الفلسفية العميقة ، كان يرى التافهين فى أعلى المواقع ، ولم يفكر خلال « تأملاته فى السياسة » فى القيمة الذهبية العظمى لأولئك الحكماء والعقلاء القابعين على الأرض ... وهم يحاكمون البهلوان الألعبان ...

ومنذ أفلاطون حتى اليوم ، والبهلوان يمارس ألعابه فى كل مكان ، بينما الحكماء العقلاء يتابعون محاكمته بإصرار ومثابرة ، لا تكل مع الزمن ولا تمل ... فالحرية لا تعرف الكلل أو الملل ...

الفصـل الثانـى

الحرية بين القانون وحقوق الإنسان

« إن الدور الرئيسى للإعلام ، هو أن يفهم
ويعبر عن الرأى العام السائد .. وأن يخلق
فكرا أو رأيا معينا لدى الجماهير .. ثم يفضح ـ
وبلا خوف ـ كل الأخطاء ... » !!

[المهاتما غاندى]

فى يونيو ١٩٧٥ ، فاجأت انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند السابقة ـ خلال ولايتها الأولى ـ العالم كله بإعلان حالة الطوارىء فى البلاد ، التى خاضت منذ كفاح الاستقلال على يد زعيمها الروحى والسياسى غاندى ثم نهرو أقوى معارك التحرر والديموقراطية ، وسارت على طريق الليبرالية الأوروبية طويلا ...

واستغلالاً لقوانين الطوارىء التى حكمت بها انديرا الهند بعد ذلك لعامين ، مضت فى طريق المنحدر الوعر ، طريق الإجراءات الاستثنائية والاعتقال ، فاعتقلت مائة ألف من معارضيها ، وعطلت نشاط ٢٦ حزبا ومنظمة سياسية ، وأوقفت العمل بالدستور خاصة مواده المتعلقة بحماية الحريات الشخصية ، وأغلقت المحكمة الدستورية ، وتوسعت إلى أقصى مدى فى استخدام قانون الأمن الداخلى الذى أصدره البرلمان الهندى فى عام ١٩٧١ ...

وفى هذا الجو الغريب على الهند وعلى انديرا نفسها ، تحولت التجربة الديموقراطية والبرلمانية هناك إلى مسخ ، واختفت عنها بسمة الحرية التى طالما تغنت بها وبهرت بنجاحها دول وشعوب عديدة فى العالم الثالث ، كانت تتخذ من الهند نموذجا فى النظم السياسية للبلاد حديثة الاستقلال فقيرة الموارد كثيرة المشاكل ...

لقد ارتكبت انديرا غاندى - التى أسمتها المعارضة وقتها « بالديكتاتورة الصغيرة » - خطأ عمرها وخطيئة تاريخها ، وخسرت رصيدها الديموقراطى الذى ورثته عن غاندى زعيمها ، وتدربت عليه فى حضن نهرو - والدها - وشربته من كل حضارة الهند القديمة المتسامحة المنطلقة المتحررة ...

وكان خطأ انديرا متمثلا فى فرض الاجراءات الاستثنائية وقوانين الطوارىء من ناحية ، وتطبيق التعقيم الإجبارى قسراً على الرجال فى دولة شرقية زراعية تقليدية بكل المقاييس ، من ناحية أخرى !!

وبصرف النظر عن « الدفوع » التى قدمتها انديرا لتبرير تصرفاتها غير الديموقراطية هذه ، من نوع قمع المد اليمينى والإقطاعى ، وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية لتغيير البناء الاجتماعى فى الهند تغييرا جذريا لصالح ملايين الجوعى والفقراء - بصرف النظر عن كل ذلك إلا أن انديرا وقعت فى المحظور ، ومضت فى طريق اللاعودة ، وركزت فى أيديها كل السلطات ...

فماذا كانت النتيجة الحتمية ؟!

لقد سقطت انديرا فى أول انتخابات برلمانية بعد ذلك - فى عام ١٩٧٧ - أسقطها الفقراء الذين كانت تدافع عنهم ، بعد أن استطاع الاقطاعيون وكبار المستغلين ورجال الصناعة أن يستغلوا كل أخطائها القاتلة فى تأليب الفقراء أنفسهم ضدها !!

وهكذا جاءتها الضربة المباشرة من سندها الأساسى طوال حكمها للهند ، تحت التأثير المباشر لخطأ استخدام الاجراءات الاستثنائية والتعقيم الإجبارى إلى حدود بعد من احتمالها ..

وبتطبيق الاجراءات الاستثنائية مع فرض التعقيم الإجبارى ، أهدرت انديرا - ربما دون أن تقصد - نوعين من الحريات والحقوق ...

- حقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة ..
- حرية الصحافة بوجه خاص ..

ولم يكن بعد ذلك ممكنا إلا أن تفشل انديرا فى المضى قدما بتجربة الهند الديموقراطية ، التى حاولت باجتهادها الواعى المستنير أن تطعمها بإصلاحات اشتراكية تعيد بناء التركيب الاجتماعى والاقتصادى ، وبالتالى السياسى للهند .. لكنها أعطت

خصومها فى الداخل والخارج على السواء السلاح الذى هزموها به ... سلاح معاداة الديموقراطية ومصادرة حقوق الإنسان وتعطيل الصحافة والقضاء ... وظل هذا السلاح يؤرقها ويطاردها حتى اغتيلت على أيدى المتطرفين السيخ خلال ولايتها الثانية .

لقد قامت الدنيا ولم تقعد سخطا على انديرا باسم حقوق الإنسان وحرية الصحافة ، بينما فى العالم اليوم عشرات من الحكام الأقسى من انديرا ...

ولم تكن هى الأولى فى التاريخ لكن سبقها الآلاف ... منذ أن عرف الإنسان طعم الحرية وعمق الفكر وقيمته والتناقض قائم ..

لقد حكمت « محكمة العدل » في أثينا القديمة على سقراط بأن يموت متجرعا السم ، ثم حُكم على أرسطو بالموت ، وأعدم انطيفون مؤسس علم البلاغة الأثينى ، وقتل المقدونيون السياسى والخطيب ديموستنيس ..

ولكن ..

كان هناك على أى حال ، سقراط وأرسطو ، وبدا أن التعذيب البدنى لقادة الفكر هؤلاء أثار قواهم الخلاقة ، وفشل فى أن يطمس عقولهم أو يحطم قلوبهم .

وعلى نفس النحو اضطهدت أوروبا أعظم عباقرتها ، ولم تظهر ميلاً نحو الحرية السياسية .

وراح الناس يعيشون ويبتكرون تحت طغيان خارجى ... ذلك لأنهم نعموا بحرية كامنة فى أعماق نفوسهم ، وكان واضحا ابتداء من جاليليو إلى فولتير ، أن أسباب الإكراه والضغط كانت حافزا يثير التحدى .. أكثر منها خطرا يبعث الخوف فى الناس ويدفعهم إلى تحاشيه بكل وسيلة ممكنة ...[١]

□ □ □

لقد ترابطت قضية حقوق الإنسان بقضية حرية الصحافة ترابطا عضويا منذ البداية ، وشهدت القضيتان عبر عصور التاريخ نضالا مشتركا ، وإن كان تحت مسميات أو أشكال مختلفة ، ذلك أنهما كانتا ومازالتا تثيران أعمق ما فى الإنسان من اهتمام ومشاعر فكرية وروحية .. وكانتا معا أخطر القضايا التى أثارت الضمير الإنسانى عبر

---

(١) امورى رينكور - القياصرة القادمون .

العصور ، وألهبت الصراعات وأشعلت الثورات وقلبت النظم مهما كانت قوتها وبطشها ...

ولقد جاءت الثورة الفرنسية فزادت قضية الحريات بشكل عام ـ التهابا ... وأطلقت صيحة الديموقراطية وحقوق الإنسان ، وركزت بشكل خاص على حرية التعبير .. على أساس أن الأصل فى الحريات العامة يعود بالضرورة إلى حقوق الإنسان الطبيعية التى نشأت معه منذ بدء نشأته على الأرض ، تلك القائمة على الفطرة والبدائية ، وقبل أن تتعقد حياته ويتجمع مع غيره فى مجتمعات منتظمة ، وبالتالى قبل قيام الدولة والسلطة .

ومن الطبيعى أن تتعرض حقوق الإنسان هذه وحرياته لكثير من الضغوط خلال المسيرة الإنسانية الطويلة ، ومن الطبيعى لذلك أن تستقر هذه الحقوق وتتأكد كذلك الحريات عبر كفاح الإنسان ضد الكبت والقهر والظلم والاستبداد ، ليحتفظ بحقه الطبيعى فى حريته وكرامته ، ويمارس حقه فى التعبير والعقيدة والعدل والمساواة .

وعلى هذا الأساس يمكن القول :

١ ـ إن الحرية بمفهومها الواسع حق طبيعى ثابت وراسخ للإنسان بصرف النظر عن لونه أو جنسه أو عقيدته .

٢ ـ إن الحريات العامة ليست منحة من أحد لأحد ، إنما هى حق أساسى من حقوق الإنسان الذى ميزه الله على غيره من المخلوقات بالعقل والفكر .

٣ ـ إن الكفاح القائم الآن ومنذ أقدم العصور ، ليس كفاحا لإثبات ضرورة الحريات وحتمية التمتع بها ... بقدر ما هو لإلغاء « التميز » والتفرقة فى استخدام الحريات ، لأن الحرية ليست حكرا لأحد دون أحد ، لكنها بالضرورة متلازمة مع الإنسان ذى الفكر والكرامة والحق فى الحياة ذاتها .

ونحن بلا جدال نعرف جميعا أن الطغاة فى كل زمان ومكان هم الذين يستبيحون الحرية لأنفسهم فى الوقت الذى ينكرونها على غيرهم ... وهم الذين يتفاخرون دائما بحبهم لها ورعايتهم لأسسها فى الوقت الذى يطبقون عكسها تماما ..

ولذلك ظل الصراع قائما منذ القدم حول قضية الحريات لوضع الأسس والقواعد القانونية المحددة لحقوق الإنسان وحرياته ، تحت حماية القانون والتشريعات ، وفى ظل الالتزام الأدبى والأخلاقى قبل السياسى . ومنذ نشوء « السلطة » فى المجتمعات

البشرية ، والإنسان يحاول دائما أن يمزج بين الحقوق والواجبات ، وأن يوفق بين حقوق الإنسان الفرد وحرياته من ناحية ، وبين حقوق المجتمع ومصالحه العامة وضوابط سلطته من ناحية أخرى ، خاصة وأن السلطة باسم المصلحة العامة للمجتمع ، كثيرا ما تنتهك حقوق الإنسان ، وتهدر حرياته العامة والخاصة !!

□ □ □

وفى إطار تقنين « الحريات » وحمايتها إزاء سلطة الدولة ، شهد التاريخ الإنسانى عدة نظريات وفلسفات ومذاهب سياسية واجتماعية وقانونية ... تحاول أن تضع الإطار القانونى للحريات ، والأسس الواضحة لسلطة الدولة تجاه هذه الحريات .. وكان أبرز هذه المذاهب :

١ ـ **نظرية الحق الطبيعى** : وقد نشأت على أساس تقييد سلطة الدولة طبقا لمبادىء القانون الطبيعى لحرية الأفراد ، ولما كانت حقوق الإنسان ـ وحرياته فى المقدمة ـ هى أساس القانون الطبيعى ، فإن هذه الحقوق والحريات ثابتة دائمة مطلقة تزول فقط بزوال الإنسان نفسه .

ويجب ترسيخا لذلك أن تلتزم أى تشريعات بأحكام هذا القانون الطبيعى ومبادئه الأساسية القائمة على العدالة المطلقة .

وقد نشأت نظرية الحق الطبيعى هذه عند الإغريق فى بداية الأمر ، وشهدت مرحلة تقنين أكثر دقة عند الرومان ، ثم بلغت مجدها خلال الثورة الفرنسية التى منها انطلقت صيحة الديموقراطية فى العصور الحديثة ، وعلى أسس تشريعاتها بنت معظم دول العالم وثوراته دساتيرها ومبادئها القانونية والسياسية والديموقراطية منذ بداية القرن التاسع عشر .

٢ ـ **نظرية الحقوق الفردية** : وتمثل المرحلة المتطورة لنظرية الحق الطبيعى .. وقد استوحت مبادئها وأسسها الفلسفية والقانونية ، من « العقد الاجتماعى » عند جان جاك روسو . وتقوم على أن للأفراد حقوقا وحريات طبيعية دائمة تمتعوا بها قبل أن تعرف المجتمعات فكرة الدولة ، وأن هذه الدولة قامت فى مرحلة لاحقة لا لترث هذه الحقوق وتسلبها من الأفراد ، وإنما لحمايتها وتدعيمها وإنشاء الأنماط والأساليب التنظيمية لها فقط .. وأن أى خروج من الدولة على ذلك بإهدار الحريات أو تقييدها أو المساس بها ، إنما هو تجاوز منها لوظيفتها الاجتماعية والسياسية والقانونية بشكل يسقطها .

وقد كانت هذه النظرية هى أساس « إعلان الحريات الأمريكية » فى عام ١٧٧٥ الصادر عند الاستقلال الأمريكى عن التاج البريطانى ، كما كانت أساسا « لإعلان حقوق المواطن » الذى أفرزته الثورة الفرنسية ، والصادر فى عام ١٧٨٩ والقائم على أن الإنسان يولد ويعيش حرا متساويا فى الحقوق مع غيره ، وأن هدف كل مجتمع هو المحافظة على هذه الحقوق الطبيعية الثابتة ، وأن ممارسة الإنسان لحقوقه هذه لا يحدها إلا القدر الذى يكفل حماية نفس حريات وحقوق الأعضاء الآخرين فى المجتمع .

□ □ □

ورغم أن هذه المبادىء التى نشأت عند الإغريق والرومان فى حضارتيهما القديمتين ، وتقننت من خلال الثورة الفرنسية أساسا التى جاءت منارا للحرية عند شعوب العالم ، ومازالت ـ هذه المبادىء ـ تمثل إلهاما واضحا لكثير من مشرعى الدساتير والقوانين فى الدول خاصة حديثة الاستقلال ، إلا أن القرن العشرين شهد بروز ثلاثة أحداث أساسية ترتبط ارتباطا هاماً بفلسفات الديموقراطية ونظريات حقوق الإنسان ، وهى :

أولا : بروز دور النظرية الماركسية اللينينية ، وانتقالها من مرحلة الفلسفة النظرية إلى مرحلة التطبيق العملى بقيام الثورة البلشفية وإنشاء الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩١٧ .

وقد جاءت نظرة الماركسية اللينينية إلى الحريات وحقوق الإنسان مختلفة عن تلك النظرة التى أتت بها الثورة الفرنسية ، والمرتكزة على نظريات الحقوق الطبيعية والحقوق الفردية ... وأبرزت مكانها نظرة اجتماعية منبثقة من الماركسية اللينينية ذاتها ، حيث أن تنظيم المجتمع قائم على ديكتاتورية البروليتاريا .

وبذلك قامت فلسفة ونظرية سياسية واجتماعية جديدة لمواجهة فلسفات الحرية المطلقة ، والحقوق الفردية الثابتة .

ثانيا : اجتياح النازية والفاشية للعالم فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وقد قامت كلتاهما على فلسفة العنف والعنصرية ، وعلى تعاظم دور السلطة والدولة إزاء حقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة .. وكانتا بذلك نقيضا فلسفيا وعمليا لنظريات الحقوق الطبيعية والفردية ، وللنظريات الاجتماعية الجديدة التى جاءت بها الماركسية اللينينية بنفس الدرجة .

ثالثا : توقيع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المكملة له من خلال الأمم المتحدة ، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وفى فترة شهدت كل مآسى تلك الحرب وضحاياها ، كما شهدت موجة واسعة من الثورات والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الواسعة فى العالم ، ضد نظم الحكم الاستعمارية التى كانت قابضة على مصائر وثروات معظم شعوب العالم ، تمارس عليها القهر السياسى مثلما تمارس القهر الاقتصادى والاجتماعى .

ولقد أدت النتائج الرهيبة لدمار الحرب العالمية الثانية ، وظهور الاتحاد السوفيتى ممثلا لفلسفة اجتماعية جديدة معادية للاستعمار ، واتساع نطاق الثورات الوطنية والانتفاضات الشعبية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ضد القوى الاستعمارية ، وتقدم وسائل الإعلام الجماهيرية وتعاظم دورها فى نشر الاستنارة وربط العالم بسرعة بالغة ، أدى كل ذلك إلى تعميق المفاهيم الديموقراطية وانتشار قاعدة الحرية وتحرر كثير من الشعوب ، وبروز كثير من الدول والنظم المستقلة .

ونتج عن ذلك تيار جماعى عالمى مناصر للحريات أقر فى النهاية ميثاق الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ ثم الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى عام ١٩٤٨ ، ثم أكثر من عشرين اتفاقية دولية أصدرتها الأمم المتحدة بعد ذلك ، وكلها تركز على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية الثابتة ، مثل : اتفاقية حرية التجمع وتشكيل الأحزاب والتنظيمات ، واتفاقية حقوق الإنسان الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، واتفاقية حقوق الإنسان السياسية والمدنية .

□ □ □

وإذا كان الإعلان العالمى لحقوق الإنسان قد جاء هو الآخر ملهما لإشعاع الحريات وتقنين حقوق الإنسان فى معظم بلاد العالم ، خاصة المستقلة حديثا ، إلا أنه أفرز لأول مرة نظرية جديدة تتعلق بهذه الحقوق .... وهى « نظرية أولوية الحق » .

ذلك أن الإعلان العالمى قد نقل الطبيعة القانونية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية من مجال سيادة القانون إلى نطاق سيادة الحق ... أى من مجال التطبيق المجرد للقانون ، إلى مبدأ ترجيح الحقوق والحريات العامة على القوانين نفسها .. إذا تعارضت هذه القوانين مع الأحكام الأساسية لهذه الحقوق والحريات . وذلك تطبيقا لما جاء فى ديباجة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، والقائل بأن من الأمور الجوهرية ضرورة حماية

حقوق الإنسان بنظام قائم على الحق ، حتى لا يضطر الإنسان فى النهاية ـ كملاذ أخير ـ أن يثور على الظلم والاستبداد ...

وكان من أهم مبادىء « نظرية أولوية الحق » الجديدة هذه « أن الحق مبدأ ديناميكى متحرك ، وأن على الحقوقيين أكثر من غيرهم أن يضمنوا تطبيقه ويحققوا أهدافه ، ليس فقط بهدف حماية حقوق الأفراد المدنية والسياسية فى مجتمع حر ، بل كذلك بهدف توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تتيح لهؤلاء الأفراد تحقيق أمانيهم الوطنية المشروعة ... وأن أولوية الحق لا يمكن أن تسود إلا فى ظل نظام سياسى يضعه الشعب صاحب المصلحة ... وأن حماية الفرد ضد التدخل غير المشروع والتعسفى من جانب الإدارة ـ السلطة ـ هى إحدى ركائز أولوية الحق .. وأن هذه الحماية تتوقف على وجود هيئة قضائية مستنيرة ومستقلة وشجاعة ، ووجود نظام يضمن سير العدالة بفعالية وسرعة ... وأن استقلال القضاء يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر أولوية الحق ... وأن الفقر والجوع والبطالة وغيرها من الأمراض الاجتماعية هى العدو الرئيسى لأولوية الحق ، فالمجتمع الذى تنتشر فيه هذه الأمراض ، مجتمع لا تتوافر فيه كرامة الإنسان ، ولا تصان فيه حقوقه ولا تحترم حرياته .. » !!

على هذا النحو جاء الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر من الأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، ويمكن تقسيمه إلى ستة أقسام رئيسية هى :

١ ـ **الديباجة** : جاء بها أنه لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة فى جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام ، ولما كان تناسى حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنسانى ... ولما كان من الضرورى أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان ... الخ ، فإن الجمعية العامة تنادى بهذا الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، على أنه المستوى الذى ينبغى أن تستهدفه كل الشعوب والأمم ، حتى يسعى كل فرد وهيئة فى المجتمع ، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم ، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات .

٢ ـ **المادتان الأولى والثانية** : تنصان على أن جميع الناس يولدون أحرارا ـ متساوين فى الكرامة والحقوق ... وعلى حق كل إنسان بالتمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فى الإعلان بدون أى تمييز بسبب اللون أو الجنس أو الدين أو الرأى السياسى .

٣ ـ **المواد من ٣ ـ ١٨** : هى التى حددت الحريات والحقوق الشخصية والمدنية .

٤ ـ **المواد من ١٩ ـ ٢١** : نصت على الحقوق والحريات السياسية الوطنية .. مؤكدة

على حق كل شخص فى حرية الفكر والديانة والضمير ، وحقه فى حرية الرأى والتعبير وإصدار الصحف وحرية استقاء الأنباء والأفكار وإذاعتها بأى وسيلة ، وحقه فى الاشتراك فى الأحزاب والجمعيات ..

٥ - **المواد من ٢٢ - ٢٨** : نصت على حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، مثل حق العمل والحياة فى مستوى معيشة كاف ، وحق الأمومة والطفولة والتعليم .. الخ .

٦ - **المادتان ٢٩ و٣٠** : حددتا الواجبات والضوابط القانونية والشخصية المفروضة على كل فرد لممارسة حقوقه وحرياته ، وكذلك المفروضة على الدولة لصيانتها واحترامها ... خاصة المادة الأخيرة التى نصت صراحة على أنه ليس فى هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أى حق فى القيام بنشاط ، أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه .

□ □ □

بعد أن استعرضنا الأسس الفلسفية والسياسية والقانونية التى قام عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، كما استعرضنا المبادىء والنصوص الواردة فيه ، فإننا يمكن أن نضع هنا بضع ملاحظات هامة منها :

- جاء الإعلان العالمى لحقوق الإنسان كوثيقة إنسانية جديدة توثق وتقنن وتؤكد الحريات الأساسية والحقوق الثابتة للإنسان ، وتعتبر واحدة من أهم الوثائق فى تاريخ الإنسانية التى حددت بشكل واضح حقوق وحريات الإنسان ، كما حددت واجباته تجاهها وتجاه المجتمع والدولة .

- حظيت حرية التعبير والعقيدة والرأى - التى عليها ترتكز حرية الإعلام والصحافة - بتركيز خاص واهتمام أساسى فى الإعلان العالمى ، ليس فقط إقراراً لحق من حقوق الإنسان التاريخية الثابتة ، لكن إقراراً كذلك بتعاظم الدور الكبير الذى أصبحت تلعبه وسائل الإعلام الجماهيرية ، فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، وفى ظل التقدم التقنى الواسع الذى حققته « صناعة » الإعلام ، وكذلك التقدم الذى أحرزه الإعلام فى نشر الاستنارة والحرية والوعى ، وربط الشعوب ، ونقل الآراء والأفكار والأنباء عبر قنوات بالغة السرعة حققتها فيما بعد ثورة الطباعة الحديثة ثم ثورة الالكترونيات بعد ذلك .

- إن أحكام الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، والاتفاقيات الدولية الملحقة به والمكملة له ، خلقت منذ صدورها وبعد تعديلها وتطويرها واستكمالها باتفاقيات جديدة ، آثارا عميقة فى مجرى الحياة الإنسانية ، وفرضت مبادئها وأحكامها على كثير من الدساتير والقوانين في الدول المختلفة .. الأمر الذى أحدث مناخا دوليا عاما تتمتع فيه حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بقدر كبير من العناية ، على الأقل من الناحية النظرية !!
- ورغم ذلك فإن كثيراً من النظم الحاكمة مازالت تنكر من الناحية الواقعية والعملية - كل هذه المبادىء المعترف بها دوليا ... بل تمضى أكثر فى طريق استخدام هذه المبادىء نفسها ، واستغلال المناخ العام السائد ... لضرب الحريات والحقوق باسم القانون والأمن القومى والصالح العام .
- في هذا الإطار يأتي الإعلام فى مقدمة « المضروبين » المعاقبين .. حتى أن الأمم المتحدة نشرت مؤخرا تقريرا خطيرا عن حرية الصحافة فى العالم ، قالت فيه إن ١٦ دولة فقط من مجموع دولها الأعضاء ، هى التى يمكن أن يقال عنها إنها توفر حرية الصحافة إلى حد ما !! وأتبعتها منظمة العفو الدولية بأحد تقاريرها السنوية ، قالت فيه إن ٣٠ دولة على الأقل تعتقل الصحفيين فيها بشكل منتظم ومستمر ، منتهكة المادة ١٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان !
- إن حرية الصحافة - والإعلام بشكل أوسع - هى جزء لا يتجزأ من الحريات العامة ، لا تنفصل عنها بأى شكل من الأشكال .

فمجتمع لا يتمتع فيه الإنسان بحرية العمل والتعليم والعقيدة والاعتقاد ، لا يمكن أن تنمو فيه حرية الصحافة .

ومجتمع ينمو فيه البطش الإدارى أو الكبت السياسى والضغط الاقتصادى والقهر الاجتماعى ، لا يفرز إعلاما صادقا ولا صحافة حرة .

- رغم أن كل الدساتير فى العالم تقريبا تنص صراحة على حماية الحريات العامة للإنسان ، وحرية الصحافة والإعلام فى مقدمتها ... إلا أن النص فى الدساتير وحده ليس هو المقياس الحقيقى للحرية ... إنما المقياس الأساسى هو القدرة على الممارسة الحرة ، وتطبيق المبادىء القانونية والنصوص الدستورية تطبيقا نابعا من الاقتناع والاحترام والرغبة أيضا فى الممارسة الحقة ... وتطبيقها بالمفهوم الواضح الصريح لها ، وليس بالتأويل والتفسير المحرف والخاطىء والمغرض !!

الفصـــل الثالـــث

لا حدود للقيود !!

« على الدولة ألا تفقد جادة الصواب بسبب الخزعبلات التى تسمى حرية الصحافة .. وعليها أن تقبض بيد من حديد على أداة تكوين الشعب - الصحافة . » !

[هتلـر]

منذ قرون والإنسان فى هذا العالم يحاول أن يضع فى الدساتير والقوانين المحلية والدولية « تعريفا ما » لحرية الصحافة ، إلا أنه حتى الآن ورغم المحاولات الكثيرة التى بذلت - وطنيا ودوليا - لم يظهر تحديد واضح لمفهوم حرية الصحافة على وجه دقيق .

ولعل التعريفات الأولى لهذا المفهوم جاءت على شكل مقنن فى دستور ولاية « فرجينيا » الأمريكية سنة ١٧٧٦ بالنص التالى : (حرية الصحافة إحدى الأعمدة الأساسية للحرية ، ولا يمكن تقييدها إلا من جانب الحكومات الاستبدادية ...) ، بينما جاء التحديد الأوضح فيما بعد ، عندما أعلنت الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ فى إعلان حقوق الإنسان والمواطن : (إن حرية إبلاغ الآراء من أغلى حقوق الإنسان ، ولكل مواطن حق الكلام والكتابة والطباعة بحرية ، مقابل أن يتحمل مسئولية الإفراط فى ممارسة هذه الحرية طبقا لما هو محدد قانونا ...) .

وإذا ما قسمنا الواقع السياسى ، بشكل من الأشكال ، إلى ثلاثة اتجاهات أساسية هى : الليبرالية ، والاشتراكية ، والديكتاتورية .. فسوف نجد أن تعريف حرية الصحافة يختلف بالطبع من اتجاه لآخر ، ذلك أن الصحافة بلا شك مرتبطة ارتباطا أساسيا بالنظم السياسية ومفاهيمها الأيديولوجية .

فبينما نجد أن مفهوم حرية الصحافة فى الاتجاه الليبرالى قد استقر على ما حدده قانون ١٨٨١ الفرنسى المنظم للصحافة فى مبدأ : (إن حرية الصحافة مكفولة ضمن إطار تشريعات محددة وخاصة) ، نجد أن لينين - فى المذهب الاشتراكى - قد حدد ذلك المفهوم بقوله : (إن حرية الصحافة معناها أن يتمكن جميع المواطنين ، بدون استثناء ، من التعبير عن آرائهم بحرية ، والواقع أن الأغنياء والأحزاب الكبيرة وحدها هى المحتكرة لحرية الصحافة ...) .

ثم نجد أن هتلر - معبراً عن الاتجاه الفاشى الديكتاتورى - قد قال فى كتابه الشهير « كفاحى » الذى حدد فلسفته السياسية : (على الدولة ألا تفقد جادة الصواب ، بسبب الخزعبلات المسماة حرية الصحافة .. وعلى الدولة ألا تنسى واجبها .. وعليها أن تقبض بيد من حديد على أداة تكوين الشعب - يعنى الصحافة طبعا - وتضعها فى خدمة الدولة والأمة ...) .

ورغم خلاف الأنظمة السياسية والمذاهب الفكرية ، حول تحديد مفهوم حرية الصحافة حتى اليوم ، ورغم ثورة العلم والتكنولوجيا التى يعيشها عصرنا الآن بكل ما عكسته على حرية التعبير ووسائله المختلفة من مؤثرات ، إلا أن هناك حقيقة مؤكدة هى : أنه حينما تقاس أهمية وسائل الاتصال التى تبرز فى حياة الناس اليومية بدرجات متزايدة يوما بعد يوم ، كعوامل أساسية للتعليم والتقدم الاجتماعى ، يظهر « حق الناس فى الإعلام وحقهم فى المعرفة » أكثر من أى وقت مضى كضرورة حيوية لحياة الشعوب ، والتركيز على فكرة الحرية والحق فى استقبال وتلقى المعلومات ، فى الوقت الذى تتزايد فيه مع تقدم العصر ، العقبات والعراقيل التى تعترض الحق فى الإعلام ، وتكبل الحرية فى تلقى المعلومات !!

وهذا هو واحد من تناقضات حياة الشعوب فى هذا العصر ! كما أنه أحد أسباب الفشل الدولى فى وضع تحديد واضح لمفهوم حرية الصحافة .

نستثنى من ذلك الفشل بالطبع المادة ١٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وهو النص القانونى الدولى العام الوحيد الذى صدقت عليه دول العالم فى ميدان الصحافة .. تقول هذه المادة : (لكل فرد الحق فى حرية الرأى والتعبير ، وهذا يعنى ضمنيا حقه فى الحصانة من أجل آرائه ، ولكل فرد الحق فى البحث عن المعلومات والأفكار ونشرها بأى وسيلة من وسائل التعبير وبغض النظر عن أية حدود) .

إلا أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لا يشكل ، على خطورته ، تعهدا ملزما

للدول المختلفة ، كما هو الشأن مع العهدين الدوليين المعروفين : الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والثانى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الصادرين فى عام ١٩٦٦(٢) .

وتنص المادة ١٩ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على الآتى :

١ - لكل إنسان الحق فى اعتناق الآراء دون أن يتعرض له أحد .

٢ - لكل إنسان الحق فى التعبير ، وحرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار ، وتلقيها وإذاعتها دون أى حدود ، بالقول والكتابة أو الطباعة أو الفن ، أو أى وسيلة أخرى يراها .

٣ - ينطوى استعمال الحقوق المنصوص عليها فى الفقرة ٢ من هذه المادة على واجبات ومسئوليات خاصة ، يجوز لذلك ، إخضاعه لبعض القيود طبقا لنص محدد فى القوانين لتأمين الآتى :

(أ) احترام حقوق الغير وسمعتهم .

(ب) حماية الأمن القومى ، أو النظام العام ، أو الصحة العامة ، أو الآداب العامة .

□ □ □

ولقد تعرضت محاولات تحديد مفهوم واضح لحرية الصحافة ، للتغيير والتطوير بسبب عدة عوامل أهمها ، التقدم العلمى والتكنولوجى ، الذى أدى إلى تطور مذهل فى وسائل الاتصال والأقمار الصناعية وفنون التصوير والراديو والتليفزيون وصناعة الصحف والطباعة والنشر ، وكذلك بسبب الثورات الوطنية فى العالم وما أحدثته من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية ، وخاصة فى الدول النامية .

وفى ظل ذلك لم تعد الصحافة - التى نبحث عن مفهوم لحريتها - تمثل ترفا اجتماعيا أو سياسيا ، فى دولة من الدول ، مهما كانت طبيعة مذهبها الايديولوجى أو منهاجها السياسى . ولم يعد حق التعبير وحرية الرأى ، حقا فرديا للمواطن ، بل أصبح حقاً عاماً للمجتمع ككل ، بعد أن احتلت الصحافة - رغم كل القيود التى تتعرض لها فى

---

(٢) عبد الرحمن اليوسفى - حرية الصحافة - بحث .

الدول المختلفة ـ مكانها كقوة توجيه وتنوير قومى فى كل مجتمع مهما حاول حكامه كبت أنفاسها . ولقد نتج عن ذلك ، أن توسع مفهوم حرية الصحافة ذاته ، وأصبح يشمل بشكل أساسى : الاعتراف للصحافة بضرورة ممارسة المهمة القومية الشاملة فى المجتمع ، كمؤسسة قومية على قدم المساواة مع البرلمان والجامعات ومنابر الفكر والرأى الأخرى ، وكفالة الحق فى حرية التعبير كتابة وقولاً وفناً ، والحق فى طلب المعلومات بحرية كاملة ، والحق فى إذاعة ونشر هذه المعلومات ، والنضال بكل الطرق والوسائل ضد فرض الرقابة مهما كان نوعها ، ومهما كانت الصور المتخفية فيها ، وضد كل القيود والضغوط المهنية التى قد تحاول السلطات ممارستها ضد الصحفيين ، الذين أصبحوا يمارسون مهام سياسية واجتماعية من الدرجة الأولى ، خاصة الضغوط الاقتصادية والسياسية والإدارية ، وكذلك ـ وهذا هو الأهم ـ الضغوط التشريعية والقانونية ، والتى فى ظلها تستطيع أى سلطة أن تكبت حرية الصحافة بالنفاذ من الثغرة المتعارف عليها دوليا ، والتى نقرأها فى كل الدساتير والقوانين وهى عبارة (فى حدود القانون ...) .

ولا شك أن هذا كله يجرنا إلى القول تحديداً ، إن حرية الصحافة ليست مستقلة أو قائمة بذاتها ، فالحريات العامة لا تتجزأ ، لكنها كلٌ واحد .. والصحافة الحرة لا توجد ولا تزدهر ولا تمارس عملها إلا فى مجتمع ديموقراطى يتمتع مواطنوه بالحريات العامة . ومن العبث هنا أن ندرس الحريات العامة بشكل منفصل عن النظريات السياسية التى تحكم المجتمع ، والأيديولوجيات التى تتبعها الدولة ، كما أنه من العبث أيضا أن نؤكد على حرية الفرد وحده دون النظر بعين الاعتبار لضوابط النظام السياسى القائم فى المجتمع ... وهنا ينشأ السؤال المحير : كيف نوفق بين حرية الفرد كإنسان وحقوقه المختلفة ، وبين ضرورة خضوعه لقواعد العيش المشتركة ، فى ظل حياة مشتركة هى المجتمع ؟!

وبقدر تحديدنا لمفهوم الحرية ، بقدر ما نستطيع الخروج من مأزق هذا التناقض ... الذى غالبا ما تستغله السلطات فى البلدان المختلفة لضرب حرية الصحافة فى بداية الطريق الطويل لضرب الحريات العامة الأخرى ! لذلك فإن حرية الصحافة هى الامتداد الطبيعى لحرية الفكر والتعبير ، بل هى مقدمة الوصول إلى الحريات الأخرى ، فإذا أخضعت حرية الصحافة للقيود ، كان ذلك إيذانا بأخطار جسيمة تهدد الحريات الأخرى . ومن أجل ذلك يكتسب النضال من أجل حرية الصحافة ، أهمية وطابعا سياسيا قوميا فى كل مجتمع ، ويتجمع حوله ومن أجله ، ليس الصحفيون وحدهم ، ولكن كل المنادين بالديموقراطية والمؤمنين بها ، حيث يصبح دورهم الدفاع

عن « حق المجتمع فى الإعلام » مقدمة لحقه فى باقى الحريات ، وتصبح القضية قومية شاملة وليست قضية ضيقة الأفق السياسى محبوسة فى حدود مهنية أو قانونية فحسب .

ذلك أنه لو حبست القضية فى حدود مهنية لأصبح الأمر خطيرا ، إذ أنه بينما نقول إن الحرية لا تتجزأ بل هى كل واحد ، يصبح النضال من أجل الحصول على الحريات منفصلا ومتقطعا ، بشكل يعطى للسلطات الحاكمة الفرصة الذهبية لضرب هذا النضال وتصفيته ، كما أنه يترك نضال الصحفيين من أجل حرية الصحافة فريسة للانفراد به من جانب السلطة الحاكمة ، من جهة ، سواء بالتعسف والعنف ، أو بالمرور من الثغرة القانونية التى توضع فى كل الدساتير ، والتى تنص دائما على عبارة (فى حدود القانون ...) انتهاء بإخضاع الصحافة لإجراءات الرقابة الحكومية ولاشتراط طلب الترخيص بالصدور مسبقا ، ولاجراءات المصادرة والمعاقبة والتعطيل ، وأخيرا الاتهام « بتجريم الرأى » وهو أخطر ما يتهم به كاتب أو صحفى أو مفكر ، من جهة أخرى .

وفى نفس الوقت ، فإنه يترك هذا النضال الشريف للإغراق فى غيبوبة « الرقابة الذاتية » التى تسيطر على الصحفيين تحت تأثير أحد عاملين :

- إما لطول خضوع الصحافة للرقابة الحكومية وبطشها العنيف ، الذى يولّد بالتداعى لذة الإحساس بالاستكانة والاستسلام ، ويرسّب فى عقول الصحفيين وضمائرهم شعورا بالخوف الدائم من الوقوع فى محاذير الرقابة ، ومحظورات النشر !

ولا شك أن هذه حالة نفسية مرضية ترسبت بالفعل وبالتجربة ، فى كثير من المجتمعات الصحفية فى العالم ، وبشكل خاص فى الدول النامية التى تعرضت لتجارب الثورات والانقلابات ونظم الحكم المهتزة وغير المستقرة ، حيث أصبح كثير من الصحفيين فيها يعانون من حالة نفسية وعقلية ، اسمها « الرقابة الذاتية » نتيجة لطول الخضوع للرقابة الحكومية ، ويخشون باستمرار ممارسة حقهم - بل وحق المجتمع ككل - فى التعبير خوفا من الوقوع تحت طائلة العقاب !! وهنا لا يصبح الأمر مجرد فقدان الصحفى لحريته ، بل هو فقدان المجتمع لحقه فى حرية المعرفة والإعلام من خلال صحافة حرة .

- وإما للجوء السلطة الحاكمة إلى تكوين هيكل مسيطر داخل الصحافة من بين الصحفيين ، يتولى « الرقابة الذاتية » على ما ينشر ، وما يجب أن يحجب عن النشر .

ويأتى ذلك الهيكل المسيطر في أشكال قانونية ومهنية مختلفة تندرج تحت أسماء متباينة ، لكنها في النهاية تؤدى مهمة الرقابة الموجهة على حرية الصحافة ، وغالبا ما تنفذ بشكل مباشر أو غير مباشر ما تطلبه السلطة الحاكمة ، متخفية وراء هذا الهيكل .

ولا شك أن « التنظيم » مطلوب في كل مجال .. لكن هناك فارقا دقيقا وخيطا رفيعا للغاية بين التنظيم والتقييد . وتتوقف الممارسة الفعالة والناجحة لحرية الصحافة على التفرقة بين أهداف ووسائل التنظيم ، وأهداف ووسائل التقييد ... ومفهوم كل منهما لدى السلطة ، ولدى الصحفيين أنفسهم .

□ □ □

لقد أرقت حرية الصحافة وما تعانيه من ضغوط علنية أو خفية ، كل المناضلين الديموقراطيين في الدول المختلفة .. كما أرقت عددا من الهيئات والمنظمات الدولية .. وعاد الكل يبحث من جديد عن طريق للخلاص .. أو بمعنى أوضح ، طريق للحفاظ على حرية الصحافة رغم اختلاف مفاهيم هذه الحرية من مجتمع لآخر .

وقد كانت إحدى أوائل المحاولات الدولية التى بذلت من أجل هذا الغرض هى تلك المحاولات التى جاءت فى تقرير المدير العام لليونسكو المقدم للدورة الثامنة عشرة - أكتوبر ١٩٧٤ - ضمن الوثيقة ١٨ م / ٥ - قطاع الإعلام ، والتى يحاول فيها معالجة قضية حرية تداول المعلومات وتنمية الحق فى الحصول عليها ، وجاءت كالآتى :

حرية تداول المعلومات وتنمية الإعلام

يرتبط الإعلام ارتباطا وثيقا بالسياسات بقدر ما يرتبط بالتكنولوجيا . ويهدف برنامج إدارة حرية تداول المعلومات وتنمية الإعلام إلى الوفاء بالمتطلبات الحاضرة والمستقبلة فى هذين المجالين .

ويقدم برنامج حرية تداول المعلومات ، بما فى ذلك انتقال الأشخاص والمواد وتداول المعلومات والمعايير المهنية لاستخدام وسائل الإعلام ، مبادرات جديدة فى تحديد العوائق التى تعترض حرية تداول المعلومات والواجبات التي ينطوى عليها الحق فى تلقى المعلومات ... فالحصول على المعلومات ينظر إليه فى المقام الأول على أنه مشاركة فى الإعلام ، وبالتالى فى الخبرة الإنسانية ، وهو ما يسهم إسهاما جوهريا فى التفاهم المتبادل والسلام .

وتجرى دراسات تساعد على تحليل تبادل الأنباء والمعلومات وبرامج وسائل الإعلام بين مختلف مناطق العالم . وعلى هذا الأساس تقترح تدابير يمكن أن تحسّن تبادل الأنباء ، وتقيم حوارا

أفضل بين البلدان ، ومن بين هذه التدابير إعداد مشروع إعلان بشأن حرية تداول المعلومات .

ولقد ظهرت السياسات الوطنية للإعلام ووسائل الإعلام فى أشكال مختلفة منذ بدأت تكنولوجيا الإعلام تؤثر فى المجتمعات الحديثة . غير أننا نجد اليوم مجموعة من وسائل الإعلام أكثر تنوعا وأقوى أثرا ، ومازالت التكنولوجيا ماضية فى تقدمها . ولهذه الأسباب يركز البرنامج اهتمامه على تفهم سياسات الإعلام وتطبيقها على التنمية الاجتماعية والثقافية فى عالم اليوم . وتشكل الاختبارات المتيسرة عن اتخاذ القرارات ومتضمناتها الاجتماعية والاقتصادية ومتطلباتها من الموارد البشرية ، عناصر أساسية يتعين على الحكومات والمؤسسات المهنية أخذها فى الاعتبار عند صياغة السياسات .

ولذلك نرى ...

(أ) تعزيزاً لجهود الحد من عوائق حرية تداول المعلومات والتبادل الدولى فى ميادين التربية والعلم والثقافة :

١ - يجب إجراء ونشر استقصاء عالمى عن عوائق حرية تداول المعلومات والتبادل الدولى .

٢ - إعداد مشروع إعلان عن حرية تداول المعلومات ، يكون مكملا لإعلان التعاون الثقافى الذى أقره المؤتمر العام فى دورته الرابعة عشرة - عام ١٩٦٦ .

٣ - تيسير تبادل الأنباء عن طريق تدابير تعاونية ، وبخاصة تشجيع المنظمات الإقليمية لجمع الأنباء .

٤ - المساعدة على تنمية الصحافة الدورية فى البلاد النامية كى تفى باحتياجات هذه البلاد من المعلومات العلمية والتكنولوجية والتربوية .

(ب) ودعما للالتزام بمعايير ملائمة فى استخدام وسائل إعلام الجماهير :

١ - يجب إعداد الخطوط العريضة للقواعد الوطنية للسلوك المهنى ، بهدف تعزيز الشعور بالمسئولية ، الذى ينبغى أن يقترن بالممارسة الكاملة لحرية الإعلام ، وتشجيع تطبيق هذه القواعد من قبل المجالس الوطنية لوسائل الإعلام .

٢ - العمل على تعميم الإعلان الخاص بالمبادىء الأساسية التى تحكم استخدام وسائل إعلام الجماهير ، بين العاملين فى حقل الإعلام وتشجيعهم على قبوله فورا .

(جـ) وتيسيرا لانتقال الأشخاص والمواد على الصعيد الدولى :

١ - إجراء دراسة عن امكانية وملائمة إعداد وثيقة أوروبية للحد من عوائق السفر لأغراض التربية والعلم والثقافة والإعلام .

٢ - مواصلة نشر دليل « الدراسة فى الخارج » .

٣ - عقد مؤتمر دولى حكومى للخبراء لإعداد مشروع بروتوكول أو بروتوكولات ، توسع نطاق الاتفاق الخاص باستيراد المواد التعليمية والعلمية والثقافية الذى اعتمده المؤتمر العام فى دورته الخامسة عام ١٩٥٠ ، بحيث يشمل فئات جديدة من المواد .

٤ - تأمين مساندة المنظمات الدولية المختصة للتدابير الرامية إلى تيسير تداول هذه المواد .

خطـــة العمـــل

(أ) تعزيز حرية تداول المعلومات والتبادل الدولى :

١ - **استقصاء عن العوائق** : إجراء استقصاء عالمى عن العوائق التى تعترض حرية تداول المعلومات والتبادل الدولى . ويعتمد هذا الاستقصاء - لحد ما - على ردود الدول الأعضاء ، وعلى مقترحات بشأن حرية تداول المعلومات .

٢ - **إعلان بشأن حرية تداول المعلومات** : إعداد مشروع إعلان بشأن حرية تداول المعلومات بهدف تأمين استفادة جميع الدول الأعضاء من التقدم التكنولوجى فى مجال الإعلام . وهذا الإعلان من شأنه أن يعزز الحق فى الإعلام واحترام التراث الثقافى لكل دولة ، ويقوم على أساس إعلان مبادىء التعاون الثقافى الدولى الذى أقره المؤتمر العام فى دورته الرابعة عشرة ، وكذلك الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، ويأخذ فى الاعتبار نتائج البحوث التى تجريها اليونسكو عن العوائق التى تعترض حرية تداول المعلومات .

٣ - **تعزيز تبادل الأنباء** : من أجل تيسير تبادل الأنباء على نطاق أوسع بين البلدان النامية ، وزيادة تدفق أنبائها إلى باقى أنحاء العالم ، تعزز الترتيبات التعاونية على المستويين الإقليمى وشبه الإقليمى ، مع توجيه اهتمام خاص إلى إقامة روابط بين وكالات الأنباء الوطنية ، وإلى تجميع هذه الوكالات على الصعيد الإقليمى .

٤ - **تنمية الصحافة الدورية** : مواصلة الجهود لمساعدة الصحافة الدورية فى البلدان النامية على الوفاء بالحاجة إلى الإعلام العلمى والتكنولوجى والتربية المستديمة .

(ب) تعزيز الالتزام بالمعايير المهنية فى استخدام وسائل إعلام الجماهير :

قواعد السلوك المهنى : من أجل المساعدة على تطوير معايير مهنية ملائمة ، تعد خطوط رائدة دولية للقواعد الوطنية للسلوك المهنى فى مجال وسائل الإعلام الجماهيرى ، وذلك بهدف تعزيز الشعور بالمسئولية الذى ينبغى أن يقترن بالممارسة الكاملة لحرية الإعلام .

□ □ □

هكذا .. عرض المدير العام لليونسكو ، محاولة جديدة ، وعلى نطاق دولى ، لتدعيم حرية الصحافة وحق المجتمعات الإنسانية فى تبادل الإعلام وانسياب حركة المعلومات ذهابا وإيابا ، فى مختلف أرجاء العالم ، دون قيود محلية أو دولية .

غير أن المحك الأساسى لفاعلية مثل هذه المحاولة - وحتى لا تضاف إلى سابقاتها - هو القدرة على التنفيذ الفعلى ، ولن يتحقق ذلك التنفيذ إلا بتوافر عاملين :

العامل الأول : قابلية السلطات الحاكمة فى الدول المختلفة للاقتناع بأهمية تداول المعلومات ، وحق المجتمعات فى حرية الإعلام من خلال صحافة حرة ، واستعداد هذه السلطات الفعلى والجدى ، لإزالة القيود وتذليل العقبات التى تعترض ذلك .

العامل الثانى : المبادرات الشجاعة والمستديمة من جانب الصحفيين فى كل دولة ، لمواصلة النضال بكل الطرق والوسائل للحصول على حرية الصحافة .. مع الأخذ فى الاعتبار دائما مبدأ أن « الحرية تؤخذ ولا تمنح » ... وأن السلطة الحاكمة ـ بحكم تكوينها ـ لا تتنازل بسهولة عن قبضتها المسيطرة على سلاحين أساسيين فى الحكم : أولهما القوات المسلحة وقوى الأمن ، وثانيهما وسائل الإعلام ، والصحافة فى مقدمتها .

وفى هذا الصدد يجدر دائما التأكيد على عدة مبادىء أهمها :

- أن النضال من أجل حرية الصحافة وحق المجتمعات فى الإعلام ، لا يجب ولا يمكن أن ينفصل عن النضال القومى من أجل الحريات العامة الأخرى . وبالتالى يجب ألاّ يتحول نضال الصحفيين إلى نضال فئة منفصلة من فئات المجتمع تحكمه امتيازات ضيقة أو نظرة سياسية فئوية تبحث عن مصالح ، أو تتهم أنها تبحث عن تحقيق مكاسب محدودة وضيقة .
- أن النضال من أجل حرية الصحافة ، خاصة فى المجتمعات النامية ، يجب ألا يوضع موضع التعارض أو التناقض مع أهداف النضال الوطنى فى التحرر والاستقلال والتنمية ، بل يجب أن تتلازم حرية الصحافة وحرية المجتمع فى طلب المعلومات ، مع نضال هذا المجتمع من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى ، والتقدم الاجتماعى والتنمية الشاملة .
- يجب الحذر من السقوط المفاجىء فى شباك الخداع ، التى تنصبها بعض نظم الحكم ، الضيقة الأفق ، لإلهاء الصحفيين بممارسات وهمية وشكلية لحرية الصحافة ، حتى تجهض نضالهم الحقيقى ومطالبهم المشروعة ـ بل مطالب المجتمع نفسه ـ فى ممارسة حرية حقيقية للصحافة ، مرتبطة ومستندة إلى ممارسة كافة فئات المجتمع الأخرى للحريات العامة المختلفة ، والمنصوص عليها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، بل وفى الأغلبية المطلقة لدساتير الدول وقوانينها .

- يجب التفريق باستمرار بين ممارسة حرية الصحافة ممارسة حقيقية بتقصى وتحقيق ونشر ومتابعة المعلومات والحقائق ، بدون مؤثرات ضاغطة من جانب السلطات الحاكمة ، وخاصة الرقابة المباشرة أو غير المباشرة ، وبين لجوء هذه السلطات إلى ممارسة حريتها هى فى نشر ما تريد ، وحجب ما تريد عن الصحافة .

- هناك خيط رفيع بين ممارسة حرية الصحافة بلا قيود ، وبين محظورات ما يسمى « بالأمن القومى » التى تلجأ إليها معظم السلطات لحرمان الصحفيين من معالجة موضوعات معينة لأسباب خاصة .

والخطورة الواضحة ، أن مفهوم الأمن القومى ، قد اتسع واتسعت معه سطوة « الرقابة والمنع » بحيث أصبحت تشمل مواد بعيدة كل البعد عن التأثير المباشر ، أو غير المباشر فى أمن الوطن . وأصبحت عبارة « الأمن القومى » تمثل سيفا مسلطا بشكل دائم على رقاب الصحفيين فى معظم الدول ، بعد أن صارت ثوبا فضفاضا ، يشمل الكثير من المواد .

- لا شك أن للصحافة ، فى مجتمعات العالم الثالث أو الدول النامية ، وضعا حرجا ، فى ظل مرور هذه المجتمعات بفترات الاستقلال الوطنى والتحرر ، وخوض مصاعب التنمية ، ومخاطر السقوط فى براثن الاستعمار الجديد ، بكل ما يصاحب ذلك من صراعات وتفاعلات متعددة الآثار .

لكن ذلك لايجب أن يعنى حرمان الصحافة من حريتها تحت شعار « مرور الدولة بظروف استثنائية » ، ولا حرمان المواطن من حقه فى المعرفة والإعلام والتعبير ، وهى التجربة التى تكاد تكون متشابهة بحق فى الدول النامية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ... بل على العكس يجب تشديد النضال الفعال من أجل تثبيت نظرية « الحريات المتكاملة » فى المجتمع ، وتلازم « حرية الوطن مع حرية المواطن » ، ومن أجل اثبات أن حرية الصحافة وحق المجتمع فى ممارسة حرياته العامة المختلفة ، هما الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف القومية فى التحرر والتنمية والتقدم .

وإذا ما ألقينا نظرة فاحصة على تجربة معظم دول العالم الثالث ، التى لجأت بوعى أو بغير وعى ، إلى تكميم حرية الصحافة ومصادرة الحريات العامة ، وتصفية أو إضعاف منابر الفكر والرأى ، مثل البرلمان والتنظيمات السياسية والمهنية والاتحادات العمالية والجامعات والصحف ، تحت شعار المرور « بظروف استثنائية » ... فسوف

نجد النتيجة سلبية للغاية ، بعد أن تركت بصماتها المظلمة والظالمة معا على الممارسات الديمقراطية وأساءت سياسيا إلى كثير من المبادىء ، نتيجة لسوء التطبيق ، بل وأدت - مهنيا - الى تأخر وضعف الصحافة نفسها ، وعدم قدرتها على متابعة الوقع السريع للأحداث ، وللتطور العلمى والتكنولوجى المعاصر .

ويجب هنا ألا نأخذ ذلك بصورة جماعية ، أو أن ندعى تعميم هذه النتائج ... إننا لا نستطيع إنكار نجاح معظم الثورات الوطنية فى العالم الثالث ، فى وضع الصحافة على الطريق الوطنى الصحيح ، وتخليصها من النفوذ الأجنبى والسيطرة الشخصية الاستغلالية ، من حيث المبدأ ، لكنها فى دهاليز التطبيق وقعت فى مصاعب كثيرة أساءت إلى المبدأ ، وإلى الحريات العامة وحرية التعبير فى مقدمتها !! فى ظل ما أسماه البعض - تجاوزا - « بالعسف الثورى » ، وقد اتسعت تطبيقات هذا العسف فى بعض التجارب الوطنية ، حتى أصبحت خطرا سياسيا واجتماعيا وثقافيا .

□ □ □

على أن حرية الصحافة تواجه اليوم عوائق متعددة ، نتيجة للتحديات الحديثة التى تواجهها مهنة الصحافة نفسها ، والتحديات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

وبلا شك فإن أبرز هذه التحديات هى على التوالى :

١ - **التحدى السياسى والاجتماعى** : خاصة فى العالم الثالث حيث تركت الثورات الوطنية وحروب التحرر الوطنى ومحاولات التنمية ، آثارها على حركة المجتمعات عامة وعلى الصحافة خاصة . وظهر نتيجة لكل ذلك مفهوم جديد لرسالة الصحافة والتزامها الاجتماعى والسياسى من ناحية ، ولقدر ممارسة الحريات الصحفية فى ظل ظروف مجتمعات تخوض مصاعب التحرر والتنمية من ناحية أخرى .

٢ - **التحدى الاقتصادى والتكنولوجى** : فقد تركت ثورة العلم والتكنولوجيا التى يشهدها العالم ، فى الثلث الأخير من القرن العشرين ، بصمات واضحة على صناعة الصحافة نفسها ، وأصبح التطور التكنولوجى المعقد يمثل تحديا حقيقيا لقدرة الصحافة على متابعة الاحداث والتطورات ، بل على متابعة تطور صناعة الصحافة نفسها .

وفى ظل هذا التحدى العصرى الشامل تحقق شيئان :

(أ) ألغت ثورة العلم والتكنولوجيا القيود الزمنية والمكانية واختصرت المسافات والسرعات ، وحققت اتصالا مباشرا وسريعا بين المواطنين فى أرجاء العالم ، عن طريق مخترعات العلم الجديد ، خاصة استخدام الأقمار الصناعية والشبكات الإذاعية والتليفزيونية الحديثة لنقل المعلومات والمواد والأحداث والحقائق والصور .

(ب) استحدثت ثورة العلم والتكنولوجيا المعاصرة ، طفرات متصلة فى صناعة الصحافة والطباعة ، ابتداء من تطوير ماكينات الطباعة ، إلى استخدام العقول الالكترونية فى مختلف فروع هذه الصناعة .

وهكذا تعقدت مهنة الصحافة وتضخمت رسالتها ، وتطورت مفاهيم حريتها ، بل تداخلت المفاهيم بشكل يدعو إلى إعادة النظر فيما كان سائدا حتى الآن !!

□ □ □

وإزاء هذه التحديات العصرية ترسبت أنواع جديدة من العوائق أمام حرية الصحافة ، وتحالفت مع الأنواع التقليدية ، لكنها شكلت فى النهاية مزيدا من المصاعب والعقبات ، ويمكن تركيزها تحت عنوانين رئيسيين :

أولا - العوائق المهنية والسياسية

(أ) **مشاكل التمويل الاقتصادى** : ففى ظل تطور صناعة الصحافة بصورة ضخمة أصبح إصدار الصحيفة يحتاج إلى رصيد هائل من الأموال ، لمواجهة مطالب الآلات والخامات ، خاصة فى ظل الارتفاع المذهل للأسعار العالمية والأجور والمراسلات ... الخ . وقد أوقعت مشاكل التمويل هذه ، الصحافة فى محظور الخضوع للقوى الاقتصادية الأقدر على الإنفاق .. أى فى أيدى الاحتكارات الاقتصادية الكبيرة ... وهكذا أصبحت حرية الصحافة ملكا فى الأغلب لمن يملك القدرة على التمويل .. وهذا هو النموذج السائد الآن فى المجتمعات الرأسمالية ، ومعظم دول العالم النامى .

ونتج عن سقوط حرية الصحافة فى أيدى الاحتكارات الاقتصادية القادرة صاحبة المصالح ، أن أصبحت هذه الحرية مقيدة بالمصالح الاقتصادية ، وفى نفس الوقت لجأت الصحف إلى طلب المساعدات الاقتصادية السرية والعلنية ، وأصبحنا نجد اليوم ظواهر خطيرة فى المجال الصحفى ، مثل « الإعانات » سواء الحكومية أو الأجنبية ، أى من

حكومات أخرى أو أجهزة مخابرات ، أو دور نشر أو احتكارات اقتصادية أو أحزاب سياسية ... وصارت حرية الصحافة فى عدد من البلدان ملكا لمن يدفع .. وهذا هو الخطر الداهم ، ليس على حرية الصحافة وحق المواطن فى الإعلام ، بل على أمن الأوطان واستقلالها ... وصار سلاح المساعدات الاقتصادية أو الدعم المالى - سواء الحكومى أو الأجنبى - واحدا من أعتى أسلحة قهر حرية الصحافة بشكل مباشر .

كذلك فى ظل حاجة صناعة الصحافة إلى الدعم المالى الضخم ، أصبح للإعلان سطوة طاغية على صفحات معظم صحف العالم . وصار المعلن رقيبا حقيقيا ، يصادر ما يريد من مواد مقابل نقوده ، ويفرض إعلانه فرضا ، حتى أصبحت حرية الصحافة فى مأزق جديد ، نتيجة لسطوة الإعلانات سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة .

ثم تأتى مصاعب ضمانات العمل أمام الصحفيين عائقا جديدا لممارسة حرية العمل الصحفى ، خاصة ضغوط الأجور والضمانات القانونية . وأمام مثل هذه الضغوط يفتقد الصحفيون الاستقرار والأمن سياسيا واقتصاديا وقانونيا ، وبالتالى يفقدون حريتهم وشجاعتهم وقدرتهم الانسانية على مواجهة المصاعب ومقابلة التحديات التى تفرضها مهنة الصحافة على المشتغلين بها .

(ب) **القيود السياسية والقانونية والإدارية** : وهى قيود نجدها سارية فى معظم دول العالم ، تمارسها السلطات الحاكمة على الصحف ، إما لقهر الحرية مباشرة أو لتحجيم كفاءة الصحف على ممارسة هذه الحرية .

على أنه نتيجة لما سبق الإشارة إليه من أن الصحافة صارت فى ظل معظم نظم الحكم ، مؤسسة قومية ذات رسالة بالغة الأهمية عميقة التأثير مع باقى وسائل الإعلام ، أصبح لا يمكن الفصل بشكل محدد بين نظام الحكم والصحافة نفسها ، فقد تحولت الصحف من مجرد مشروعات فردية - سواء لأهداف سياسية أو تجارية ، أو إعلامية وفكرية - إلى مشروعات اجتماعية ذات صبغة قومية ، تخضع بطرق مباشرة أو غير مباشرة ، لتأثير نظام الحكم .

ويسرى ذلك الآن فى دول العالم على اختلاف مذاهبها السياسية .. ويخطىء من يظن أن الصحافة فى أى بلد تتمتع بحرية مطلقة وبشكل مثالى ، بعيدا عن ظلال تأثير الحاكم ...

إن حرية الصحافة فى الولايات المتحدة الأمريكية - كنموذج للمجتمعات

الرأسمالية ـ مقيدة بأيدى الاحتكارات الاقتصادية الضخمة التى أصبحت الآن تحكم فعلا ، وتترك بصمات سياستها ومصالحها على مصادر صناعة القرار السياسى وأدوات تشكيل الرأى والتأثير الجماهيرى أيضا .. رغم أن الدستور والقوانين الأمريكية ، هى أكثر القوانين فى المجتمعات الغربية ، تأكيداً على حرية الصحافة ، فى ظل واجهة ليبرالية .

إن الحملة الصحفية ضد الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون فى فضيحة « ووترجيت » ليست منزهة تماما ، وليست مدفوعة بالمبدأ الصحفى القائل بضرورة كشف الحقائق ونشرها على صفحات الصحف أمام الرأى العام ، وليست فى النهاية بعيدة عن سياسة الاحتكارات الاقتصادية والتكتلات المؤثرة ماليا ، وبالتالى سياسيا ، على الصحف الأمريكية . كل ذلك رغم قدر حرية الحركة والنقد التى تتمتع بها الصحف الأمريكية !!

وحرية الصحافة فى الاتحاد السوفيتى ـ كنموذج للمجتمعات الاشتراكية التى تطبق المبادىء الماركسية اللينينية ـ ليست أيضا بعيدة عن التأثير المباشر لنظام الحكم القائم . ومفهوم حرية الصحافة فى هذا النموذج صريح ، وهو أن « الحرية للمجتمع السوفيتى » الذى يقوده الحزب الشيوعى ، حيث تصبح سياسة الحزب هى سياسة الصحف مباشرة ، كما هى سياسة وسائل الإعلام الأخرى .

وإن كان ذلك لا يمنع من ملاحظة ظهور حملات نقد فى عدد من الصحف السوفيتية ، لكنها فى الأصل نابعة أيضا من داخل الحزب الحاكم وفى إطار سياسته ، وتظل دائما محكومة بقواعد محددة ومرسومة .(٣)

يبقى بعد ذلك النموذج الثالث ، وهو دول العالم النامى ، وهى فى معظمها دول متخلفة خرجت لتوها من بين براثن الاستعمار ، تحاول الآن أن تثبت استقلالها الوطنى ، وتزيل التخلف وتبنى مجتمعات عصرية بخطط التنمية الطموحة ، فى ظل نظم تطلق على نفسها « الديموقراطيات الاجتماعية » . وتحت هذه النظم أيضا لا يمكن الفصل بين الصحافة وبين مؤسسات الحكم ، خاصة بسبب الدور الخطير الذى تلعبه الصحافة مع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية فى مثل هذه المجتمعات .

---

(٣) حين تولى جورباتشوف زعامة الاتحاد السوفيتى بشر بنظريتين جديدتين هما : « البيريسترويكا » أى إعادة بناء الدولة ، و « الجلاسنوست » ، أى مصارحة الشعب بالحقائق ، عن طريق الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى ... التى انتعشت فيها بفضل النظريتين ، روح النقد والمجاهرة بالرأى .

أى أنه ببساطة شديدة ، تصبح حرية الصحافة فى النظم الثلاثة السائدة فى عالم اليوم ـ الرأسمالية ، والاشتراكية ، والديموقراطيات الاجتماعية ـ خاضعة لتأثيرات مختلفة ، وبدرجات متفاوتة ، صادرة من مراكز الحكم ، التى تلجأ إلى تقنين علاقاتها بالصحافة ـ عن طريق التشريعات أو الأمر الواقع ـ أحيانا تحت اسم تنظيم العلاقة ، وأحيانا تحت اسم القيود سواء كانت سياسية أو تشريعية أو إدارية .

وترتبط بذلك مباشرة ، قدرة نظم الحكم على خنق حرية الصحافة بطرق أخرى .. لعل أخطرها حبس المعلومات وتقييد حرية الوصول إلى مصادر الأخبار ، وعرقلة حركة انسياب وتداول الحقائق . وفى ظل غياب الحقائق والمعلومات ، تضيع حرية الصحافة ، وتفقد أهم مقوماتها ، وتتكاثف السحب الحاجبة والغموض أمام الرأى العام ، وتسود خطط تعميته أو إغراقه فى الجهل بالحقائق وبتطور الأحداث ، وبالتالى يسهل تضليله وخداعه !!

ثانيا ـ العوائق الاجتماعية والاقتصادية

لا شك أن هناك ارتباطا واضحا بين حرية الصحافة وحرية المجتمع من ناحية ، وبين المستوى الاقتصادى للمجتمع نفسه من ناحية أخرى .

ذلك أن انخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى ، بين شعب من الشعوب ، يؤثر تأثيرا مباشرا فى قدرة الصحافة ووسائل الاتصال الأخرى ، على العمل بكفاءة وبحرية معا ... ويؤثر على مدى توزيع الصحف مثلا ، نتيجة لضعف القدرة الشرائية ، ولتفضيل المواطن استكمال الحاجيات الأساسية الأخرى قبل متابعة الصحف أو التليفزيون .. ويصبح « همّ » الحصول على المأكل والملبس والمسكن والدواء أخطر كثيرا من شراء صحيفة يومية أو جهاز راديو أو تليفزيون . وفى ظل الجوع والعرى واللهث للحصول على الحاجيات الأساسية ـ وهو المأزق الجماهيرى الواضح فى دول العالم النامى ـ تأتى الكلمة وقيمتها وتأثيرها فى المرتبة الثانية أو الثالثة ، أى أنه فى ظل انخفاض المستوى الاقتصادى تتهاوى قدرة الصحافة على الانتشار ، وبالتالى التأثير المتبادل ... وربما هنا يقفز الدور المؤثر للإذاعة .

ولذلك كله فإن المؤكد أن هناك علاقة نسبية بين البناء الاقتصادى ومحاولات التنمية ، خاصة فى دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وبين البناء الفكرى والإعلامى للمواطنين .

وفى ضوء ارتباط حرية الصحافة بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى ، فإن هناك ارتباطا آخر بين حرية الصحافة وقدرتها على التأثير فى الرأى العام ، وبين المستوى الفكرى والثقافى للمجتمع .

فمثلا فى دول العالم النامى : تسود الأمية بنسب تتفاوت بين ٧٠٪ - ٨٠٪ ، وينخفض مستوى التعليم ، وتسود الثقافة المزيفة والمستوردة والباهتة - فى ظل الغزو الثقافى الأجنبى - ويضعف دور وسائل تكوين الرأى العام (الصحافة ، الإذاعة والتليفزيون ، الكتاب ، المسرح ، السينما ، الفنون التشكيلية ، الموسيقى ، والفنون الأخرى) .

واذا أخذنا دليلا على ذلك من الاحصاءات الدولية فسوف نجد الآتى :

(أ) **الكتـاب** : تقول الاحصاءات الدولية إن سكان قارات العالم الثالث (أفريقيا - آسيا - أمريكا اللاتينية) يمثلون ٧٠٪ من سكان العالم ، ومع ذلك فنصيبهم من الكتب لا يتجاوز ١٢٪ من المجموع العالمى ! بينما سكان أوروبا وأمريكا الشمالية لا تتجاوز نسبتهم ٣٠٪ من سكان العالم ولهم ٨٨٪ من الانتاج العالمى للكتب !!

وقد بلغ متوسط إنتاج العالم سنويا من الكتب فى عام ١٩٧٠ مثلا ٥٤٦ ألف كتاب ، منها ٨ آلاف صدرت فى أفريقيا ، و٩٠ ألفا فى أمريكا الشمالية ، و١٥ ألفا فى أمريكا الجنوبية ، و١٠٠ ألف فى قارة آسيا كلها ، و٢٤٧ ألفا فى أوروبا ، و٧٩ ألفا فى الاتحاد السوفيتى ، و٧ آلاف فى الأوقيانوس .

وبهذا تكون النسبة المئوية لإنتاج الكتاب كالآتى :

١,٥٪ لأفريقيا ، ١٦,٥٪ لأمريكا الشمالية ، ٢,٧٪ لأمريكا الجنوبية ، ١٨,٣٪ لآسيا ، ٤٥,٢٪ لأوروبا ، ١٤,٥٪ للاتحاد السوفيتى ، ١,٣٪ للأوقيانوس .

وبتوزيع هذه الأرقام على سكان العالم سنجد الآتى :

٢٣ كتابا لكل مليون إفريقى ، و٢٨٠ لكل مليون أمريكى شمالى ، و٧٩ لكل مليون أمريكى جنوبى ، و٤٩ لكل مليون آسيوى ، و٥٣٥ لكل مليون أوروبى ، و٣٦١ لكل مليون فى الأوقيانوس (لقلة عدد السكان بها) ، و٣٢٩ كتابا لكل مليون مواطن سوفيتى .

(ب) **الإذاعـة** : فى العالم طبقا لاحصاءات اليونسكو عن عام ١٩٧٠ حوالى ١٩١١٠ محطات إذاعة موزعة كالآتى :

٦٥٠ محطة فى أفريقيا ، و٦٧٥٠ محطة فى أمريكا الشمالية ، و٤٠٠٠ فى أمريكا الجنوبية ، و١١٠٠ فى شرق آسيا (بدون الصين الشعبية) ، و٩٥٠ فى جنوب آسيا ، و٤٩٥٠ فى أوروبا ، و٣٠٠ فى الأوقيانوس ، و٤١٠ محطات فى الاتحاد السوفيتى .

وبلغ مجموع أجهزة الاستقبال الإذاعى فى العالم ٦٥٣ مليون جهاز موزعة كالآتى :

١٥,٦ مليون فى أفريقيا بمعدل ٤٥ جهازا لكل ألف نسمة .
٣٠٠ مليون فى أمريكا الشمالية بمعدل ١٣٣٩ جهازا لكل ألف نسمة .
٤٦ مليونا فى أمريكا الجنوبية بمعدل ١٦٧ جهازا لكل ألف نسمة .
٣٢ مليونا فى شرق آسيا ـ ماعدا الصين الشعبية ـ بمعدل ٩٢ جهازا لكل ألف نسمة .
٣٦ مليونا لجنوب آسيا بمعدل ٣٣ جهازا لكل ألف نسمة .
١٢٩ مليونا لأوروبا بمعدل ٢٨٠ جهازا لكل ألف نسمة .
٣,٦ مليون للأوقيانوس بمعدل ١٩٠ جهازا لكل ألف نسمة .
٩٠,١ مليون للاتحاد السوفيتى بمعدل ٣٧٥ جهازا لكل ألف نسمة .

(جـ) **الصحافـة** : فى العالم ٧٦٧٩ صحيفة يومية ، توزع حوالى ٣٦٥ مليون نسخة يوميا منها :

٢١٠ صحف فى أفريقيا توزع ٣,٨ مليون نسخة بمعدل ١٩ لكل ألف نسمة .
١٨٨٠ صحيفة فى أمريكا الشمالية توزع ٦٧ مليون نسخة بمعدل ٢٩٥ لكل ألف نسمة .
١٠٨٥ صحيفة فى أمريكا الجنوبية توزع ١٨ مليون نسخة بمعدل ٦٥ لكل ألف نسمة .
٣٦٠ صحيفة فى شرق آسيا توزع ٥٧ مليون نسخة بمعدل ٣٤١ لكل ألف نسمة .
١٦٠٠ صحيفة فى جنوب آسيا توزع ١٧ مليون نسخة بمعدل ١٦ لكل ألف نسمة .

١٨٠٠ صحيفة فى أوروبا توزع ١١٩ مليون نسخة بمعدل ٢٩٥ لكل ألف نسمة .

١١٤ صحيفة فى الأوقيانوس توزع ٥,٦ مليون نسخة بمعدل ٢٩٦ لكل ألف نسمة .

٦٣٠ صحيفة فى الاتحاد السوفيتى توزع ٧٧ مليون نسخة بمعدل ٣٢١ لكل ألف نسمة .

من قراءة الأرقام بدقة ، نستطيع أن نتبين بسهولة العلاقة بين النمو أو التخلف ، وبين قدرة وسائل الإعلام على الانتشار والتأثير ، وبالتالى إمكانية انسياب المعلومات بحرية وممارسة المجتمع حقه فى الإعلام أو العكس ، حيث تصبح عوامل التخلف وانتشار الأمية وضعف المستوى الاقتصادى عائقا أساسيا من عوائق حرية الصحافة والإعلام .

ولذلك فقد أصبح من الضرورى ارتباط خطط التنمية ومحاولات إزالة آثار التخلف والاستغلال فى المجتمعات النامية ، بخطط محو الأمية ، وبإطلاق الحريات العامة ، وبتدعيم حرية الصحافة والتفكير والتعبير ، وبتوسيع الممارسات الديموقراطية على كل المستويات .. باعتبار أن التنمية الاقتصادية لا تنفصل عن ممارسة الحريات ، بل تتدعم بها ، فكلاهما يهدف إلى تكوين مواطن عصرى وديموقراطى معا فى مجتمع سوىّ يحاول اللحاق بالعصر .

□ □ □

إنتاج الكتاب لعام ١٩٧٦
إحصاء اليونسكو

المناطق الأساسية	عدد الكتب		النسبة المئوية للتوزيع	
	بالألف	لكل مليون من السكان	إنتاج الكتب	السكان
العالم	٥٩١	١٨٦	١٠٠	١٠٠
أفريقيا بما فيها الدول العربية	١١	٢٦	١,٩	١٣,٠٠
آسيا بما فيها الدول العربية باستثناء الصين وكوريا	١٠٠	٧٠	١٦,٩	٤٥,٢٠
أمريكا الشمالية	٩١	٣٨٢	١٥,٤	٧,٥٠
أمريكا الجنوبية	٣١	٩٣	٥,٢	١٠,٥٠
أوروبا	٢٦٩	٥٦٥	٤٥,٥	١٥,٠٠
الأوقيانوس	٥	٢٢٧	,٨	,٧٠
الاتحاد السوفيتى	٨٤	٣٢٦	١٤,٢	٨,١٠
البلاد العربية مجتمعة	٦	٤٠	١,٠	٤,٥٠
البلاد المتقدمة	٤٩١	٤٣٤	٨٣,١	٣٥,٦٠
البلاد النامية	١٠٠	٤٩	١٦,٩	٦٤,٤٠

الفصــل الرابــع

حق الاتصال وحرية الإعلام

« لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير ،
ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء واستقاء
الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها ... »
[المادة ١٩ من إعلان حقوق الإنسان]

منذ أن صدر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى عام ١٩٤٨ عن الأمم المتحدة ، وحق الإنسان فى الإعلام ، حق دولى معترف به ، يصل أحيانا فى بعض الدول إلى حد التقديس ، وينتهك أحيانا أخرى فى دول أخرى إلى حد الامتهان .

وإذا كان الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، قد نص فى مادته التاسعة عشرة لأول مرة فى تاريخ المواثيق الدولية على حق الإنسان فى الإعلام ، فقد أدت التطورات العلمية والتكنولوجية ، وكذلك ثورة المعلومات التى برزت منذ بداية السبعينات فى العالم كله ، إلى صعود حاجة جديدة من حاجيات الإنسان الأساسية ، وإلى بحثه عن حرية جديدة من الحريات غير المعروفة فيما قبل ، وخاصة خلال العقدين التاليين لصدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان مع ما فيه من حق الإعلام .

ففى عام ١٩٦٩ بدأ العالم يسمع من خلال بعض الاكاديميين والمثقفين والإعلاميين لأول مرة عن « حق الإنسان فى الاتصال » ، ومن ثم تطور الأمر إلى حرية الإنسان فى الاتصال ، ليكون مكملا لحق الإنسان فى الإعلام الذى تقرر واعترف به دوليا من خلال صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ١٩٤٨ .

ويجدر منذ البداية ونحن نتعرض لذلك الترابط العضوى بين حق وحرية الإعلام ،

وحق وحرية الاتصال ، وهو ترابط جديد ـ بلا شك ـ بالنسبة للمهتمين به وكذلك للسلطات المحلية والدولية المتتبعة لهذه التطورات ، يجدر أن نعترف بأن خلافا جذريا أساسيا مازال قائما بل ومتزايدا بين دول العالم ومنظماته وسلطاته على مفهوم الإعلام ، وبالتالى على مقاييس حريته ، وذلك تبعا لاختلاف النظم السياسية والاجتماعية والعقائدية والايديولوجية ، وأيضا تبعا للتراث الحضارى لكل منها .

ففى داخل المجتمع الدولى مازالت توجد خلافات أساسية بين الدول حول دور السلطة أو الدولة فى توجيه الإعلام وتسييره ، كما توجد اختلافات أعمق وأشمل ، وبالتالى أخطر ، حول « مفهوم الدولة » نفسه ، الأمر الذى يؤدى بالطبع إلى بروز مواقف متعارضة ومتناقضة حول دور السلطة فى مجال الإعلام .

ففى البلاد التى ورثت تقاليد « القانون الرومانى » ينظر إلى الدولة على أنها رأس الأمة ، الأمر الذى يؤكد وحده ضمان وحدتها والدفاع عن كيانها وتطويرها وتنميتها إلى الأحسن . ولذلك فإن مبرر وجود الدولة على رأس الأمة ، يحظى بالقبول والموافقة التامة . فالدولة أى السلطة التنفيذية ، فى نظر المواطن ، هى المسئول الوحيد عن مصيره ، وهى الحكم الوحيد فى أى خلافات تنشأ بين المواطنين باعتبارها حكما فوق كل الآراء والأديان والقيم المعنوية ، وهى وحدها تستطيع أن تبت بشكل نهائى فى تقرير الخير أو الشر .

ولكل هذه المبررات يحق للدولة بهذا المفهوم السيطرة على الرأى العام ، لتضمن سيادة المصلحة العامة وارتقاءها فوق كل الاعتبارات الخاصة ، وهى المصلحة التى يجب على كل أنشطة الأمة وفروعها ـ خاصة الإعلام ـ الإسهام إيجابيا فى إعلاء شأنها وتسامى قدرها .

بينما هناك بلاد أخرى ، تميز تاريخها بالكفاح الذى قادته شعوبها طويلا من أجل إلغاء الامتيازات المطلقة للسلطة التنفيذية ليتمتع الفرد بقدر أكبر من الحرية ، يسودها الاقتناع بأن حرية الإعلام وحرية الرأى لازمتان للممارسة الديموقراطية السليمة ، لأن هذه الحرية هى الوحيدة الكفيلة بمراقبة ونقد وتوجيه السلطة التنفيذية .

ولا يعترف مواطنو هذا النوع من البلاد بوجود « الدولة » بنفس المعنى الذى تحمله هذه الكلمة فى بلاد أخرى ، كتلك الوارثة لتقليد القانون الرومانى مثلا . وهم بهذا الموقف السياسى يحظرون على السلطة التنفيذية ـ نظريا على الأقل ـ التدخل فى مجال الإعلام ومحاولة السيطرة عليه وتوجيهه ، وذلك بحكم التقاليد الموروثة ، وأحيانا بحكم

الدستور . إذ أنهم يؤمنون بأن مراقبة السلطة ونقدها عن طريق الرأى العام « المستنير » هى خير تأكيد وضمان لحريتهم .

ولا شك أن هذا المفهوم يرتبط ارتباطا عميقا بالتراث الوطنى ، وبالقيم التى اكتسبتها مثل تلك الشعوب من خلال النضال الدامى الذى مارسته لإلغاء السلطات الاستبدادية المطلقة والامتيازات الهائلة التى كانت تتمتع بها « سلطة الدولة » على حساب حرية الفرد .

□ □ □

ومن خلال وجود هذه الخلافات الأساسية بين الدول والنظم السياسية فى عالم اليوم ، حول مفهوم العلاقة بين « السلطة والإعلام » ، تبرز إلى الوجود ، خاصة فى الساحة الدولية ، مجموعة متناقضات وخلافات أساسية بين الدول حول أى محاولة للتوصل إلى صيغ متعارف عليها لحرية الإعلام ، وبالتالى حول أى وثيقة سياسية عالمية يمكن أن تحوز موافقة الجميع ، مثلما حدث بصدد « مشروع إعلان المبادىء الأساسية الخاصة باستخدام وسائل الإعلام » الصادر عن اليونسكو ، وكذلك مثلما حدث من انقسام حاد فى مؤتمر اليونسكو الذى عقد فى كينيا بين الدول الغربية ، والدول الاشتراكية ومعها بعض دول العالم الثالث .

ويجدر أن نعترف علانية أن مثل هذه الانقسامات والخلافات أمر طبيعى ومتوقع ، من نظم سياسية مختلفة ومتناقضة المصالح والعقائد ، على الرغم من كل الاتهامات المتبادلة بوجود « أهداف سياسية » غير معلنة ، يسعى كل طرف إلى فرضها على الآخرين ، إن لم يكن إقناعهم بها .

نقول من الطبيعى لأن وراء وجهة نظر كل جانب تاريخا وثقافة وتقاليد راسخة هنا أو هناك ، ومن المؤكد أن هذه تختلف من دولة إلى أخرى ومن حضارة إلى غيرها ، وبالتالى تملى وجهة النظر التى تتسق معها .

وفى إطار مسيرة الجهود المضنية لتحقيق قدر متقدم من الاتفاق أو شبه الاتفاق على مبادىء محددة لحريات الرأى والتعبير والإعلام ، التى تحاول منظمات دولية عديدة التوصل إليها ، نشرت اليونسكو مؤخرا « دراسة » حول ذلك الحق الجديد الذى بزغ للوجود منذ عام ١٩٦٩ وهو يحاول حتى اليوم تأكيد ذاته وإثبات وجوده ضمن حقوق الإنسان وحرياته ، وأعنى « حق الاتصال » . وقد أعد الدراسة (حق الإنسان فى الاتصال) « جان دارسى » ، وحاول فيها التوصل إلى « تأصيل » حق الاتصال وتعريفه

وتقنينه فى ظل تجارب التاريخ ، وفى ظل المتغيرات الكثيرة التى دخلت على ممارسات حرية الإعلام والتعبير فى عالم اليوم ، وكذلك فى ظل انفجار ثورة العلم والتكنولوجيا بكل ما قدمته للعالم من انقلاب فى صناعة الالكترونيات ، وفي ظل ترافق وتزامن ثورة المعلومات مع ثورة التكنولوجيا ، وكلتاهما يجتاح عالمنا الآن اجتياحا شاملا ، فرض هو الآخر ظروفا جديدة ومفاهيم جديدة وحاجيات جديدة ... أصبح فى مقدمتها حق الاتصال .

ومع ذلك - يقول دارسي - مازال حق الإنسان فى الاتصال ، مجرد مفهوم جديد في طور التكوين ، رغم أنه أعلن لأول مرة فى عام ١٩٦٩ ، إلا أن ذلك الإعلان كان على نحو تجريبى فحسب ، وعلى أنه مجرد فكرة تفتح الباب أمام الباحثين لتأصيله وتعميق مفهومه ووضع أصوله وتقنين قواعده .

ومن ثم أصبح لازماً على « الإعلان العالمى لحقوق الإنسان » الذى سجل فى مادته التاسعة عشرة لأول مرة فى عام ١٩٤٨ حق الإنسان فى الاعلام ، أن يعترف ذات يوم ويسجل حقا أوسع نطاقا ، هو حق الإنسان فى الاتصال . غير أن هذا الحق الجديد الذى يتوقع له أن يصبح من حقوق المستقبل الوشيك ، لم يستكمل بعد لا شكله ولا مضمونه الحقيقى المحدد ، ومازال بعيدا عن أن يكون مبدأ راسخا ومحددا ومعترفا به .. إذ أنه مازال يجتاز مرحلة النضج والنمو والاثراء التدريجى .. وعندما تتم هذه المرحلة سيصبح على المجتمع العالمى أن يعترف به ، وبكونه حقا جديدا يمكن للإنسان ممارسته مضافا إلى حقوقه الأساسية الأخرى التى سبق الاعتراف له بحق ممارستها .

وبهذا الشأن يتأكد للإنسان – المواطن العادى – فى كل دولة ومهما كانت نوعية النظام السياسى الذى يحكمه ، حق جديد كل يوم ، أو كل سنة أو كل عقد من الزمان .... المهم أن « حقوق الإنسان » تتجدد وتتصاعد يوما بعد يوم ، مثلما تتصاعد وتتجدد احتياجاته المادية ، ومثلما تتصاعد وتتجدد إنجازاته العلمية والعملية يوما بعد يوم . إن فكرة تطور الحريات والواجبات فى اتجاه تصاعدى متنام هو أصل الموضوع فى حقيقة الأمر ، فليس من المتصور أو من المقصود إلغاء حق اكتسبه الإنسان « بطلوع الروح » للاستعاضة عنه بحق جديد .

بل يجب أن نكون على وعى بحقيقة التيار الذى يدفع مسارنا . فهذا التقدم البطىء الذى تحرزه الإنسانية ، وهذه السيطرة الوئيدة التى يفرضها الإنسان على بيئته دون توقف ، وتلك الانتصارات المتتالية على الزمن والفضاء ، كل ذلك كفيل بأن يمنحنا كل

مرة – إذا صحت عزيمتنا – حريات متزايدة وحقوقا وواجبات جديدة .... وهى مرحلة جديدة ينبغى لنا أن نملك القدرة على اجتيازها اليوم أو غدا .

إن الذى فتح عيوننا وأثار انتباهنا ، وبالتالى ما أدركناه اليوم – بصورة مفاجئة إلى حد كبير – هو ذلك الدور الأساسى والمؤثر الذى لعبه « الاتصال » فى ظهور البشرية وتطورها .. وكأنه كان من المحتم حدوث انفجار هائل أو تطور مفاجىء فى إمكانيات الاتصال ، مثل ذلك الذى تراه أجيالنا اليوم ، حتى تقع أعيننا وتتركز اهتماماتنا على أهمية « ظاهرة الاتصال » التى كان لها وجود سابق ومتصل منذ البداية ، رغم تغير أشكالها .[٤]

□ □ □

كان الاتصال فى بدء ظهور البشرية هو أحد العوامل الهامة للاستمرار والبقاء الإنسانى ، فمصير الإنسان « الفرد » يتوقف على اتصاله بغيره .. ومن الواضح أن ظهور الإنسان واكتمال نموه فيما بعد قد اعتمد على إتمام سلسلة من عمليات الاتصال المستمرة ، ولعبت أحاسيسه خاصة السمع والبصر واللمس والتذوق ، ومن بعدها القدرة على الكلام والتعبير عن نفسه ، دورا أساسيا فى تطور الإنسان ككائن حى ، حيث أنها هى التى قامت بتسهيل عملية الاتصال . ولذلك كله تبدو الأم التى ترضع وليدها كما لو كانت تكرر معه نفس الدورة التى مر بها الإنسان فى البدء . ونستطيع أن ندرك كيف يتحول « الأطفال الذئاب » ، الذين يشبون بعيدا عن كل « اتصال إنسانى » إلى كائنات ناقصة ، لأنهم فقدوا الاتصال . كما أننا – بلا جدال – ندرك الأثر المدمر لتطبيق عقوبة « الحبس الانفرادى » على معتقل أو مسجون .. إذ أن الهدف فى هذه الحالة هو إحداث التدمير النفسى الشامل للمعتقل أو المسجون ، عن طريق فرض ستار كثيف من العزلة الموحشة ، والانفصال القاتل وقطع الاتصال كلية الذى يولّد الإحباط فاليأس ، ثم الاكتئاب المدمر .. ليصبح الانتحار – المادى أو المعنوى – هو الأمل الوحيد !!

ولذلك فإن من الثابت أن ثمة عوامل كثيرة – فى مقدمتها الحاجات البيولوجية – تدفع الإنسان العادى إلى ضرورة تحقيق الاتصال مع الآخرين . فإذا كانت الأمور بهذا القدر من الخطورة ، فمن الجدير إذن ضرورة الاعتراف للإنسان بحقه فى الاتصال ، اعترافا علنيا وأساسيا مادام أن وجوده وفكرة بقائه وتطوره تعتمد بهذا القدر على ممارسة حقه فى الاتصال بالآخرين .

---

(٤) جان دارسى ـ حق الإنسان فى الاتصال ـ منشورات اليونسكو .

ومن الواضح أن ذلك ينطبق أيضا على المجتمعات بدورها مثلما انطبق على الفرد . إذ تنشأ المجتمعات عن طريق علاقات اتصال أرسيت بين أعضائها ... سواء كان الأمر يتعلق بالرسالة الكيماوية التى يتم تبادلها عن منشأ كل مجموعة من الخلايا الحية ، أو كان يتعلق بالرسائل التى تسمح بوجود الخلية وانتظامها فى عملها .. أو بالرسائل المختلفة الأنواع التى ترتكز عليها مجتمعاتنا . ولو قطعت أسباب الاتصال فى داخل جماعة بشرية لأدى ذلك إلى استئصال شأفتها من الوجود . ولو قطعت أسباب الاتصال بين هذه الجماعة وبين غيرها من الجماعات ، ومنعت عمليا من التعبير عن ذاتها – ولدينا أمثلة كثيرة فى هذا السياق – لأدى ذلك إلى القضاء على شخصيتها كما يحدث للأفراد تماما . فما من شك فى أن هناك حقا محدودا للجماعات ، مثل حق الإنسان فى الاتصال ، وينبغى أن يعترف لها بهذا الحق .. (٥)

وبنهاية هذا التحليل يمكن أن نفاجأ بوقوفنا أمام قوتين مختلفتين ... أصبحتا اليوم تعرفان « بحق الفرد » ، و « حق المجتمع » .

فعند الطرف الأول نجد تلك القوة التى تدفع الفرد تحت ضغط الحرص على بقائه ووجوده فى ذاته ، إلى تأكيد حقه فى الاتصال ، الأمر الذى ينتهى به إلى تكوين المجتمع عن طريق الاتصال بالآخرين .

وعند الطرف الثانى نجد تلك القوة التى تدفع هى الأخرى المجتمع – وقد تكون على هذا النحو تحت ضغط الحرص على انتظامه والتعبير عن ذاته – إلى وضع وسائل للاتصال تتطور وتتحسن بمرور الزمن حتى تؤدى فى النهاية إلى إيجاد كيانات اجتماعية تتطور أكثر فأكثر ... ثم تولد الحقوق والواجبات والحريات المتعاقبة من التوترات التى تنشأ بين حاجة الفرد إلى الاتصال ، وحاجة المجتمع إلى إقامة دوائر الاتصال والتعبير الخاصة به ، أو بالأحرى بين هذين الحقين فى الاتصال ..

(١) حق الفرد .
(٢) وحق المجتمع .

□ □ □

لكن ماهى حكاية الحريات المتعاقبة ، كيف نشأت وكيف تعاقبت ؟

---

(٥) المصدر السابق .

« هذا رأيك ... أنت حر فيه لكنني لا أؤمن به ، وإن كنت أحترمه ..» ، كان ذلك هو الأصل في بداية ظهور « حرية الرأى » خلال العصور اليونانية القديمة ، أو فى عصر الاتصال المباشر بين الأفراد ، باعتبار هذه الحرية الأساس الفكرى لكل تقدم إنسانى ولكل حضارة راسخة . غير أن حرية الرأى بهذا المفهوم الأولى لاقت فيما بعد اضطهادا عندما تصدت لها « القوى الاجتماعية » خاصة الدينية والسياسية فى المجتمع لإيقاف نموها على نحو متزايد ، ومن خلال هذا التصدى الفجائى نشأت محاكم التفتيش والمحارق التى التهمت الآلاف من « شهداء الحرية الأول » . وبرغم هذا التصدى كذلك استطاعت حرية الرأى أن توطد وجودها وتعززه فى قلب المجتمع كأساس ضرورى لسير الحياة الاجتماعية ... ومن ثم احتلت مكانها بين المطالب التى نادت بها كل حركات الكفاح ضد السلطات ، خاصة فى عصور النهضة والإصلاح ، كنموذج قديم لممارسة حق الاتصال بين الانسان والآخرين .

ولم تتوقف حركة تصاعد حقوق وحريات الإنسان عند حد حرية الرأى ... فحرية الرأى وحدها ليست نهاية المطاف ، ولكنها تمثل حلقة واحدة ضمن عدة حلقات ، كل منها تأتى بعد الأخرى تكملها وتقويها من ناحية ، وتمهد الأرض لتمو حلقة جديدة تترابط معها وتتكامل ، سعيا إلى صعود الطريق الطويل اللانهائى فى حياة الإنسان من ناحية أخرى .

فقد جاء الإنجاز الإنسانى الضخم باكتشاف المطبعة – كأولى وسائل التعبير الجماهيرى – وانتشارها ، بمثابة مؤثر عميق فى بروز مفهوم جديد متلازم لحرية الرأى التى كانت قد ترسخت وحصلت على الاعتراف ، فى وجه امتيازات الرقابة الملكية والاقطاعية والدينية التى كانت تحكم أوروبا والعالم آنذاك ... وكان المفهوم الجديد هو « حرية التعبير » الذى استغل المطبعة بإمكانياتها الجديدة ليدعم مكانه فى سلسلة مطالب الإنسان وحقوقه وحرياته .

غير أن الأمر احتاج لثلاثة قرون كاملة هى تلك الفاصلة بين اختراع « جوتنبرج » للمطبعة ، وبين فلاسفة عصر النور ، لكى يرسخ حق التعبير ويحتل مكانه فى الإعلانات الأولى لحقوق الإنسان ، بوصفه صيغة أكثر تفصيلا وتقدما للحق فى الاتصال .

وجاء القرن التاسع عشر بما رافقه من تطور سريع الخطى فى الصحافة الشعبية ، ليؤذن ببداية مرحلة جديدة من مراحل الكفاح البشرى المتصل من أجل مزيد من حقوق الانسان ، فقد ارتبط تطور الصحافة آنذاك بنضال جديد مستمر من أجل « حرية

الصحافة » . ولقد أدت الثورات الأهلية المتعاقبة إلى انتزاع الاعتراف بهذه الحرية ، وخاصة فى فرنسا ، حيث تقررت حرية الصحافة بشكل مستقر طبقا لقانون ١٨٨١ الذى يعد أول تقنين حديث ومتكامل لحرية الصحافة ، وحمايتها من سلطة الرقابة أو رقابة السلطة كما أسلفنا .

غير أن مسيرة الإنسان لم تتوقف ، وكذلك مسيرة الحرية ...

فسرعان ما حدث انقلاب جديد فى وسائل الإعلام الجماهيرى خلال مدة زمنية قصيرة نسبيا ، بظهور السينما ثم الراديو ثم التليفزيون ، وبظهور هذه الوسائل الأحدث والأوسع انتشارا والأعمق أثرا برزت الحاجة إلى إرساء حق جديد أكثر تحديدا وأوسع نطاقا ، هو « حق البحث بأية وسيلة عن المعلومات والأفكار وحرية تدفقها وتلقيها ونشرها دون تقيد بالحدود الإقليمية » .. وهو الحق الذى وجد لنفسه ترجمة سريعة واعترافا دوليا عاجلا ومستقرا من خلال الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

وتجدر الإشارة الى أن هذا الحق المشار اليه أخيرا هو أسرع الحقوق فى المسيرة الانسانية ، التى وجدت اعترافا سريعا من المجتمع الدولى - بفعل عوامل ومتغيرات عديدة - إذ لم يكد تمر ثلاثون عاما على ظهور السينما والراديو ، حتى سجل هذا الحق فى إطار الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ، بعكس مسيرة النضال الدامى الطويلة التى لاقاها « حق الرأى » و « حق التعبير » . ومن الواضح أن الوقت أصبح اليوم حافزا جديدا لإقرار حق جديد .. هو « حق الإنسان فى الاتصال » ، الذى نتج عن الانتصارات السريعة الأخيرة فى مجال الفضاء ، والذى به تأكدت وتزايدت أهمية الإدراك العالمى لظاهرة الاتصال . ولقد كان هذا الحق الأساسى يكمن ضمنا وفى صورة مبهمة ، منذ البداية فى جميع الحريات المكتسبة : حرية الرأى ، وحرية التعبير ، وحرية الصحافة ، وحرية الإعلام - غير أن ظهور الآلات التى يتم الاتصال البشرى عن طريقها ، جعلنا ننسى وجوده ... واليوم نعود لنشهد أنه يشمل كل الحريات ، ولكنه يضيف إليها لصالح الأفراد ولصالح المجتمعات على السواء ، مفاهيم الانتفاع بالإعلام والمشاركة فيه وتبادل المعلومات .. وكلها مفاهيم ضرورية لتحقيق التنمية المتناسقة للإنسان وللمجتمع الإنسانى .

□ □ □

لقد أدى حصول الإنسان على حق جديد هو حق الاتصال ، إلى لجوء السلطات الحاكمة والمتحكمة إلى فرض قيد جديد ... هكذا ، كل حق يقابله قيد .. فإن اكتشاف

السلطات الحاكمة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو دينية ، وسواء تحكم اليوم ، أو كانت تحكم بالأمس ... لأهمية عنصر الاتصال وخطورته فى المجتمع ، دفعها إلى محاولة التحكم فيه ، والقبض بكل طاقة على وسائله حتى تتمكن هى من فرض نفوذها ، وبسط قوانينها وأحكامها ، وبالتالى إخضاع مواطنيها .

الذى يتحكم فى وسائل الاتصال ، يحكم المجتمع ... والذى يسيطر على مصادر المعلومات وأساليب تداولها ، يسيطر بالتالى على الحكم ويضمن لنفسه الاستقرار والنظام والأمن السياسى .

وهكذا أصبح كل انتصار إنسانى جديد يحمل فى طياته قيدا جديدا على الإنسان ، كما لو كان الأمر مقصودا به ألاّ تطلق الحرية لتزايد الحرية ، وألا يسمح للإنسان باكتساب حريات متزايدة يوما بعد يوم .

ومنذ عصر اختراع جوتنبرج للمطبعة ، برزت مع هذا الاختراع الجديد والخطر ، قيود الطبع وسدوده ، من أوامر الطبع إلى أوامر المنع .. كذلك ظهرت الأوامر الدينية الصادرة بفرمان كنسى بنشر الكتب أو مصادرتها .. « لا مانع من النشر » ، أو « لا ينشر » فيصبح محرما .. ثم ظهرت فى وقت لاحق « الغرفة السوداء » حيث كان يجرى فيها تفتيش دقيق ومتصلب للبريد والمراسلات . ولم يكن حظ التلغراف أوالتليفون بأقل من حظ المطبعة فى القيود المشددة والسدود المحددة .. إذ سارعت السلطات الحاكمة إلى فرض سيطرتها المطلقة على التلغراف فور ظهوره للوجود ، وكذلك وضعت المكالمات التليفونية تحت الرقابة عن طريق مراقبتها بشكل دائم فى بعض البلاد ، وشبه دائم فى البعض الآخر .. ومازال الأمر على هذا النحو فى عصرنا الحالى ، ويبدو أنه سوف يستمر طويلا .

ورغم إلغاء الرقابة على الصحف من وقت لآخر أو على الأقل تخفيضها ، فى بعض الأحيان تحت ضغوط سياسية ، إلا أن عدوى الرقابة انتقلت من الصحافة إلى وسائل الإعلام الجماهيرى الأخرى ، أى إلى السينما والمسرح والراديو والتليفزيون ، بالإضافة إلى سقوط وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية فى قبضة الحكومات أو على أقل القليل ، فى قبضة الاحتكارات الخاضعة لنفوذ الحكومات .

بيد أن ملحمة الكفاح من أجل الحرية مازالت مستمرة منذ بدء الخليقة الذى رافقه بدء الاتصال .. فقد تمكن الإنسان فى كل مرة من تحقيق خطوة متقدمة إلى الأمام ، كلما أدرك الرأى العام أن ثمة مجالا للتمتع بقدر أعظم من الحرية ، دون أن يخل ذلك

بأمن المجتمع واستقراره ، بل أصبح ذلك أمرا مرغوبا فيه للمحافظة على توازن المجتمع بين حرية الفرد وحرية الجماعة .

ورغم إدراكنا لأهمية الدور الذى تؤديه وسائل الإعلام الجماهيرى - الصحافة والإذاعة المسموعة والمرئية والسينما - لخدمة المجتمع ، خاصة فى مجال طرح المعلومات وتدفقها وتفسيرها فى ظل هذا الكم الضخم من المعلومات المتاحة فى عصرنا الراهن .. إلا أن هناك ما يشوب هذا الدور متمثلا فى الآتى :

أولا : أن التدفق فى المعلومات يتم فى اتجاه رأسى واحد .. أى من أجهزة الإعلام المرسلة إلى الجماهير المستقبلة .

ثانيا : أن هذا التدفق السائر من أعلى إلى أسفل يخرج من بين أيدى قلة قليلة هم الحاكمون أو الإعلاميون ، إلى عقول الجماهير الواسعة الغزيرة .

« وعلى ذلك فقد أصبح متعذرا علينا أن ندرك كيف يكون الاتصال الحقيقى ، وما كان عليه فى أوروبا مثلا منذ قرن من الزمان ، أو ما هو عليه حتى الآن فى أشكاله التقليدية فى معظم بلدان العالم الثالث : تيار أفقى تفاعلى ، لعمليات تبادلية تنسج رباطا إنسانيا من العلاقات الاجتماعية على مستوى القرى والأحياء والقبائل والمجتمعات المحلية ، حيث يعيش الأفراد والمجتمعات يتشاركون ويتبادلون ، وقد بقيت لكل منهم شخصيته كاملة غير منقوصة .. » (٦)

ذلك يثبت شيئا أساسيا فى ظل التبادل الإعلامى الرأسى فى العالم المتقدم ، والتبادل الأفقى فى العالم المتخلف ، وهو أن الجماهير المستقبلة فى الدول المتقدمة أصبحت ترفض بشكل أو بآخر أسلوب تبادل المعلومات تبادلا رأسيا - وهو الأسلوب السائد فيها - دون مشاركة فعالة وايجابية ، مما يسبب السلبية ويرسب الإحساس بالإحباط لدى الأفراد والشعوب .

بينما نرى العكس تقريبا عند الجماهير المستقبلة فى الدول المتخلفة ، إذ تتمسك هذه الجماهير بأسلوب التداول الأفقى المتفاعل والمتجاوب السائد فيها الآن ، والمنساب ببساطة دون تعقيد أو انعزال وسلبية .

ومع ذلك فإن العالم المتقدم يمضى قدما فى تعقيد المشكلة وترسيخ التبادل الرأسى

---

(٦) المصدر السابق .

للمعلومات ، عن طريق التوسع فى إصدار الصحف وزيادة صفحاتها وطبعاتها أكثر مما هى اليوم ، ومضاعفة أعداد أجهزة الراديو والتليفزيون وقاعات السينما ليزداد الضغط العلوى على عقلية الجماهير ، ويزداد تركيز تدفق المعلومات من جانب واحد .. الأمر الذى هو أصلا موضع اتهام .

□ □ □

لقد كان السحرة والمشعوذون والكهنة .. هم الذين بدأوا تاريخيا احتكار السيطرة على الاتصال . إذ أنه ما كاد يبرز إلى الوجود ، ويتبلور سواء كان اتصالا ماديا أو روحيا ، حتى أصبح ملكا للقلة من السحرة والمشعوذين . وفى روما القديمة كانت شبكة الاتصالات ، « عن طريق البصر العادى » ، التى تربط بين الأطراف النائية للامبراطورية الواسعة ، وبينها وبين العاصمة ، عن طريق سلسلة من مراكز البصر المرتفعة ، ملكا لكبار الكهنة وحدهم ، ومن هؤلاء انتقلت الملكية إلى السلطة المدنية . وكذلك كان الوضع بالنسبة لمحطات البريد ووسائل التلغراف .. إذ خضعت كلها لسلطة الهيئة الحاكمة مباشرة ، وأصبحت من الحقوق المطلقة والمقصورة على الحاكمين وحدهم . وكان طبيعيا أن تتملك السلطة الحاكمة كل ما هو نادر ، وكل مايمكنه أن يمارس نفوذا اجتماعيا . بالإضافة إلى أن مثل هذه الأجهزة – وأعنى أجهزة الإعلام الجماهيرى ووسائل الاتصال من راديو وتليفزيون ، وبريد وتلغراف وتليفون – تتطلب استثمارات ضخمة وإمكانيات متزايدة يصعب على غير الحكومة القيام بها ، حتى أن بعض الاحتكارات التى حاولت تجربة مثل هذه المشروعات كانت تخضع لسيطرة الحكومة ولقدرتها على إعانتها ، أو كانت تفلس تماما ..

وسرعان ما تحول احتكار السلطة الحاكمة لأجهزة الاتصال ووسائله إلى وسيلة من وسائل قهر المعادين لها .. إذ أن هذه الأجهزة أصبحت من القدرة على التأثير بشكل يساعد من يمتلكها من الأفراد على مناوأة الحكومة وإقلاقها ، وربما إسقاطها .. ولقد سارعت الحكومة الفرنسية مثلا منذ البداية بتأميم التلغراف منذ ظهوره ، وكان يسمى « تلغراف شاب » ، تحت الشعار الذى أطلقه أعضاء الجمعية التأسيسية فى عام ١٧٩٣ (لا حرية لأعداء الحرية) ، ومازالت فرنسا تطبق حتى اليوم قانونا أصدره « لوى فيليب » فى عام ١٨٣٧ وينص على : « يعاقب كل من يقوم دون ترخيص بإرسال إشارات من مكان إلى آخر .. » ، وقد جاءت الجمهورية الفرنسية الثالثة لتؤكد من جديد حق احتكار وسائل الاتصال عن طريق قانون آخر أصدرته فى عام ١٨٩٣ .

لقد كانت كل هذه القيود المشددة قابلة للإخضاع – وليس للاقتناع – فى القرن الماضى أو حتى بداية القرن الحالى .. ذلك أن مثل تلك الاختراعات النادرة من عينة التلغراف والتليفون والإذاعة كانت بمثابة الأعمال السحرية الخارقة العالية التكلفة النادرة الوجود ، الصعبة والمعقدة ... لكن كيف هو الوضع الآن ؟! فى ظل ثورة الالكترونيات وبساطة منتجاتها المطروحة فى الأسواق العادية ، ورخص ثمنها البالغ .. كيف يمكن قبول استمرار إخضاع هذه الوسائل لاحتكار السلطة الحاكمة وحدها دون غيرها من الأفراد أو الجماعات ؟

وكيف يمكن الاقتناع اليوم بالسبب الذى ساقته السلطات الحاكمة فى الماضى تبريرا لهذا الاحتكار ، والذى يقول بحرمان المتآمرين والمعادين من هذه الوسائل الحديثة للاتصال ، وقد أصبح فى وسع أغبى المتآمرين والمعادين الحصول على وسائل أحدث أنواع الشفرة وأصغر أجهزة الاتصال اللاسلكى وأعقد وسائل التنصت والتسمع والإرسال ؟!

ولو أخذنا هنا نموذج الدول الصناعية المتقدمة لوجدنا حالتين :

١ – أن المحكمة الدستورية الايطالية اعترفت فى عام ١٩٧٥ فى حكم أصدرته عن محطات الإذاعة المحلية ، بأن الحجج التى تقوم على فكرة احتكار القلة ، والتى أخذت بها فى عام ١٩٦٠ لتؤكد من جديد ضرورة احتكار الدولة للإرسال الإذاعى ، لم تعد بعد انقضاء خمسة عشر عاما ترتكز على أى أساس سليم .

٢ – كذلك اعترف البوليس الأمريكى من ناحية ثانية بأن « إذاعات المواطنين الخاصة » المنتشرة فى أمريكا ، تسهم بشكل فعال فى المحافظة على الأمن والنظام ، ولا تهدد الأمن والنظام كما كان متصورا .

وهكذا أصبح من الضرورى الاعتراف للأفراد بممارسة حق الاتصال بعضهم ببعض ، بدلا من قصر هذا الاحتكار على سلطة الحكومات القائمة ، وتشجيعهم على تحقيق حرية تبادل المعلومات بشكل إيجابى وجدى .

□ □ □

لكن يجب أن نشير إلى أن الربط بين حرية تداول المعلومات وبين حركة التداول الرأسى ذات الاتجاه الواحد من أعلى إلى أسفل ، السابق الإشارة إليها ، قد أدى إلى وقوع تجاوزات كثيرة ، كما أدى إلى تجميد البحوث والدراسات فى هذا المجال ، بشكل يحتم

الاستعانة بمبادىء جديدة غير تلك المبادىء المتعارف عليها والمعترف بها ، مثل مبادىء الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

فالإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى عام ١٩٤٨ ، فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، يحمل بالضرورة طابع تلك المرحلة ، إذ تمثل واضعوه فى أذهانهم ذكرى حرب خرج منها العالم لتوه ، وأعانت فى تقديرهم حملات الدعاية المركزة على نشوبها.. وكانوا لذلك يعتقدون أن حرية تداول المعلومات شرط أساسى لإقرار السلام ..

وكانوا من جانب آخر يشيرون إلى الكلمة المطبوعة ، خاصة الصحافة فى المقام الأول ، فلم يكن التقدم الذى أمكن تحقيقه فى مجال الاتصال بفضل ثورة الالكترونيات يخطر لهم آنذاك على بال . ويعود ذلك التركيز على الصحافة المكتوبة ليبرز من جديد على نحو أكثر ، وخصوصا عندما عرض على الأمم المتحدة ، مشروع الإعلان ومشروع الاتفاقية المتعلقة بحرية الإعلام .

لقد أحس الكثيرون منذ ذلك الحين بأن هذين المشروعين لا يعكسان الظاهرة برمتها . ثم تعثرت المناقشات ، إذ لم تستطع الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تنتهى من دراسة المادة (٤) ، وظل مشروع الإعلان ومشروع الاتفاقية يدرجان بعدئذ فى جداول أعمال الدورات المتلاحقة ، وذلك هو تقريبا نفس ما حدث فى الهيئات الدولية الأخرى ، فلم يعد من الممكن بالفعل أن يستخدم مفهوم « حرية الإعلام » دون أن يؤدى ذلك إلى إثارة جدل ومناقشات خلافية حادة . وفى ظل هذا الخلاف الجذرى حول مفهوم حرية الإعلام بسبب اختلاف البواعث السياسية والأيديولوجية بين الدول ، اتفق بشكل ضمنى على استبعاد استخدام تعبير « حرية تداول المعلومات » ، ومن ثم ظهرت صيغ جديدة لتخطى هذا الجمود الدولى مثل صيغة « التداول الحر والمتوازن للمعلومات » مع ما فيها من نقص واضح فى إبراز حقيقة ظاهرة « الاتصال » ، وإن كانت كافية للاعتراف بالحق فى الاتصال .

ولقد كانت الميزة الأولى فى هذه الصيغة الأخيرة هى الاعتراف بضرورة وجود « عنصر التبادل الأفقى » إلى حد ما فى عملية تداول المعلومات . كما أن الميزة الثانية هى أنها تحمل فى طياتها فكرتى « الانتفاع والمشاركة » .

ولذلك فقد لقيت صياغة « التداول الحر والمتوازن للمعلومات » قبولا دوليا

واضحا ، واقتناعا إيجابيا خاصة من البلاد النامية ، بما يخرج المجتمع الدولى من مأزق الجدل الدائر منذ أكثر من ربع قرن حول حرية تداول المعلومات .

وهذا كله مهّد عمليا لتبنى مفهوم « حق الإنسان فى الاتصال » .

□ □ □

غير أن الاعتراف بحق الإنسان فى الاتصال يقتضى بالضرورة الاعتراف بحقه فى الامتناع عن الاتصال ، لما لذلك من ارتباط واضح برغبة الشعوب المختلفة فى الحفاظ على حضارتها القديمة وثقافتها المتنوعة .

فخلال عدة آلاف من السنين ظهرت فى التاريخ امبراطوريات متعددة ، حملت ثقافات وديانات مختلفة ، وحاولت فرض ثقافاتها ودياناتها وفلسفاتها على الآخرين عن طريق التوسع السياسى والعسكرى أحيانا ، وعن طريق مد النفوذ الثقافى وحده أحيانا أخرى ... رأينا ذلك فى الحضارات القديمة مثل الحضارة المصرية والصينية والهندية واليونانية والرومانية ثم الإسلامية .

وقد كانت كل حضارة من تلك الحضارات تتصور أن ثقافتها هى الأفضل والأجدر بالتوسع والسيادة والانتشار . إلا أن العصور الحديثة جاءت بمفهوم جديد ومغاير ، يحمل معنى احترام كل ثقافة للأخرى ، وكل مجتمع متميز للآخر ، وبالتالى يؤمن بأن السيادة المطلقة على العالم ليست حقا مقصورا على ثقافة واحدة بعينها .. وإنما قوة البشرية وثرائها الفكرى والثقافى ينبع ، ليس من التوحد ، ولكن من التنوع .. ينبع من الاختلاف ، وليس من الخضوع لشىء مفروض .. وفى نفس الوقت ينبع من احترام كل لجهد الآخر المساهم فى تقدم المجموع الإنسانى كله ، فلم يكن تقدم البشرية تقدما ضيقا ومحدودا فى أى وقت من الأوقات ، ولكن البشرية نمت وتطورت وازدهرت تماما مثل نمو وازدهار الأشجار الخضراء ...« فكل ورقة وكل غصن وكل فرع يغذى جزع الشجرة ويتغذى من عصارته ، أو من مجرى المياه الذى يتدفق فى داخله » .[٧]

وبعد أن أفاقت البشرية من الكروب والحروب ، خاصة الحربين العالميتين الأخيرتين ، أدركت ثمن التوازن ، والسلام ، واحترام الآخرين ، وتقديس الحقوق الإنسانية المختلفة . ولقد كان هذا الإدراك واضحا فى ضرورة الاعتراف بحق الإنسان فى الاتصال ، تمهيدا لبناء نظام دولى جديد فى مجال الإعلام ، وترسيخا لاحترام حق

---

(٧) المصدر السابق .

الامتناع عن الاتصال ، فى نفس الوقت ، ليسهم فى حل مشكلة الذاتية الثقافية للشعوب المختلفة والحضارات المتميزة .

وهنا يثور تساؤل هام : هل هناك علاقة بين حفاظ الشعوب على ذاتية ثقافتها وتميز حضارتها ، وبين انتشار أجهزة الإعلام العصرية بشكل كثيف ؟

والإجابة عن السؤال هى : نعم بالتأكيد ... إذ أن دفع وسائل وأجهزة الإعلام العصرية إلى الانتشار ، وتشجيعها على البث والإرسال بكثافة بالغة فى ظل الإمكانيات التكنولوجية الحديثة ، قد ترك نتائج خطيرة بدأت تبرز آثارها خلال العقود الأخيرة .

فمن شأن الراديو والتليفزيون والسينما بحكم دورها فى محو الخصائص الذاتية ، وبما تفرضه من أساليب أجنبية للحياة تبدو فى كثير من الأحيان وكأنها مثل يحتذى به ، من شأنها أن توجه ضربات فى الصميم لمختلف الثقافات ، وأن تجعلها وكأنها من مخلفات الماضى ، وأن تسىء إساءة بالغة للحفاظ على التراث الثقافى لمختلف الشعوب والحضارات .

نماذج ذلك كثيرة ومتنوعة خاصة فى البلاد النامية ، التى تفتقر إلى الوسائل الكافية للإنتاج الفنى القوى ، مع الرغبة العارمة لتجديد برامجها الإذاعية والسينمائية والتليفزيونية . فإنها تحت هذا الضغط تلجأ إلى « استيراد » حاجاتها من الخارج .. أعنى من ثقافات وحضارات ومفاهيم ومقاييس أجنبية مختلفة عن بيئتها الوطنية . وهى بذلك تقع فى دائرة الاحتكار الخارجى ـ كما نشاهد فى حالات الدول النامية ـ ليس فى مجال الحصول على الأنباء فحسب ، بل فى كل مجال ابتداء من أفلام الترفيه مثلا إلى برامج التعليم والتربية والتثقيف .

ويجدر هنا أن نشير إلى خطورة هذا الاستيراد غير المنتقى الذى لا يؤدى فقط إلى « غسيل مخ » جماعى ، وتلوين حياة الشعوب ـ خاصة النامية ـ بأصباغ اجنبية مصطنعة غريبة لا تصلح لها ، لا شكلا ولا مضمونا ، ولكنه يؤدى بالضرورة إلى تدمير الروح القومية وإفساد الذوق والثقافة الذاتية لهذه الشعوب .. ولعل أحسن الأمثلة التى يمكن أن تضرب فى هذا المجال هو الغزو الإذاعى والتليفزيونى والسينمائى الأمريكى للعالم النامى .. بكل ما يحمله من مفاهيم وقيم وسلوك متميز للمجتمع الأمريكى ، لكنه فى كثير من الأحوال مناقض لمفاهيم وقيم وسلوك المجتمعات الأخرى ... ومع ذلك نجد حالة « التأمرك السلوكى والفكرى » تغزو الشعوب النامية والمتخلفة دون وعى وإدراك حقيقيين ...

ولهذا فقد تنبه عالم اليوم إلى خطورة مثل هذا النقل الأعمى ، وإلى خطورة دور وسائل الإعلام فى إفساد « الذاتية الثقافية » للآخرين . وفى هذا الإطار يمكن لمفهوم « الحق فى الاتصال » أن يسهم فى حل هذه المشكلة ، لأنه ينصب على « تبادل التعبير » أكثر مما ينصب على مجرد الإرسال . ولا ينبغى أن يتمثل الهدف بعد الآن فى مدى انتشار الإذاعة والتليفزيون والسينما وتعدد أجهزتها وقاعاتها ، ولكن فى توافر الإمكانات الفكرية والمادية للإبداع والخلق على كافة المستويات الثقافية ، بحيث تحتفظ كل ثقافة بذاتيتها وإطارها الوطنى والقومى ، وتأخذ من الآخرين فقط القدر الإيجابى ، وتترك الأنماط الغربية المناقضة ..

أى يحدث انتقاء محدد ...

وبالطبع ليست هذه دعوة للانغلاق والتقوقع الحضارى والانكفاء على الذات والانطواء ، لمجرد احترام الذاتية الثقافية وغلق الباب أمام انتشار وسائل الإعلام وتأثيراتها الأجنبية .. فالثابت أن مثل هذا التقوقع يؤدى بالإنسانية إلى قطع الاتصال ، أى إلى التدهور والانعزال والضياع . ونموذج اليابان خير شاهد ، عندما أغلقت أبوابها على نفسها ثلاثة قرون حماية لقيمها الدينية من التغلغل الأوروبى .. وقد كانت اليابان آنذاك متقدمة على أوروبا بقرن على الأقل ، لكنها عندما عادت وفتحت أبوابها - بعد انغلاق أعمى ومتعصب - فى عام ١٨٦٩ ، اكتشفت أنها أصبحت متخلفة وفقيرة بينما العالم من حولها كان يلهث بالتقدم والنمو .

فليس وراء الرفض المطلق للاتصال ، والانغلاق والانعزال فى عبادة الماضى ، سوى الموت البطىء أو إحياء التراث الشعبى فى أحسن الأحوال .. المهم أن نتذود بوسائل الاتصال التى تتمثل فى الإبداع والتعبير وإقامة صلة متوازنة مع تيار التطور العالمى .

□ □ □

إذا كان هذا هو الأمر على مستوى الحضارات والشعوب والثقافات ، فكيف هو إذن على مستوى الأفراد ؟

رغم ثورة التكنولوجيا المعاصرة بكل أبعادها الواسعة والعميقة ، والتى تسهم إلى حد بعيد فى تحقيق الاعتراف النهائى « بحق الإنسان فى الاتصال » ، إلا أنها عمليا مازالت بعيدة عن إحداث آثارها العميقة فى مجرى الحياة الإنسانية ... مع أنها تحمل إمكانيات هائلة تساعد الإنسان على زيادة القدر الذى يتمتع به من الحريات .

وفى إطار رصد اتجاهات هذه الثورة الهائلة يمكن تحديد الظواهر الثلاث التالية :

١ ـ توفر إمكانيات الاتصال البسيطة بعد أن كانت نادرة فى الماضى .

٢ ـ شمول هذه الإمكانيات .. فقد أتاحت الاتصال السريع بأى مكان على الأرض .

٣ ـ فردية الانتفاع بها .. فقد جاءت بوسائل حديثة سهلة الاستعمال قوية التأثير مثل أشرطة الكاسيت والأسطوانات ، والإمكانيات التليفزيونية ، ومعالجة المعلومات ونقل النصوص عن بعد .. وكل ذلك يساعد « الفرد » أكثر فأكثر على الاتصال بالآخرين اتصالا مباشرا ، أى ممارسة حقه فى الاتصال .

ومن ثم فإن هناك دلائل كثيرة أصبحت اليوم توحى بتحول جديد فى مجال النظم الجديدة التى يجب إعطاؤها « للاتصال » مثل :

- لأول مرة فى فرنسا يضيف قانون ٧ أغسطس ١٩٧٤ الخاص بإصلاح الهيئة الفرنسية للإذاعة والتليفزيون ، هدفا رابعا إلى الأهداف التقليدية الثلاثة للإذاعة (الإعلام ، والتعليم ، والترفيه) إذ ينص على أن « تضطلع الهيئة الوطنية للإذاعة والتليفزيون فى فرنسا ، فى نطاق اختصاصها ، بمهمة تلبية حاجات المواطنين وتطلعاتهم فيما يخص الإعلام ، والاتصال ، والثقافة والتعليم والترفيه ، والقيم الحضارية فى مجموعها » ..

- وفى إيطاليا رجعت المحكمة الدستورية حين نظرها لحالات أغلقت فيها الحكومة شبكات التوزيع التليفزيونى ، ومحطات إذاعية أو تليفزيونية أنشئت دون ترخيص حكومى ـ عن أحكامها السابقة بخصوص احتكار الإرسال الإذاعى ، واستثنت هذه المنشآت من سيطرة الاحتكار .

- وفى بريطانيا أوصت اللجنة التى يرأسها « اللورد أنان » فى تقريرها الأخير بإنشاء هيئة مركزية جديدة لمعالجة المسائل الخاصة بالمحطات المحلية والشبكات السلكية ، وتقوم بتشجيع الإذاعات المحلية على نحو يستجيب للحاجة إلى التعبير والانتفاع بالإعلام والمشاركة فيه من جانب الأفراد والجماعات الصغيرة .

- وفى كندا طرحت « لجنة المواصلات اللاسلكية » منذ عام ١٩٧٠ فى تقريرها الذى قدمته للحكومة ـ تساؤلا عما إذا لم يكن من الملائم أن يُعترف للمواطنين « بحق الاتصال » . وتناولت بالدراسة الموارد التى ينبغى تجميعها ، والوسائل التى تلزم للاستعانة بها حتى يصبح التمتع بهذا الحق متاحا لكل فرد ، بما فى ذلك الأقمار الصناعية ، التى تنقل البرامج التليفزيونية .

- أما فى الولايات المتحدة ، فقد عمدت اللجنة الاتحادية للاتصالات فى ظل تزايد « إذاعات المواطنين الخاصة » إلى اتخاذ قرار فى عام ١٩٧٥ بزيادة هذه الإذاعات التى كانت فى الستينات تستخدم ٢٣ قناة من قنوات التردد إلى ٤٠ ، وفتحت الباب لزيادتها إلى مائة اعترافا بحق كل مواطن فى الاتصال .
- وفى سويسرا والسويد ، تلقى مثل هذه المحطات الإذاعية الخاصة تشجيعا من السلطات ، وإن كانت معظم الدول الأوروبية وغير الأوروبية مازالت تحجم حتى الآن عن الاعتراف بهذه المحطات ، وبالتالى عن تطبيق هام من تطبيقات « حق الاتصال » رغم أن عالم الاتصالات يموج بحركة فى الأعماق بحثا عن مبادىء جديدة تحكم اتجاهاته .

□ □ □

ما هى هذه المبادىء التى نحتاجها من الآن لتأكيد وتقنين « حق الإنسان فى الاتصال » ؟!

إذا اقتنعنا بفكرة وجود حق أساسى للمواطنين فى الاتصال ، فإن من الواجب البحث عن وضع سياسيات جديدة فى مجال الاتصال تحكمها قواعد وقوانين واتجاهات محددة ... خاصة أنه يمكن الاستفادة بتجارب الدول التى سمحت بتطور حق الاتصال ممثلا فى إذاعات المواطنين ، مثل كندا والولايات المتحدة والسويد ، رغم ظروف كل منها الخاصة التى أملت هذا التطور .

فيجدر مثلا دراسة أسباب تطور وزيادة عدد « إذاعات المواطنين » بهذا الشكل البارز فى الولايات المتحدة خلال العقد الأخير .. « إذ لم تكن هذه ظاهرة سطحية من ظواهر المجتمع الاستهلاكى ، فلم تكن الصناعة تفكر فى إذاعات المواطنين وإنما فوجئت بها . وكان المنتفعون أنفسهم هم الذين اكتشفوا مؤخرا إمكانات الاتصال التى كانت متاحة لهم منذ عشرين عاما والتى لم يقبل على استخدامها سوى سائقى سيارات النقل تقريبا .. وتوجد اليوم ١٨ مليون رخصة إرسال واستقبال أصدرتها اللجنة الاتحادية للاتصالات لمواطنين أمريكيين .. وفى ذلك دليل ساطع على أنه توجد فى أعماق الإنسان حاجة للخروج عن عزلته والاتصال بالآخرين .

« لكن الأمر بلا شك مختلف سواء فى أوروبا ، أو فى دول العالم الأخرى .. إذ مازالت الاحتكارات الحكومية للإعلام تنظر بريبة وشك ، بل تقف موقف المعارضة من إذاعات المواطنين . فإن الساسة مثلا يثيرون الشبهات حول حاجة الأفراد للاتصال

ببعضهم البعض عن غير طريق الأجهزة والقنوات الرسمية . بينما يتساءل علماء الاجتماع عن نوع الرسائل التى يريد هؤلاء الأفراد تبادلها .. ويضيف الفنيون لكل هذه الاعتراضات السياسية والاجتماعية اعتراضا فنيا حول تبديد موجات الترددات المستخدمة .

« وإن كانت كل هذه الاعتراضات تنتمى للماضى ، إذ أصبح من الضرورى الاعتراف بحق الاتصال وبتوفير وسائله المشروعة والسهلة الميسرة ، وبوضع خطط جديدة تترك للإذاعة والتليفزيون الحاليين ـ كوسيلة إعلام جماهيرى ـ مكانتهما ، لكنها فى نفس الوقت وبشكل متواز ، تسمح للمواطنين بحق الاتصال المباشر للتعبير الحر عن أنفسهم من خلال اتصالات حرة فيما بينهم » .(٨)

□ □ □

وينبغى فى النهاية أن نضع أيدينا على عدة نقاط أساسية هى :

أولا : يجب التفرقة بوضوح بين اصطلاحى « وسائل الاتصال » ، و « وسائل الإعلام الجماهيرى » فبينهما خلاف واضح .. خاصة أن البعض يخلط بينهما معتقدا أنهما متطابقان ، وهذا خطأ يجدر تصحيحه .
فالاتصال يعتمد على التفاعل والمشاركة والإيجابية فى عملية تبادل ذات اتجاهين .. بينما وسائل الإعلام بمفهومها الحالى تعمل فى اتجاه رأسى واحد ، من أعلى إلى أسفل فقط ، فى آلية واضحة حولتها فى معظم الحالات إلى وسائل للدعاية السياسية والتجارية المكشوفة .

ثانيا : لقد نجحت وسائل الإعلام الحالية فى فرض سطوتها وهالتها المقدسة والسحرية على الجماهير .. ولقد جاء « حق الاتصال » ليزيل هذه الهالة ويزعزع المكانة المرموقة للعاملين فى وسائل الإعلام هذه ، ويخفف من غلوائهم وغطرستهم أيضا !! ولابد أن يزول ما ورثناه عن القرن الماضى من تهيب للآلة وتقديس للذين يديرونها .. وهذا هو ما تسمح بتحقيقه وسائل الإعلام الجديدة ، ووسائل الاتصال ـ التى توجد تحت تصرفنا الآن إذا شئنا حقا أن نستعين بها للتوصل إلى مزيد من الحرية لا الاستعباد ، ومن أجل إرساء ديموقراطية متزايدة والانتفاع بالإعلام والمشاركة فيه ، بدلا من تشديد القيود المفروضة عليه حاليا .

---

(٨) جان دارسى ـ المصدر السابق .

ثالثا : إن الدول الصناعية المتقدمة أصبحت مطالبة اليوم بتقليص السطوة المطلقة لأجهزة الإعلام الجماهيرى التى تسيطر على الرأى العام فيها سيطرة طاغية ومطلقة وساحقة ، خاصة أنها تملك إمكانيات تحقيق « الاتصال » المباشر لمواطنيها .

وينبغى فى نفس الوقت لمفهوم « الحق فى الاتصال » أن يدفع دول العالم الثالث إلى إعادة النظر فى مفاهيمها ، خاصة تجاه الدور السلبى لأجهزة الإعلام الجماهيرى بشكلها الحالى ، التى تصب من أعلى إلى أسفل ... وتجاه إنشاء وسائل اتصال للجماعات مثل الصحافة الريفية ومحطات الإذاعة المحلية لتحقيق التفاعل الأفقى .

رابعا : بلغت أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية وطرق معالجة المعلومات ، درجة من الأهمية حدت بالحكومات إلى مراقبة هذا الانتقال الضرورى للاستعانة بالالكترونيات . لذلك فمن الضرورى ، لكفالة حرية الرأى وحرية التعبير وحرية الإعلام ، أن يتقرر المبدأ الجديد لحرية الاتصال ، فى مواجهة هذه السهولة التى يمكن أن تفرض بها الرقابة الحكومية على الحقوق الأساسية للأفراد والمجتمعات المحلية .

ففى كل البلاد تختلف التشريعات التى تتعلق بكل من الصحافة والسينما والإذاعة والتليفزيون ، ومعالجة المعلومات . وحتى إذا توحدت مثل هذه التشريعات جدلا ، فلا يجوز أن يتم ذلك إلا على أساس من مبدأ جديد يطبق على أشكال التعبير كلها ألا وهو « حق الإنسان فى الاتصال » الذى يستطيع أن يصبح فى واقع الأمر ركيزة لتشريع جديد يتكفل بحماية الحريات السابقة ، مع التأقلم والتلاؤم مع أحدث ما أنتجته ثورة التكنولوجيا الحديثة .

□ □ □

لقد أحس الإنسان المعاصر بأزمته الخانقة ، فى ظل ثورة التكنولوجيا المعقدة وسيطرتها وسطوتها المادية الغلابة والقاهرة .. فى ظل التقدم الهائل الذى أحرزته وسائل الإعلام الجماهيرى ، ومارست من خلاله إحكام حصارها حول الإنسان « الفرد » الذى أحس مؤخرا بوحدته وعزلته القاتلة أمام أجهزة طاغية تحكمها سلطات قوية تريد أن تقبض على مجريات الأمور مثل القبضة الحديدية المغلّفة بحرير ..

ولاشك أن الإنسان يحس اليوم بحاجته الشديدة للخروج من هذه الوحدة والعزلة ، وكذلك الخروج من أزمة التمزق المادى والمعنوى الذى فرضته الحياة العصرية المعقدة التى جاءت له بتكنولوجيا الاتصال ، ومعها المعاناة السيكولوجية .

ربما إذا استقر الاعتراف بحق الاتصال المباشر ، يجد الإنسان الفرد فرصته من خلال اتصاله المباشر بغيره للخروج من مأزقه السيكولوجى بعيدا عن تأثير سيطرة الاحتكارات والحكومات على وسائل الإعلام الجماهيرى بالصورة السائدة اليوم ...

ربما .....

الباب الثانى

حريــة القهــر الديموقـراطى

« الكل يتصور فى نفسه الحكمة كلها ... مع
أنه فى الواقع لا يمتلكها أو حتى يعرفها ... »
[سقراط]

الفصـل الأول

حرية الصحافة وصدمة التكنولوجيا

« إن حرية الرأى هى من الحريات الأساسية ،
التى تحتمها طبيعة النظم الديموقراطية ، وتعد
ركيزة لكل حكم ديموقراطى سليم » .
[المحكمة الدستورية العليا - مايو ١٩٨٨]

القفز إلى المجهول

إنه عصر القفز سريعا إلى المجهول إذن ....

فى عام ١٩٢٢ استطاع « طرزان » أو « جونى وسيموللر » نجم الرياضة فى عشرينيات القرن العشرين أن يكسر حاجزا صعبا - أو كان مستحيلا آنذاك - عندما تمكن من سباحة المائة متر الحرة فى أقل من دقيقة - ٥٩,٦ ثانية فقط - ولأنها كانت المرة الأولى فى التاريخ البشرى ، قال الجميع إنها معجزة القرن ...

وتحول طرزان إلى نجم فذ .

وفى دورة المكسيك الأولمبية تمكن بطلان أمريكيان من كسر حواجز أخرى كانت تبدو مستحيلة ... ففى عام ١٩٦٨ تمكن العداء الزنجى الأمريكى « لى ايفانز » من قطع مسافة ٤٠٠ متر عدوا فى ٤٣,٨٦ ثانية فقط ، وهو رقم قياسى ... وقال الجميع مرة أخرى إنها معجزة جديدة ....

وتحول ايفانز إلى أسطورة ...

كذلك سجل زنجى أمريكى آخر رقما فذا ... إذ تمكن « بوب بيمون » بطل الوثب الطويل من تحقيق حوالى تسعة أمتار فى قفزة طويلة واحدة (٨,٩٠ متر) .. وهو إنجاز بشرى فذ آخر ، وعاد الجميع يؤكدون أنها معجزة أخرى .... بل إن أفضل ما قيل فى وثبة « بيمون » أنها قفزة إلى المجهول ، أو هى قفزة إلى القرن الحادى والعشرين !!

ومازالت المعجزة البشرية توالى فصولها .... فعبر مسيرة طويلة منذ بدء الخليقة إلى الآن ، والتطور هو القانون السائد ، قد تزدهر حضارات وتعود فتندثر ، قد تشتعل الحروب فتدمر وتقتل ، قد تنتشر الأوبئة وتشتعل البراكين وتتحرك الزلازل ، فتترك وراءها الخراب والدمار والقتلى والمشردين ...

لكن قانون التطور يعود فيسود ، ليبدأ الإنسان مسيرته من جديد نحو التقدم ، صعودا أو هبوطا ، إنه مازال يتقدم يعانى الهزيمة ويستمتع بالنصر ، يحاول الحاضر أن يبنى نفسه على أنقاض الماضى ، لكن المستقبل هو دائما المتطلع إلى قهر الحاضر وخلافته ... عبر صراعات دائمة بين المتناقضات ، بين الخير والشر ، مثلما بين الحرية والقهر ... لكن يظل الإنسان دائما هو محور الحركة والتناقض والتطور !!

ثمة من يتطلع إلى المستقبل بأمل ، وثمة من يتطلع إليه بتوجس وخوف ...

لقد كان الترحال السريع هو سمة العصر الحجرى ، حيث هاجر الإنسان من مكان إلى مكان ، بحثا عن قوته ... متجاهلا العلاقة المكانية والزمانية . وجاءت الزراعة لتبدأ عصر الاستقرار والمدنية ، مؤكدة العلاقة المكانية ... أى الانتماء للأرض والقرية والوطن .. وكان على البشرية أن تقضى عشرة آلاف عام على الأقل لتحقق عن طريق الزراعة ، هذا الانتماء المكانى ، وإن تقهقر العنصر الزمانى قليلا ...

لكن نفس البشرية لم تستنفد أكثر من قرنين من الزمان ، لتقفز من الحضارة الزراعية ، إلى الحضارة الصناعية ، تلك التى بدأت تعرف حساب الزمن وقيمته أكثر مما كانت تعرفه الحضارة الزراعية صاحبة الارتباط المكانى ... على العكس أيضا ، فإن السرعة التى صاحبت عصر الثورة الصناعية غلّبت الزمان على المكان ، وفى ظل ذلك عاد عصر الترحال يطل من جديد ....

ففى النصف الثانى من القرن العشرين ، وفى ظل التطور السريع والواسع الذى تشهده الحضارة الغربية الصناعية ، فقد الإنسان الصناعى ارتباطه بالمكان والانتماء إليه ، وعاد يمارس الهجرة المتعددة طوال حياته ، بحثا عن مستقبل أو وظيفة أو فرصة

أفضل .. وقد يتصور البعض أن هذا الإنسان الصناعى يمارس « حريته » المطلقة فى الهجرة والترحال ، وأن الديموقراطية فى ظل التطور الصناعى ، تتيح له أوسع الفرص وأحسن الامكانيات لممارسة اختياراته ، وتحقيق ذاته !!

قد يبدو أن هذا الأمر صحيح جزئيا أو سطحيا ... لكن الحقيقة أن عجلة التطور التكنولوجى السريعة الدوران هذه الأيام ، تنفى ذلك تماما ، لأنها ببساطة داست إنسانية الإنسان بأكثر مما حققت له ذاته ! وهذا أحد التناقضات الحقيقية والعميقة السائدة فى المجتمعات المتقدمة اليوم ...

تناقض بين ذاتية الإنسان وإنسانيته ، وبين مادية الحضارة وتطورها ... بتعبير آخر ، تناقض بين حرية الفرد وقهر التكنولوجيا ... لكن المسألة تبقى معقدة أكثر مما نتصور !! خاصة وأن التطور الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى ، وبالتالى الديموقراطى ، كان شديد التأثر خلال الخمسة آلاف عام التى قضتها البشرية فى استقرار نوعى ، تحت تأثير الحضارة الزراعية السائدة ، بينما أصبح هذا التطور الآن أكثر تأثرا بالتكنولوجيا الحديثة ، التى فرضت نفسها على المجتمعات ، وعلى النظم السياسية الحاكمة فيها ، ليس فى المجتمعات الصناعية المتطورة فحسب ، لكن حتى فى المجتمعات الزراعية والنامية ، لأنها ببساطة أصبحت هى الأخرى تتطلع ـ سواء كانت قادرة أو غير قادرة ـ إلى نقل وزرع واستيراد وتوطين التكنولوجيا المتقدمة !!

أى أن تأثير التكنولوجيا المباشر وغير المباشر هو العنصر الحاسم اليوم ، بعد أن حل « الأوتوميشن » محل الجهد العضلى ، وحلت الأزرار والعقول الالكترونية محل الآلة الصناعية العادية ... لقد اخترع الانسان الآلة لتتوارى الزراعة قليلا كمصدر أساسى للإنتاج ، ثم أبدع ثورة الالكترونيات الحالية لتتوارى الصناعة التقليدية !

إن العصر الصناعى الذى ساد البشرية لقرنين تقريبا ، يتراجع أمام ثورة التكنولوجيا التى تقودنا اليوم إلى عصر ما فوق التصنيع .. عصر الثورة الصناعية الثالثة ...

لقد كان الفرد يدفع المحراث بتوجيهه ، وكان يحرك الآلة بإرادته وقدرته ... اليوم تستطيع الأزرار والشاشات والموجات الأثيرية والليزر أن تحرك كل شىء ، من الآلة الصماء إلى الإنسان الحى ... وهنا يكمن الخطر على المبادرات الفردية وعلى ممارسة الحرية فى حد ذاتها !! لأن القواعد والعلاقات القديمة تغيرت ، وكذلك القوانين ، التى كانت فى بداية هذا القرن تبدو ثابتة ، مثل قوانين وعلاقات الزمن

والسرعة والمكان والمسافة والكتلة والقوة .. والتى على أساسها بنى « اينشتاين » نظريته فى النسبية ، التى وجدت أول تطبيق عملى لها فيما بعد اينشتاين بفضل « الطبيعة النووية » ، ولم يكن هذا التطبيق للأسف إلا مدمرا .(٩)

وبقدر ما كانت نظرية النسبية لاينشتاين تعد واحدة من أهم قفزات الفكر الإنسانى لاختراق المجهول الغامض ، بقدر ما خلّفت وراءها آثارا شديدة الخطر على حياة البشرية ... وبقدر ما ساعدت تطبيقات هذه النظرية ـ عبر الفيزياء النووية مثلا ـ فى إحداث تغيرات جذرية فى علاقة العلم بالتقدم الإنسانى ، وفى تطوير المجتمع الصناعى بشكل خاص ، بقدر ما هددت البشرية بالتدمير الشامل فى ضوء صناعة الأسلحة النووية ذات القدرة التدميرية الهائلة والرهيبة ، القادرة على إفناء كل نتاج العلم والفكر والإبداع الإنسانى فى هذا العصر ...

وبذلك تحولت إلى قيد حديدى مخيف من قيود الحرية ، وتحولت صورة اينشتاين فى ذهن الكثيرين ـ مثل صورة غيره من العلماء الرواد ـ إلى صورة بشعة ...

رغم أنه كإنسان وكفيلسوف كان لديه إحساس شديد بجبرية القوانين الطبيعية ، مثلما كان لديه عشق كبير للحرية البشرية التى لا يجب التفريط فيها .... فالحرية من ناحية ، بحث منظم عن الأشياء ، فى مواجهة الشك وعدم اليقين ، وهى ـ الحرية ـ من ناحية أخرى ، دفاع ثابت عن عبقرية الإنسان المبدعة ، فى مواجهة القهر .

لقد كان مقتنعا تماما بأن الحرية ـ والحرية وحدها ـ هى القادرة على اختراق الغموض الذى يلف الكون .. ولذلك فهو لم يتوقف لحظة حتى مماته عن محاولة إثبات العلاقة الجبرية أيضا ، بين مغامرة الفكر والعقل الإنسانى ، ومغامرة الحرية الإنسانية بأوسع صورها .

غير أن الذى حدث كان غير ذلك ، إذ تحولت تطبيقات النظريات العلمية ، إلى قيود جديدة ، وأصبحت مغامرة اينشتاين التى دعا إليها ، مغامرة فى المجهول ...

لقد كان هو الآخر يقفز إلى المجهول تماما مثلما قفز العداء الأمريكى بوب بيمون .. مع الفارق فى نوعية المغامرة والقفز !!

---

(٩) وضع اينشتاين ـ الذى مات فى ١٩٥٥ ـ بعد نظرية النسبية ، كلا من النظرية الكمية ، ونظرية المجالات ، ونظرية النسبية العامة . وبنى جهده العلمى على أساس ربط الضوء بالزمن ، والزمن بالمكان ، والمكان بالمادة ، والمادة بالطاقة ، والجاذبية بالمكان .

إن الزمن يجرى بسرعة هائلة نحو التطور السريع الذى تصنعه البشرية وتعانى من آثاره ... لقد أصبح عنصر الزمن هو العنصر الحاسم فى حضارة اليوم بعد أن كان عنصر المكان هو العنصر المسيطر فى عصور الحضارة الزراعية .(١٠)

□ □ □

صحافة المستقبل وحرية الفرد

كان الإنسان ومازال ، هو هدف البحث والعلم والتقدم ، لكنه للأسف كان ومازال ، ضحية الحروب والصدام والتنافس ...

ولقد كانت الحرية الإنسانية بشكل عام ، هى أولى الضحايا فى مسيرة التقدم التكنولوجى السائد ، وإن لم تكن وحدها الضحية ... إذ تعرضت قيم ومبادىء كثيرة للقهر بواسطة سيادة العصر التكنولوجى ، الذى أصبح وحشا جاسما على عقل الإنسان وسلوكه . وبعد أن كانت مقولة « الإنسان سيد الآلة » هى السائدة ، أصبحت التكنولوجيا هى سيد الإنسان ، وقاهرته أيضا ، استمرارا لمسيرة التناقض الصارخ ، بين فكر الإنسان وإبداعاته وجموح خياله ، وبين نتائج تطبيقات هذا الفكر والخيالات والإبداع .

ولقد أصبح من أولى نتائج هذا التناقض القوى ، أن تغيرت أنماط وسائل الإعلام - وخاصة الصحافة المطبوعة - وتغيرت بالتالى مفاهيم حرية الصحافة وأشكالها وطرق ممارستها .. بعد أن استطاعت الثورة التكنولوجية مداهمة الصحافة ، فأحدثت فى صناعتها ثورة مذهلة .. بعضها سلبى ومعظمها إيجابى ... وقد انعكست هذه المداهمة بآثارها المتناقضة - على الإنسان الفرد قارىء الصحيفة وصاحب نظريات حرية الصحافة المتعددة بتعدد المواقف والاختيارات السياسية والاجتماعية والفكرية ..

فمن المؤكد أن غزو التكنولوجيا السريع لصناعة الصحافة ، قد أدخل عنصرين جديدين يجدر بنا أن نتعرف عليهما فى هذا المجال وهما :

أولا : التأثير الجديد والمباشر على كل مفاهيم حرية الصحافة بنظرياتها المتعددة والمختلفة ... بحيث امتد التأثير إلى ما كان يعرف بنظريات حرمة الحياة الخاصة للإنسان الفرد ...

لقد ظلت حرمة الحياة الخاصة للإنسان الفرد ، محترمة على مر العصور ، منذ

(١٠) لقد أصبح فى الإمكان الآن قياس الزمن حتى جزء من ألف مليون جزء من الثانية الواحدة .

ظهور الصحافة المطبوعة ـ رغم أن حدودها موضع جدل ـ وارتبطت بحرية الصحافة بعلاقة جدلية تخضع للشد والجذب ...

حتى جاءت ثورة التكنولوجيا ، فإذا بها تقتحم ليس فقط المفاهيم التقليدية لحرية الصحافة ، ولكن أيضا تقتحم بعنفوان شديد حرمة الحياة الخاصة للإنسان الفرد ، الذى صار عاريا أمام مستحدثات هذه التكنولوجيا وأدواتها الحديثة التى تخترق الجدران دون تأثير ، وتتسمع وتتنصت دون مشاهدة ، وتراقب دون أن يراقبها أحد ...

وهذا أمر سنعود إلى تفصيله فيما بعد .

ثانيا : التأثير الهائل على صحافة المستقبل ... التى لن تكون بالقطع كصحافة الماضى والحاضر ... وما نعنيه هو أن المستقبل المنظور يبشر بما أصبح يعرف بالصحافة الالكترونية ... التى هى إحدى وسائل اقتحام مفاهيم حرية الصحافة وحرمة الحياة الخاصة .

فمن الملاحظ أن الصحافة ـ مثلها مثل غيرها ـ قد زادت خلال الربع الأخير من القرن العشرين ، من استعانتها بمستحدثات الثورة الالكترونية الحديثة ووسائلها المختلفة ، سواء فى تقنية الطباعة أو فى جمع وتنظيم المواد التحريرية ، أو فى استقبال وإرسال الصفحات عبر الأقمار الصناعية وموجات الليزر ، التى جاءت لتأخذ المكان المميز الذى احتلته شبكات الاتصال السلكى على مدى أكثر من قرن من الزمان .

وإذا كان الاتصال السلكى ، والتليفون ، وآلات الطباعة ، قد اعتبرت فى فترة من الفترات ثورة فى صناعة الصحافة ـ سواء جمع الأخبار أو طبع الصحف والنشرات ـ فإن الكمبيوتر ـ أحد منجزات التكنولوجيا الحديثة ـ جاء مؤخرا ليضفى أبعادا جديدة وعميقة على صحافة المستقبل ، التى بدأت بشائرها بالفعل خلال الثمانينات من هذا القرن .

وإذا كان الكمبيوتر ، قد أثبت كفاءة أدق وأسرع من كفاءة الإنسان ، فى كل المجالات ، إلا أنه تفوق تفوقا مذهلا على الآلات التى كانت تعتبر حتى وقت قريب حديثة ... مثل آلات طباعة الصحف ..

إن الكمبيوتر يتولى الآن ـ وستتسع مهامه فى المستقبل ـ صف الأحرف ومراجعتها وطباعتها ، كما يتولى حفظ المعلومات وتخزينها ـ وهى عقل الصحيفة ـ ثم يتولى إرسال صفحات الصحف عبر الموجات متناهية القصر (Micro Wave) من مقر

الصحيفة إلى أماكن أخرى مهما بعدت المسافات ، لتطبع بنفس الصورة وفى نفس الوقت ، وربما بتكاليف اقتصادية أقل ، فضلا عن اختصار الوقت .[١١]

ومثلما جاء اختراع التليفزيون ، ليمثل وسيلة إعلام أكثر تطورا من حيث السرعة والتكلفة والإبهار ، مقارنة بالصحيفة المطبوعة ، فإن التكنولوجيا الحديثة قدمت قفزة جديدة نحو الصحافة الالكترونية الجديدة التى تتفوق على التليفزيون والصحف المطبوعة معا ... ألا وهى الصحيفة الالكترونية ، التى يستطيع أى قارىء أن يلتقطها على شاشة خاصة فى حجرة نومه ، وبالصورة التى يريد ، والمواد التى تهمه ، بعد أن زادت الأجهزة الالكترونية من مجالات الاختيار أمام المتلقين - المستمعين والقراء والمشاهدين . فبدلا من أن تضطر لشراء صحيفة ، أو أن تضيع وقتك أمام برامج التليفزيون المطولة ، تطلعا إلى نبأ أو انتظارا لمتابعة حدث ، تستطيع أن تضغط على زرار ، وتحدد اهتماماتك ومطالبك ليظهر لك على الفور فوق شاشتك الخاصة كل ما تريد الاطلاع عليه وأنت فى سريرك !

ومن الواضح أن الصحيفة الالكترونية هذه ، ستحتل سريعا مكان الصحيفة المطبوعة لأسباب عديدة ، فى مقدمتها ارتفاع تكاليف الطباعة وورق الصحف ومشاكل الأيدى العاملة وعقبات النقل والتوزيع وضغوط عنصر الوقت .

وهكذا أصبحنا نقرأ الآن عن الصندوق الأسود الصغير ، الذى يمكن تركيبه فى كل بيت ، وهو شبيه بالتليفزيون الصغير ، يستطيع المشترك بواسطته أن يحصل على كمية هائلة من المعلومات من شبكات الإعلام المركزية . ويؤدى هذا الصندوق مهام إعلامية متعددة ، ويقدم الأنباء بأشكال جديدة يستحيل تطبيقها فى الصحف المطبوعة بأشكالها التقليدية المعروفة ، ويستطيع المشترك أن يحصل وهو فى بيته ، على الأنباء والمواد التى تهمل الصحف نشرها سواء لضيق المساحة ، أو لأسباب سياسية . ويستطيع المشترك كذلك أن يختار الأنباء التى يريدها من بين التدفق الهائل للأنباء المتغيرة والمتجددة باستمرار ، لأن نظام الاختيار الذى يتيحه الجهاز الالكترونى يعمل حسب

---

(١١) كانت صحيفتا الأهرام المصرية ، والشرق الأوسط السعودية ، من أوائل الصحف العربية فى الاستعانة بهذه التكنولوجيا فى إعداد طبعات عربية ودولية ، ونقلها بالأقمار الصناعية من المقار الرئيسية إلى عواصم عربية وعالمية فى أوروبا وأمريكا .

الطلب ... ولا يكتفى بنشرات محددة الزمان والمكان ، كما هو الحال مع الصحف والاذاعات .[١٢]

وقد يتساءل البعض ... ما علاقة ثورة التكنولوجيا هذه وصحافتها الالكترونية ، بالموضوع الرئيسى المطروح - حرية الصحافة ؟!

الواقع أن العلاقة عضوية ... فكما أسلفنا أن مفاهيم حرية الصحافة وأشكال ممارستها ، تتغير من زمان إلى زمان .... ومن مكان إلى مكان .... فإن الثورة التكنولوجية هذه بما تفرزه من أنماط إعلامية جديدة ، تؤثر تأثيرا مباشرا على حرية الصحافة وحرمة الحياة الخاصة للفرد ..

وثمة توقعان متناقضان فى هذا الصدد ..

- فإما أن تؤدى ثورة تكنولوجيا الاتصال إلى مزيد من تركيز وسائل الإعلام وملكيتها والسيطرة بالتالى على توجيهها ، الأمر الذى يعنى التضييق على الحريات ...
- وإما أن تؤدى إلى العكس .. أى إلى مزيد من الديموقراطية والتنوع ، وتوسيع مجالات الإعلام وحرية الحصول على المعلومات والآراء .

والمؤكد أن صراعا عنيفا سيصاحب انتشار الصحيفة الالكترونية ، قد لا يكون مطابقا أو حتى مشابها ، للصراع الذى دار فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، ربما يتخذ أشكالا أخرى ، لكنه سيظل دائرا حول الحرية ... لفظا ومعنى ...

وتلك إشكالية يصعب التنبؤ الآن بمستقبلها .. وإن كانت إشكالية تطرح نفسها على الجميع تحت ضغط ثورة التكنولوجيا الحديثة !

---

(١٢) كارولين مارفن - ثورة فى توزيع الأخبار - معهد أبحاث الاتصال ، جامعة إلينوى - الولايات المتحدة الأمريكية .

الفصــل الثانــى

تكنولوجيا القهر وتكنولوجيا الحرية

« لا يمكن لأى حكم أن يتجاهل الرأى العام فى القضايا ذات الطابع الجماهيرى ... »

[ميكيافيللى]

يوما ما ... أطلق الكاتب الأمريكى الشهير « آرثر ميللر » صرخة مدوية ، وقفت أمامها - مع ملايين غيرى - مشدوها مذهولا ، بل بصراحة أشد - خائفا وجلا ...

قال ميللر :

« إن الكمبيوتر ، المتميز بشراهته التى لا تشبع للمعلومات ، وقدرته على عدم الخطأ أو إمكانية نسيان أى شىء ، قد يصبح القلب النابض لنظام رقابة فعال ، يحول مجتمعنا إلى عالم شفاف ، ترقد فيه بيوتنا ومعاملاتنا المالية واجتماعاتنا ، وحالتنا العقلية والنفسية والجسمانية كذلك ، عارية تماما ، مكشوفة أمام أى مشاهد ... »

أليس هذا مخيفا ومفزعا حقا !!

لكن ذلك لم يكن إلا نتيجة واضحة - أو إحدى النتائج الواضحة - للتقدم العلمى الهائل الذى أحرزه إنسان القرن العشرين ، وبالتالى للثورة التكنولوجية التى اكتسحت العالم فيما يسمى بالثورة الثالثة ، أو عصر ما فوق التصنيع ...

لقد ظل الإنسان يدرس ويبحث ويجتهد ، ليكتشف ويخترع ويميط اللثام عن أسرار الكون ، على أساس أن هذا كله سوف يحقق التقدم والسعادة والحرية للبشر ... لكن

الشيء المذهل أن كل تقدم يسايره كبت ، وكل اختراع تقنى جديد يحمل معه للإنسان قيدا جديدا .. فسقطت السعادة والحرية فى طريق تحقيق التقدم المادى الهائل !!

إن ثمة قلقا ممزوجا بالرعب يسود الإنسان فى عالم اليوم البالغ التطور التكنولوجى المعقد .. إن الضغوط النفسية والاجتماعية والمادية ، ومطاردة التفكير ومكافحة النيات والتعرض الدائم والمستمر للاختبارات النفسية والأجهزة السرية الخاصة بالتنصت والتصوير وكشف الكذب ، كل ذلك يبنى طبقات كثيفة من الحواجز أمام الحرية الفردية ... الأمر الذى يحول الإنسان إلى آلة كهربائية يغذيها الكمبيوتر بالتفكير والحركة والكلام والضحك ... الذى هو غالبا عصبى فحسب !!

لقد نجح الانقلاب العلمى والتكنولوجى الحديث ، فى تحقيق نمو اقتصادى وتقدم ثقافى وتحول اجتماعى ملحوظ ، إلا أنه نجح فى نفس الوقت وبدرجة مذهلة أيضا ، فى قهر الحرية الشخصية للإنسان ، وإقامة الحواجز والعقبات التكنولوجية - كذلك - أمام ممارسته لحرياته المتنوعة ، فسقط إنسان اليوم فى قبضة الخوف والفزع ... وفى مأزق القهر بالأساليب العلمية والتقنية المعقدة ، ووجد نفسه عاريا أمام وحش كاسر مزود بأدق الأجهزة العلمية القادرة على كشف أسرار العقل الإنسانى ، بل وتعرية خياله !!

سقط الإنسان المعاصر صريع عقله ، كما سقطت حريته ضحية تفكيره وتقدمه ... بعكس ما كان متصورا من قبل ، وبالذات منذ أن قامت الثورة الصناعية فى أوروبا ، خيث نمت مشاعر طاغية تقول إن التقدم العلمى هو المحرك الأساسى فى دفع البشرية إلى مزيد من التقدم والتحرر ...

إلا أن النتيجة العملية السائدة تقول بغير ذلك ... على المستوى العام ، فإن التقدم العلمى استخدم بشكل مكثف فى صناعة الأسلحة بالدرجة الأولى التى غذت الحربين العالميتين الأولى والثانية ، مثلما غذت ترسانة أسلحة الدمار الشامل التى يزخر بها العالم اليوم .

وعلى المستوى الفردى ، فإن نفس التقدم العلمى أدى إلى حصار الحريات الفردية وحقوق الإنسان وقهرها بكل المستحدثات التقنية الدقيقة ، مثل وسائل استراق السمع والتسجيل والتصوير عن بعد ... مما يفقد الإنسان حريته الشخصية ، حتى فى سريره الخاص !!

وبواسطة التقدم العلمى أيضا وثورته التكنولوجية السائدة تحرر العقل البشرى - إلى حد كبير - من قيود المجهول ومن إسار الغيب المطلق ، لكنه أصبح محاصرا

بالضغوط العصبية والاختبارات النفسية القهرية ... وتحرر المجتمع البشرى - خاصة فى الدول الصناعية - من مخاطر التخلف ومجاعات الفقر وموجات الأوبئة ، لكنه أصبح مقيد الحرية بفضل تكنولوجيا علوم البصريات والسمعيات ...

وبالطبع سارع المشرعون المعاصرون إلى تلبية روح العصر ، فى تقنين هذه القيود العصبية والنفسية والفكرية التى فرضها عصر الانفجار التقنى الحديث ، وصبها فى قوانين تحكم السيطرة على الحريات ، مؤكدين من حيث لا يدرون أن « التكنولوجيا أصبحت كابوس الحرية » ...

ولذلك فإن هذا التقدم التكنولوجى قد أفرز المخاطر التالية على حرية البشر :

- انتهاك الحريات الخاصة ، عن طريق أجهزة التنصت والتسجيل والتصوير الحديثة .
- اهتزاز الشخصية الإنسانية عقليا ونفسيا وجسديا .
- قهر حقوق الإنسان ، عن طريق القيود التى ابتدعتها الوسائل الالكترونية المعقدة .
- اختلال التوازن - بشكل عام - بين التقدم التكنولوجى والعلمى والمادى ، وبين التقدم الفكرى والرقى الروحى والأخلاقى والحضارى للبشر .

□ □ □

وفى مواجهة هذه المخاطر الجسيمة الناتجة عن حالة التناقض الواضح بين التقدم التكنولوجى المكتسح ، وبين الحريات العامة والخاصة المتقهقرة ، شهدت سبعينات هذا القرن وثمانيناته ، موجة ضخمة من المطالبة بإنقاذ البشرية من كارثة محققة تقدم عليها بيديها ، وتنساق إليها نتيجة ما أفرزته عقولها من ثورة علمية وتكنولوجية ... فتركزت هذه المطالبات على تحقيق ثلاثة أشياء أساسية خلال عقد التنمية ٧٠ - ١٩٨٠ :(١٣)

(أ) حماية حقوق الإنسان فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، طبقا للموارد القومية والمستويات العلمية والتكنولوجية .

(ب) استغلال التقدم العلمى والتكنولوجى فى تدعيم احترام حقوق الانسان وقيمه الأخلاقية والروحية .

(جـ) حظر استخدام التقدم العلمى والتكنولوجى فى كبت الحريات الأساسية وتقييد الحقوق الديموقراطية .

---

(١٣) تقرير اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة - مارس ١٩٧١ .

ومن هذه المطالب الثلاثة ، ظهر واضحا تنبه المجتمع الدولى ـ بمختلف أيديولوجياته وفلسفاته ـ إلى خطورة ترك التقدم العلمى والثورة التكنولوجية المتسارعة تأكل الحريات العامة والخاصة ، وبالتالى تلتهم روح المجتمع وقدرته على الحركة والتخيل والتفكير !!

وهنا ينبغى أن نتوقف قليلا ...

ثمة علاقة متصلة الحلقات فى هذه المسيرة المعقدة ... فتقدم فكر الإنسان ونمو خياله وتطلعه إلى المستقبل ، هو الذى عجّل بالتقدم العلمى ، وبالتالى أفرز الثورة التكنولوجية ، ولقد تعاظم هذا التقدم وتلك الثورة بصورة أصبحت تهدد فكر الإنسان وتقيد حرية عقله وتعطل انطلاق خياله ، ومعنى ذلك أن المجتمع البشرى قد حقق إنجازه العلمى الهائل وبلغ ذروة التقدم التكنولوجى ، وضرب الرقم القياسى ليبدأ فى الانهيار من جديد ، نتيجة توقف الفكر وتقييد الحريات وتعطل الخيال !!

فمثلما أفرز الفكر الإنسانى وحريته ، التقدم العلمى والتقنى الهائل ، قد يفرز التقدم العلمى والتقنى ، بالتالى ، ونتيجة للمخترعات القهرية الحديثة ، انغلاقا فكريا يهوى بالبشرية من قمة التحضر إلى هوة التخلف ، لتبدأ من هذه الهوة محاولة جديدة لانفتاح الفكر وانطلاق الخيال ... بحثا عن التقدم من جديد ... وهكذا تدور العجلة الإنسانية ...

خلاصة القول إنه « على الرغم من أن التقدم العلمى والتكنولوجى الحديث ، قد فتح آفاقا واسعة أمام التطور الاقتصادى والثقافى والاجتماعى ، فإن هذا التقدم يعرض للخطر حقوق الأفراد وحرياتهم ... »[١٤] ، ومفهوم ذلك هو أن الحريات العامة والحرمات الشخصية ، باتت مهددة ، بل إنها فى ظل الممارسة اليومية ، سقطت تحت سنابك القهر التكنولوجى الحديث !!

□ □ □

وإذا كانت الحريات العامة والفردية ، قد لقيت عناية كبيرة من المشرعين والفقهاء بالنص على صيانتها وحمايتها فى الدساتير والقوانين على مستوى كل دولة ، مهما كانت فلسفتها السياسية ، وعلى مستوى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ـ المادتان ١٨ ، ١٩ بشكل خاص ، والميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية ـ المادتان ١٨ ، ١٩ أيضا .. فإن جانب الحرمات الشخصية وأسرار الحياة الخاصة للإنسان ، أصبحت بفضل التقدم

---

(١٤) بيان المؤتمر الدولى الأول لحقوق الإنسان المنعقد فى طهران عام ١٩٦٨ .

التكنولوجى أكثر إلحاحا هذه الأيام ... نظرا لأن انتهاكها أصبح من اليسر والبساطة بمكان ... فى ظل استخدام المخترعات البصرية والسمعية الحديثة ، حتى أن بعض الدول ، بدأت تعدل تشريعاتها لتدخل نصوصا محددة تحمى حرمة الحياة الشخصية هذه .

فما هى حدود حرمة الحياة الشخصية ... وما هى تعريفاتها القانونية المتاحة اليوم ؟!

بداية نقول إن تعقد الحياة الحديثة ، والتطور الاجتماعى الجذرى الذى شهدته البشرية فى ظل التقدم العلمى والتكنولوجى ، قد أحدث انقلابا فى المفاهيم ... حتى مفهوم الحرية الخاصة وإطار الأسرار الشخصية ، لحقه كثير من التغير ... لقد كانت القبيلة هى المخولة الوحيدة لتداول أسرارها ومناقشة طبيعة علاقاتها الداخلية ، أو الخارجية مع غيرها من القبائل ... أى أن الإطار القبلى كان هو الحدود المعروفة ...

وبين القبيلة فى الأمس ، والأسرة الحديثة اليوم ... انتقلت البشرية من عصر الرعى والزراعة المتخلفة ـ بعلاقاتها الاجتماعية البدائية البسيطة الواضحة ، إلى عصر الثورة الصناعية الثالثة ـ ثورة الالكترونيات ـ بعلاقاتها الاجتماعية المعقدة المنفتحة والممزقة أيضا ...

ثمة انقلاب اجتماعى ، وثمة اختلافات جذرية فى المفاهيم والقيم والأفكار والعلاقات . وبينما كانت العلاقات الاجتماعية تعتبر سرا خالصا للقبيلة ـ يحتفظ زعيمها لنفسه ببعض هذه الأسرار ـ أصبحت أدق أسرار الإنسان اليوم مشاعا للجميع ، ليس فى عائلته أو حيّه الذى يسكنه ، أو مدينته التى يقطنها أو وطنه الذى ينتمى إليه ، بل مشاعا مباحا للعالم كله ، بفضل تقدم وسائل الاتصال الحديثة من صحف وإذاعات ووكالات أنباء وأقمار صناعية تنقل كل شى فى أقل من لمح البصر ...

ورغم أن العالم النامى ـ حيث مازالت تقاليد المجتمعات الزراعية سائدة ـ يحاول الاحتفاظ ببعض جوانب الحرمات الشخصية ، إلا أن التقدم التكنولوجى الذى فجر ثورتى الالكترونيات والمعلومات ، القادم من العالم الصناعى المتقدم ، قد انتهك بعنف فكرة الحرمات الشخصية ، وقضى على الحريات الخاصة إلى حد كبير ، بفضل القدرة على التسلل إلى داخل الإنسان نفسه وغزو فكره وسبر أغوار عقله الباطن واستكشاف نواياه !!

نتيجة ذلك كله ، أن ما كان سرا شخصيا بالأمس ، أصبح اليوم قضية عامة !!

وما كان الإنسان الفرد يحاول الاحتفاظ به لنفسه فى داخل أعماقه ، من أسرار حياته وانفعالاته وطموحه وتفكيره وخياله ، صار اليوم بفضل التكنولوجيا الحديثة ، مباحا لمن يريد ومفروضاً ـ عبر وسائل الاتصال الحديثة ـ حتى على من لا يريد !! ذلك أن وسائل الاعلام المعاصرة لا تترك الفرصة للرفض ...

لقد ذابت الحدود بين ما هو عام وما هو خاص ، بين القضايا القومية والأسرار الشخصية ... وأصبحت فكرة « أن الحرمات الخاصة للفرد هى لب الديموقراطية » مطروحة للجدل . وبعد أن استطاعت الوسائل التكنولوجية اقتحام مجال الحياة الخاصة لكل منا ... وجدنا أن قضايا كانت ، حتى الأمس القريب ، تعتبر سر الأسرار ومن أدق الخبايا الشخصية ـ مثل الخلافات الزوجية ، أو العقد الجنسية ومصاعبها وخلافات الزوج والزوجة حولها ـ صارت مطروحة للنقاش العلنى عبر شاشات التليفزيون أو على صفحات الصحف ، دون أدنى إحساس بالخجل فى المجتمع الحديث !!

حدث كل ذلك بفعل الوحش الالكترونى المسيطر على كل دقائق الحياة ـ خاصة فى الغرب الصناعى ـ والذى عكس تأثيراته المتباينة وبدرجات متفاوتة على باقى أجزاء العالم ، بعد أن أصبح وحدة مترابطة ، أيضا بفضل التقدم التقنى لوسائل الاتصال والإعلام والمواصلات ، فى عالم أصبح يوصف بأنه « القرية الالكترونية »..

وقد حدث كل ذلك ، رغما عن التشريعات والقوانين ، التى تنص على حماية الحريات العامة والخاصة ، وبالذات الحرمات الشخصية ، ورغما عن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان !!

□ □ □

ولكى نمضى قدما فى تحديد الإطار العالم لهذه المشكلة العويصة ، يجدر بنا بداية أن نحدد مفهوم الحرمات الشخصية . وقد وقع اختيارنا على مفهوم تبنته منظمة القانونيين الدوليين ـ ومقرها جنيف ـ الذى يعرّف هذه الحرمات الشخصية كالآتى :

« تتمثل فى حق الفرد فى أن يُترك حرا لنفسه يعيش حياته بأقل قدر من التدخل .. وهذا يعنى حق كل فرد فى أن يعيش حياته فى ظل الحماية ضد :

١ ـ التدخل فى حياته الخاصة والعائلية والمنزلية .
٢ ـ التدخل فى تكامله الجسمانى والعقلى أو حديثه فى مبادئه أو ثقافته .
٣ ـ التهجم على شرفه وسمعته .

٤ ـ كشف المواقف المحرجة غير الهامة فى حياته الخاصة .
٥ ـ استغلال اسمه أو شخصية شبيهة له .
٦ ـ التجسس والتلصص والمراقبة .
٧ ـ الرقابة على مراسلاته .
٨ ـ الاستغلال السيىء لاتصالاته ومراسلاته التحريرية والشفهية .
٩ ـ استغلال المعلومات الخاصة به من خلال ملف عمله أو مهنته .
١٠ ـ وضعه تحت أضواء مضللة وخادعة ».(١٥)

وعند محاولتنا تطبيق هذا التعريف المحدد على الواقع الفعلى فى عصر الثورة الالكترونية نجد الآتى :

- أن التقدم التقنى أنتج وسائل علمية ومعدات حديثة ، اقتحمت الحياة الخاصة للإنسان ، وكشفت أسرار حياته الشخصية والعائلية بيسر شديد ، وعرضتها على الرأى العام عارية تماما ...
- أن هذه المعدات المعقدة ـ صغيرة الحجم خطيرة الأثر ـ أصبحت وسيلة سهلة فى متناول أجهزة الدولة ، وحتى فى متناول الأفراد فى السوق الحرة ، بسبب رخص أسعارها نسبيا فى ظل الانتاج الاستهلاكى ، وبسبب سهولة الحصول عليها ..
- نتيجة لذلك استغلت هذه المعدات إلى أبعد مدى فى التجسس والتلصص والمراقبة ، وبالتالى كشف المواقف المحرجة ، والتهجم على السمعة والشرف وفضح العلاقات الأسرية والشخصية ... لم يعد هناك من هو آمن اليوم على سر يبوح به فى أذن صديق ، أو حتى على سرية علاقته بزوجته فى سريره الخاص ... ذلك لأن آلات التصوير ومعدات التسجيل الدقيقة يمكن أن ترشق بسهولة ، أو حتى يمكن أن تعمل بأجهزة التحكم عن بعد !!
- إلا أن أخطر حلقات هذا الوحش الالكترونى المكمم للحريات الخاصة والحرمات الشخصية ، تتمثل فى اختراع الكمبيوتر وأجهزة تخزين المعلومات .. وعن طريقها يحتفظ بالأسرار الشخصية لإبرازها عند الحاجة وبأسرع وقت وبصورة غير قابلة للتلف !!

□ □ □

(١٥) وثائق مؤتمر منظمة القانونيين الدوليين ـ استوكهولم ـ مايو ١٩٦٧ .

أمام هذا الواقع المضيعة فيه ، أسرارنا وحرياتنا العامة والخاصة على السواء ، تنبهت هيئات دولية كثيرة لمخاطر استمرار الانزلاق فى هذا المنحدر الوعر ، الذى يهدم إنسانية الإنسان ويهتك حرمته الشخصية ويكشف أسراره ويعرى حاضره ومستقبله قبل ماضيه .

ومن المضحك حقا ، أن ينكب المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان المنعقد تحت إشراف الأمم المتحدة فى طهران عام ١٩٦٨ على بحث قضية آثار التقدم التكنولوجى على الحرمات الشخصية وحقوق الإنسان !! المضحك هنا هو أن هذا المؤتمر بالذات ، الذى بحث هذه القضية بالذات ، انعقد فى طهران فى عام ١٩٦٨ بالذات .... أى فى الوقت الذى كانت فيه حقوق الإنسان وحرماته الشخصية تنتهك علنا وبفظاعة بالغة فى عصر حكم شاه السافاك أو سافاك الشاه !!

على أن ما يهمنا التركيز عليه هنا ، هو أن هذا المؤتمر أصدر أول صيحة دولية ملموسة في نطاق مواجهة القهر التكنولوجى للحريات العامة والحرمات الشخصية ، إذ أوصى بالآتى :

« على هيئة الأمم المتحدة دراسة المشكلات الخاصة بحرية الإنسان والناشئة عن التقدم العلمى والتكنولوجى ، وخاصة فيما يتعلق بالتالى :

١ - احترام الحرمات الشخصية ، أخذا فى الاعتبار استغلال أجهزة التسجيل الدقيقة .
٢ - حماية شخصية الإنسان العقلية والجسمانية أخذا فى الاعتبار التقدم فى مجالات الطب والكيمياء العضوية وعلوم البحار .
٣ - استغلال الأجهزة الالكترونية ، التى تسىء إلى حقوق الفرد ، وضرورة وضعها تحت حدود دقيقة فى المجتمعات الديموقراطية .
٤ - تحقيق التوازن بين التقدم العلمى والتكنولوجى ، وبين الرقى الثقافى والروحى والعقلى للإنسان ».(١٦)



---

(١٦) فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٨ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يدعو سكرتيرها العام للقيام بدراسة المشاكل الخاصة بحقوق الإنسان ، المرتبطة بالتطور التكنولوجى ، على أن يقدم تقريره فى هذا الشأن إلى لجنة حقوق الإنسان .
ومنذ ذلك التاريخ وهذا الموضوع مطروح أمام اللجنة المذكورة ، ومازال يحتل بندا أساسيا فى كل المؤتمرات المهتمة بحقوق الإنسان .

فى المسيرة البشرية الطويلة ، جاءت الزراعة فغزت عصور الرعى وقهرتها ، ثم جاءت الصناعة فغزت الزراعة وقهرتها ... حتى جاءت ثورة التكنولوجيا الحديثة لتغزو الصناعة ، تمهيداً للمرحلة القادمة التى أسماها البعض « ثورة ما فوق التصنيع » . لقد نجح الحاضر فى غزو الماضى ، إلا أن المستقبل قد بدأ هو الآخر غزو الحاضر ... أى أن التحدى الإنسانى مستمر ودائم ...

ولا شك أن الأعوام الباقية على نهاية القرن العشرين هى مرحلة التمهيد لثورة المستقبل ، ولقد بدأنا نشعر بهذا التغير القادم ، ونحس بالريح العاتية الآتية من لا نهائية التفكير الإنسانى وتجدده .. ومع هذا الإحساس سقطنا جميعا أسرى أفكارنا وأسرى نتائج تقدم هذه الأفكار ... وخضعت حرياتنا العامة والخاصة لقيود جديدة اخترعتها تطبيقات هذه الأفكار ونتائج أبحاثها ومستحدثاتها ...

لقد قهر نظام « الأوتوميشن » الصناعة التقليدية ، وانقضّت الالكترونيات على كل كبيرة وصغيرة فى حياة الإنسان ، حتى المجتمعات ، التى مازالت تعيش مراحل النمو ، لحقتها لفحات اللهيب القادم من الغرب الصناعى المجنون بمخترعات ثورة العلم والتكنولوجيا ...

لقد اقتحم التقدم التكنولوجى حياة الإنسان العامة والخاصة ، وانتهك حرياته وغزاه من الداخل واستولى على ذاته ... فأصبح الإنسان الفرد وحيدا عاريا مقهورا من داخله ، مهزوزا نفسيا وعقليا وجسديا ، بفعل انطلاق صاروخ الالكترونيات المسيطر ، ومحاولاته التكيف مع هذا الانقلاب الهائل فى حياته ...

الأخطر من ذلك هو أن عصر الالكترونيات سلبه حقه فى الانفراد بنفسه والحديث إلى ذاته ، وليس فقط إلى صديقه أو صديقته !! وهذا هو المعنى الحقيقى لسيطرة التكنولوجيا على مقدرات البشر ، وحريات الإنسان التى دهستها تروس الآلة المحكومة بكمبيوتر لا يعرف الأحاسيس ، لكن يعرف الأرقام ، لا يفهم الحريات ، إنما يفهم البرامج ...

ببساطة .. تحول الإنسان الحى إلى شريط « مبرمج » تخضع حركته لزر صغير فى جهاز الكترونى معقد .... حرياته أصبحت فريسة المراقبة الدقيقة واللصيقة من أجهزة التنصت وميكروفونات التسمع والإرسال ، وأجهزة التسجيل ، وعدسات التصوير والتليسكوب ودوائر التليفزيون ... شخصيته سقطت فريسة الاختبارات النفسية وأجهزة

كشف الكذب ، والأدوية المهدئة والمنومة والمسكنة والمنشطة !!! حياته الخاصة تطاردها حملات وسائل الإعلام وتجسسات الأجهزة السرية الرسمية وغير الرسمية ، وتحطمها التمزقات الاجتماعية التى فجرتها سنوات المخترعات الحديثة صاحبة السيطرة المطلقة على كل حركة وسكنة ....

كيف إذن وقع الإنسان فى هذا المأزق التاريخى ؟!

الفصـــل الثالـــث

أجهزة الرقابة وانتهاك الحريات

« من لم يصن نفسه .... لم ينفعه علمه ...»
[الإمام الشافعى]

زرقاء اليمامة ... بالتليسكوب !

لو عادت زرقاء اليمامة - تلك الفتاة الأسطورة العربية ذات البصر النفاذ والحاد البعيد المدى - إلى عالم اليوم ، لاكتشفت كم هى واهنة البصر وضعيفة البصيرة أيضا !!

ذلك أن عصر المخترعات التكنولوجية البالغة الدقة والجودة ، قد أغنت الإنسان عن عينيه وعن قوة بصره فأفقدته - فى الغالب - بصيرته !! إذ أن حريته الخاصة وحرماته الشخصية - أو الخصوصية بمعنى أدق - أصبحت هى الضحية الفعلية لهذه المخترعات الحديثة ..

وبدلا من أن كانت زرقاء اليمامة تبلغ قومها بالقادمين إليهم عبر أميال بعيدة وتراهم رأى العين ، أصبحت الآلات الحديثة تكشف أسرار الآخرين حتى من وراء الجدران ، وتراهم وترصدهم وتضبطهم متلبسين حتى فى أدق مشاعرهم وخصوصياتهم !!

وبذلك لم يعد أحد منا آمنا على أى سر من أسراره ، أو تصرف من تصرفاته البالغة الخصوصية ، لأنه يعيش دائما وفى ذهنه تلك الآلات الجهنمية التى تصور كل حركاته وتعكس كل سكناته !!

ولو أرادت « جهة الرقابة » رصد ما بداخل غرفة مغلقة لاستطاعت تحقيق ذلك

عن أحد طريقين : إما بالملاحظة المباشرة ، أو عن طريق تسجيل المواقف والتقاط الصور بأدق العدسات .(١٧)

وإذا بدأنا بالملاحظة المباشرة فإن هناك طرقا متعددة ، منها فتح ثقوب بالغة الدقة فى الجدران تركب عليها عدسات دقيقة تعكس ما يجرى فى الداخل ، ومنها تركيب أنواع خاصة من الزجاج الشفاف العاكس الذى يتيح لمن يقف خلفه أن يرى ما بالداخل ، بينما لايستطيع من فى الداخل أن يرى من يراقبه ، ومنها تركيب أنواع دقيقة من التليسكوبات طويلة المدى للمراقبة المباشرة .

لكن الأكثر دقة وتقدما فى مراقبة حريات الآخرين ، يتمثل فى التصوير الدقيق ، عن طريق الأجهزة الفوتوغرافية والسينمائية صغيرة الحجم مضمونة النتائج ... وغالبا ما تثبت هذه الأجهزة فى الأماكن المطلوب مراقبتها ... وتطور الأمر فأصبحت تزود بأجهزة تحكم ذاتى ، بل وأجهزة إرسال للصور الكترونيا ، تعمل فى صمت ودون أن يلحظها أكثر الخبراء دقة !!

ولقد أنتجت ترسانة الالكترونيات فى هذا الصدد عدسات تليسكوبية دقيقة الحجم ، تستطيع التصوير من مسافات بعيدة ، كما أنتجت كاميرات تليفزيونية صغيرة تضم أجهزة إرسال دقيقة الحجم لا تزيد على ٧ سنتيمترات عرضا ، تنقل الصور ضمن دوائر مغلقة معدة لاستقبالها على البعد .

كما أن هناك « خيوطا بصرية » مثبتة خلف عدسة خاصة تتيح متابعة طريق متعرج خلال أشعة قوية ، ويمكن بذلك الاكتفاء بتثبيت العدسة والخيوط البصرية فى المكان المراد مراقبته بينما تثبت كاميرات التليفزيون بعيدا فى خارج المكان ، ويتم بذلك الإرسال والاستقبال بدرجة عالية من السرية والكفاءة ! ناهيك عن كاميرات التصوير الدقيقة التى يمكن أن يحملها أى شخص فى جيبه على شكل قلم أو علبة كبريت ، أو يضعها كزرار على سترته لا يلحظه أحد ...

أتاحت ثورة التكنولوجيا أيضا ، أجهزة فوتوغرافية أخرى مزودة بأفلام حساسة للأشعة تحت الحمراء ، قادرة على التصوير فى الظلمة الحالكة إذا ما ثبت بالمكان مصدر غير مرئى للأشعة تحت الحمراء ... مثل تثبيت مصباح خاص داخل المصباح العادى ، حيث يبدو المصباح الأول غير مرئى للعين المجردة ، لكنه فى الواقع مهيأ لإنارة المكان

---

(١٧) دراسة أعدتها الأمم المتحدة ونشرتها اليونسكو فى عام ١٩٧٣ .

تماما بالأشعة تحت الحمراء ، وبالتالى يسمح للأجهزة الفوتوغرافية الخاصة بالتصوير المتقن .

وأتاحت هذه الثورة أيضا ، طرقا جديدة لكشف محتويات الرسائل وتصويرها ، عن طريق وضعها فى جهاز خاص يسلط عليها أشعة تحت حمراء ، كما أنها أتاحت جهازا يشبه الإبرة الدقيقة مزود ببطارية كهربائية خاصة يرشق داخل المظروف المغلق فينير داخله لتلتقطه عدسات خاصة أو عين خبير الرقابة المدرب !!

وهناك أجهزة خاصة لـ « المسح البصرى » تصور بدقة شديدة وسرعة أشد ، كما أن هناك مساحيق أو مواد متوهجة ملونة ، يمكن لصقها على ملابس الشخص المراد مراقبته أو إضافتها إلى العطر الذى يستخدمه ، تبعث بريقا مشعا فتكشف لجهاز المراقبة بدقة ما يفعله الشخص المراقب دون أن يدور بخلده للحظة واحدة أن حركاته وسكناته يجرى تصويرها وإرسالها إلى أماكن أخرى ..

فهل هناك تصور لقيود على الحريات الشخصية ، أكثر من تلك القيود !!

□ □ □

آذان الكترونية ... للحوائط

لقد انتهى عصر تسمع وتسجيل المكالمات التليفونية بالطريقة « البدائية » التى كانت متبعة خلال الربع قرن الماضى ... فقد أغرقت الثورة الالكترونية ، الأسواق بأجهزة تنصت بالغة الدقة ، توفر الجهد والوقت و « المضايقة » التى كانت تحدثها مراقبة التليفونات ، فضلا عن صغر حجمها وسريتها ، بدلا من التسمع المباشر والتسجيل الذى كشفه معظم أصحاب التليفونات اليوم !

هناك اليوم أجهزة ميكروفونية دقيقة لا يزيد حجمها على حجم رأس عود الثقاب ، تستطيع التنصت والتسجيل وإرسال المادة الملتقطة إلى مسافة كيلو متر على الأقل !!

وغالبا ما تثبت هذه الأجهزة الدقيقة فى الأماكن المراد مراقبتها ، فتوضع فى أسفل الجدار أو تحت السجادة أو فى إطارات الصور دون أن يلحظها أحد ... وتتولى هى الالتقاط والإرسال بواسطة جهاز لاسلكى يعمل ببطارية صغيرة .

وتوجد اليوم أجهزة صغيرة يستطيع المرء أن يثبتها فى جيبه مثل الميكروفونات

المغناطيسية التى لا يزيد وزنها على خمسة جرامات ، وتوصل بجهاز إرسال دقيق آخر يتولى نقل ما يجرى ، وكلها أجهزة ملائمة للتمويه ، مثل أقلام الحبر والولاعات والأزرار .(١٨)

وإذا كانت هذه الميكروفونات التى توضع فى الحجرات لالتقاط ما يجرى بداخلها ، قد أصبحت غرضة لكشفها ، وبالتالى إبطال وإفساد الرقابة المطلوبة من ورائها ، فإن التكنولوجيا الحديثة قدمت البديل الأكثر ضمانا ودقة على الفور ... فهناك « الميكروفونات الاتجاهية » التى تلتقط الأصوات من خلف الجدران أو عبر النوافذ ، كما تلتقط ما يدور فى الخلاء مثل الحقول والحدائق دون كشف موقعها ، وعلى بعد مئات الأمتار .

وثمة أنواع أخرى من الميكروفونات التى تسمى « ميكروفون التلامس » صغير الحجم ، الذى يلصق بالجدار الخارجى للمكان المراد التنصت على ما يدور بداخله ، وعندما تصطدم بالجدار الموجات الصوتية للكلام الدائر فى الداخل ، فإن هذا الميكروفون يلتقط الاهتزازات ويسجل بالتالى الحديث الدائر بدقة !

كما أن هناك نوعا آخر يسمى « الميكروفون المسمارى » وهو يستخدم فى حالة الجدران السميكة جدا ، حيث تنتقل اهتزازات الموجات الصوتية عبر مسامير صغيرة إلى ميكروفون التلامس خارج الجدار .

إن أنواع ميكروفونات الالتقاط والتسجيل والإرسال التى اخترعتها ترسانة الرقابة الالكترونية الحديثة لا حصر لها هذه الأيام ، فبالإضافة إلى ما سبق ذكره يمكن إضافة أنماط أخرى حديثة مثل :

- الأجهزة الصغيرة التى تعمل بواسطة إشعاع ذى موجة صغيرة ينفذ خلال الجدران الصلبة أو السميكة ، ويلتقط الاهتزازات الصوتية من الداخل ، ويرسلها إلى جهاز آخر فى الخارج .
- جهاز التقاط صغير على شكل رصاصة أو كبسولة تطلق بواسطة مسدس أو بندقية خاصة عن بعد ، لتمسك بنافذة أو جدار المكان المراد مراقبته .
- جهاز لالتقاط الأصوات من الحجرات التى تستخدم ميكروفونات الليزر ، ومنها ميكروفون يمكن حمله ويرسل شعاعا لا يرى من الأشعة تحت الحمراء ، حيث

---

(١٨) دراسة الأمم المتحدة المشار إليها سابقا ـ مطبوعات اليونسكو .

يسير هذا الشعاع عدة أميال قبل وصوله إلى الهدف المراد رصده ... وبعد أن يتم تعديل الشعاع العائد بواسطة الأمواج الصوتية فى الحجرة التى يجرى بداخلها الحديث المطلوب ، يتولى جهاز خاص (مضخ صوتى) مثبت فى مكان الاستماع ، تحويل الضوء العائد إلى صوت مسجل للحديث الدائر !!

وإذا كان من اليسير دس جهاز إرسال صغير فى سيارتك أو تحت سريرك أو حتى فى جيب سترتك ، فإن المذهل الآن هو اختراع أجهزة إرسال بالغة الدقة ، وصلت إلى الحد الذى يمكن معه أن تبتلعها دون أن تدرى ، وتظل تنقل كل أحاديثك دون أن تدرى ، ثم عندما تنتهى مهمتها تتسلل خارج الجسم مع الفضلات !! وإلى الحد الذى يمكن معه تثبيت مثل هذه الأجهزة الدقيقة فى حشو ضرسك لتنقل كل همسة تهمس بها !!

فأى أمن يمكن أن يشعر به الإنسان بعد الآن .... وأى حرية تلك التى تلوكها الألسن كثيرا هذه الأيام ، بينما ثورة التكنولوجيا أفرزت كل هذه الوسائل والأساليب الحديثة والمعقدة التى جعلت من الرقابة أمرا بالغ اليسر والسهولة ..

□ □ □

وهنا نود أن نرصد عدة ملاحظات منها :

(١) استطاعت التكنولوجيا الحديثة أن تقدم للرقابة بأجهزتها وأساليبها المختلفة ، أدق المخترعات التى جندتها ليس لمراقبة الحريات العامة والخاصة فحسب ، ولكن أساسا للحد من هذه الحريات وحصارها ، وبالتالى قهرها فى الصميم .

فالخوف الداخلى الذى يعشش فى أعماق كل منا ، فزعا من عين سرية ترقبه أو أذن خفية تتنصت عليه ولا يستطيع تحديد مكانها أو هويتها ، يدفع بالإنسان إلى التفكير ألف مرة قبل أن يمارس أدق خصوصياته وحرياته الشخصية داخل جدران منزله !!

(٢) استطاع الانتاج الاستهلاكى الضخم للسلع ـ خاصة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ـ أن يلقى فى أسواق العالم بمخترعات التنصت والتجسس والتسمع الدقيقة بوفرة فائقة وبسعر رخيص ... فأصبحت موفورة فى الأسواق ومتاحة أمام أى مواطن محدود الدخل ، وليس فقط أمام أجهزة الأمن والرقابة .. الأمر الذى يعنى تقوية « اتجاه الرقابة » وتعميقه فى المجتمعات وغرسه بين الأفراد إلى الحد الذى يفسد جو الحرية ويقتل المبادىء !

(٣) نتيجة لوفرة هذه الأجهزة الدقيقة والتوسع فى استخدامها ..فإن الضحية الأولى لها هى حرية التعبير .

لقد تأثرت كل الحريات العامة والخاصة بهذه التكنولوجيات الرقابية الرهيبة ، وحوصرت عن طريقها بل وقهرت ... لكن حرية التعبير هى بلاشك المقهورة الأولى والمحاصرة المطلقة تحت وطأة هذه المخترعات ..

(٤) ولا شك أن ذلك قد انعكس بشكل حاد ومباشر على حرية الصحافة بوجه خاص ، وحرية العمل الإعلامى من خلال وسائل الاتصال المتعددة بوجه عام .

وبقدر ما قدمت التكنولوجيا الحديثة من إسهامات تقنية بالغة الأهمية فى تطوير وتقدم عمل الصحافة والإعلام ، بقدر ما قدمت من أجهزة لكبت حرية التعبير التى هى منبع حرية الصحافة والإعلام ، كما رأينا من استعراض وسائل التجسس والتنصت والتسمع الحديثة ، وكلها موجهة إلى رصد التعبير بالصوت أو الصورة !!

(٥) وبنفس القدر ، فإن تأثير هذه الأجهزة الرقابية الحديثة على العلاقات الاجتماعية ، تأثير ـ بلا شك ـ هدام ومدمر ...

ولعلنا نستطيع أن نتصور مثلا ـ كمجرد نموذج ساذج للتخيل ـ أى فارق رقابى رهيب قطعه الرجل فى ممارسته غيرته على زوجته ورقابتها ، ما بين « حزام العفة » عند بعض القبائل القديمة ، وبين تثبيت جهاز تنصت وتصوير دقيق فى عقد الزوجة المعاصرة أو خاتمها ، يرصد حركاتها !! أو دس نفس الجهاز فى حشو ضرسها عن طريق الاتفاق مع طبيبها الخاص ..

لقد فتحت التكنولوجيا الحديثة ـ عن عمد ـ طريقا لا نهاية له فى مجال التوسع فى أساليب الرقابة وإحكام الحصار على الخريات وإفساد أدق خصوصيات الحياة الإنسانية ..

□ □ □

انتهاك أسرار التفكير

مع كل صباح تمطرنا الثورة التكنولوجية بمزيد من مستحدثاتها العلمية والتقنية ، التى إن ساهمت بجهد كبير فى التقدم المادى للبشرية ، إلا أنها تغرقنا فى بحور لا قرار لها من التيه والحيرة والقيود والسدود ...

وكما رأينا فى السطور السابقة كيف تحولت المخترعات السمعية والبصرية الدقيقة والسهلة التداول ، إلى آلات وحشية لقهر أدق حريات الإنسان .. حرمته الشخصية ، أى قهر الإنسان فى عقر خصوصيته ، إن جاز التعبير ...

إلا أن الأخطر من معدات التنصت والتجسس والتسمع ، التى صارت شائعة الاستعمال فى ممارسة الرقابة على الحريات العامة والخاصة على السواء ، هو أخطبوط جديد يتمثل ببساطة شديدة فى استخدام المعدات التقنية الجديدة فى إنهاك الجسد والعقل والأعصاب لانتزاع معلومات محددة أو اعترافات مطلوبة من الإنسان ... ثم تخزين هذه المعلومات - مثل غيرها - فى جهاز تكنولوجى حديث آخر هو الكمبيوتر ، الذى يشكل بنوكا للمعلومات المكتنزة والمختزنة لفترات طويلة ، يسهل استرجاعها واستغلالها مهما مضى الزمن !!

لقد أصبح جهاز الكشف عن الكذب مثلا بعد تطويره ، آلة ذات آثار بعيدة فى انتهاك خبايا تفكير الإنسان ، وكشف الإجهاد النفسى للفرد الخاضع للاستجواب بناء على قياس صوته وانفعالاته دون أن يدرى !! ولم يكن ذلك إلا حلقة واحدة فى سلسلة المحاولات التكنولوجية المستمرة لتطوير أساليب انتزاع المعلومات والاعترافات من الإنسان ، بوسائل نفسية أو تحت الأجهزة المعقدة مثل جهاز كشف الكذب .

ويخضع الإنسان الجالس على هذا الجهاز لمجموعة من الأسئلة المختلفة غير المترابطة ، وعندما يبدأ فى الإجابة ، يقوم الجهاز برصد التغيرات الجسدية المصاحبة لهذه الإجابة ، ثم تترجم هذه إلى رسومات بيانية - تشبه شريط رسم القلب - ومن الطبيعى أن تختلف التغيرات الجسدية للشخص المستجوب وتتأثر انفعالاته من سؤال لسؤال ، وبالتالى يمكن كشف مدى الإجهاد النفسى الذى يعانيه نتيجة محاولاته إخفاء الحقيقة وتقديم إجابات خاطئة أو مضللة للأسئلة الموجهة إليه .

وليس هناك أدل على استخدام المخترعات التكنولوجية الحديثة ، فى انتهاك أسرار التفكير وحقيقة الانفعالات النفسية الدقيقة للإنسان ، أكثر من استخدام هذا الجهاز الذى أصبح يشكل عدوانا فعليا على أدق الخصوصيات الإنسانية والحريات الخاصة .... حتى مع القول بأن مثل هذا الجهاز قد أنتج لاستجواب المجرمين والمنحرفين ...

فإن الواقع اليوم أنه فى ظل التوسع الإنتاجى الضخم فى الغرب الصناعي لهذه الأجهزة ومثيلاتها ، فقد أصبحت وسيلة سهلة ومتداولة فى أيدى الكثيرين - وليس فى يد السلطة الحاكمة فقط - لممارسة العدوان على خصوصيات الآخرين وانتهاك حرماتهم

الخصوصية وحرياتهم الشخصية !! فتحت حجة « اختبار الشخصية سيكلوجيا » عن طريق هذه الأجهزة ، تقوم هيئات وشركات ورجال أعمال ودور نشر وأجهزة مخابرات عامة وخاصة ، بهذه الانتهاكات النفسية والجسدية للحياة الخاصة للبشر ، بصرف النظر عن آثارها المدمرة أخلاقيا ونفسيا وقانونيا على الشخص المستجوب ، وبصرف النظر عن تناقض هذه الطرق فى انتزاع معلومات من الآخرين دون شعورهم أو اقتناعهم ، مع أبسط قواعد حقوق الإنسان ..

ولقد بلغت الأمور الحد الذى أصبحت فيه بعض المؤسسات وأرباب العمل ، يضعون اجتياز « اختبارات الشخصية » شرطا أساسيا للالتحاق بالعمل ... بل اننا نستطيع القول إن اجتياز هذا الاختبار هو المؤهل الأول للعمل فى المؤسسات العاملة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة بشكل عام ، مستغلة فى ذلك كل تقدمات الطب النفسى والثورة التكنولوجية معا !!

فإذا مر « العامل » من اختبارات القدرات الشخصية سواء فى جانبها السيكلوجى ، أو باستخدام جهاز كشف الكذب - أى جانبها التكنولوجى - والتحق بالعمل ، فإن أول ما يقابله من قيود هو جهاز المراقبة الدقيق داخل مكاتب العمل أو مصانعه !!

أى أن العامل أو الموظف أصبح فريسة ضعيفة لذلك التحالف السيكلوجى التكنولوجى الحالى . ومن الطبيعى أن نتصور أن درجة الرقابة على الحريات داخل مجالات العمل المختلفة ، سوف تتصاعد مرحلة بعد مرحلة ، فى ضوء التقدم التكنولوجى الهائل الذى نعيش أزهى عصوره الآن ، وإن كانت ليست الأخيرة فى سلسلة التقدم الإنسانى غير المحدود .

وبذلك دخلت ممارسة الحريات مرحلة جديدة - فى ظل إنجازات الثورة التكنولوجية الهائلة - وهى المرحلة التى يمكن أن نسميها « تكنولوجيا الحرية » ... مع ما يصاحبها من ضغوط على الممارسة الإنسانية لها ، حتى فى أبسط مظاهرها .

ولعل أمتع ما قرأت فى هذا المجال ، دراسة هامة صدرت عن مكتب العمل الدولى ، حول ظروف العمل وحريات العمال فى ظل ضغوط اختبارات الشخصية[١٩] ، إذ أنها تركز بشكل أساسى على النتائج المتوقعة التى لا تقل خطورة على مستقبل الحرية - أكثر من استخدام أجهزة المراقبة المباشرة وغير المباشرة - والتى

---

(١٩) دراسة عن حرية العمال - مطبوعات مكتب العمل الدولى - جنيف ١٩٧٢ .

تنتهك حرية كل فرد فى سرية حياته ، والمتمثلة فى التوسع الرهيب فى استخدام « اختبارات القدرات واختبارات الشخصية » التى حققت تقدما كبيرا فى أساليبها ، نتيجة التقدم المزدوج للعلوم السيكلوجية والطب النفسى والأجهزة التقنية الحديثة .

ولا شك أن مثل هذه الاختبارات نشأت فى الأصل ، لتساعد على دراسة إمكانيات كل فرد ومواهبه وقدراته ، ولوضعه فى المكان والعمل المناسب لهذه المؤهلات ، حتى يقوم الانتاج الذهنى واليدوى على أسس علمية مدروسة ، ذلك أن المدى الذى يمكن أن توضحه مثل هذه الاختبارات من قياس للعوامل المتغيرة كالمهارات اليدوية أو المقدرة على حسن استخدام الآلة ، تنبىء كلها بمدى نجاح العامل فى مجال عمله ، أو فى برامج التدريب المستقبلى .

ومن الواضح أن مثل هذه الاختبارات ـ وفى هذه الحدود ـ تمثل نفعا عظيما ، خاصة أنه يمكن للاختبار فى هذه الحالة أن يؤكد العدالة فى الاختيار ، وإن كان ذلك يترك نوعين من المشاكل هما :

(١) ثبت أن مثل تلك الاختبارات قد تمثل تحيزا « ضد الأقلية غير المثقفة » ، ذلك أنه يمكن استخدام ـ أو بمعنى أوضح ، إساءة استخدام ـ نوعيات معينة من الاختبارات تعتمد على الخلفية الثقافية ، بهدف قبول أفراد معينين من ثقافة معينة ، والتخلص من أفراد آخرين لا يملكون نفس الخلفية الثقافية ... وهذا يعنى ببساطة تحيزا واضحا ، وضغطا على الحريات .

(٢) إن التوسع فى هذه الاختبارات الشخصية ـ بما وفرته التكنولوجيا من أجهزة حديثة معقدة ـ أصبح يشكل قدرا متزايدا من الإرهاق النفسى والعقلى على الشخص تحت الاختبار ... مما يفقده حريته فى البوح أو الاحتفاظ بأسرار خاصة أو آراء معينة .

« إن طرق وأساليب الاختبارات الهادفة إلى سبر أغوار الشخصية ، وقياس العواطف وطبيعة السلوك والتوازن العقلى ، والقدرة على التكيف ، أو القدرة على تحمل الضغوط السيكلوجية ، قد تكون معدة بدقة لتجبر الفرد المختبر ، على أن يبوح بآرائه السياسية ، أو بأسرار سلوكه مثل عقيدته الدينية أو أفكاره السياسية أو مشاكله الجنسية والعائلية . إن الشخص تحت الاختبار فى مثل هذه الحالة يتعرض لمقابلات واستجوابات مرهقة ، تضعه تحت ضغوط نفسية وعقلية كبيرة ، وترهقه برقابة غير مباشرة لا يدرى عنها شيئا ...

« وما يمكن استنتاجه من الاختبارات المعدة لسبر أغوار العقل الباطن للفرد ، والتى تدفعه لأن يبوح بأشياء عن نفسه لا تتصل بعلاقة ما بالعمل المتقدم له ، قد يكون مشكوكا فى سلامتها ودقتها ، خاصة إذا كانت هذه الاختبارات تجرى بواسطة من هم غير مؤهلين لهذه المهمة نفسيا وعلميا .

« إن صاحب العمل أو مالك سلطة إصدار القرار ، أصبح يمتلك نتيجة هذه الاختبارات قدرا هائلا من المعلومات سواء كانت حقيقية أو استنتاجية - ذات طبيعة شخصية وسرية للغاية ليس لها علاقة مباشرة بعمل الشخص نفسه ، الأمر الذى يمثل انتهاكا مباشرا للحريات الخاصة وتداخلا غير مفيد بين طبيعة العمل وظروفه ، وبين الحرية الشخصية للعامل ...

« إن هذه الموضوعات أصبحت اليوم أكثر خطورة ، نتيجة التقدم التقنى الهائل فى أساليب تخزين المعلومات - عن طريق الكمبيوتر . إن المعلومات الضارة التى يبوح بها الشخص عن نفسه تحت الاختبار الشخصى - وخاصة إذا كانت على غير صلة بطبيعة العمل وإنما هى تدخل فى مجال الحريات الشخصية والخصوصيات الإنسانية ، قد تصبح فى يوم من الأيام - طالما أنها مخزونة فى الكمبيوتر - ذات آثار ضارة على صاحبها ، خاصة إذا ما أراد الطرف الذى يملك مخزونها ، استخدامها ... »[٢٠]

وفى ضوء كل هذا ... فأى انتهاك للخصوصية الإنسانية أكثر من ذلك ... وأى حريات تلك التى نتحدث عنها ؟!

□ □ □

إن المشكلة الحقيقية ، هى أن نتائج ثورة العلم والتكنولوجيا ، الهادفة أصلا إلى التقدم الإنسانى بمفهومه العام ، أصبحت تستغل استغلالا هائلا للتأثير على مسيرة التقدم هذه ، ولانتهاك أهم ما يميز الحياة ، وهى الحرية الفردية والعامة ، دون أن يكون هناك قدر متوازن من الضوابط القانونية والأخلاقية ... بمعنى أصح فإن الرقابة البرلمانية والقضائية مثلا ، أصبحت اليوم عاجزة ، عن مجاراة الاستخدام السيىء لهذه الأساليب الحديثة فى انتهاك خصوصيات الأفراد وحرياتهم العامة والخاصة ، ابتداء من استخدام وسائل التجسس والتنصت والتصوير والرقابة ، وانتهاء باختبارات الشخصية وسبر أغوار العقل الباطن وكشف أسراره وأدق معلوماته الخاصة .

---

(٢٠) المصدر السابق .

خاصة أن إساءة استخدام هذه الأساليب السيكلوجية والتكنولوجية معا قد أصبحت سيفا مسلطا على الحياة الخاصة للأفراد ، وأن أجهزة الرقابة الحديثة التى وفرتها الثورة التكنولوجية المعاصرة ، أصبحت رخيصة التكاليف متوافرة فى الأسواق لكل راغب ، وسهلة التشغيل وقوية التأثير أيضا .

وفى هذا الصدد فإننا نعود فنلاحظ أن استخدام هذه الأجهزة ، لم يعد مقصورا على السلطات الرسمية وحدها التى تتذرع بحماية الأمن القومي والحفاظ على النظام العام والقانون للتدخل فى حريات الأفراد عن طريق مثل هذه الأجهزة ، بل إن القطاعات الخاصة أصبحت تلجأ إلى هذه الأجهزة السهلة التداول لاستغلالها فى تحقيق أهدافها الخاصة .. مثل المؤسسات التى تريد كشف نشاطات العاملين فيها سواء داخل العمل أو خارجه ، أو رجال الأعمال الذين يريدون معرفة أسرار نشاط منافسيهم ، أو الأزواج الذين يفتشون عن علاقات زوجاتهم الخاصة ، أو حتى الطفيليين الذين يبحثون عن تسلية فى متابعة أسرار الحياة الخاصة للآخرين !! دون وجود أى ضوابط قانونية أو أخلاقية محددة حتى الآن ، بصورة عامة وشاملة ، تحد من - إن لم تكن تحظر - انتهاك الخصوصية الفردية فى أدق أسرارها !!

وفى هذا الإطار تنبه الكثيرون إلى خطورة التمادى فى استغلال منجزات الثورة التكنولوجية ، فى ممارسة الرقابة المباشرة وغير المباشرة ، وانتهاك الحريات الشخصية وفضح خصوصيات الأفراد حتى أدق أسرارها ، بينما الحماية القانونية غائبة أو شبه غائبة على الأقل !

وإذا كانت نفس الثورة التكنولوجية ، قد أتاحت الآن أجهزة مضادة لكشف أجهزة انتهاك الحريات الانسانية ، وإبطال مفعولها ، فإن المطلوب ليس مواجهة اختراع تقنى بآخر ، بقدر ما هو وضع ضوابط قانونية محددة وقواعد أخلاقية متفق عليها ، لحماية خصوصيات الإنسان فى حياته وسلوكه وتفكيره الشخصى ... بصرف النظر عن قدرته أو عدم قدرته على امتلاك جهاز تقنى حديث لإبطال وسائل الرقابة عليه ..

فثمة وسائل حديثة للرقابة غير المباشرة مازالت صعبة الكشف عنها !!

ولا شك أن الصحافة ووسائل الاتصال المختلفة الأخرى ، قد استفادت إلى حد كبير من الأجهزة التقنية الحديثة التى مكنتها من تطوير عملها فى الحصول على الأنباء والمعلومات والصور وإعادة بثها وإرسالها ، إلا أنها عانت فى نفس الوقت من ضغوط أجهزة الرقابة التقنية الحديثة مثلها مثل الأفراد تماما ، إن لم يكن أشد وأعنف !!

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن خلافات شديدة نشأت مؤخرا فى أكثر من مجتمع حول التناقض - الظاهر على الأقل - بين حرية البحث عن الأفكار والوصول إلى المعلومات ونشرها وتوزيعها عبر وسائل الاتصال خاصة الصحافة والإذاعة ، وبين حق الأفراد فى صون الحياة الشخصية والتمتع بخصوصية لايجوز التجرؤ عليها أو كشف أسرارها ...

وهكذا شهدنا سباقا شديدا - بل قضايا سياسية وقانونية - بين الصحافة ووسائل الاتصال الأخرى فى الحصول على المعلومات ونشرها ، وبين حماية الحياة الخاصة ، بفضل حصول الصحافة ووسائل الاتصال على أجهزة تقنية حديثة - أنتجتها ثورة التكنولوجيا - تساعدها فى التصوير الفوتوغرافى السرى ، وتسجيل الأحاديث الخاصة ، والحصول على المعلومات بطرق حديثة ، والتقاط الأسرار بأجهزة دقيقة وبطريقة غير مباشرة ..

الأمر الذى فجر قضية جديدة ، وهى مدى حرية الصحافة مثلا فى انتهاك الحرية الخاصة ، وفى استخدامها هذه الأجهزة التقنية الحديثة للتجسس على حياة الزعماء والساسة ومصادر الأنباء !! بل والتدخل بشكل خفى ومثير فى الحياة الخاصة لأى إنسان على وجه الأرض ...

فهل مثل هذه الحالات تدخل فى مجال ممارسة الصحافة ووسائل الاتصال لحريتها على حساب الحريات الخاصة للآخرين ، أم أن هناك تناقضا بين حرية النشر والاذاعة وبين الحرية الخاصة ... سببته الثورة التكنولوجية ، وإلى أى مدى يمكن للصحافة المضى قدما فى استغلال الأجهزة التقنية فى اقتحام حياة الناس دون قواعد قانونية محددة !!

الفصــل الرابــع

صراع القانون والتكنولوجيا

« إن الرأى العام هو التيار اليومى الذى يغلب
صوته ، صوت الآخرين فى الصحافة
وجلسات البرلمان .. ! »

[بسمارك]

هزت أجهزة الرقابة الحديثة التى أفرزتها الثورة التكنولوجية ، وقدرتها على انتهاك الحريات وامتهان الضعف الإنسانى العميق ، كل المشاعر ، ونبهت الفقهاء القانونيين والمشرعين والمفكرين ، إلى خطورة « الانزلاق الحضارى » المعاصر فى طريق استغلال التقدم التقنى فى كبت الفكر البشرى .. والحريات العامة ..

وخلال السطور السابقة رأينا كم تعمقت قدرة الثورة التقنية على التدخل فى خصوصيات البشر إلى حد بات يهدد صميم الحرية ويهدر كل حقوق الإنسان من أساسها . فإذا لم يتوافر « للفرد » حق « الخصوصية » والانسحاب الاختيارى المؤقت - أو حتى الدائم - من حياة المجتمع نفسيا وجسديا ، والانفراد بنفسه لإجراء حوار ذاتى وممارسة التفكير الخاص ، فإن محور الحياة ، يكون قد أصبح فى خطر حقيقى ، نتيجة القهر التكنولوجى الذى يمارس ضد الحريات الخاصة والعامة .

ولقد حاولت قوانين كثيرة فى بلاد متعددة فرض حماية خاصة ضد الإفشاء العلنى لحياة الإنسان الشخصية ولأسراره الخاصة ، فى مواجهة التوسع الشديد فى استخدام أجهزة الرقابة التكنولوجية الحديثة .. وفى مواجهة الاستغلال السيىء للمفهوم المغلوط عن حرية الصحافة ... ومن ثم وجدنا قوانين - معظمها طرق هذا الموضوع حديثا -

توفر الحماية للحياة الشخصية ضد القذف والتشهير والافتراء والتهجم على خصوصيات الإنسان . ومن الطبيعى أن تكون الدول الصناعية الغربية هى التى تنبهت مبكرا ، للنص فى قوانينها على مواد تحمى هذه الخصوصيات . إذ أنها هى التى تعانى أكثر من غيرها حتى الآن ، من نتائج التوسع فى استخدام وسائل الرقابة وانتهاك الحريات الخاصة ، نتيجة لتوافر هذه الوسائل فيها ، وقدرة الأغلبية على شرائها واستخدامها بسهولة ويسر .

ولذلك فقد ركزنا على عدة نماذج غربية ، لندرس من خلالها مدى الحماية القانونية لخصوصيات الإنسان ، وهى تلك الحماية الجديدة نسبيا على النصوص القانونية المعاصرة ، التى برز الاهتمام بها نتيجة - كما قلنا - لانفلات أجهزة الرقابة الحديثة والدقيقة القادرة على انتهاك الحريات الخاصة دون رقيب ... رغم أن قوانين كثيرة اهتمت منذ سنوات طويلة بحماية الحريات الشخصية بالطبع فى إطار حماية الحريات العامة .

النموذج الفرنسى

تأتى فرنسا فى طليعة الدول التى قننت حماية الحرمات والحريات الشخصية ، فهى تاريخيا أسبق الدول فى النصوص القانونية المعاصرة الخاصة بالحريات بشكل عام . إذ أن قانون ١٨١٩ يعد أبرز القوانين التى تنص على جريمة القذف ، وحق كل مواطن فى إقامة دعوى القذف هذه تعبيرا عن حماية الفرد من التهجم على حياته الخاصة . ثم جاء قانون الصحافة فى عام ١٨٨١ فأضاف إلى ذلك حق الرد ، تعبيرا عن حق المواطن فى تصحيح المعلومات التى تنشر عن حياته . ومنذ ذلك الوقت - الذى يعود إلى القرن الماضى - والمشرِّع الفرنسى يحدد ثلاثة حقوق شخصية يحميها القانون وهى :حق المواطن فى سلامته المعنوية ، وحقه فى سلامته الجسدية ، وحقه فى العمل .

وتحت هذه الحقوق الثلاثة يفسر المشرع الفرنسى الأمر بأن لكل مواطن الحق فى حمايته من أى اعتداء على شخصه أو صحته أو حياته ، والحق فى حريته فى التفكير والوجدان والعقيدة الدينية والتعبير عن رأيه ، والحق فى اختيار زوجة واحترام شرفه وصيانة عواطفه والاحتفاظ بسرية أسراره الخاصة ، وضمان مراسلاته واتصالاته الهاتفية والاحتفاظ باسم عائلته وألقابه ، ومنع نشر صوره ، ثم أخيرا الحق فى العمل على شرط أن يحصل على أجر عن عمله ، وبحيث لا يتم الخلط بين هذا العمل وبين حياته الخاصة .

وطبقا لنص المادة ١٣٨٢ من القانون المدنى الفرنسى الصادر فى بداية القرن

التاسع عشر التى تقول : (كل عمل يؤدى إلى وقوع ضرر للغير ، يتحتم على من تسبب فى وقوعه إصلاح هذا الضرر ...) .. فإن من الواضح أن هذه الصياغة جاءت واسعة فضفاضة وغير محددة تحديدا قانونيا دقيقا ، يضفى الحماية الحقيقية على الحياة الشخصية .

ورغم أن هناك جهودا كثيرة ومحاولات عديدة بذلت منذ ذلك التاريخ حتى بداية السبعينيات لتعديل القانون المدنى الفرنسى بإدخال مواد محددة لحماية الحرمات الشخصية ، إلا أن ذلك لم يتم إلا فى عام ١٩٧٠ عندما صدر فى ١٧ يوليو من ذلك العام قانون جديد يدعم الحريات الخاصة والحقوق الفردية ، ويهدف إلى توفير إجراءات حازمة وجازمة لمواجهة التهديد الذى يقع على الحرمات الشخصية .

إذ ظهرت مادة جديدة فى القانون المدنى تنص على : (من حق كل فرد أن تصان حياته الخاصة ، وللقاضى أن يحكم بما يراه ضروريا لوقف الاعتداء على الحرمة الشخصية ، مثل المصادرة والضبط ، كما أنه فى أحوال الخطر والاستعجال يمكن استصدار هذه الأوامر على عريضة) .

وقد أضيفت أيضا مواد جديدة فى قانون العقوبات خاصة فى باب الحرمات الشخصية وجرائم التشهير وإفشاء الأسرار ، حيث جرمت الأفعال التالية ، باعتبارها انتهاكا للحرمة الشخصية :

(١) استخدام الوسائل السمعية والبصرية فى التجسس .
(٢) نشر الأقوال أو الصور دون موافقة صاحبها .
(٣) استنساخ أشرطة التسجيل أو الأفلام المصورة التى بها أقوال أو صور لأحد المواطنين دون موافقته .

وقد نص نفس القانون على ضرورة إصدار لوائح تحدد الأجهزة التى تستخدم خلسة فى التصوير أو التسجيل - مثل الأجهزة السرية الدقيقة - والتى لايمكن حظر بيعها وتحريمه إلا بعد الحصول على ترخيص يصدر من الوزير المختص .[٢١]

ومن الواضح أن المادة ١٣٨٢ من مجموعة القوانين المدنية الفرنسية الصادرة فى ١٨٠٤ ، هى محور الحماية للحرمات الشخصية ، إذ أنها تنص كذلك على حق

The legal Protection of privacy-A Comparative Survey of ten Countries-UNESCO.(٢١)

الشخص فى رفض تفتيشه ، باعتبار أن التفتيش ينتهك حرمة الجسد الإنسانى . وثمة استثناء فى ذلك ، إذ أجاز القانون لرجال الجمارك تفتيش الداخلين إلى فرنسا .. كما أجاز لرجال البوليس تفتيش الأفراد ، ففى مرحلة التحقيق المبدئى ، يجوز تفتيش المشتبه فيه تفتيشا جسمانيا بشرط موافقته ، أما فى حالة التلبس فيجوز للبوليس ممارسة التفتيش الجسمانى .

ونصت نفس المادة - ١٣٨٢ قانون مدنى - على حق كل مواطن فى ألا يخضع للفحص الطبى الإجبارى ، إلا فى حالات الأوبئة . وطبقا لنص هذه المادة ، فإن للمحكمة أن تأمر مثلا بتحليل الدم فى قضايا إثبات البنوة ، ومن حق الأم فى هذه الحالة أن ترفض الفحص الطبى طبقا لحقها فى حماية جسمها ، إلا أن رفضها يعطى المحكمة حق تفسيره فى غير صالحها .

وثمة حالتان يجوز فيهما إجراء الفحص الطبى إجباريا : الأولى فى حالة قيادة السيارات بعد تناول الكحوليات ، وهنا يجوز للبوليس إجبار قائد السيارة المخمور أو المشتبه فى أنه مخمور وارتكب حادث سير ، على الخضوع للفحص الطبى للتأكد من نسبة الكحول فى الدم ، وبالتالى تأثيرها على قائد السيارة مرتكب الحادث .

الحالة الثانية التى يجوز فيها إجبار الشخص على الخضوع للفحص الطبى دون موافقته هى تعاطى الرياضيين لأدوية منشطة لزيادة قدرتهم الجسمانية خلال المباريات .

ثم مضى القانون الفرنسى بعد ذلك إلى النص صراحة على حماية كل مواطن فى حرمة مسكنه ، وحدد بدقة شديدة الحالات التى يجوز فيها تفتيش هذا المسكن حرصا على خصوصية صاحبه ، كما ركز على حماية حق الشخص فى مراسلاته وسريتها ، إذ نصت المادة ١٨٧ من قانون العقوبات على الحبس والغرامة لكل من انتهك سرية رسائل الآخرين وحرم المواطن من رسالته الخاصة باعتبارها كذلك من حرماته الشخصية .

وتنطبق نفس هذه المادة على من يفشى سرية المحادثات التليفونية للآخرين .. ومن الواضح أن النص هنا ينصرف إلى الأجهزة الرسمية للبريد والبرق والتليفون ، لكنه لم يمتد إلى التقاط المراسلات والأحاديث التليفونية بطرق سرية أخرى ، عن طريق الأجهزة الحديثة التى وفرتها التكنولوجيا المعاصرة .

إلا أن التشريعات الفرنسية - خاصة فى تعديلاتها الحديثة - قد عنيت بقضية التنصت والتجسس المطروحة بعنف فى المجتمعات الصناعية الغربية ، وهى القضية

التى تهدد صميم حق الحرمة الشخصية للإنسان . وتعتبر فرنسا ضمن أربع دول - مع ألمانيا الاتحادية والبرازيل وسويسرا - هى السباقة إلى إرساء تشريعات محددة لمواجهة التوسع فى تسجيل الأحاديث الخاصة والتقاط الصور عن طريق الأجهزة الحديثة ، الأمر الذى هدد الحريات الخاصة إلى أقصى درجة .

ولقد نص التعديل الذى أُدخل على القانون الصادر فى يوليو ١٩٧٠ على الحبس والغرامة لكل من يتعدى على الحرية الفردية للآخرين أو يخل بها ، عن طريق استخدام أجهزة الاستماع أو التسجيل الحديثة فى نقل أحاديث فى أماكن خاصة بغير موافقة المتحدثين .

بل إن القانون الفرنسى - مثله مثل القانون السويسرى - أصبح بعد التعديل الذى أُدخل عليه فى عام ١٩٧٠ ، يعاقب كل من صنع أو استورد أو باع ، أو سهل الحصول على أجهزة التسمع والتسجيل المستخدمة فى التجسس على الأحاديث الخاصة للآخرين .

ويمضى القانون الجنائى الفرنسى قدما إلى تجريم التقاط الصور أو الأفلام أو التسجيلات خلسة ، ويعاقب من يرتكب ذلك بالحبس والغرامة لتعديه عن طريق العمد على الحرية الشخصية لغيره بتسجيل أو نقل صورة لشخص آخر أخذت فى مكان خاص دون موافقته .

وقد جرم الاحتفاظ أو الإعلان عن صورة عامة لمستند حُصل عليه بواسطة أحد هذه الأجهزة الحديثة . ذلك أن القانون الفرنسى اعتبر « حق كل مواطن فى الصورة » جزءا أساسيا من حقوقه الخاصة ، ولكل مواطن أن يعترض على المصور أو الرسام أو المثال الذى يعد له صورة ، وله حق المطالبة بالتعويض طبقا للمادة ١٣٨٢ - الشهيرة - من القانون المدنى ، حتى ولو لم يكن هناك نية سيئة - من جانب معد الصورة !!

فالتصوير بغير إذن فى القانون الفرنسى جريمة واضحة ومحددة ، لأنها تعتبر انتهاكا لحق كل مواطن فى حُرماته الشخصية وفى خصوصياته ، الأمر الذى يوجب التعويض المدنى عن الأضرار الناجمة عن هذا العمل بصرف النظر عن حسن نية مرتكبه أو سوء نيته .

ولذلك فرض القانون الفرنسى حماية مدنية عامة فى مواجهة نشر مثل هذه الصور دون تصريح من صاحبها . أما وضع شروط خاصة فى عقود العمل تمنع الأفراد من ممارسة حقوقهم الخاصة ، فقد نشأت بشأنها منازعات عديدة فى فرنسا ، وصلت إلى

ساحة المحاكم . ذلك ان كثيرا من المؤسسات والشركات تلجأ إلى تقييد الحرية الشخصية للمتقدمين لها والعاملين بها بشروط خاصة ، مثل اشتراط عدم الزواج فى بعض الأعمال .

ولعل أبرز الفئات التى تعرضت لهذا الانتهاك الصريح للحرية الشخصية ، الذى سببته شروط العمل فى مهنة معينة أو وظيفة معينة على الحياة الخاصة ، هى فئة مضيفات الطيران .

وقد نظرت محكمة استئناف باريس فى شهر ابريل ١٩٦٣ مثلا فى شروط عقود شركة الطيران الفرنسية (اير فرانس) مع مضيفاتها ، والتى كانت تقضى بإنهاء عقد التوظف لكل مضيفة إذا أقدمت على الزواج ! ولقد أصدرت المحكمة حكمها ببطلان هذا الشرط واعتبرته غير صحيح على الإطلاق ، وأقرت للمضيفات بحقهن فى الزواج تأسيسا على مبدأ أن حق الزواج هو حق شخصى قائم على مصلحة المجموع ، ولا يمكن تقييده بشروط ، بل إن الحرية فى الزواج يجب ضمانها حتى لا تخل مثل هذه الشروط بالحقوق الأساسية للإنسان .

□ □ □

بقى بعد ذلك أن نتعرض لقضية الإفشاء العلنى لأسرار الحياة الخاصة للآخرين .. وهنا يجدر بنا أن نرصد ملاحظتين هامتين :

أولا : أن هذه القضية أصبحت اليوم ملحة وخطيرة ، فى ظل التطور السريع للصحافة ووسائل الاتصال الأخرى ، والتى أصبحت رسالتها الأساسية هى تقديم « معلومات » للقراء ، ومن ثم - وفى ظل التنافس الشديد - أصبح على المحررين التقاتل من أجل الحصول على هذه المعلومات ، الأمر الذى قد يدفعهم أحيانا إلى نشر أو إفشاء أسرار الآخرين مما يعتبر انتهاكا للخصوصية ..

ثانيا : شغلت هذه القضية ، المشرع الفرنسى منذ قانون الصحافة الصادر فى ١٨٨١ ، والذى اعتبر مصدرا لقوانين الصحافة والمطبوعات فى معظم أنحاء العالم ، خاصة فى الوطن العربى .

ولقد استوحت قوانين كثيرة شرقا وغربا ، من هذا القانون الفرنسى القدر الكبير ، وتأثرت به إلى حد واضح ، ومن ثم فإننا بعرضه هنا ، نعتبره نموذجا يمكن القياس عليه

فى كثير من الأحيان ، عند نظر قضية التعارض بين حرية الصحافة والإعلام ، وبين حماية الخصوصية وسرية الحرمة الشخصية للبشر .

وطبقا للتشريعات الفرنسية فإن هناك ثلاثة أفعال فى هذا الصدد توجب العقوبة وهى : القذف والتشهير والافتراء ....

وطبقا لقانون الصحافة الصادر فى ١٨٨١[٢٢] ، فإن القذف يتمثل فى : (تعبير سيىء أو احتقار أو إساءة - المادة ٢٩) . وقد امتدت آثار هذه المادة ، ليس إلى الأفراد فحسب ، ولكن إلى الشعوب والأجناس والأديان الأخرى . وسواء تقدم الشخص المقذوف فى حقه بشكوى أو لم يتقدم ، فإن على القضاء نظر حالة القذف فور علمه بها ، خاصة إذا كانت تحض ضد طائفة معينة أو دين معين بهدف إثارة الكراهية ضد هذا أو ذاك .

وتحدد نفس المادة السابقة - المادة ٢٩ من قانون ١٨٨١ المعدل فى ١٩٤٤ - التشهير بالآتى : (أى ادعاء أو اتهام بعمل يكون اعتداء على شرف الإنسان أو سمعته ، يعتبر تشهيرا . والنشر المباشر أو إعادة النشر لهذا العمل جريمة تقع تحت طائلة القانون) . ويفسر القانون الفرنسى أكثر ، فيقول إن جريمة التشهير أو السب ترتكب عن طريق النشر فى الصحف ، أو بإلقاء الخطب العامة ، أو التهديد العام أو الصياح فى أماكن عامة ، أو عن طريق مستند مكتوب ، أو مطبوعات للتوزيع أو البيع أو العرض فى أماكن عامة مثل الملصقات والإعلانات ، أو الرسوم المعروضة على الجمهور .

ولقد حدد القانون عقوبة مرتكب السب والتشهير بهذه الصورة ، بالحبس أو الغرامة ، كما كفل حق الرد والتصحيح لمن تعرض للتشهير فى الصحف ، بأن ألزم هذه الصحف بنشر رد المشهر به خلال ثلاثة أيام من تسلمها هذا الرد ، فى نفس المكان ، وبنفس البنط الطباعى الذى نشر به موضوع التشهير ..[٢٣]

أما الافتراء أو الاتهام الكاذب ، فيعاقب عليه القانون الفرنسى بالحبس والغرامة لكل من يتقدم بافتراء ضد آخر للسلطات المختصة ، فى محاولة لانتهاك حق من حقوقه الشخصية ..

□ □ □

(٢٢) عدل هذا القانون بقرار فى ١٩٤٤/٥/٦ .

(٢٣) المادة ١٣ من قانون الصحافة الفرنسى المعدل فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٤ .

النموذج الأمريكى

مثلما اخترنا من قبل النموذج الفرنسى لما له من أصول تاريخية قديمة وتأثيرات واسعة خارج الأرض الفرنسية - عبر ما يسمى بموجة الحضارة الفرنسية - فإننا نختار الآن النموذج الأمريكى لأسباب مختلفة ..

فالكثيرون يعتبرون أمريكا أرض الحاضر وبلاد المستقبل ، فيها نضجت الثورة الصناعية التى حملها المهاجرون الأوروبيون على أكتافهم إلى « الدنيا الجديدة » ، وفيها انفجرت فى عصرنا الراهن ثورة التكنولوجيا الحديثة ، بكل تعقيداتها ، وبالتالى تركت على المجتمع آثارا اجتماعية وعلمية وسياسية واقتصادية ونفسية عميقة ، بل نستطيع الزعم أنها خلقت مجتمعا مغايرا فى كثير من مناحى الحياة والسلوك والفكر والمزاج .

وطبقا لهذا التطور فإن أمريكا هى اليوم التى تفتح الطريق - أكثر من غيرها وأسرع - لمستقبل العصر القادم الذى هو بالضرورة مغاير تماما لعصرنا الراهن ... عصر ما فوق التصنيع[٢٤] ،حيث تسود علاقات الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة ، وبالتالى حيث بدأ المجتمع الأمريكى يواجه نهاية عصر وبداية عصر جديد ، انتهاء الحاضر وطلوع المستقبل ، وعليه أن يتكيف مع هذه « الحالة الحضارية » الجديدة ويتآلف مع تركيباتها وعلاقاتها وقيمها ...

وفى كل هذه الأحوال ، فقد طرحت الفكرة الليبرالية نفسها على المجتمع الأمريكى طرحا عميقا وواسعا فى الوقت نفسه ، ومهما كانت تحفظات كثيرين منا على ممارسة اللعبة الديموقراطية فى هذا المجتمع الجديد والمعقد معا ، فإن القيم الليبرالية الغربية وجدت فيه الحصن الحصين ، حيث نمت وترعرعت حرية الممارسة الحزبية وحرية الصحافة والإعلام ، ومن ثم حرية البحث العلمى والتفكير والانطلاق ، تحت متطلبات المجتمع الأمريكى الصاعد المتطلع منذ بداية القرن العشرين ، إلى احتلال مركز القمة فى قيادة العالم ، والمتصارع مع غريمه الأيديولوجى - الاتحاد السوفيتى - على سيادة الكرة الأرضية - بل والفضاء - والهيمنة على كل منهما ... وذلك قبل انتهاء الحرب الباردة وسقوط الشيوعية ، الأمر الذى أدى إلى انفراد أمريكا بالقمة .

فى هذه البيئة سقطت ممارسة الحريات العامة والخاصة بين براثن مجموعة متناقضات وضغوط مضادة ... تناقض بين هذه الحرية وبين صراع البقاء فى المجتمع

---

(٢٤) توفلر - صدمة المستقبل .

حيث تسود قيم المنافسة المطلقة التى قد تدوس فى طريقها قيما كثيرة حتى الحرية نفسها ... تناقض آخر بين هذه الحرية وبين الوحش التكنولوجى العملاق الذى انفجرت إمكانياته وألقت فى السوق الاستهلاكية المفتوحة بأجهزة التنصت والتسمع والتصوير والتسجيل ... الخ التى بها تكبل الحرية .

ثمة تناقض ثالث بين حرية الصحافة والإعلام - التى يبدو أنها تنطلق إلى ما لا نهاية - وبين الحرمات الشخصية للأفراد .. الأولى تطرق كل باب وتفتح كل نافذة وتقلب كل حجر ، بحثا عن معلومة أو خبر ، والثانية تحاول إنزال أستار الكتمان والانسحاب والانكفاء الذاتى ربما فى محاولة لالتقاط الأنفاس .. والتناقض الرابع هو بين كل هذه الحريات - بما فيها حرية الصحافة والإعلام والحرية الشخصية فى التقوقع على النفس - وبين حرية عمل الأجهزة السرية والمنظمات الأمنية الخفية . فإذا كانت الصحافة فى الولايات المتحدة تعتبر مؤسسة ديموقراطية قوية ذات آثار عميقة فى المجتمع ، فإن وكالة المخابرات المركزية - مثلا - وأجهزتها العديدة تعتبر مؤسسة أمنية أقوى وأكثر تأثيرا فى كل ركن من أركان حياة هذا المجتمع .

ولقد جاءت الثورة التكنولوجية لتقدم للصحافة ووسائل الاتصال الأخرى ، أجهزة بالغة الدقة والتقدم ، ساعدت على تطويرها الحاسم والغلاب فى عالم اليوم ، مثلما قدمت - وبقدر أضخم وأخطر - لمؤسسات الأمن العلنية والخفية ، أجهزة أكثر دقة وتقدما ، ساعدتها على إحكام قبضتها على ممارسة الحريات ، وخاصة على الحرمات الشخصية . وبالتالى نشأ الصدام وتطور ، إلى حد الفضائح العلنية المنشورة فى أحيان كثيرة ، عن تورط هذه الأجهزة السرية فى التدخل السافر والمؤثر فى عمل المؤسسات السياسية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية ... ناهيك بالطبع عن المؤسسات العسكرية ، داخليا وخارجيا على السواء .

ورغم أن هناك اعترافا واضحا فى المجتمع الأمريكى بحق كل مواطن فى حرمته الشخصية ، إلا أن ذلك يختلف من ولاية إلى ولاية ، نظرا لاختلاف أوضاع تطبيق كثير من القوانين بين هذه الولايات المتعددة المختلفة الظروف .. غير أن الدستور الأمريكى ووثيقة الحقوق القومية الأمريكية ، يضمان بالطبع نصوصا عديدة ذات طابع قومى - حول حق الحرمات الشخصية ، والحقوق الخاصة بالمواطن .

ويمكن القول إن عام ١٨٩٠ شهد بداية إثارة أزمة تطبيق حقوق المواطن فى

حرمته الشخصية ، عندما أثارت « مجلة هارفارد للدراسات القانونية » هذه القضية تحت عنوان « حق الحرمة الشخصية ».(٢٥)

ومنذ ذلك التاريخ بدأت المحاكم الأمريكية تنظر مثل هذه القضايا المتعلقة بخصوصية المواطن ، وحقه فى حرمته الشخصية ، وتصدر فيها أحكاما تتجه كلها إلى حماية هذا الحق إلى درجة التقديس - إن جاز التعبير - خاصة حقه فى أسراره وأسرار عائلته ، وصوره واستغلال اسمه ، وحرمة أوراقه ومراسلاته ومسكنه ...الخ .

وتضمن التعديل الرابع للدستور الأمريكى ، إدخال نص صريح لحماية حق المواطن فى حرمته الشخصية ضد كل تدخل لا مبرر له من جانب الحكومة ، ويقضى التعديل بحماية المواطنين من عمليات التفتيش والقبض الباطلة . وأصدرت المحكمة الأمريكية العليا حكما يقول : « ليس كسر أبواب مسكن أحد الأشخاص وتفتيش أدراجه هو الذى يشكل جوهر الاعتداء ، بل هو التهجم على حق الشخص المصون فى أمنه وأحواله وحريته الشخصية ، واقتحام مسكنه وفتح أدراجه ... وكل هذه ظروف مشددة . ويعتبر من الأفعال المعاقب عليها طبقا للتعديلات كل انتزاع بالقوة والإجبار لاعتراف أحد الأشخاص أو أوراقه الخاصة ، لاستخدامها كدليل لإدانته فى جريمة ، أو لمصادرة أمواله ...»(٢٦)

ولم تكن المحاكم الأمريكية وحدها هى التى تنبهت ونبهت إلى خطورة تسارع خطوات الاعتداء على الحرمة الشخصية والحريات الخاصة للمواطنين ، ولكن لعبت الصحافة - والصحافة القانونية المتخصصة - والكتّاب دورا بالغ التأثير فى وضع هذه القضية موضع الحذر والانتباه ، وبالتالى العناية والمواجهة . ولذلك فإن موضوع الحرمة الشخصية والحريات الخاصة ، غالبا ما يعتبر بندا أساسيا فى الصحف والمجلات الأمريكية ، كما أنها كانت ومازالت موضع دراسة كثير من البحاث والكتّاب .

ولعل « آلان وستين » هو أكثر الكتّاب الأمريكيين المعاصرين ، تعمقا فى هذا الاتجاه ...فإذا كنا نعرف أن القانون الأمريكى يحدد قواعد تهديد الحرمة الشخصية بأربعة أخطاء هى على التوالى : التهجم أو التطفل على خلوة الآخرين وشئونهم الخاصة ، إفشاء الوقائع الخاصة والمثيرة ، الإعلان أو النشر الذى يؤدى إلى إقناع الرأى العام بفكرة غير سليمة عن الآخرين ، الاستحواذ على اسم الغير أو صورته دون

(٢٥) **The Legal Law Relating to Privacy - International Social Science Journal- 1973.**

(٢٦) المصدر السابق .

موافقته .. فإن « وستين » وضع تعريفا أشمل للحرمة الشخصية يقول فيه :[٢٧]« إن الحرمة الشخصية هى مطلب الأفراد والجماعات والمؤسسات فى أن يحددوا لأنفسهم متى وكيف وإلى أى مدى ، يمكن أن تنقل المعلومات الخاصة بهم إلى الآخرين . وإذا ما نظرنا إلى الحرمة الشخصية فى إطار علاقة الفرد بالمشاركة الاجتماعية ، فإنها تبدو حق المواطن فى أن ينسحب بمحض إرادته وبكامل اختياره من المجتمع العام ، وبالوسائل الطبيعية أو النفسية ، سواء أراد أن يعيش فى عزلة أو فى مجموعة صغيرة خاصة ، أو حتى أن يعيش فى حالة تحفظ أو انغلاق عندما يكون بين مجموعات أكبر .. » .

ورغم أن وستين ، فى هذا التعريف الشامل ، قد وسع كثيرا حق الحرمة الشخصية ، إلا أنه على الجانب الآخر ، أبرز أن فى الحياة الأمريكية كثيرا من الجوانب التى لا يجد فيها هذا الحق الحماية القانونية والعملية اللازمة وأبرزها :

التوسع الكبير فى استخدام الأجهزة الحديثة التى أنتجتها الثورة التكنولوجية الحديثة ، والتى عن طريقها يمارس « القهر الديموقراطى » بأعمق معانيه ، وأهم هذه الأجهزة ، هو جهاز كشف الكذب ، واستغلال الكمبيوتر والحاسبات الالكترونية المعقدة فى تجميع وتخزين واسترجاع البيانات العامة والخاصة جدا عن كل فرد وأى فرد.... بالاضافة إلى تفشى ظاهرة اختبارات الشخصية والقدرات التى تمارسها المؤسسات المختلفة عند اختيار موظفيها وعمالها ... ناهيك عن باقى أجهزة الرقابة الالكترونية الدقيقة عبر عمليات التنصت والتسجيل والتصوير الخفى التى يمارسها الجميع ضد الجميع !!

وخلص وستين فى مبحثه الهام ، إلى أن الحياة العصرية ـ التى تعيش ثورة التكنولوجيا الرهيبة ـ أصبحت مهددة فى الصميم ، ولم يعد حق الحرمة الشخصية أو الحريات الخاصة هو المهدد وحده ، لكن أساس قيام العلاقات الاجتماعية والتركيب النفسى والفكرى للمجتمع هو المهدد وهو المقهور ، بفضل أجهزة هذه الثورة المخيفة !!

□ □ □

وعلى ذلك فإن التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكى ـ السابق الإشارة إليه ـ قد نص على مواد كثيرة لحماية الحرمة الشخصية ، فهو مثلا يؤكد على عدم جواز انتهاك

---

(٢٧) الحياة الخاصة والحرية ـ آلان وستين ـ نيويورك ١٩٦٧ .

حقوق المواطنين فى أمنهم على أنفسهم ومنازلهم ومراسلاتهم ضد أى تفتيش أو استيلاء غير مشروع ، ما لم يتم الحصول على إذن تفتيش قانونى محدد ، وما لم يوافق المواطن المعنى ، على التفتيش أو الاستيلاء غير المشروع ، متنازلا عن حقه الدستورى .

وفى نفس الاتجاه فإن القانون الاتحادى يعتبر فتح الخطابات والمراسلات الخاصة ، جريمة يعاقب عليها بالحبس والغرامة ، كما أنه يعتبر إذاعة أو نشر بيانات تم التوصل إلى معرفتها عن طريق التقاط مكالمة تليفونية ، جريمة معاقب عليها ، باعتبار أن التسمع على الأحاديث التليفونية عدوان على الحرمة الشخصية ، حتى لو أدى إلى حرج صاحب الأحاديث فى المجتمع أو إذلاله فحسب .

وعلى ذلك فإن التسمع على الأحاديث التليفونية أو تسجيلها - حتى من أجهزة حكومية - غير قانونى ، إلا إذا صدر بذلك إذن من محكمة مختصة أو من النائب العام .

أما استراق السمع واستخدام الوسائل الالكترونية الحديثة فى التسمع على المواطنين وتسجيل أحاديثهم ، فهو يثير مناقشات عديدة وقضايا كثيرة أمام المحاكم الأمريكية ، وجرى الوضع فى مثل هذه القضايا - التى أصبحت شائعة فى المجتمع الأمريكى - على أن استراق السمع يعتبر انتهاكا للملكية من ناحية ، وللحرية الفردية من ناحية أخرى .

على أن أبرز المبادىء التى أرسيت فى التعامل مع مثل هذه القضايا الحساسة والعامة فى المجتمع الأمريكى ، كانت تلك التى أصدرتها المحكمة العليا فى مارس ١٩٦٩ والخاصة باستخدام الأدلة المادية الناتجة عن عمليات استراق السمع .. وأهم هذه المبادىء هى :

(١) حق المواطن الذى وقع استراق السمع بالنسبة لمسكنه أو كان طرفا فى حديث سجل له ، فى المطالبة باستبعاد الدليل المادى ضده الناتج عن هذا التسجيل .

(٢) يجب تسليم المتهم صورة طبق الأصل من الدليل المادى الناتج عن عمليات استراق السمع بصورة غير مشروعة - حتى فى قضايا أمن الدولة - ليستفيد منه محاميه .

وعلى هذا فقد حكمت المحاكم الأمريكية لصالح المتهمين ، ورفضت الأخذ بمثل هذه الأدلة المادية الناتجة عن استراق سمع وتسجيل غير مشروعين ، حتى أن قاضيا أمريكيا قال فى أحد أحكامه : إن استغلال الأجهزة الالكترونية الحديثة ، يمثل إضافة كريهة أخرى إلى أساليب التسمع ، التى تطلع أجهزة الأمن على كل شىء فى المجتمع ،

الأمر الذى يمثل اختراقا شاذا لحرية المجتمع . ولو استمرت أجهزة الأمن فى استغلال هذه الأجهزة الالكترونية ، وأخذت المحاكم بنتائجها كأدلة اتهام ضد المواطنين ، فإننا نساعد على مخالفة القانون وانتهاك الحقوق الأساسية للإنسان الأمريكى .

ويحرم قانون الخدمة المدنية الأمريكى القيام بأى تحريات عن العقائد الدينية والسياسية للمتقدمين للوظائف ، كما يمنع نشر أو إجراء بحوث وتحريات حول الحياة الشخصية أو الحالة الصحية أو الوضع المالى للموظف ، باعتبار أن الحياة الشخصية للموظف لا تدخل فى اختصاص جهة العمل ما دام أنها لا تؤثر على أداء واجبه الوظيفى بشكل مباشر .

□ □ □

أما إذا انتقلنا إلى حماية الخصوصية الشخصية ضد التشهير والقذف ، فإننا نجد أن القانون يعطى حماية كبيرة للمواطن الأمريكى ضد التشهير ، تطبيقا لمبدأ أن لكل مواطن الحق فى ضمان حماية خصوصياته ضد كل أنواع التهجم عليها . ويدخل تحت هذا بالطبع الإفشاء العلنى للحقائق أو البيانات الشخصية ، حتى لو لم يكن الهدف هو التشهير ، الأمر الذى يعاقب عليه القانون بشرط توافر العلانية ، وأن تكون الوقائع شخصية ، وأن يكون نشرها ضارا أو مؤذيا للشعور العام .

ويهدف القانون الأمريكى من ذلك إلى حماية سمعة المواطن وتحصينه ضد الضرر النفسى من نشر وقائع خاصة به على الملأ . كما أنه ـ فى جانب آخر ـ يهدف إلى حمايته من تزييف أو ابتسار كلامه ، أو نسبة آراء له لم يعبر عنها صراحة ، أو نشر صورته بغير مناسبة مما يؤدى إلى تلميح معين يضر بوضعه أمام الرأى العام . كما يهدف إلى حماية اسمه من الاستغلال غير المرخص به أو انتحال شخصيته ، أو استخدام صوره بدون موافقته .

ومع ذلك فإن المجتمع الأمريكى يعتبر أكثر شكوى من غيره ، نتيجة للتمادى الهائل فى استخدام التكنولوجيات الحديثة فى التهجم على خصوصيات المواطنين ، والتزيد أحيانا فى نشر وإذاعة أدق الأسرار الشخصية عبر الإذاعات والصحف ، بحثا عن الإثارة والانتشار ، وباسم حرية الصحافة والإعلام . ولذلك فإن كل النصوص الواردة فى الدستور الأمريكى والقوانين الفيدرالية وقوانين الولايات ، مازالت قاصرة عن ملاحقة وإيقاف انتهاك هذه الحريات ، وهو الانتهاك الذى تتجدد صوره وتتغير

أساليبه للالتفاف حول القوانين والوصول إلى أعمق خصوصيات الإنسان ، وتعريته أمام المجتمع ...

حتى أن الكثيرين أصبحوا يعتبرون المجتمع الأمريكى - أكثر من غيره - المجتمع العارى المكشوف والشفاف ... نتيجة أن الجرأة على الخصوصية أصبحت اليوم أقوى من الحماية القانونية !!

□ □ □

النموذج البريطانى

على عكس الوضع فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن الوضع فى بريطانيا تجاه الحرمة الشخصية وحمايتها يبدو غير محدد تحديدا قانونيا دقيقا ... ويرجع ذلك فى الأساس إلى أن الدستور البريطانى غير مكتوب ، كما أن القانون العام لا يعترف بنصوص أو قواعد عامة ومحددة للحرمات الشخصية ، رغم وجود قوانين تحمى الملكية وسمعة الأشخاص الطبيعيين من جهة ، وبروز فكرة حق الحرمة الشخصية أمام المحاكم الانجليزية منذ عام ١٨٤٩ من جهة أخرى ... أى منذ مرحلة مبكرة تنبه الرأى العام والقضاء إلى هذه الخصوصية وإلى أهمية صيانتها وحق المجتمع فى حمايتها .

وهنا يجدر بنا أن نعترف للمجتمع الانجليزى بطبيعته الخاصة وبتقاليده المتوارثة خاصة فى مجالات القانون والتشريع ، أى أن نعترف له هو الآخر بخصوصية وضعه عبر التطور التاريخى ، وبالتحديد منذ « الماجناكرتا » حتى الآن .

ولذلك ، وبرغم أن القانون الانجليزى ، لا يقدم تعريفا محددا للحرمة الشخصية ، إلا أن الحاجة فرضت على المحاكم مواجهة هذه النوعية من الحالات من ناحية ، كما فرضت الاستعانة بنصوص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة ، والإعلان الأوروبى لحقوق الإنسان ، وكلاهما نص على احترام الحرمات الشخصية ، من ناحية أخرى .

لكن المحرك الأعظم للتركيز على حماية « الخصوصية الإنسانية » ، جاء فى أعقاب انفجار الثورة التكنولوجية الحديثة ، وما قدمته من مخترعات وما وضعته فى أيدى المواطنين من تقنيات بالغة الدقة والكفاءة تساعد على التنصت والتسمع والتسجيل والإرسال والتصوير ، منتهكة أدق خصوصيات الإنسانية .. كما جاء نتيجة للحرية التقليدية التى تتمتع بها الصحافة.ووسائل الإعلام البريطانية ، ولقد ساعدت هذه الحرية

الاعلامية على تناول موضوعات شتى ، كانت فى الماضى تعتبر من أدق الخصوصيات والأسرار ، لكنها أصبحت اليوم مادة أساسية للصحف المتنوعة المتنافسة الباحثة عن قارىء ..

□ □ □

ويمكن القول إن واحدا من الإسهامات البارزة فى التنبيه لوضع الحرمة الشخصية فى المجتمع البريطانى ، جاء عبر الدراسة التى أعدها القسم البريطانى التابع للجنة القانونيين الدولية ـ الذى تكون عام ١٩٦٧ ، وركز فيها على أن حق الحرمة الشخصية أصبح يشكل حاجة إنسانية تحتاج إلى حماية قانونية ، خاصة فى ظل التطور التكنولوجى المعقد الذى يضاعف من ممارسة العدوان على هذه الحرمة .. فى الوقت الذى يفتقر فيه القانون الانجليزى السائد إلى توفير الحماية ضد هذا العدوان .

ولقد أوصت الدراسة بضرورة تعديل القانون بهدف مواجهة أى اعتداء لا مبرر له على الحرمة الشخصية لأى مواطن مع حماية المصلحة العليا للمجتمع ككل ، وبشرط عدم تعارض هذه المواجهة مع ضرورات العمل الصحفى واحتياجات حرية الصحافة فى أداء مهامها . كما أوصت بمنع استخدام الأجهزة الالكترونية فى المراقبة والتسمع والتجسس على المواطنين فى الحالات العامة ، وبرفض اعتماد الأدلة التى يتم الحصول عليها عن طريق إحدى الوسائل المنتهكة للحرمة الشخصية .

وأوصت أيضا بدراسة العقوبات الجنائية على عمليات التجسس الصناعى ، وتنظيم أساليب تجميع المعلومات الشخصية واختزانها واذاعتها .(٢٨)

غير أنه يمكن القول أيضا أن محاولات تنظيم تشريعات محددة لحماية الحرمات الشخصية فى بريطانيا قد توالت فى السنوات الأخيرة ، وأبرزها مشروع القانون المقدم من اللورد « مانكروفت » إلى مجلس اللوردات فى عام ١٩٦١ عن حق الحرمة الشخصية ، ومشروع القانون المقدم من مستر « بريان والدن » إلى مجلس العموم فى عام ١٩٦٩ وقد بناه على الدراسة التى أعدها القسم البريطانى للجنة القانونيين الدولية ، وقانون الاختبارات التليفونية ، وقانون الإعلام الصناعى ، وقانون تسجيل المخبرين الخاصين ، وقانون رقابة البيانات ، وقانون الحاسبات الالكترونية ، وقانون مراقبة الإعلام الشخصى ، الذى قدمه مستر « هاكفيلد » فى عام ١٩٧١ بهدف مراقبة أجهزة

---

(٢٨) **The Legal Law Relating to Privacy-International Social Science journal-1973.**

حفظ المعلومات الشخصية وإنشاء محكمة خاصة لهذه الأجهزة وهيئة مستقلة للتفتيش عليها دوريا .(٢٩)

أما إذا انتقلنا إلى حماية المواطن من الاعتداء على انحرية الشخصية ، فإننا نجد أن القانون الانجليزى يقدم الكثير من مواد الحماية ، مثلما يحدد حالات إجبار الشخص على تفتيشه أو فحصه طبيا .

فهو يعطى لرجال الشرطة حق الحصول على « عينة » من أى مواطن يقود سيارة فى الأماكن العامة ، لتحليلها إذا رأوا ذلك ضروريا مثل الشك فى أن يكون قد شرب خمرا ، أو الاشتباه فى ارتكابه جريمة مرور أثناء القيادة . فإذا امتنع المواطن عن إجراء الاختبار وتقديم العينة جاز القاء القبض عليه باعتبار أن ذلك يشكل جريمة.(٣٠)

غير أن هناك حالات كثيرة لا يجيز القانون فيها إجبار المواطن على الفحص الطبى ، مثلا : لا يجوز إجبار المريض على تحليل البول أو الدم ، ولا يجوز أخذ بصمات للحدث الذى يقل عمره عن ١٤ عاما ، ولا يجوز تطعيم المواطنين إجباريا مهما كانت الظروف ، وحتى ولو كان هناك وباء منتشر ، فإن دور السلطات الرسمية يقتصر على توفير الطعم اللازم وتقديم النصح والتوعية للمواطنين ، ولا يجوز التفتيش الصحى الإجبارى للكشف عن الأمراض حتى لو كانت معدية ، ولا يجوز تحليل الدم لإثبات البنوة حتى أمام المحكمة ، ولا يجوز كذلك تفتيش المساكن الخاصة بواسطة الشرطة دون الحصول على إذن القاضى المختص ، يحدد فيه بالضبط المكان المقصود تفتيشه وطبيعة الممتلكات الخاضعة لهذا التفتيش ، فإذا لم يحمل الإذن القضائى هذا التحديد ، أعتبر التفتيش باطلا ، واتهم رجال الشرطة بالاعتداء على حرمة المسكن وحرية صاحبه .

□ □ □

أما حرمة المراسلات ، فينظمها القانون ، وينص على تجريم سرقة الرسائل من هيئة البريد أو من موظف البريد أو من حقيبته أو تفتيش هذه الحقيبة . كما أن موظف البريد يرتكب جريمة إذا احتجز أو أخّر أو فتح رسالة بريدية لمواطن .(٣١)

---

(٢٩) المصدر السابق .
(٣٠) قانون المرور فى بريطانيا الصادر فى ١٩٦٧ .
(٣١) قانون البريد فى بريطانيا الصادر فى ١٩٥٣ .

كما يعاقب القانون كل من يفشى فحوى البرقيات الواردة أو المرسلة سواء كان موظفا فى مصلحة التلغراف أو غير ذلك ، ضمانا لحرمة المراسلات .

إلا أنه لا يوجد قانون فى بريطانيا يمنع صراحة استيلاء الأفراد على المحادثات التليفونية ، كما لا توجد رقابة قضائية على تسجيل هذه المحادثات ، إذ أنه لا يعتبر التسمع على التليفونات جريمة جنائية فى بريطانيا !! ومن الممكن التقاط المكالمات بغير أى اتصال مادى مع شبكة التليفونات ، ومن الممكن كذلك أن يعتبر هذا الالتقاط جريمة طبقا لقانون التلغراف اللاسلكى لسنة ١٩٤٩ الذى يجرم تركيب جهاز تلغراف لاسلكى بغير إذن رسمى .

وطبقا للقانون المدنى فإنه لا جزاء على التسمع التليفونى غير المشروع[٣٢] ، لكنه يجوز توقيع العقوبة المقررة على الاعتداء على الملكية ، إذا ما وقع تدخل مادى فى الممتلكات ، بشرط أن تقام الدعوى القضائية من المالك نفسه دون سواه ..

وفى نفس الوقت فإنه لا يوجد فى بريطانيا قانون يمنع تسجيل المحادثات دون علم أصحابها ، ذلك أن استغلال الأجهزة الالكترونية فى التسمع والتنصت لا يعاقب عليه قانونا ، إلا إذا أدى ذلك إلى التورط فى إساءة استعمال المعدات الالكترونية .

لكن القانون المدنى يعتبر دس ميكروفون سرى أوجهاز تسجيل بدون إذن ، خطأ يوجب المساءلة والتعويض ، بشرط أن يرفع دعوى التعويض صاحب الملكية التى وضع فيها هذا الجهاز أو ذاك ، فصاحب الفندق هو صاحب حق رفع قضية التعويض ، إذا ما وضع مثل هذا الجهاز للتنصت على نزيل لديه ، وليس النزيل المسجل له أو المتنصت عليه ، هو صاحب الحق !

□ □ □

ولقد ساعد نمو دور الصحافة فى المجتمع البريطانى بصورة لافتة للنظر ، على إثارة كثير من المتاعب القانونية ، أبرزها بالطبع تلك المتعلقة بالأسرار الخاصة ونشر البيانات أو الصور أو التفاصيل التى يعتبرها المواطن العادى تشهيرا به أو افتراء عليه . ومن ثم فقد برز التناقض الذى سبق أن تحدثنا عنه ، بين حرية الصحافة وبين الحرية الخاصة فى كثير من حالات الممارسة العملية .

---

(٣٢) **Intrusions into Privacy - UNESCO- 1973.**

ورغم أن القانون الجنائى فى بريطانيا لا ينص صراحة على مواد محددة تتناول حماية سمعة المواطن أو شرفه ، إلا أن نصوص القانون المدنى بها ما يحقق هذه الحماية إلى حد كبير .

وطبقا لهذا القانون فإن التشهير الذى يخضع للعقوبة هو الذى يؤدى إلى الإساءة إلى سمعة شخص وتعريضه للسخرية أو الاحتقار أو الكراهية فى المجتمع . وإذا حدث التشهير عن طريق الكتابة ، فهو قذف ، مثلما يعتبر قذفا التشهير العارض عن طريق الكلام فحسب ، بهدف حماية سمعة المواطنين وشرفهم وكرامتهم فى مجتمع ديموقراطى ، يكفل هذه الحرية والحماية للجميع .

ونظرا لتعقد معالجة قضايا التشهير والقذف ، ولصعوبة إثباتها أمام المحاكم بأدلة قاطعة ، فقد تحمل مجلس الصحافة فى بريطانيا عبئا كبيرا فى سد النقص التشريعى ، إذ أنه رغم كونه مجلسا غير حكومى لا يملك توقيع العقوبات ، إلا أنه درس بعناية كبيرة نوعية المشاكل التى تنشأ بين الصحف والقراء ، وبحث كثيرا عن نوعية هذه القضايا التى تخالف فيها الصحف ، ليس نص القانون ، ولكن تقاليد المجتمع والذوق العام والمشاعر القومية والحريات الخاصة والعامة .

وإذا كان ذلك يكشف عن شىء محدد ، فهو يكشف عن قصور واضح فى التشريعات البريطانية التى تكفل توفير الحماية الكاملة ضد انتهاك الحرمات والتعدى على الحريات الشخصية ، رغم محاولات المؤسسات غير القضائية معالجة القضايا الناشئة عن التطور التكنولوجى الحديث .

□ □ □

استنتاجات حذرة !

بعد أن استعرضنا هذه النماذج البارزة ، ودرسنا ـ عبر هذا الاستعراض ـ مدى الحماية القانونية التى تكفلها السلطة الحاكمة لضمان حق الفرد فى حرماته الشخصية وحرياته الخاصة ضد محاولات الانتهاك والتعدى التى لا تنتهى ، بل والتى تتجدد يوما بعد يوم ، مع تجدد التقنيات الحديثة وتوفر الأجهزة الالكترونية وسهولة الحصول عليها .. الأمر الذى فتح الطريق واسعا وعريضا أمام صراع متزايد وخطير بين هذه الأجهزة المعقدة التى أنتجتها ثورة التكنولوجيا وبين الحرية بشكل عام !!

وفى هذا الصدد ، فإنه يمكننا أن نرصد الملاحظات التالية :

أولا : رغم محاولات المشرعين تعديل القوانين واستحداث نصوص جديدة ، إلا أن التطور التكنولوجي المتزايد كان ومازال أسرع من جهود المشرعين .. إذ أن الأجهزة الالكترونية الحديثة - ثمرة الثورة التكنولوجية المعاصرة - قد مكنت من ممارسة الانتهاك بصورة أشمل ضد الحريات الخاصة .

ثانيا : برزت إلى الساحة نوعيات جديدة من المشاكل المعقدة لم تكن معروفة من قبل ظهور الأجهزة الالكترونية ، تمثلت فى صراع محتدم ومتصاعد بين هذه الأجهزة والتوسع فى استخدامها واستغلالها بصورة غير شرعية فى الأغلب ، وبين الحملات المتصاعدة أيضا المطالبة بضمانات أكثر وأشمل للحريات .

ثالثا : وضعت الصحافة ومعها باقى أجهزة الإعلام والاتصال ، موضع الاتهام أكثر مما وضع غيرها ... إذ أنها استفادت بالفعل من الأجهزة الالكترونية الحديثة في تطوير مهامها وطريقة عملها ، الأمر الذى أدى إلى فتح جميع الميادين أمام الأجهزة الإعلامية وغزوها لمجالات جديدة تماما ، ما كانت تستطيع الوصول إليها لولا الأجهزة الالكترونية الحديثة هذه ، ابتداء من أجهزة التسجيل الدقيقة وانتهاء إلى استخدام الأقمار الصناعية والليزر فى إرسال واستقبال الأنباء والصور .

ولقد أدى اتساع ميادين العمل الإعلامى ، إلى اتساع مجالات الصدام بين حرية الأجهزة الإعلامية من ناحية ، وبين الحريات الخاصة والعامة من ناحية أخرى ، وهو صدام غير طبيعى .

رابعا : وجد المشرعون أنفسهم فى مأزق غريب ، بين الحق القانونى العام فى حماية الخصوصية والسرية ، وبين حق التعبير وحرية الصحافة والإعلام ، بسبب صعوبة رسم حدود قانونية واضحة المعالم محددة النصوص بين هذه الحقوق التى تبدو متصادمة !!

ومن ثم فإن العبء الواقع على المشرعين وعلى القضاة يتزايد يوما بعد يوم بتزايد الصدام المستمر بين هذه الحقوق ، وعليهم أولا أن يسايروا انتهاكات الأجهزة التكنولوجية الحديثة للحقوق والحريات ، بإصدار تشريعات جديدة تضع قيودا مشددة على ممارسة هذه الانتهاكات ، وثانيا أن يطبقوا عقوبات رادعة على أولئك المستغلين لثمرات التكنولوجيا الحديثة فى إفساد خصوصيات البشر وانتهاك حرياتهم .

خامسا : يجب ألاّ يفهم هذا على أنه دعوة غير مباشرة لتقييد حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى ... بل إننا يجب أن نفصل بوضوح بين استغلال الصحافة والإعلام ، للأجهزة الالكترونية الحديثة فى تطوير رسالتها ، وبين ممارسة حرية الصحافة والإعلام ، فى حدود القانون العام والآداب العامة ، مع الاعتراف بأن التجسس والتنصت والتسجيل غير المشروع عمل غير أخلاقى ، فضلا عن أنه غير قانونى ، مهما حقق من سبق صحفى على سبيل المثال .

إن هناك حدودا واضحة - يجب أن تحدد أكثر - بين ممارسة الحرية ، وبين إساءة استخدام الحرية فى أعمال غير أخلاقية .

سادسا : هناك دول تفرض عقوبات رادعة - أو حتى مخففة - على انتهاك الحرمة الشخصية أو إفشاء الأسرار الخاصة ، وهناك دول لا تضع فى دساتيرها وقوانينها نصوصا محددة لمقاومة هذا الانتهاك ... هناك دول عدلت قوانينها لتتماشى مع بروز حالات الانتهاك الجديدة التى أدت إليها إساءة استخدام الأجهزة الالكترونية الحديثة ، بينما دول أخرى اكتفت بنصوص القانون العام دون تحديد أوضح ... بل هناك دول تتلاعب بالقانون لانتهاك حريات مواطنيها . فكم من دولة أو جهاز من أجهزتها يدس هذه الالكترونيات الصغيرة المعقدة على المواطنين ، وخاصة على الفئات النشيطة أو المعادية مثل الخصوم السياسيين أو الصحفيين أو ضباط الجيش ، لكشف مخططاتهم وتسجيل أحاديثهم لتتحول إلى دلائل وأسانيد سياسية وقانونية ضدهم عند الضرورة .

ونحن هنا لا نطالب بتوحيد النصوص القانونية بين الدول كلها .. فلكل دولة حالتها السياسية وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعسكرية الخاصة ... لكننا نحلم باتفاق دولى على الخطوط القانونية العامة - وليس بالضرورة توحيدها - لمواجهة حالات انتهاك الحريات المستحدثة عن طريق الأجهزة الالكترونية المستحدثة أيضا !! خاصة أن تقدم هذه الأجهزة وتنوعها ودقة حجمها وتزايد استخداماتها أصبحت لا تساعد المواطن الفرد وحده على حماية أسراره وخصوصياته ، بل إن الأمر يستدعى بالضرورة أن تتحمل الدولة كسلطة حاكمة ومسئولة ، عبء توفير هذه الحماية .

سابعا : نعود فنؤكد أن الاستنتاج الذى يمكن أن نخرج به ، هو أنه رغم تزايد حالات وامكانيات انتهاك الحرمات الخاصة والحريات والأسرار الشخصية ، إلا أن

التشريعات القانونية مازالت تقف عاجزة عن مجاراة هذا الانتهاك ، الأمر الذى حول المجتمعات المعاصرة إلى مجتمعات عارية تماما ، وحول المواطن الأعزل إلى مجرد ثوب شفاف ، لا يكشف عن تفاصيل جسده فحسب ، بل يكشف عن مكنونات تفكيره وأسرار عقله الباطن ، التى يمكن استخراجها ـ كما رأينا من قبل ـ بواسطة الأجهزة الحديثة .

ومن الواضح أنه كلما تقدمت ثورة التكنولوجيا ، وتطورت أساليبها ، وتنوعت مخترعاتها ، ازدادت هذه الأزمة تعقدا ، والنتيجة هى أن الإنسان سقط صريع مخترعاته وضحية ما صنعت يداه وأبدعه عقله وخياله من أجهزة حديثة معقدة !! ثمة تناقض مذهل هنا ، بين قدرة الفكر الإنسانى الجامح المنطلق وخياله الخصب المبدع ، الذى أنتج ثورة التكنولوجيا ومخترعات العلم الحديث ، وبين قدرة هذه المخترعات على تقييد الفكر الإنسانى وإرهابه وكبح جماحه وانتهاك حريته !!

وهكذا سقط الإنسان صريع القهر التكنولوجى المتزايد والمعقد واللانهائى ... فمن يستطيع أن يتنبأ بقدرات التطور التكنولوجى فى المستقبل ؟!

ومن يستطيع أن يتخيل حدود الحصار المتزايدة ، على حريات الإنسان ... العامة والخاصة ؟!

الباب الثالث

حرية الصحافة وتحكّم السلطة

« ينبغي أن تعرف ما يجب أن يكون ، حتى
تحكم على ما هو قائم ... »

[ابن تيميه]

الفصـــل الأول

حـرية الصحـافة ليست فى فراغ

لئن قيدوا منى اليراع وأوثقوا
لسانى فقلبى كيفما شئت ينطق .

[على الغاياتى]

بين الحين والآخر ، تطل على القارىء العربى ، باستحياء شديد ، وخوف متزايد قضية حرية الصحافة .. حرية الإعلام .. حرية التعامل مع المعلومات ، سواء تدفقت عليه بحرية ، أو حجبت عنه بقسوة ..

وهى تطل باستحياء وخوف ، رغم الأهمية المتعاظمة ، لدور وسائل الإعلام والاتصال بمفهومها الأوسع والأشمل ، لأن وطننا العربى ، لايزال فى معظمه ، غارقا فى بحور الظلام الذى يلف الحريات الأساسية للإنسان العربى – ومن بينها حرية الإعلام – فتحجب عنه ما يريد الحاكم أن يخفيه ، وتلقنه ما يريد الحاكم أن يسمح به ، طبقا لمصالحه وأهدافه السياسية العامة .

وباستثناءات قليلة ، فإن هذه الحالة المظلمة ، تكاد تكون هى السائدة ، ليس فقط فى وطننا العربى ، بل فى مجمل العالم الثالث ، أو النامى ، الخاضع فى معظمه لنظم عسكرية أو ديكتاتورية ، تؤمن بأن الحكم والحكمة معا مقصورة على الحاكم .. وأن العلم والإعلام معا رهن توجيهاته وتعليماته .. وأن الصحافة مثلها مثل الإذاعة والتليفزيون ، تماما مثل الدبابة ، تدخل فى مجال الأمن القومى ، الذى هو سر الأسرار الذى لا يجب كشفه أمام العامة .

وفى ظل هذا التعتيم والإظلام المتعمدين لم يكن غريبا ، أن تتردى الأوضاع فى وطننا العربى ، إلى المنزلق التاريخى ، الذى نحن فى غيبوبته الآن ، ولم يكن غريبا كذلك ، أن تنفصل القاعدة عن القمة .. أو الجماهير المحكومة ، عن النخبة الحاكمة ، على النحو الذى نشهده الآن بفضل احتكار هذه النخبة الحاكمة - سواء كانت عسكرية أو تكنوقراطية أو بيروقراطية أو قبلية - لكل شىء فى الوطن .. من حق جباية الأموال وإنفاقها .. إلى حق احتكار الحكم والحكمة .. العلم والإعلام .. التوجيه والقيادة .. بينما القاعدة المحكومة مغيبة ، ليس أمامها إلا التلقى باستسلام والتنفيذ بطاعة ، والبعد عن الخوض فى شئون الوطن وألاعيب السياسة ، لأن ذلك من المحرمات - سواء كان التحريم قانونيا أو عرفيا وواقعيا .

فإذا كان هذا هو المناخ العام السائد ، فى وطننا العربى ، فإن بعض الاستثناءات تطل على استحياء هى الأخرى ، لتعلن عن وجود هوامش ولو ضيقة ، لحرية الإعلام ، وحرية الصحافة تحديدا .. فبعد أن ضاقت الهوامش اللبنانية ، وطغت ديكتاتورية الحرب على حرية الصحافة فى لبنان ، انفتحت الهوامش قليلا فى الكويت ، ثم اتسعت أكثر فى مصر وتأرجحت فى المغرب وتونس ، طبقا لتأرجح الأوضاع السياسية ، وغابت فى كثير من البلاد العربية الأخرى .. التى فضلت السيطرة على صحافتها وإعلامها مرة باسم التوجيه والإرشاد ، ومرة أخرى باسم المركزية الحزبية ، ومرة ثالثة باسم حكمة القيادة وتوجيه الزعيم القائد .

فإذا ما قلنا إن هناك مدرستين للصحافة العربية ، تتنازعان الزعامة والريادة .. وتتنافسان فى التطور والتقدم ، هما المدرسة المصرية والمدرسة اللبنانية - وقد عكستا معا تأثيراتهما على معظم الصحافة العربية التى تلتهما من حيث التاريخ والنمو والتجربة - فإننا نجد أنفسنا وقد واجهنا محنة الصحافة اللبنانية ، فى ظل الحرب الأهلية المجنونة .. وواجهنا الصحافة المصرية ، وهى تستعيد بعض عافيتها خلال الأعوام الأخيرة .

وبين المحنة واستعادة العافية ، يكمن الموقف الصعب الحالى للصحافة والإعلام العربيين ... إذ أن صعوبة الموقف تأتى فى الأساس ، من قدرة المدرسة اللبنانية ، على تخطى محنتها القاسية فى ظل ضغوط مادية ومعنوية ساحقة .. كما تأتى من قدرة المدرسة المصرية ، على تطوير أدائها ، لتنطلق صحافتها وإعلامها فى حرية وتطور كاملين ، انطلاقا من حالة الانتعاش النسبى التى تعيشها الآن .

على أننا لا نستطيع الحديث عن استعادة العافية ، وتجاوز المحن وتخطى الصعوبات الضاغطة ، واللحاق بالتطور المذهل فى تقنيات الصحافة والإعلام الحديثين ، دون الحديث تحديدا عن الحريات أولا وأخيرا .

وهذا يفرض علينا التعرض لبعض النقاط الرئيسية التالية على سبيل المثال لا الحصر :

أولا : المناخ العام : فلا إعلام مستنير .. ولا صحافة حرة ، إلا فى بيئة حاضنة .. إلا فى مناخ ديموقراطى متفتح ومستنير ، يقدر دور الإعلام ، ويعرف معنى حرية الصحافة ، ويشجع على هذا ويحض على تلك ، بل ويحميهما من النزق والتسلط والمضايقة .. فكما أن الصحراء الجدباء لا تسمح بحكم تكوينها وطقسها ، بنمو زهرة ، فإن الزهور لا تزدهر إلا فى تربة خصبة وطقس معتدل .. العلاقة جدلية ..

ثانيا : التشريعات السائدة : وهذه نقطة تتبع سابقتها وتتفرع منها .. فلا حرية للإعلام والصحافة منفردة لذاتها ، ولا حرية لهما ، دون تكامل باقى الحريات العامة ، التى نصت عليها المواثيق الدولية ، ومعظم دساتير دول العالم القديمة والحديثة على السواء .. الديموقراطية والديكتاتورية على السواء أيضا ..

والحريات العامة – وحرية الصحافة فى مقدمتها – تحتاج أول ما تحتاج إلى سياج قانونى ، يقيها شر العواصف الهوج ، ويحميها من انفعالات الحاكم أو غضبة السلطان ، ويقيها شر الاستثناء والطوارىء .

ثالثا : حرية الوصول للمعلومات والحصول على الحقائق : إذ أن المعلومة الحقيقية ، صارت اليوم ، هى جوهر حرية الصحافة .. بل هى جوهر الحرية بمعنى أوسع ..

– ففى النظم الديكتاتورية .. يحتكر الحاكم ، حق المعلومات ، سواء فى الحصول عليها ، أو فى إذاعة ما يراه منها علنا ، أو تسريب ما يريده سرا .. هنا يصبح المواطن العادى ، فى وضع المتلقى السلبى وحسب ..

– وفى النظم الديموقراطية ، تصبح المعلومات حقا للجميع ، للحاكم والمحكوم .. حيث تتعدد مصادرها ووسائل نقلها وطرق إيصالها للرأى العام دون احتكار قسرى ، أو توجيه ملزم .. وهنا يصبح المواطن العادى مشاركا إيجابيا .

ولاشك أن قضية توافر المعلومات وتدفقها ، تطرح قضية حادة ومخجلة معا ، هى قضية الأمية وعورتها التى تسود بلادنا .. إذ ما فائدة المعلومات وما قيمتها فى مجتمع تغلب عليه الأمية ، بنسب تتعدى الثلثين ..

رابعا : التقنيات الحديثة : لقد فجرت ثورة العلم والتكنولوجيا الحديثة ثورات أخرى ، فى مجالات الاتصال عامة ، بدرجة جعلت من هذا العصر عصر الإعلام الالكترونى ، الذى بدأ ولا يستطيع أحد أن يتنبأ بما سيصل إليه فى الغد .. إذ أصبحت وسائل الإعلام التقليدية مثل الإذاعة والتليفزيون والصحافة ، وسائل متخلفة ..

فقد بدأت ثورة علوم الاتصال تطرح علينا نوعيات جديدة وأجيالا حديثة ، مثل أجهزة الفيديوتكس ، التى تمكن الفرد من الحصول على ما يريده من معلومات بأبسط الوسائل ، وعلى شاشة تليفزيونية محدودة ، مربوطة بشبكة هائلة من العقول الالكترونية وبنوك المعلومات الحديثة .

ولا جدال أن هذه التقنيات البالغة الحداثة ، تطرح أكبر التحديات على وسائل الاتصال الحالية .. وهى أيضا الوسيلة الأنسب – مع الإذاعة والتليفزيون – لاتصال الحاكم بالمحكوم .. ومن ثم هى الوسيلة الأضعف الخاضعة للحاكم والمرتبطة بسياساته ، مهما كان هامش الحرية . فإن إعلام الغد ، حيث الصحيفة الالكترونية ، التى سيحصل عليها المواطن بفضل جهاز « الفيديوتكس » ستكسر كثيرا من المعادلات السائدة الآن ، لأنها ببساطة ستتخطى الحواجز والقيود المتعارف عليها حاليا .. ودون حاجة لأى استئذان .

□ □ □

ورغم حالتنا المرضية ، وواقعنا المتخلف ، الذى تشهد عليه أوضاع صحافتنا وإذاعاتنا المرئية والمسموعة – من المحيط إلى الخليج – ورغم كل قيود الرأى وعثرات الإعلام ، وانفراد النخبة الحاكمة بالقرار والمعلومة والرأى والتوجيه ، ورغم أن هامش حرية الصحافة ضيق هنا وغائب هناك ، إلا أن تمسكنا بهذه الحرية وإيماننا بدور الإعلام الحر والصحافة الأمينة ، يدفعنا ليس فقط للقتال من أجل هذه الحرية وذلك الدور ، بل يجبرنا على استشراف المستقبل .. تطلعا لآفاق ثورة المعلومات .. وثورة الاتصال .

فهل نحن نحلم ، إذا طالبنا من اليوم ، بالاستعداد للصحافة الالكترونية ، ضيف المستقبل القريب ، دون أن نتخلى عن مطلب حرية الصحافة حلم الحاضر ..

الفصـل الثانـى

حـرية الصحافـة والسلطـة المطلقـة

« السلطة مفسدة ... والسلطة المطلقة مفسدة
مطلقة ..»

تطفو على السطح ، بين الحين والآخر ، إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة ، خاصة فى وطننا العربى ... كقضية رئيسية ..

ولأن السلطة فى وطننا العربى ، مركزية ، بل شديدة المركزية من حيث المفهوم ومن حيث التطبيق والممارسة ، أصبح تأثيرها غلابا ، على حركة المجتمع ، وعلى كل نواحى النشاط فيه..

ولأن الصحافة فى وطننا العربى ، حديثة النشأة فى معظمها ، قليلة التجارب .. اللهم إلا المدرستين المصرية واللبنانية ، فإن تقاليدها فى التعامل مع السلطة باستقلالية وكفاءة وندية ، تقاليد وليدة بل وضعيفة واهنة ..

ولذلك يصبح واردا ، أن تتغلب قوة السلطة وجاذبية تأثيراتها المختلفة على حداثة الصحافة وضعف تقاليدها ، فيميل الميزان ، ويحدث الخلل فى هذه العلاقة المركبة الخاضعة لعوامل الإغواء ، مثلما لعوامل الضغط والإكراه .

ومن منظور عام ، يمكن القول ، إن السلطة السياسية فى الوطن العربى تنقسم إلى نوعين رئيسيين :

- نظم حكم جمهورية ، سواء جاء فيها الرئيس بانتخاب شعبى ، أو جاء بالانقلاب العسكرى .

- نظم حكم وراثية ، سواء كانت ملكية أو شبه ملكية .

إلا أن الملاحظ ، أن النوعين الرئيسيين للسلطة السياسية الحاكمة يتقاسمان نفس الملامح ، فى إدارة شئون الحكم ، حيث أن الرئيس أو الملك أو الأمير هو القوة الأولى ، وهو السلطة التى تتربع فوق كل السلطات ، وحيث السلطات الأخرى تابعة له منفذة لأوامره ونواهيه .. بصرف النظر عن وجود دستور أو عدم وجوده .. وبصرف النظر عما يحتويه الدستور - إن وجد - من نصوص وبنود ، تحدد طبيعة السلطات فى الدولة ، وتحدد الفصل بينها ، كما توضح حدود سلطة الرئيس أو الملك ... وبصرف النظر أيضا عما يستعين به الحاكم من قواعد وأعراف وتقاليد غير مكتوبة ، وبالتالى غير مدونة فى قانون أو دستور .

وفى ظل هذا الوضع نلاحظ ، كما يلاحظ الجميع ، أن عدم التوازن والاختلال ، قائم بين السلطات الثلاث المتعارف عليها ، ونعنى بها السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية .. والخلل يميل بالضرورة لصالح الأولى ، حيث يقف على رأسها الحاكم مهما كانت مسميات نظامه .

والاستنتاج الطبيعى لهذا الخلل يقودنا إلى القول بأن كل السلطات مركزة فى قبضة الحاكم ، فهو الملك أو الرئيس ، وبهذه الصفة العظمى ، فهو رئيس السلطة التنفيذية - مجلس الوزراء ، فى معظم الأحيان ، والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، وأحيانا رئيس الحزب الحاكم ورئيس المجلس الأعلى للقضاء ، ورئيس المجلس الأعلى للشرطة غالبا .. وراعى الحركة الرياضية والكشفية والحركة النسائية والخيرية ، وملهم الحركة الثقافية والإعلامية ..

إلى آخر كل ذلك من امتدادات غير محدودة ولا محددة ، غير خاضعة لضوابط واضحة ولا لرقابة مؤثرة .

وفى هذا الإطار الفضفاض ، برز اختراع السلطة الرابعة .. ليضفى على الصحافة هيبة مصطنعة ؛ فى الظاهر ، وليضيفها إلى دائرة التحكم السلطوى العلوى ، بدرجات متفاوتة ، فى السلطات الثلاث المعروفة ، وهى التنفيذية والتشريعية والقضائية ، الواقعة أصلا - فى غياب الفصل الدقيق بين السلطات - فى دائرة التأثير المباشر للحاكم .

وقد كان الهدف الحقيقى من هذا الاختراع هو تحويل الصحافة - التى تكافح من أجل الاستقلالية والحرية - إلى « جهاز » تابع ، يسرى عليه ، من التأثير الفوقى ،

ما يسرى على السلطة التنفيذية ، ويخضع لنفس المؤثرات التى تخضع لها السلطة التشريعية ، ويتعرض لنفس الضغوط التى تتعرض لها السلطة القضائية .

ومهما تحدثنا ، ولو نظريا ، عن استقلالية الصحافة ، أو بعض الصحف فى بعض بلادنا العربية ، فإن الواقع العام يقول إن التبعية تحكم العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية عامة ، والحاكم بشخصه خاصة .. فما من نظام ، أو حاكم فى دولة جمهورية أو وراثية إلا ويتطلع إلى هذا السلاح السحرى التأثير ، النافذ المفعول .. يتطلع إليه ليحكمه ويتحكم فيه ، حتى لو مد له حبال الديموقراطية المتعارف عليها فى العالم الثالث ، وهى للأسف حبال واهية فى معظم الأحوال .. تحتاج إلى قواعد صلبة راسخة لتتصف بالقوة والثبات والاستقرار القانونى والواقعى ، ولتتعمق فى سلوك الشعب وممارسة المؤسسات على السواء ، ولتتحول من شعارات فارغة المحتوى ، إلى حقيقة ثابتة من حقائق الحياة .

ولعنا ونحن نطرح إشكالية الصحافة والسلطة ، وعلاقة التبعية القائمة ، نرى عدة محاور للاقتراب المباشر ، على سبيل المثال ، لقضية ملكية الصحف وتأثير السلطة عليها .

ولنطرح هنا عدة نماذج للنظر فيها ..

١ - الملكية الحكومية السافرة للصحف .. وهذا هو الشكل الغالب فى معظم الدول العربية ، حيث تسيطر الحكومة - أو الحزب الحاكم ، مباشرة على الصحف ، سيطرتها وسيطرته ، على الإذاعة والتليفزيون .. وحيث علاقة التبعية السياسية والمادية ، علاقة صريحة واضحة ومباشرة ، تتحول الصحف من خلالها إلى مجرد جهاز حكومى كأى جهاز وظيفى آخر .

٢ - التأثير الحكومى فى حركة الصحف وحرية الصحافة ، من خلال القوانين ، التى تسن خصيصا ، حيث تتحكم السلطة التنفيذية ، فى تراخيص إصدار الصحف ، وفى مراقبتها وفى مصادرتها - باسم القانون طبعا - وكذلك تتحكم فى تدفق المعلومات إليها - وهى اليوم المادة الرئيسية للإعلام - فتحجب ما تريد ، وتصرح بما تريد باسم القانون أيضا ، وفى ظله .

٣ - التأثير الحكومى فى الصحف ، من خلال التحكم فى تدفق الإعلانات - وهى اليوم المصدر الرئيسى لتمويل الصحيفة - فتمنح وتمنع - طبقا لسياساتها ومواقفها ... وكذلك من خلال التحكم فى أسعار المواد الخام التى تحتاجها الصحف .. كالورق

والأحبار وآلات الطباعة الحديثة .. وكلها عوامل بقاء للصحيفة وازدهارها وقدرتها على أداء رسالتها ..

٤ - التأثير الحكومى فى الصحف ، من خلال تعيين قياداتها وتوجيه إداراتها ، وهى قمة الجهاز العصبى لأى جريدة .. فبحكم ملكية الدولة للصحف مباشرة ، أو مساهمتها فى رأسمالها ، أو دعمها ماليا ، بل أحيانا بحكم نصوص قانونية ، تستطيع أن توجه سياساتها أو توحى لها بالخط الإعلامى الذى تريده ، أو تومىء برغبتها فى استمرار هذه القيادة الصحفية أو تنحيتها ، طبقا للممارسة والسلوك .

هكذا .. نجد التأثير المباشر وغير المباشر ، للسلطة السياسية قويا وفاعلا على الصحافة فى وطننا العربى ، وإن كان ذلك يتم بدرجات متفاوتة .. ويختلف من حالة إلى حالة ، ومن بلد إلى آخر .. إلا أن الواقع يقول بأن ظل السلطة الحاكمة على الصحافة .. ثقيل ثقيل .

والنتيجة ..

النتيجة واضحة نقرؤها على صفحات صحفنا ، دون مواربة أو إخفاء أو خجل ..

فقد تحولت معظم صحفنا إلى أدوات دعاية ، بدلا من أن تكون منابر حرة للرأى والرأى الآخر .. يتفاعل هذا مع ذاك .. لتنضج الحقيقة ناصعة أمام القارىء .

وتراجع الدور التثقيفى والتنويرى والتوجيهى للصحف - لحساب الدعاية السياسية المباشرة بل والفجة .

وحفلت صفحات صحفنا بأنباء النشاط الرسمى - الذى يمثل ٦٠٪ على الأقل من المساحة المطبوعة - فتحولت إلى جهاز حكومى على الأغلب .. بعد أن خضعت للضغط والإغواء الحكومى ..

وأصبح تركيز الصحف الأساسى ، على القضايا الهامشية ، وتراجع التركيز على القضايا الوطنية والقومية والعامة .

وتحولت الصحف - فى ظل هذه الحالة القاسية - إلى مجرد مواد استهلاكية ، أو نشرات ترفيهية فحسب ، مثلها مثل المواد الاستهلاكية الفقيرة الأثر الضائعة المفعول .

وضاعت الثقة فيها بعد أن سقطت مصداقيتها فى أعين القراء .

فهل بعد كل ذلك .. نتعجب من انصراف القراء عن قراءة الصحف ، ومن قلة عدد مشتريها مقارنة بعدد السكان ، ومن إحجام القارىء عن التواصل الإيجابى مع صحيفته .. اللهم إلا بحكم ممارسة عادة يومية ، تمتد خلالها يده إلى جيبه ، فيدفع للبائع بثمن صحيفة ما ... يلقى عليها بنظرة عجلى ، ثم يلقى بها جانبا دون تواصل ودون اكتراث ، ودون حماس للمشاركة معها فى موقف أو قضية أو رأى تطرحه ..

أخيرا ..

بصرف النظر عن قسوة الكلمات ، النابعة من قسوة الواقع ، فإن إشكالية الصحافة والسلطة .. تطرح علينا قضية بالغة الخطورة .. تحتاج إلى مزيد من إعمال الفكر ، مثلما تحتاج إلى مزيد من الجهد العام ، بحثا عن وسيلة للخروج من المأزق وعن طريق للخلاص .

وطريق الخلاص يبدأ بتحديد العلة والداء .... ليسهل وصف الدواء ...

الفصـل الثالـث

حـرية الصحـافة والأزمة السياسية

صبوا المداد وقيدوا الأقلاما
وأطووا الصحائف وانزعوا الأفهاما

[أحمد محرم]

أمام كثير من وقائع الحياة المعاصرة لا يسع مفكر أو مثقف أو متأمل إلا أن يسقط فى تناقض واضح وغريب .. تناقض بين واقع حياتنا ، بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومسارات تفاعلها ، وبين ما يحمله المثقف المهموم بشئون وطنه وأمته من أفكار ورؤى .

نتحدث كثيرا فى حياتنا العامة عن الليبرالية والديموقراطية ، ونمارس الديكتاتورية والانفراد .. وحين نتحدث عن الاشتراكية والعدالة الاجتماعية ، نمارس الاستغلال .. وحين نتكلم عن الاستقلال الوطنى نرتمى فى أحضان التبعية ، وحين نقول بالتحديث نجرى وراء التغريب .. أليس ذلك جزءا من واقعنا المتناقض ؟!

والدليل على ما ندعى ، أن واقعنا العربى يشهد بسقوط أو ذبول المشروع القومى فكريا وسياسيا وعمليا للأسف الشديد .. فقد حصل معظمنا على الاستقلال السياسى خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، لكننا اندفعنا من طريق آخر فى أحضان الاستعمار .. فأصبحت التبعية هى النموذج السائد .. فإذا بنا اليوم ، بعد كل التجارب والحروب ، فى موقف ربما أسوأ مما كنا عليه قبل ثلاثين عاما .. نواجه نفس التحديات :

- تحدى الاستقلال الكامل الحقيقى فى مواجهة التبعية .

- تحدى التحديث مع الإصالة فى مواجهة التغريب والتشويه .
- تحدى الديموقراطية فى مواجهة الاستبداد .
- تحدى التنمية فى مواجهة التخلف والظلم الاجتماعى .
- تحدى إحترام حقوق الإنسان ومنحه الفرص المتكافئة فى مواجهة القهر الاجتماعى والسياسى والفكرى والاقتصادى ..

وليس كمثل الإعلام – بجميع قنواته وأشكاله وأساليبه ـ نموذج لمعاناة هذا الوضع المتناقض فى مجمل حياتنا المعاصرة .. ففيه الشيء ونقيضه ، ليس من باب حرية الرأى ، لكن من باب التخبط والتشويش على الأغلب .

أليس هو الانعكاس المباشر لتفاعلات الواقع وتعبيراته المتباينة .. ثم أليس هو الضحية فى النهاية ؟!

حين تتناقض أفكارنا مع سلوكنا .. أقوالنا مع أفعالنا .. يرتطم الواقع بصخور الفشل فينعكس على الجميع .. وحين نبدأ فى تشخيص ما حدث نمسك أول ما نمسك بتلابيب تلك الأجهزة السحرية ، التى حملت الباطل فى صورة الحق والزيف فى شكل الحقيقة .. أجهزة الإعلام ، تلك التى نشأت تلبية لحاجة إنسانية فى الاتصال والتواصل مع الآخرين بحرية وموضوعية ومساواة وإيجابية وتجاوب .. لكنها حين مارست مهمتها وقعت فى أحابيل السياسة ، وسقطت فى شرك استغلال السلطة ، فصارت ذيلا تابعا وبوقا نافخا بوعى وإدراك ، أو بدون ذلك .

المهم أنها تدفع الثمن من حريتها ومسئوليتها وقدرتها على الاستمرار والاحتفاظ بالمصداقية والموضوعية فى أداء الرسالة النبيلة المنوطة بها .

على أنه يصعب فى الواقع ، الفصل فصلا كاملا وحادا بين الصحافة خاصة ، ووسائل الإعلام والاتصال بشكل عام ، وبين السياسة وممارسة السلطة .. فالتشابك بينهما قوى ، يشبه النسيج المتداخل .. رغم كل محاولات أجيال متعاقبة من الصحفيين والإعلاميين للتمييز بين الخيوط المتداخلة فى النسيج المتشابك .

وإذا كانت الصحافة بشكل خاص ، فى بعض دول الغرب الليبرالية ، قد نجحت فى بعض الأحيان – ومع كثير من التحفظ – فى التمتع بهامش من حرية الابتعاد عن السلطة الحاكمة ، إلا أن ذلك يبدو شبه مستحيل فى دول العالم الثالث عامة ، ووطننا العربى خاصة .. حيث التوءم ملتصق ، رأس واحد وقلب واحد وجسدان .. العملية الجراحية هنا تعنى البتر .

والذى أدى إلى هذا الالتصاق بين الصحافة والإعلام ، وبين السلطة السياسية فى العالم الثالث ، هو مجموع التراكمات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعسكرية التى وجدت دول العالم الثالث نفسها غارقة فى مشاكلها بعد الاستقلال .. وما أفرزه ذلك من صراعات أيديولوجية وسياسية وحروب حدودية وعرقية ، فضلا عن ضخامة عبء التخلف الشامل الذى ورثته عن عهود الاستعمار ..

ولقد وقف الحكام الجدد – الذين حققوا الاستقلال الوطنى ، أو ورثوه بالشرعية أو بالانقلاب ، فوق هذه التراكمات يرفعون شعار الوحدة الوطنية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية العاصفة .. فأصبحت هناك مناطق محرمة لا يسمح باللعب فيها أو بها .. المؤسسات العسكرية والمؤسسات الإعلامية .. فبهما معا يمارس الحكام فى عالمنا الثالث سلطتهم ويحققون شرعيتهم .. بالترهيب والترغيب .. القمع والإقناع .. العصا والجزرة .. السيف والقلم ..

لكن الملاحظ أن السيف دائما يغلب على القلم ، حين يمارس الحكام مهام السلطة .. فالقمع دائما أسهل من الإقناع ، والعصا أقوى تأثيرا من الجزرة .. والنتيجة المحتومة هى سقوط الإعلام والصحافة تحت سنابك قوة السلطة .. أو سلطة القوة .. فحين يرضى الحاكم ، يسمح بهامش من الحرية المنضبطة سواء من خلال مؤسسات حزبية أو برلمانية ، أو من خلال الصحف وباقى وسائل الإعلام .. وحين يغضب الحاكم يشير بإغلاق الملف كله .. فيزول ذلك الهامش الذى لم يكن ليوجد إلا من خلال الرضاء الأبوى.. وبالتالى لا يختفى إلا حين يفقد الشعب هذا الرضاء الأبوى ..

الأمر إذن معلق بجملته وتفصيله ، بالحالة النفسية والمزاجية للحاكم .. مرتبط برضائه أو غضبه .. وليس مرتبطا بمؤسسات راسخة وقوانين راكزة وقواعد ثابتة .

فالحديث عن الديموقراطية شيء .. وتطبيق قواعدها فى بلادنا العربية شيء آخر ... النظرية غير التطبيق .. قد يوجد الهامش .. لكن حدود الممارسة ضيقة محكومة بل مضغوطة .. حرية الصحافة شعار جميل للتغنى به ليل نهار ، لكن ممارسته محفوفة بالمخاطر الجمة والعقبات العديدة .

فى براثن هذا التناقض – الشائع عربيا بشكل واضح – وقعت تجربة عربية تميزت عبر ربع قرن ، بهامش ملحوظ من الليبرالية ، رعتها ممارسة متوازنة تحكمها دائما عوامل داخلية وإقليمية ودولية .. وسنأخذ أزمة ١٩٨٦ نموذجا للدراسة ..

فمنذ الاستقلال .. أصبحت الكويت بؤرة إشعاع ليبرالى ، فى محيط من

الممارسات المحافظة والتقليدية ، وسط صحراء أشعت حراً قائظاً ، ومعه أخرجت من باطنها كنوز النفط ، فتدفق ثراء هائل أحدث تغييرا دراماتيكيا وسريعا فى التفكير والسلوك .. فى الثقافة والأخلاق .. فى العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. بل إن تغيرا فى « الشخصية » قد انتاب أهل الكويت ، من جراء التغيير المادى المفاجيء والسريع ، اعتبره البعض تقدما ، واعتبره البعض الآخر ، نوعا من الخلل وفقدان التوازن تم التعبير عنه من خلال الاندفاع الجنونى نحو الإثراء بكل الطرق .. التقليدية والمستحدثة ..

ومع اجهاض التجربة الليبرالية فى البحرين - ذات الحضارة القديمة والعمق الثقافى المتميز - أصبحت تجربة الكويت الليبرالية ، هى الوحيدة فى منطقة الخليج العربى ذات النظم القبلية المحافظة .. وبينما تمسكت تلك النظم بطابعها التقليدى المحافظ وركزت إلى حد كبير على استغلال جزء من عوائد النفط الهائلة ، فى بناء الجوانب المادية ، خاصة مشروعات الهياكل الأساسية ، سارعت الكويت - دون غيرها - بالمزج بين التطور المعنوى والتحديث المادى .. فبجانب السرعة الملحوظة فى بناء الهياكل الرئيسية ، اختارت أن تسمح بهامش معقول من الليبرالية ، اعتمد على جناحين رئيسيين هما :

١ - نظام برلمانى - مجلس أمة منتخب - يستند إلى دستور واضح المعالم .. وإن كانت تنقصه الأحزاب السياسية التى مازالت غير مسموح بها ، رغم أنها جزء رئيسى من قواعد العمل الديموقراطى .

٢ - إعلام مستنير ، يقوم على وسيلتين رئيسيتين للتعبير : الأولى وتشمل الإعلام الرسمى التابع مباشرة للدولة كالإذاعة والتليفزيون ووكالة الأنباء ، والثانية وتضم الصحافة اليومية والأسبوعية وكلها قطاع خاص - مملوكة لأفراد أو جماعات أو شركات ، وهذه تميزت بتمتعها بقدر كبير من الحرية النسبية الفريدة فى منطقة الخليج العربى .

وخلال عقدين من الزمان ، تمكنت الصحافة الكويتية من احتلال مكانة مرموقة بين الصحف العربية ، على المستويات المهنية والتقنية والسياسية ، واستطاعت أن تستقطب أقلاما وكتابا وكوادر كثيرة من مدارس مختلفة .. بل إنها نجحت فى المزج بين مدرستى الصحافة الرئيسيتين فى الوطن العربى : المدرسة المصرية ، والمدرسة اللبنانية ، بفضل انفتاحها وتحديثها ليس التقنى فقط ، ولكن المهنى والفكرى أيضا ، بحكم

ما توافر لها من إمكانات مالية ومادية كبيرة ، وبحكم المناخ السياسى السائد فى الكويت ، الذى أتاح لها هامشا ملحوظا من حرية العمل والحركة ، جذب إليه الكفاءات والأقلام والأفكار من صحافة مصر التى ظلت لفترة طويلة أسيرة القيود والرقابة ، ومن صحافة لبنان التى تعرضت لدمار سياسى ومهنى وأد التجربة الليبرالية المنفتحة – على مصراعيها – فى لبنان ، عبر الحرب الأهلية الضروس ..

وبينما ارتبطت حركة الحياة ودرجة التطور فى الدول الخليجية النفطية ، بإرادة الحاكم – ملكا أو أميرا أو شيخا – وبسلطة العائلة الحاكمة ، قبل غيرها ، ابتداء من أداء الصلاة وانتهاء بتوزيع الثروة وتقسيم الدخل ، اختارت أسرة الصباح الحاكمة فى الكويت ، أن تحكم بقدر كبير من التسامح ، فسمحت لقنوات التعبير بأن تعمل – عبر مجلس الأمة المنتخب وعبر الصحافة – واختارت الليبرالية المنضبطة لتتميز بها عن غيرها من الجيران القريبين والبعيدين .. وتركت الكل يمارس ، بينما بقى الأمير على رأس الدولة ، وخلفه الأسرة الحاكمة ، يرقب ويراقب ، يتابع ويضبط الأمور ، داخل حدود لايجوز تخطيها ، وفى ظل توازنات محكومة .. بين الأمير والأسرة الحاكمة ، وبين كل الأسرة الحاكمة والشعب بقطاعاته وجماعات ضغطه المختلفة .. وبين السلطة التنفيذية – التى يرأسها ولى العهد رئيس الوزراء – والسلطة التشريعية الممثلة بمجلس الأمة ، وبين مجلس الأمة والصحافة كمنابر للتعبير السياسى والصحفى والفكرى ، والمؤسسات الرسمية من أصغر إدارة حكومية إلى الديوان الأميرى .

غير أن ضغوط الأمر الواقع ، تصبح فى غالب الأحيان أقوى من القدرة البشرية على ضبط ميكانيكية التوازنات ..

هكذا وقعت أزمة ١٩٨٦ فى الكويت ، والتى بدأت بصدام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وانتهت بحل مجلس الأمة ووقف العمل ببعض نصوص الدستور .. وبتعديل قانون المطبوعات لإطلاق سلطة الرقيب والرقابة الحكومية على الصحافة .

ولم تكن هذه هى الأزمة الأولى من نوعها التى تعرضت خلالها منابر التعبير والرأى والمشاركة الشعبية ، للعقاب والتقييد .. لكن خلال عقد من الزمان (١٩٧٦ – ١٩٨٦) وقعت الأزمتان الرئيسيتان ، فى مسار التجربة الليبرالية الكويتية .. وكانت المسببات متشابهة ، وبالتالى جاءت النتائج متماثلة إلى حد كبير .

خلل فى التوازنات المحكومة .. صدام بين القوى المتصارعة .. أزمة بين السلطة

التنفيذية وبين السلطة التشريعية .. تسخين من الصحافة .. قرار أميرى بحل مجلس الأمة وتقييد حرية الصحافة ..

وبقدر ما ساهمت الصحافة الكويتية فى تهيئة مناخ الأزمة عبر صراع الأفكار وجدل الآراء والانحياز والانحياز المضاد ، بقدر ما أصبحت الصحافة ضحية لهذه الأزمة السياسية . وإن كان يصعب القول إن كانت الصحافة الجانى أو المجنى عليه .. يصعب القول أيضا إن كانت هوامش الحرية والرغبة فى المشاركة الشعبية داخل مجلس الأمة – هى سبب الأزمة أو ضحيتها .

المؤكد أن عوامل محلية وإقليمية ودولية كثيرة ، تجمعت كرياح « الطوز » الرملية الساخنة الحاجبة للرؤية ، فوق ساحة الكويت الصغيرة ، هبت عليها من كل اتجاه لتعصف بهذه البؤرة الليبرالية ، قبل أن تنمو وتترعرع فتنقل « عدواها » إلى محيط أوسع فى منطقة الخليج ، الواقعة بين مطرقة الثورة الخومينية فى إيران على الشاطىء المقابل ، وبين سندان النظم التقليدية والمحافظة على الحدود ، وتحت وابل من الضغوط السياسية والعسكرية والنفسية من القوى الدولية والأجنبية ، التى تتزاحم بأساطيلها دفاعا عما تدعيه من مصالح حيوية فى المنطقة .

المؤكد أيضا ، أن هذه العوامل المحلية والإقليمية والدولية ، رغم تناقض مصالحها وتباين أهدافها ، قد اتفقت – ضمنيا على الأقل – على إيقاف المد الليبرالى الذى يريد أن يتوسع ، ليس فقط داخل حدود الكويت ، ولكن عبرها أيضا .. فالكل يخشى ازدهار الممارسة الديموقراطية داخل مجلس الأمة التى وصلت إلى حد استجواب الوزراء ، ومحاصرة كبار المسئولين – ومنهم أفراد كبار من الأسرة الحاكمة – بالاتهام وإجبار بعضهم على الاستقالة .. كما أن الكل يخاف انتعاش الحرية التى أصبحت تتمتع بها الصحف الكويتية ، وتتباهى بها على زميلاتها من الصحف العربية عامة ، والصحف الخليجية خاصة .

المؤكد ثالثا أنه لا يمكننا فصل الأزمة السياسية الصحفية التى تعرضت لها التجربة الليبرالية فى الكويت ، عن مجمل الأزمة الشاملة التى يمر بها الوطن العربى .. بكل نظمه وصحفه ووسائل تعبيره السياسية منها والفكرية والإعلامية .. فالأزمة الكويتية جزء لا يتجزأ من العجز العربى عن ممارسة الديموقراطية الصحيحة ، وفرع من الأصل العربى الذى يسود الآن ، بعدائه الشديد لحرية الرأى ولفضيلة الحوار ولحق الاختلاف ..

وليس غريبا ، أن نشهد فى عصرنا الحالى ، تكثيف الجهود ، واجتماع الإرادات على اجهاض أو عرقلة كل محاولة عربية لبناء وتقوية بعض واحات الديموقراطية وحرية التعبير ، المعزولة وسط هجير الصحراء .

ولدينا نماذج ثلاثة تصلح للتأمل .. تأمل المقدمات .. وتأمل النتائج .. والنماذج التى نعنيها هى :

النموذج اللبنانى ... النموذج المصرى ... ثم النموذج الكويتى ..

والمقدمات والنتائج التى نعنيها هى ما جرى ويجرى ، لحق الشعب في المشاركة بصنع القرار بديلا للانفراد باتخاذه .. ولحق الشعب فى التعبير عن آرائه عبر الصحف .. ووسائل الإعلام المختلفة ، بديلا لتكميم حرية الصحافة ولاحتكار وسائل الإعلام .

والمؤكد رابعا ، أنه رغم ثقل وطأة الضغوط الإقليمية والدولية ، فإن العوامل المحلية الخاصة بالكويت ، هى التى شكلت جو الأزمة السياسية والصحفية .. وهى التى ساعدت على إيصال هذه الأزمة إلى استحكام عقدتها وبلوغ ذروتها غير المرغوبة على الإطلاق .

ولكى ندرك جذور ذلك ، يجدر رصد عدد من المحددات الرئيسية ، التى تساعد على فهم الإطار العام ، لما حدث ، ولما يمكن أن يحدث مستقبلا ..

□ □ □

فمجتمع الكويت ، مجتمع حديث بمقاييس التاريخ ، برز كتجمع على ساحل الخليج لمجموعة من القبائل العربية القادمة من الداخل - من صحراء شبه الجزيرة - اختلطت مع موجات من الهجرات الإيرانية القادمة من الساحل الآخر - عبر المياه - وتعايشت معها ، وعاشت على التجارة والغوص على اللؤلؤ .. باعتبارهما المصدر الرئيسى للاقتصاد ، حتى انفجرت مكتشفات النفط بغزارة ، خاصة ابتداء من النصف الثانى لهذا القرن ، فتحولت الكويت إلى مجتمع ينمو بالحداثة والتحديث بسرعة - مرموقة ، ويشكّل عامل جذب شديد للأيدى العاملة والأدمغة المفكرة والمهن المختلفة ، منها من جاء ليستقر ، ومنها من جاء ليعمل فترة مؤقتة ثم يعود إلى وطنه الأم .

ويمكن القول إن التركيب الاجتماعى فى الكويت يتشابه إلى حد كبير مع التركيبات الأخرى ، فى منطقة شبه الجزيرة والخليج العربى ، من حيث تداخل الأنساب القبلية

والأصول العرقية ، ومن حيث امتزاج الهجرات القديمة والجديدة ، ومن حيث سريان النظام التقليدى .. حيث تقف على رأس الحكم قبيلة أو أسرة قوية ، وتساندها شرائح من التجار الأقوياء سواء كانوا عربا أو أعاجم مستوطنين .. لكن الكويت – مثلها مثل البحرين – تميزت منذ البداية بهامش واضح من التسامح الليبرالى ، أفرز حركة شعبية تحررية ، وصحافة بارزة ، كما أبرز دور الجاليات الوافدة والمستوطنة فى مجالات العمل المادية والمعنوية على السواء .

يمكن القول أيضا إن التيار الدينى يلعب دورا مميزا ، فى كل دول الخليج بلا استثناء ، وإن كان يختلف من دولة إلى أخرى .... باعتباره مؤسسة .. قوية تتداخل بدرجات متفاوتة مع مؤسسات الدولة من حيث المهام والمسئوليات والأهداف .. وتلتقى بالضرورة مع طبيعة النظم المحافظة المستندة على الجذور القبلية من ناحية ، وعلى الحكم باسم الإسلام من ناحية أخرى ..

لكن هذا الدور كان فى الكويت ، هو الأقل بروزا فى ظل ازدهار التعليم والممارسة الليبرالية ، حتى قبل قيام الثورة فى إيران ، التى أطاحت بنظام الشاه المحافظ فى عام ١٩٧٩ ، وبشّرت بحكم الإسلام فى ظل آيات الله ، الذى تعرض لانتكاسات كثيرة فيما بعد ، لعل أسوأها من حيث التأثير على مناخ الليبرالية والاستقرار فى الكويت خاصة ، هو دخول حرب عاتية مع العراق .. الجار العربى القوى للكويت ولباقى دول الخليج . الأمر الذى ألقى بظلال كثيفة وضغوط قاسية ساعدت كثيرا على عرقلة المسيرة الليبرالية فى الكويت .. سواء بحل مجلس الأمة وإيقاف منبره السياسى ، أو بفرض الرقابة المسبقة على الصحف وإجهاض حرية التعبير وتعدد الآراء .. وكلاهما – المجلس النيابى والصحف – كانا ساحة لاختلاف الرأى حول قضايا كثيرة .. يأتى فى مقدمتها ، موقف الكويت من الحرب العراقية الإيرانية الطاحنة .

وتأكيدا لهذه النقطة بالذات جاء الأمر الذى أصدره أمير الكويت فى الثالث من يوليو ١٩٨٦ – بعد أمره بحل مجلس الأمة ووقف العمل ببعض مواد الدستور – وينص على أربع مواد ، هدفها فرض الرقابة على الصحف – المتهمة تلميحا دون تصريح محدد بالتورط ، وشبهة التورط فى نشر ما يخدم مصالح أجنبية .. الأمر الذى يومىء بالانحياز لهذا الطرف أو ذاك من طرفى الحرب العراقية الإيرانية ، على وجه الخصوص ..

إذ تحدد المادة الأولى : « يستبدل بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ النص الآتى : يجوز بقرار من مجلس الوزراء ، تعطيل الجريدة ، لمدة لا تتجاوز

سنتين ، أوإلغاء ترخيصها ، إذا تبين أنها تخدم مصالح دولة أو هيئة أجنبية ، أو أن ما تنشره يتعارض مع المصلحة الوطنية ، أو إذا ثبت أنها حصلت من أية دولة أو جهة أخرى ، على معونة أو مساعدة أو فائدة فى أية صورة ولأى سبب بغير إذن من وزارة الإعلام . كما يجوز لوزير الإعلام عند الضرورة وقف الجريدة عن الصدور لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر » .

وتحدد المادة الثانية : « تضاف إلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار قانون المطبوعات والنشر .. المواد التالية :

- مادة ٤ مكرر ..

لايجوز لأى مطبعة أن تقوم بإصدار أية مطبوعات بغير ترخيص مسبق من وزارة الإعلام ، وذلك عدا المطبوعات الدورية والحكومية وذات الصفة التجارية .

- مادة ٢٧ مكرر ..

يحظر نشر أى إعلان أو بيان غير تجارى صادر عن هيئة أو جماعة أو مجموعة من الأشخاص ، أو من أية هيئة أو دولة أجنبية ، بغير موافقة مسبقة من وزارة الإعلام .

- مادة ٣٥ مكرر ..

يجوز لوزير الإعلام أن يخضع المطبوعات الدورية للرقابة المسبقة على النشر ، ويحظر نشر ما أمرت الجهة القائمة على الرقابة بمنع نشره .

- مادة ٣٥ مكرر (أ) ..

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ، ولا تزيد على ثلاث سنوات ، وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ، ولا تزيد على خمسة آلاف دينار ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من يخالف أحكام المواد ٤ مكرر و ٢٧ مكرر و ٣٥ و ٣٥ مكرر .

ويجوز للجهة القائمة على الرقابة أن تأمر بضبط مايصدر من مطبوعات بغير ترخيص .

- مادة ٣٥ مكرر (ب) ..

لمفتشى وزارة الإعلام أن يدخلوا دور الطباعة والنشر والجرائد ومحلات بيع المطبوعات لمراقبة تنفيذ هذا القانون ، وضبط ما يقع مخالفاً لأحكامه » .

وتنص المادة الثالثة من الأمر الأميرى على « إلغاء المادة ٣٢ من قانون المطبوعات وهى التى تنص على الآتى :

لدائرة المطبوعات والنشر بعد الحصول على إذن من رئيس محكمة الاستئناف العليا أن توقف صدور الجريدة ، إذا نشرت ما يعتبر نشره جريمة وفقا للأحكام السابقة ، وذلك إلى حين صدور حكم من القضاء فى شأنها » .

ويلاحظ أن الهدف من إلغاء المادة ٣٢ هذه ، هو إلغاء دور القضاء وحق اللجوء إليه فى حالات النشر ، لإطلاق يد الرقابة الإدارية – الممثلة بوزارة الإعلام – فى الرقابة والمصادرة دون رقيب قضائى ، ودون محاكمة عادلة يقف خلالها المتهم أمام قاضيه الطبيعى ..

□ □ □

وهكذا .. دخل الرقيب إلى عرين الصحف الكويتية ، يفرض الرقابة المسبقة ، ويحرم الصحيفة والقارىء مما كانت تتميز به الصحافة الكويتية من هامش ملحوظ من حرية الرأى .. الأمر الذى قابلته هذه الصحف إما بالاستسلام اللا إرادى ، أمام قسوة الإجراء ، وإما بالترحيب – وهذا غريب – تذرعا بحماية الوطن من العواصف التى تحيط به .

لكن المؤكد ، أن الصحافة الكويتية ، وقد قبض الرقيب على رقبتها – مثلها مثل كثير من صحف الوطن العربى – قد فقدت نبضها الحيوى وتراجع دورها النقدى واختفت من صفحاتها – خاصة فى الفترة التالية مباشرة لهذه الإجراءات – أعمدة الرأى التى تميزت بالحرارة وميزت هذه الصحف بالديموقراطية على مدى سنوات طويلة .. وهى كلها عراقيل نرجو ألا يطول بها المقام ، حتى لا تطول الأزمة التى انعكست على الأطراف الفاعلة ، وعلى الخلايا الحية فى المجتمع الكويتى .. سبب المشكلة ووقودها فى نفس الوقت .(٣٣)

□ □ □

ولكى نغوص إلى جذور الأزمة السياسية فى الكويت ، ونتعرف على مدى

---

(٣٣) فى العشرين من أبريل ١٩٩٠ أصدر أمير الكويت قراراً بإعادة الحياة البرلمانية ، وتشكيل مجلس الأمة الجديد ، وبمراجعة قانون المطبوعات ورفع الرقابة عن الصحف ، بعد أزمة دامت ٤ سنوات .. وفى ظل ضغوط شعبية طالبت بعودة الحياة الديموقراطية .

انعكاسها ، ليس فقط على حرية التعبير - من خلال الصحف وباقى وسائل الاتصال - بل على مسار الحركة الليبرالية فى الكويت ، يجدر أن نرصد الأطراف التى تداخلت مصالحها بالتوافق أو التناقض ، والخلايا الحية فى هذا المجتمع الصغير ، الذى تبنى تجربة ديموقراطية فاقت حجمه المادى ومساحته الجغرافية وكثافته البشرية ، فذاع صيته وصيتها .

ولعل أبرز هذه الأطراف والخلايا هى :

١ -الأسرة الحاكمة .. آل الصباح .. وعلى رأسها يجلس الأمير الحاكم ذو المنصب المتوارث ، يقبض على الأمور بقوته القبلية الموروثة أولا ، وبقدراته المالية والأمنية ثانيا ، وبميزان التوازنات المحكوم - وفى إطاره يأتى التسامح الليبرالى - ثالثا .

وتحت الأمير ، ينشط عدد من الشيوخ - أبناء الأسرة الحاكمة فى المجالات العامة خاصة الاقتصادية والتجارية والسياسية كذلك ، مكونين شبكة واسعة من المصالح المتشابكة ، ظل الثراء النفطى والإغداق المالى يغذيها على مدى سنوات طوال ، حتى وقعت أزمة « المناخ » الشهيرة التى بددت بلايين الدينارات نتيجة لمضاربات وهمية ، هددت الكيان الاقتصادى للدولة كله .

٢ -التجار .. ويشكلون القوة الاقتصادية والمالية الثانية بعد الدولة ، لهم نفوذ قوى فى الحياة العامة .. منخرطون فى تنظيم قوى هو غرفة التجارة والصناعة .. لهم أدواتهم الفاعلة فى النشاط العام ، وتعبر عن مصالحهم صحف ومطبوعات نافذة فضلا عن نواب فى البرلمان .

ولقد تأثر هؤلاء أيضا بأزمة المناخ ، ووقع كثيرون منهم ضحية المضاربات .. والإفلاسات الرهيبة .. الأمر الذى انعكس على مجمل النشاط العام فى المجتمع .

٣ -القوى الجديدة .. تلك الممثلة فى الأجيال الجديدة ، التى تعلمت وتدربت منذ الخمسينات والستينات فى الخارج ثم عادت ، وتلك التى تخرجت من جامعة الكويت حديثة النشأة - وقد ترعرع الجميع خلال وبعد مرحلة الاستقلال ، وفى ظل الوفرة المالية الهائلة ، القادمة مع عوائد النفط ، وتفتحت أفكارهم على مطالب العدل والحرية والمساواة ، وعلى المبادىء الوطنية والقومية ، التى أججتها ثورات التحرر ، وخاصة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التى انطلقت من مصر لتعم بمؤثراتها الجميع ..

وهؤلاء يتطلعون – شرعيا – إلى ممارسة دور مشارك فى الحياة الكويتية ، يساوى ويوازى قيمتهم وقدرهم الفكرى ووزنهم السياسى البارز في المجتمع ، على أمل أن يتعادل مع دور القوى التقليدية الأخرى ، خاصة التجار .. ولأن الأحزاب السياسية محظورة فى الكويت – رغم التجربة الليبرالية – فإن هذه القوى الجديدة انخرطت فيما يسمى جمعيات النفع العام ، ونوادى المثقفين ، وروابط المهنيين باعتبارها تنظيمات مشروعة ، وإن كانت غير سياسية طبقا للقانون .

ولقد برز دور هذه القوى الجديدة ، خاصة فى مجالى النشاط البرلمانى – عبر الانتخابات – والعمل الصحفى والإعلامى .. باعتبارهما مجالى التعبير والمشاركة الشعبية . ومن ثم شهدت دورات مجلس الأمة المتعاقبة وجوها ديموقراطية تنتمى لهذه القوى الجديدة ، تمتعت فوق الفكر المستنير بشجاعة المواجهة السياسية ، كما امتلأت أعمدة الصحف باتجاهاتها المختلفة ، بآراء لا تقل شجاعة واستنارة ، ساعدت على ارتقاء الحركة الصحفية والإعلامية إلى حد كبير .

٤ –التيار الدينى السلفى .. وهو كما أسلفنا تيار يلعب دورا مميزا فى منطقة الخليج ككل .. تراجع نشاطه فى الكويت قليلا خلال عقدى الخمسينات والستينات ، أمام ازدهار التيار القومى الديموقراطى المتصاعد آنذاك ، بحكم ظروف الصحوة الوطنية والقومية .. ثم عاد – التيار السلفى – إلى الازدهار منذ منتصف السبعينات ، وبلغ ذروته مع موجة الإحياء الدينى التى عمت المنطقة شرقا وغربا .. من إيران إلى المغرب .

وككل القوى والأطراف السابقة ، أصبح لهذا التيار أدواته السياسية والإعلامية ... نواب فى مجلس الأمة وصحف ومجلات تنطق بفكره وآرائه ، ودخل من خلال هذه الأدوات ، فضلا عن منابر المساجد ، فى معارك وصدامات مع التيار الوطنى الديموقراطى – القوى الجديدة – امتدت شرارتها من قاعة مجلس الأمة وأعمدة الصحف والمجلات ، إلى الجامعة والروابط والنوادى ، وصولا إلى « الديوانيات » والمقاهى الشعبية ... واتسعت آثارها الساخنة ، من الخلاف على فكرة الديموقراطية ومبادىء القومية ، إلى الخلاف حول الموقف من الحرب العراقية الإيرانية .. أى الانحياز لهذا الطرف أو ذاك .

٥ –وسائل الإعلام : وهى تنقسم – كالعادة – إلى نوعين :

● وسائل الإعلام الرسمية ، وهى مملوكة للدولة وتخضع لتوجيهاتها وتنفذ سياساتها ،

مثل الإذاعة والتليفزيون ووكالة الأنباء .. وفوقها جميعا يقف جهاز وزارة الإعلام ، التى يشغلها عادة وزير من الأسرة الحاكمة ، باعتبارها وزارة سيادية ذات طبيعة حساسة ومهمة خطيرة ، تماما مثل وزارات الدفاع والداخلية والخارجية والنفط ، وكلها يشغلها وزراء من آل الصباح فى معظم الأوقات .

● الصحف والمجلات .. وهى فى معظمها ملكيات خاصة ، سواء لأفراد .. أو شركات ، لكنها تتمتع بخاصيتين أساسيتين هما :

(أ) أن الدولة تقدم لها دعما ماليا سنويا ، يشكل أحد مصادرها الاقتصادية . وإن كان المصدر الأهم هو الإعلانات الحكومية والتجارية ، فضلا عن الإعلانات القادمة من خارج الحدود ، سواء كانت إعلانات ذات صبغة تجارية أو سياسية .

(ب) أن لكل من هذه الصحف والمجلات توجهاتها السياسية والفكرية ، وبالتالى لها انتماءاتها وارتباطاتها الداخلية والخارجية .. فإذا أخذنا الصحف اليومية الخمس كنموذج - الأنباء ، والرأى العام ، والوطن ، والسياسة ، والقبس - نجد أن كلا منها تعبر عن اتجاه وترتبط بفكر أو مصالح معينة .. منها من ينطق باسم كبار التجار ، أو بعض شيوخ الأسرة الحاكمة أو التيار الدينى أو التيار الديموقراطى - القوى الجديدة .. بعضها الآخر كان يؤيد العراق علنا ، وبعضها كان يتعاطف مع إيران ضمنا .. بعضها يتبنى كلية الخط السياسى السعودى ، والبعض الآخر يتبنى خطا راديكاليا مناقضا .. بعضها يؤيد الحل السياسى للقضية الفلسطينية ، وبعضها الآخر كان يرفع شعار التحرير من النهر للبحر .. بعضها كان ينشر آراء أو إعلانات عن المعسكر الاشتراكى السابق ، وبعضها الآخر ينشر النقيض .. وهكذا ..

والمؤكد أنه بسبب هذه النقطة بالذات ، خاصة الإعلانات الخارجية الصريحة والمغلفة ، صدر قرار تعديل قانون المطبوعات فى يوليو ١٩٨٦ ، لينص على إعطاء مجلس الوزراء حق « تعطيل الجريدة لمدة لا تزيد على سنتين أو إلغاء ترخيصها كلية ، إذا تبين أنها تخدم مصالح دولة أو هيئة أجنبية أو أن ما تنشره يتعارض مع المصلحة الوطنية ، أو إذا ثبت أنها حصلت من أية دولة أو جهة أخرى على معونة ، أو مساعدة أو فائدة فى أية صورة ، ولأى سبب بغير إذن من وزارة الإعلام »..

المهم أن وسائل الإعلام ، والصحف خاصة ، دخلت طرفا أصيلا فى الأزمة السياسية بالكويت - الأولى والثانية - ولعبت دورا فى تهيئة المناخ لها من خلال نشر

الرأى والرأى المخالف ، ثم اكتوت بنارها ، حين هبت الرياح التى عرقلت الممارسة الديموقراطية من خلال حل مجلس الأمة المنتخب ، ومن خلال فرض الرقابة الإدارية المسبقة على الصحف بمختلف اتجاهاتها .

□ □ □

يبقى أن نرصد بعد ذلك نقطتين :

النقطة الأولى

هى أنه إذا كانت القوى الخمس التى أوردناها آنفا ، هى التى لعبت الأدوار الرئيسية فى صنع مقدمات الأزمة وتهيئة مناخها ، ثم فى التلظى بنيرانها ، فإن هناك قوى أخرى رديفة ومساندة ، تلعب دورا أقل بروزا ، ونعنى بها :

١ - قبائل البدو ٢ - الجيش وقوى الأمن ٣ - الجاليات الوافدة .

ولكل من هذه القوى الثلاث مشاكل ومتاعب ، خاصة مشكلة « التجنيس » التى طرحت على صفحات الصحف ، ومن خلال مناقشات مجلس الأمة .. وصارت قضية خلاف حاد داخل المجتمع الكويتى ، الذى يعانى من خلل فى تركيبته الاجتماعية والبشرية ، حيث أن مجموع الكويتيين الأصليين لا يتعدى ٤٠٪ من مجموع الذين يعيشون على أرض الكويت .. أما النسبة الباقية - الأغلبية - فتضم الكويتيين بالتجنيس ، أو فئة بدون جنسية ، والعمالة العربية والأجنبية الوافدة .. والمتسربين المتهربين .

النقطة الثانية

أن أطراف الأزمة وخلايا المجتمع الكويتى الفاعلة - الأصلية والمساندة - قد عاشت فترة من التعايش السلمى بينها ، تحت قيادة تجيد إحكام التوازن ، وتسمح فى نفس الوقت بهامش من الحرية عبر مجلس الأمة المنتخب وعبر الصحف .. ثم دخلت هذه الأطراف فى فترة من الصدام ، بسبب اختلاف المصالح والأهداف والأفكار والانتماءات .. وتحت ضغط عوامل محلية وإقليمية ودولية سبق الإشارة إليها .. وعكست هذا الصدام على ساحتى العمل الليبرالى ، ونعنى قاعة مجلس الأمة وأعمدة الصحف .. علا الصوت واحتد النقاش والجدل وتطايرت الاتهامات وطرحت

الاستجوابات ، فخاف البعض من إفلات الزمام وتصور أن التوازن المحكوم قد أصيب بخلل أدى إلى جنوح بين النواب والصحفيين والكتاب .. وإلى اهتزاز العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .. وإلى تحد من الرقابة الشعبية بمختلف أدواتها ، لسلطة صنع القرار عند مستواه الأعلى ، ومنازعته فى هذه السلطة .

وقد رافق ذلك ، أولا حملة من التحريض الداخلى والخارجى ، لتأليب الحكومة والأمير ، ضد تنامى التيار المتطلع إلى ممارسة الديموقراطية على أصولها وبقواعدها المعروفة ، ورافق ذلك ثانيا استغلال شديد للحالة الخانقة التى أشاعها جو الأزمة .. تحت ضغوط المشكلة الاقتصادية ، وما تبعها من انكماش وكساد واضحين ، وفى ظل هاجس الأمن الداخلى والخارجى ، الذى اهتز إثر استمرار عمليات الإرهاب والتفجيرات داخل الكويت من ناحية ، وإثر اقتراب مخاطر الحرب بين العراق وإيران ، إلى الحدود الكويتية من ناحية أخرى .

ورافق ذلك ثالثا ، مسارعة الأطراف السياسية والاجتماعية الفاعلة فى المجتمع الكويتى ، إلى دخول « اختبار قوة » سواء اختبار قوة التيارات المتصارعة فى مواجهة بعضها البعض ، أو اختبار قوة بعض هذه التيارات فى مواجهة الحكم .. حاولت هذه التيارات تدعيم مواقفها فى مواجهة الآخرين ، واستخدمت أدوات الأزمة .. الوضع الاقتصادى المتردى ، هاجس الأمن ، قضية الديموقراطية والمشاركة فى الحكم وتحقيق العدالة فى اقتسام الثروة وإعادة توزيع الدخل النفطى .. قضية التجنيس وحق الانتخاب والترشيح ، كوسائل للحوار أو كأسلحة للمبارزة فى معركة اختبار القوة .

وقد كان يمكن لهذا المعركة أن تثمر خيرا ، لو التزم الجميع بقواعد الديموقراطية ، وطبق كل طرف بدقة شعارات الليبرالية ، وترك الحوار يأخذ مجراه ، سواء داخل المجلس النيابى المنتخب ، أو على صفحات الصحف .

لكن تداخل العوامل المتشابكة العديدة ، المحلية والإقليمية والدولية ، وثقل هاجس الأمن وتزايد عمليات التفجيرات ، وظلال الحرب القريبة من الحدود ، وانفلات الأعصاب - فى فصل الصيف الحارق - وضغوط الأزمة النفسية والاقتصادية على الجميع حكاما ومحكومين .. نوابا ووزراء .. ساسة وصحفيين ، كويتيين بالأصل أو بالتجنس .. كل ذلك دفع الأزمة إلى الاصطدام بالحائط ..

فدخلت إلى كل بيت ، وأجهضت الممارسة ، وقيدت الصحف .. وأطفأت الأنوار ، وهذا ليس حلا .. وإن بقيت الأزمة تمثل هاجساً ضاغطا على الجميع ،

ونموذجاً واضحاً لصراع الصحافة مع السلطة فى الساحة الديموقراطية .. حتى لو كانت ساحة محدودة !

ونحسب أن أزمة ١٩٨٦ بكل ملابساتها ، قد كانت مقدمة للأزمة الأكبر والأخطر ، ونعنى أزمة الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠ التى أحرقت الأخضر واليابس فى المنطقة بأسرها !

الفصـل الرابــع

حـرية الصحـافة وديموقراطية الاتصال

« ما شىء أحق بطول سجن .. من اللسان » .
[عبد الله بن مسعود]

كانت الصحافة على موعد مع السلطة فوق أرض السودان .. لم يكن الموعد مرتبا لمواجهة بين الصحافة العربية التى تحاول جاهدة استرداد حرياتها الضائعة المضيعة ، وبين السلطة العربية التى تكافح مستميتة من أجل ترويض الصحافة وتطويع حريتها .

لكن الموعد كان مرتبا من جانب اليونسكو لمؤتمر دولى حكومى لسياسات الاتصال فى الدول العربية .. وكان طبيعيا أن تنفجر بين وقت وآخر ، خلال مثل هذا المؤتمر ، أزمة الصحافة العربية بشكل خاص ، وأزمة وسائل الإعلام والاتصال العربية بشكل عام .

وقد كانت أرض السودان هى الأكثر ملائمة آنذاك لاستضافة ذلك المؤتمر فى الفترة من ١٩ ـ ٢٥ من شهر يوليو سنة ١٩٨٧ ، باعتبار أن أرض السودان هى مجمع الالتقاء التاريخى منذ القدم .. فوقها التقت وتفاعلت ثلاث حضارات قديمة .. الحضارة الفرعونية المصرية القادمة من الشمال ، والحضارة الإسلامية العربية القادمة من الشرق ، ثم الحضارة الإفريقية التى أتت من الجنوب ..

لم تكن أرض السودان وحدها هى المهيأة لهذا المؤتمر .. بل إن المناخ السياسى السودانى ، أضفى هو الآخر على المناقشات حرارة مميزة .. ومن ثم كان الحرص على النجاح شديدا ، مثلما كان القلق على حرية الصحافة وديموقراطية الاتصال بالغا ..

مبعث الحرص ومصدر القلق أن عضوية المؤتمر ، اقتصرت على ممثلى الحكومات ، ولم تمتد بالرحابة الواجبة لتشمل الصحفيين والإعلاميين الممارسين ، الذين هم عماد العملية الإعلامية ، والمشغولون بحرية الصحافة وديموقراطية الاتصال أكثر من ممثلى الحكومات وشاغلى المناصب فى وزارات الإعلام المختلفة ..

كلا الطرفين - الصحفيون والموظفون - يفهمون هذه الحرية وتلك الديموقراطية بمفاهيم مختلفة ، إن لم نزعم أنها متصادمة فى معظم الأحيان ..

البداية تقول إن اليونسكو المنشغلة بإنشاء نظام إعلامى عالمى جديد ، يحقق التوازن العالمي بين الدول المتقدمة والدول النامية فى مجال تبادل المعلومات وتدفق الأنباء ، سبق أن نظمت لهذه القضية ثلاثة مؤتمرات إقليمية : الأول فى سان خوسيه بكوستاريكا عام ١٩٧٦ وحضرته دول أمريكا اللاتينية ، والثانى فى كوالا لمبور بماليزيا عام ١٩٧٩ وحضرته الدول الآسيوية ، والثالث فى ياوندى بالكاميرون عام ١٩٨٠ وحضرته الدول الإفريقية .. وها هو المؤتمر الرابع المخصص للدول العربية يعقد فى الخرطوم عام ١٩٨٧ ، بعد أن تعرقل انعقاده كثيرا بسبب الخلافات السياسية العربية .. بل تحديدا بسبب محاولة بعض الدول العربية الاعتراض على مشاركة مصر فيه ، إلا أن اليونسكو ومعظم الدول المشاركة رفضت هذا الاعتراض ، فغاب المعترضون - آنذاك - عن المؤتمر وهم سوريا وليبيا ولبنان ، بينما شارك ممثلو ١٨ دولة عربية .

الموضوع يتلخص فى عنوان رئيسى ، هو مشكلات الاتصال والإعلام وآفاق مستقبله .. وتحت هذا العنوان قدمت اليونسكو بعد جهد ومعاناة ، وثيقة بنتها على دراسة أعدها بعض الخبراء العرب ، ثم أدخلت عليها الدول العربية كثيرا من التعديلات بالحذف والإضافة طبقا لسياسة ورأى كل دولة على حدة .

ومن خلال مناقشة فصول الوثيقة التى جرت ساخنة فى بعض الفترات ، روتينية فى بعضها الآخر ، انفجرت أزمة الصحافة والإعلام العربى على حقيقتها ، دون أن يقصد المتناقشون ، مثلما انكشفت المواقف المختلفة - المتناقضة غالبا - للدول العربية طبقا لسياسات نظمها واختياراتها العقائدية .

ورغم المحاولات المستميتة التى بذلها أحمد مختار امبو مدير عام اليونسكو آنذاك من خلال مداخلاته العديدة فى الحوار لحث الدول العربية على الاتفاق باسم الدين الواحد واللغة الواحدة والتراث والثقافة والمصالح المشتركة ، إلا أن الحقيقة الواضحة ظلت كما هى .. فبين النظم العربية الحاكمة ، والتى أوفدت للمؤتمر ممثليها الرسميين المعبرين

بالقطع عن خطها السياسى والإعلامى ، كثير من الشكوك والحذر .. كالعادة .

وبدلا من إدارة حوار خصب والتعمق فى حقيقة وضع الإعلام العربى .. إيجابياته وسلبياته .. حدوده وآفاقه .. حاضره ومستقبله .. إنجازاته وقيوده .. موقفه من السلطة الحاكمة وموقف السلطة الحاكمة منه .. مفهوم حرية الصحافة وديموقراطية الاتصال وحدودها .. علاقة الصحافة والإعلام بالجماهير وبنظم الحكم .. حرية الممارسة وضغوط القوانين .. مشاكل الصحفيين والإعلاميين المهنية والسياسية والاقتصادية والقانونية .. تدريب الأجيال الجديدة بعيدا عن تأثير الهجمة الثقافية والإعلامية الأجنبية .. تطويع التكنولوجيا الحديثة فى سبيل تطوير أداء المهام الإعلامية فى مجتمعاتنا العربية النامية .. التى يعانى معظمها من الفقر والتخلف وانتشار الأمية بنسب عالية ...

بدلا من كل ذلك .. أو بعض ذلك على الأقل ، غلبت على مناقشات المؤتمر الروح الرسمية الروتينية المعلبة والمجففة .. وبالتالى جاءت توصياته فى النهاية معبرة بصدق عن هذه الروح ، مثلما أرادت الدول الأعضاء تماما ، مكتفية بالعبارات الفضفاضة والمعممة ، وبالنصوص الروتينية المعتادة .

وربما يعود ذلك كله إلى عدة عوامل أبرزها :

- قصر التمثيل على عضوية ممثلى الحكومات ، وغياب أهم عناصر الإعلام والاتصال ، وهم الصحفيون والإعلاميون والاتصاليون الممارسون ، الذين تختلف رؤاهم ومفاهيمهم بالضرورة ، عن رؤى ومفاهيم ممثلى الحكومات ، فى قضايا حساسة تشغل الجميع ، شرقا وغربا - كحرية الصحافة وديموقراطية الاتصال .

هكذا استأثرت الحكومات بفرض رأيها فى مثل هذه القضايا ، فى غياب أبرز الأطراف العاملة والمؤثرة .. حاملة الرسالة وأداة الاتصال .. ولا نعتقد أن هذا موقف سليم يحقق نتائج إيجابية ، إلا إذا كانت الحكومات العربية ، مازالت ترى أنها وحدها صاحبة الحرية فى تقرير حرية الصحافة وديموقراطية الاتصال .

- جاء التمثيل العربى نفسه متواضعا .. الأمر الذى أدى بالضرورة ، إلى تواضع عناصر المناقشة وضعف الآراء وفتور الحوار .. لقد غاب جميع وزراء الإعلام العرب باستثناء الوزيرين السودانى والموريتانى ، لسبب أو لآخر .. لخطأ تنظيمى ، أو بقصد سياسى . . المهم أن تمثيل الحكومات العربية جاء على مستوى الموظفين

التنفيذيين ، فى مؤتمر يناقش قضايا إعلامية حيوية ذات طابع سياسى ، تتطلب حضور وزراء أصحاب سياسة وقرار .

● بقى العامل الأكثر تأثيرا فى مسار الحوار .. ألا وهو الوثيقة الأساسية التى طرحت للمناقشة .. من المؤكد أن هذه الوثيقة المعدة سلفا ، والتى ولدت بعملية قيصرية مرهقة ، قد مرت فى كل دولة عربية على رقيب متشدد وربما متشنج .. فصادر كل ما يتعارض فيها مع خط دولته السياسى والإعلامى . فإذا تصورنا كيف أن كل حكومة حذفت ما لا تريد ، وأضافت ما تحب ، لعرفنا على الفور الحال الذى آلت إليه الوثيقة ، التى أرادت بها اليونسكو أن تحدد مبادىء ووقائع وتحليلا لواقع الإعلام العربى بمختلف وسائله وأجهزته ، بصرف النظر عن أى خلافات سياسية .

لكن ما أرادته اليونسكو شىء ، وما أرادته الحكومات العربية شىء آخر ..

□ □ □

وبالرغم من كل ذلك .. طفت على السطح حسنة إيجابية ، وهى أن مجرد عقد هذا المؤتمر نجح فى طرح ، ربما لأول مرة بهذا القدر من الشمولية والعلانية ، مشكلات الإعلام العربى وأزماته الواقعية .. ولنا بعد ذلك أمل :

- أن تتنازل الحكومات عن استئثارها الراهن بحرية بحث هذه المشكلات بمفردها ومن خلال خبرائها وموظفيها ، بعيدا عن أصحاب القضية .

- وأن يتنازل أصحاب القضية ـ الصحفيون والإعلاميون – عن سلبيتهم ومخاوفهم ، فيقتحمون الميدان بالرأى المدروس والحوار الديموقراطى والإصرار على المشاركة ..

- وأن تتسع الدائرة ، ليدخل الرأى العام العربى طرفا أصيلا فى مثل هذا الحوار ، تعميقا لمبدأ ديموقراطية الاتصال ، وتأصيلا لحرية الصحافة والإعلام .

ولنا هنا أن نتوقف أمام بعض النقاط المحددة .. تعميقا لبعض مشاكل الصحافة والإعلام والاتصال فى وطننا العربى ، المترابطة مع مثيلاتها فى العالم كله .. المؤثرة بالضرورة على حرية الصحافة والإعلام ..

أولا – ديموقراطية الاتصال

لقد أصبح العالم اليوم ، بفضل ثورة التكنولوجيا الحديثة « قرية الكترونية » بالمعنى الكامل .. مما جعل الاتصال سهلا وسريعا .. وأصبحت الديموقراطية كذلك

تيارا عارما ، يسرى فى عروق وعقول الغالبية الساحقة من الشعوب ، بصرف النظر عن تقدمها أو تخلفها .. غناها أو فقرها ..

وبين الاتصال والديموقراطية – وكلاهما أصبح حقا معترفا به – علاقة عضوية وثيقة داخل تلك القرية الالكترونية المتشابكة المتداخلة ، التى تتبادل المعلومات والآراء والأحداث فى كل اتجاه ومجال بسرعة فائقة .

وهذا هو طابع العملية الاتصالية ، ذات المفهوم الديموقراطى ، حيث نرى أن تمتع سكان القرية الالكترونية – دون تفرقة – بهذه المعلومات المتدفقة عبر وسائل الاتصال يحقق التكافؤ فى الاستفادة بوسائل الإعلام ، المتحررة من احتكار البعض لها .. سواء كان ذلك البعض دولة بعينها ، أو نخبة معينة ، أو فئة متميزة . لأن حق الاتصال والحصول على المعلومات ، يجب أن يكون حقا للجميع دون تمييز بسبب الدين أو اللغة أو العنصر أو الجنس أو الرأى ، والموقف السياسى والفكرى ، وبذلك تتحقق المشاركة الإيجابية ، وإلا ظلت المعلومات تتدفق من أعلى إلى إسفل .. من السلطة الحاكمة إلى المحكومين .. أو من الدول الأقوى للدول الأضعف ..،أو من الشعوب الصناعية الغنية للشعوب النامية الفقيرة .

ولم يكن غريبا إذن أن تؤكد اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال – لجنة ماكبرايد – فى تقريرها النهائى مثل هذه المبادىء :

- أن حرية الكلام وحرية الصحافة وحرية الإعلام وحرية التجمع من الحريات الأساسية لممارسة حقوق الإنسان ، ويعد توسيع هذه الحريات المتعلقة بالاتصال ، بحيث تصبح حقا فرديا وجماعيا أوسع للاتصال بين الناس ، مبدأ من المبادىء التى تسود الآن عملية تحقيق الديموقراطية ، ويعد الدفاع عن جميع حقوق الإنسان واجبا من الواجبات الأساسية لوسائل الإعلام .
- ينبغى تلبية احتياجات الاتصال فى المجتمع الديموقراطى ، عن طريق التوسع فى بعض الحقوق الخاصة ، مثل الحق فى الحصول على المعلومات ، والحق فى إعطاء المعلومات ، والحق فى الحياة الخاصة ، والحق فى المشاركة فى الاتصال العام ، وجميعها عناصر لمفهوم جديد هو الحق فى الاتصال .
- يجب على وسائل الإعلام المشاركة فى الدفاع عن القضايا العادلة للشعوب المكافحة من أجل الحرية والاستقلال ، وعن حقها فى أن تعيش فى سلام وعلى قدم المساواة ودون تدخل خارجى ، ويكتسب ذلك أهمية خاصة بالنسبة لأبناء الشعوب

المضطهدة ، الذين يتعرضون أثناء نضالهم ضد الاستعمار والتمييز الدينى والعنصرى للحرمان من فرصة إسماع صوتهم داخل بلادهم نفسها ..

- يجب على جميع العاملين فى مجالات الإعلام الجماهيرى ، الإسهام فى إقرار حقوق الإنسان الفردية والجماعية .. ولا يقتصر ذلك على دعم تلك المبادىء .. والحقوق ، بل يشمل فضح أى انتهاك لها ومساندة جميع من تتعرض حقوقهم للانتهاك أو الإهمال ..

وينبغى على النقابات والجمعيات المهنية والرأى العام مؤازرة الصحفيين الذين يتعرضون للضغط أو الإيذاء بسبب دفاعهم عن حقوق الإنسان .[٣٤]

□ □ □

ثانيا – حرية الصحافة

حين نتحدث عن فلسفة الحق فى الاتصال ، بذلك المفهوم الواسع والعميق الذى جاء فى تقرير لجنة ماكبرايد ، وصار تيارا عالميا عاما وعارما الآن ... وحين نحاول مقارنة ذلك بما يجرى فى وطننا العربى نجد عجباً ..

فالحديث عال وكثير ورنان حول حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى .. لكن الممارسة تكشف للأسف عور هذا الحديث ومغالطاته .. نحن نتكلم فقط عن تلك الحرية ، لكننا لا نمارسها عمليا إلا استثناء ، سواء كان هذا الاستثناء زمنيا أو سياسيا أو جغرافيا ..

نشهد بأن كل دساتير الدول العربية ـ مثلها مثل كل دول العالم الثالث ـ تنص فى بنودها صراحة على حرية التعبير ضمن الحريات العامة .. ولكن النصوص الدستورية والقانونية وحدها لا تكفى ، وإلا أصبح الأمر مجرد حرية الصراخ .

وإذا كانت النصوص الدستورية والضمانات القانونية ضرورية لضمان ديموقراطية الاتصال وحرية الصحافة والإعلام ، فإن الأمر يحتاج لترجمة ذلك إلى ممارسات فعلية وعملية ، ويحتاج إلى بناء قاعدة مادية ملموسة ...

نستطيع أن نضرب أمثله صارخة عن القوانين ومواد العقوبات واللوائح الإدارية

---

(٣٤) التقرير النهائى للجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصال – لجنة ماكبرايد – اليونسكو .

والموانع القانونية والعقبات السياسية التى تعرقل ديموقراطية الاتصال فى بلادنا العربية ، والتى تحول النصوص القانونية والدستورية إلى مواد جافة جامدة خالية من المعنى ، مثل قوانين الرقابة الصارمة والمصادرة ومطاردة الصحفيين واضطهادهم ومعاقبتهم بسبب آرائهم ومواقفهم ..

لكننا نتوقف بالتأمل أمام بعض المشكلات الرئيسية التى تعوق حرية الصحافة العربية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ... مثل :

- تأخذ معظم الحكومات العربية ، بسياسة الترخيص المسبق لإصدار الصحف والمجلات ... بما يعنيه ذلك من قيود سياسية وقانونية وإدارية وعقبات مالية ، تتيح للسلطة الحاكمة ، فرصة التحكم المطلق فى الترخيص أو سحب الترخيص ، أو عدم الترخيص أصلا بالإصدار .

- تطبق معظم الحكومات العربية ، الرقابة الصارمة ، سواء كانت رقابة مباشرة عن طريق رقيب مقيم فى مقر الصحيفة ، يقرأ المواد التحريرية قبل طبعها ، أو كانت رقابة غير مباشرة عن طريق رؤساء التحرير الذين تعينهم وتقيلهم .. تكافئهم وتعاقبهم .. تقربهم وتبعدهم ..

- تمارس سلطة الحكم عادة ، السيطرة على مصادر المعلومات ، فتسمح بما تريد إيصاله للقراء عبر الصحف ، وتحجب ما لا تريد مما يشكل قيدا أساسيا ، ليس فقط على حرية الصحافة وتدفق المعلومات ، بل على حرية الرأى العام فى ممارسة حقه فى الاتصال ..

- أصبحت الإعلانات سلاحا أساسيا فى يد الدولة ، تضغط به على الصحف .. تمنح وتمنع ... تكافىء وتعاقب ، بعد أن صار دخل الإعلانات يشكل البند الرئيسى فى ميزانية الصحف .

- بنفس الدرجة ، تحول ورق الطباعة إلى عنصر استنزاف ضاغط للصحف ، نظرا لارتفاع أسعاره بشكل جنونى خلال السنوات الأخيرة .. وهناك بعض الحكومات العربية تقوم بدعم استيراد ورق الصحف من الخزينة العامة ، لتساعد الصحف على استمرار انتشارها ، بينما تخلت حكومات أخرى عن ذلك ، مما أوقع الصحف فى مأزق مالى وصحفى خطير يهددها بالانكماش والتوقف .

- أدى ارتفاع نسبة الأمية فى الدول العربية ، (ويتراوح بين ٣٦,٦٪ و ٧٥,٤٪ فى

معظم الدول ، ويقفز إلى ٩٣,٩٪ فى بعضها) إلى محاصرة انتشار الصحف وقلة توزيعها .. فإذا أضفنا إلى ذلك ضعف القدرة الشرائية بسبب انخفاض مستوى الدخل ، لعرفنا كم تصل نسبة مقروئية الصحف ومعدلات توزيعها .

ففى عام ١٩٨٤ على سبيل القياس ، بلغ متوسط تداول الصحف فى الوطن العربى بشكل عام ٣٥ نسخة لكل ألف نسمة ، وهو معدل أقل كثيرا من ذلك الذى وضعته اليونسكو كحد أدنى ، وهو مائة نسخة لكل ألف نسمة .(٣٥)

- أدت الخلافات السياسية بين الدول العربية ، إلى فرض قيود وحواجز على تبادل المعلومات ودخول الصحف وتوزيعها فى معظم الدول العربية ... فضلا عن القيود المفروضة على نقل الصحف – خاصة عن طريق الطيران – وارتفاع التكلفة ، الأمر الذى يعرقل انتشار الصحف وتبادل المعلومات والآراء ، ويجهض حرية الصحافة والإعلام .
- كان من نتيجة السياسات المركزية المتبعة فى معظم الدول العربية ، أن تركز إصدار الصحف فى العواصم والمدن الكبرى – رغم بعض الاستثناءات القليلة – فاقتصر تبادل المعلومات على فئات معينة ، وتلاشت الصحف المحلية والإقليمية ، وسرى الاحتكار المركزى ، الأمر الذى ضرب فلسفة ديموقراطية الاتصال فى الصميم .

وإذا جاز لنا أن نلتقط ، واحدة فقط من هذه المشكلات المعوقة لحرية الصحافة وديموقراطية الاتصال ، فى بلادنا العربية ، فإننا نختار الأزمة الطاحنة التى تعانيها الصحف العربية ، نتيجة أزمة الورق .

لقد أصبح ورق الصحف مادة استراتيجية على المستوى العالمى ، تأتى فى مرتبة متقدمة بعد الأسلحة العسكرية ، والقمح ، والنفط ، تحتكرها بعض الدول الكبرى ، وتتحكم فى أسواقها وتستغلها كسلاح للضغط والابتزاز وفرض الشروط على الدول المستوردة .

وقد كان لافتا للنظر ، أن ينعقد المؤتمر الدولى الحكومى لسياسات الاتصال بالدول العربية فوق أرض السودان ، الدولة العربية الوحيدة تقريبا المهيأة لإقامة صناعة ورق

---

(٣٥) وثيقة مشكلات الاتصال وآفاق مستقبله .. المقدمة للمؤتمر الدولى الحكومى لسياسات الاتصال فى الدول العربية – عربكوم – يوليو ١٩٨٧ .

الصحف بحكم توافر الخامات اللازمة ، بينما كانت صحفها تتوقف واحدة بعد الأُخرى ، بسبب نفاد ورق الطباعة اللازم ، وبسبب عجزها عن تدبير النقد الأجنبى لاستيراده .

وكان غريبا أن تمر الصحف السودانية بهذا المأزق ، فى وقت تنتعش فيه الممارسة الديموقراطية ، وتتعدد الأحزاب ومنابر الرأى ، وبالتالى تصبح الصحف الحزبية والمستقلة هى الوسيلة الإعلامية الأقوى تأثيرا ... ومعنى دخولها فى دوامة نقص الورق أو انعدامه ، وإنقاص صفحاتها أو كميات مطبوعاتها ثم توقفها فى النهاية ، هو خنق صريح لحرية الصحافة وإجهاض لديموقراطية الاتصال .

وليس الأمر مقصورا على الصحف السودانية – وإن كانت هى فى الموقف الأسوأ – بل إن هذه الأزمة تطارد الصحف فى معظم الدول العربية – وكلها مستوردة للورق – وفى مقدمتها الصحف المصرية بمؤسساتها الكبيرة والراسخة ، التى اضطر معظمها إلى تخفيض عدد الصفحات وكمية المطبوع ..

ولايمكننا إلا الربط بين أزمة ورق الصحف وديموقراطية الاتصال وحرية الصحافة ... إذ كيف سيتحقق تبادل الآراء صعودا وهبوطا وفى مختلف الاتجاهات ، إلا على صفحات الصحف كوسيلة إعلام مؤثرة وقوية ... وكيف تصدر الصحف بدون ورق وخامات للطباعة ، أو فى ظل ارتفاع أسعارها العالمية بدرجة مذهلة خلال فترات قصيرة متتالية .

ولذلك نؤكد أن الحديث عن ديموقراطية الاتصال لا يكفى ، لكننا نحتاج إلى ترجمة الحديث إلى واقع عملى ملموس يوفر ضمانة الاستمرار وحرية الممارسة أمام وسائل الإعلام والاتصال بشكل عام ، ونعنى بذلك أن إنشاء صناعة عربية لورق الصحف وخامات الطباعة ضرورة أساسية ملحة على المستوى الوطنى والقومى .

إن الدول العربية ، مزدحمة بالإمكانات والثروات الطبيعية وبالأموال المكدسة فى البنوك الأجنبية ، وببنوك التمويل والتنمية ، لكن أحدا لم يجرؤ على التقدم لتمويل مثل هذه الصناعة الاستراتيجية ، رغم توافر المواد الخام اللازمة ، كما هو حادث فى السودان مثلا .

ونظن أن ذلك يعود أول ما يعود إلى سياسة الاعتماد المتزايد على الاستيراد من الأسواق الدولية ، التى تتحكم فيها الدول الغنية الصناعية المسيطرة والمحتكرة .. أى أن الأمر مرتبط فى النهاية بسياسة التبعية الاقتصادية والسياسية ، التى مازلنا أسرى لها ، رغم كل ما يقال عن الاستقلال وشعاراته ..

ولعلنا نضيف أن العالم الغربى على سبيل المثال ، حين يتحدث عن ديموقراطية الاتصال ويمارس حرية الصحافة والإعلام ، إنما يفعل ذلك فى إطار عملية متكاملة ، تشمل القيم والمبادىء والقوانين اللازمة لحمايتها .. مثلما تشمل توفير أساسيات إتمام العملية الإعلامية بضمان المواد الخام والمعدات والأجهزة والكوادر البشرية المدربة والمؤهلة ، دون ما سيطرة أو تحكم خارجى .. وبذلك كله تتم العملية الإعلامية فى انسياب وديموقراطية بلا عراقيل أوقيود خارجية .

أما حين نتحدث نحن فى الوطن العربى ، عن ذلك ، فإننا نكتفى على الأغلب ، بالتغنى بحرية الصحافة وديموقراطية الاتصال « المكفولة طبقا للدستور » والمضمونة من القائد والزعيم الملهم المزدهرة بفضل حكمته ، والمتألقة بتوجيهاته السديدة !

لكن تبقى حقيقة التخلف والتضليل قائمة ... لأننا لا نبذل الجهد الضرورى لتوفير الضمانات الكافية والفعلية لإتمام العملية الإعلامية المتكاملة ، ولبناء ديموقراطية الاتصال الحقيقية والواقعية ..

وسوف يستمر الحال على ما هو عليه ، طالما استمر سيرنا على نفس المنوال ، المتعامى والمضلل ، وبنفس منطق خداع النفس .. بصرف النظر عن أى شعارات رنانة أو كلمات براقة ، تتغنى ليل نهار بحرية الصحافة وديموقراطية الاتصال .

الفصـل الخـامـس

حـرية الصحـافة تحت سنابك الاحتـلال

« وأكتُم علمي عن ذوى الجهل طاقتى
ولا أنثرُ الدرَ الثمينَ على الغنمْ
فَمَنْ مَنحَ الجهالَ علماً أضاعَه
ومنْ منع المستوجبين فقد ظلمْ »

[الإمام الشافعى]

ثمة مقولة شائعة فى وطننا العربى ، أصبحت كالأسطورة المتوارثة .. يرددها البعض منا ، كالببغاء ، دون عميق تفكير ، أو كثير تدبير ..

المقولة الشائعة ، مصدرها إسرائيل ، والغرب الأوروبى الأمريكى من ورائها ، تقول ببساطة وتروج فى خبث ، إن إسرائيل وحدها هى واحة الديموقراطية ، فى منطقة لا ولم تعرف إلا حكم الاستبداد والقهر على مر العصور والأزمان .. وأن إسرائيل وحدها هى واحة التقدم فى بيئة صحراوية جافة الفكر مجدبة الوجدان ، لا تصلح لازدهار حضارى مستقر ودائم .

ومن شدة تأثير هذه المقولة الكاذبة المخادعة ، وعمق انتشارها ، بين بعض فئات الشعب العربى ، بعد أن غرزتها وسائل الإعلام الغربية فى الأدمغة ، أصبحنا بين يوم وليلة ، نضع إسرائيل ، كنموذج يحتذى ، ومثال يتبع .. كأنما نحقق بأنفسنا ما يريده الغرب ... فإذا كان الحديث عن التخلف والتأخر وسفه الإنفاق فى بعض بلادنا العربية ، سارعنا إلى المقارنة بتقدم إسرائيل وتنميتها المتقدمة وإنفاقها كل « شاقل » فى موضعه ..

وإذا كان الحديث عن القهر والاستبداد والديكتاتورية فى بعض بلادنا العربية ، انقلبنا – تحت ضغط الإحباط – للغزل الصريح ، فى حرية « المجتمع » الإسرائيلى ، وديموقراطية الحكم فيه ..

أما إذا كان الحديث ، عن غياب حرية الصحافة ، واختناق المعلومات فى محابس بيروقراطية ، قلنا انظروا ما تتمتع به الصحافة الإسرائيلية من حرية وتدفق معلومات .

ربما كان المظهر فى كل ذلك صحيحاً إلى حد كبير ، لكن للمسألة جذورها وأعماقها ..

إسرائيل قطعة من الغرب ، تم تصديرها كاملة التصنيع ، جاهزة التركيب .. جاءت إلى المنطقة تحمل معها كل فكر وثقافة وعلوم وسلوك المجتمعات الغربية ، التى عاش فيها اليهود ، عبر مئات بل آلاف السنين ، منها هاجروا إلى فلسطين بتخطيط متكامل منظم ، باسم العودة إلى أرض « المعاد » ، مع ما تثيره هذه الكلمة من « عواطف جياشة » فى وجدان اليهود ، لكن الهدف الأول لم يكن إلا تركيب قاعدة عسكرية صناعية غربية فى منطقة مفصلية ، بين مصر فى الغرب ، وباقى الدول العربية فى الشرق ، إعدادا لمهمة استعمارية فى الأساس .

هذه واحدة .. أما الثانية ، فهى أن إسرائيل ليست واحة الحرية والتقدم والديموقراطية ، بحد ذاتها ، إلا بمقدار النقص الذى يعانيه العرب ، فى هذا العصر ..

نعم ثمة نظم ديكتاتورية ، وحكم استبدادى فردى ، وتخلف فى المعيشة ، وتراجع فى الفكر والثقافة ... لكن كل ذلك ليس إلا « حالة زمنية وقتية » تسيطر اليوم ، وقد تختفى غدا ، تماما كما أن « النموذج الإسرائيلى المعلب » بما يتمتع به من ظواهر الديموقراطية والتقدم ليس إلا حالة زمنية وقتية محددة كذلك .. وجدت اليوم ، وقد تختفى غدا .. لأن أساسها مصنوع وكيانها مزروع ..

كل شيء مستورد ، يأتى من الغرب ، عبر الإمدادات اليومية ، سواء كان سلاحا يقوى الترسانة المكدسة فى « القاعدة العسكرية الأمامية » للغرب ، أو كان مالا للإنفاق على العاملين فى هذه القاعدة المهاجرين – أو المهجرين – إليها .. أو كان ثقافة وصحافة وسلوكا ، يمارسه هؤلاء ، مثلما كانوا هم أو أجدادهم يمارسونه فى الغرب ..

ورغم كل ذلك ، فإن التضخم الإسرائيلى ، هو أعلى المعدلات فى العالم ... و « المجتمع الإسرائيلى » هو الأكثر تفسخا والأشد تصارعا ، والديموقراطية

الإسرائيلية مازالت ، وسوف تظل موضع تساؤل دائم . فحين يصل معدل التضخم إلى ٣٠٠٪ ، وحين لا يتوقف ضخ المساعدات المالية والعينية ، من أوروبا وأمريكا ، لإسرائيل لتعيش ازدهارا ظاهرا ، فهذا ليس إلا التعبير الحقيقى عما ندعى ..

وحين تتحول الديموقراطية فى إسرائيل ، إلى ديموقراطية على النموذج « الإسبرطى » الضيق ، حيث يمارس اليهود الغربيون حريتهم الكاملة فى قهر اليهود الشرقيين ، وحيث تعيش فئات يهودية مضطهدة مطاردة منبوذة « كالفلاشا » وكل اليهود الهنود والسود ، فليس هذا إلا الدليل على صراع اجتماعى معاد للديموقراطية ..

وحين تمارس الدولة العبرية ، بكل فئاتها الحاكمة والمحكومة ، القهر ضد الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة ، بل وضد العرب بشكل مطلق ، فليس هذا إلا الشاهد الرئيسى على زيف كل الادعاءات الإسرائيلية والغربية ... عن واحة الديموقراطية والتقدم وسط صحراء الجهل والتخلف والديكتاتورية .

أما حين نتحدث عن حرية الصحافة ، فحدث ولا حرج .. إذ أن قوانين الرقابة على المطبوعات وعلى الأنباء فى إسرائيل ، هى واحدة من أقسى القوانين المماثلة فى « الديموقراطيات الغربية » التى أخرجت النموذج الإسرائيلى المركب سابق التجهيز ..

ولعل المتابعات اليومية ، لممارسة الرقابة ، على الصحف الإسرائيلية نفسها ، تكشف بالدليل العملى زيف حرية الصحافة وتدفق الأنباء .. فإذا ما انتقلنا إلى « حرية الصحف العربية » الصادرة فى الأرض المحتلة ، فالأمر ولا شك شديد التعقيد .. بالغ الصرامة .. حيث الرقابة المسبقة ، والمصادرة اليومية ، والإيقاف لمدد طويلة ، وسحب الترخيص ، واضطهاد الصحفيين ، وفصلهم ، والاعتداء الجسدى عليهم واعتقالهم ، بل وترحيلهم بالطرد من وطنهم ، يمثل عملا عاديا وسلوكا مألوفا ، تمارسه « الديموقراطية الإسبرطية » المغلقة فى إسرائيل .

□ □ □

الحقيقة أيضاً .. أن الصحافة العربية فى فلسطين ، ولدت وترعرعت وعاشت وسط ظروف تاريخية قاسية ، منذ القرن الماضى وحتى الآن .. إذ أنها مرت بثلاث مراحل من الاضطهاد والمصادرة والمطاردة : مرحلة العهد العثمانى ، ومرحلة الانتداب البريطانى ، ثم مرحلة الاحتلال الصهيونى .

أى أنها تخلصت من قهر ، لتقع فى اضطهاد .. ومن اضطهاد إلى اقتلاع

وسحق .. وإن ظلت رغم كل ذلك عالية الصوت قوية التأثير ، تحمل على صفحاتها عبر المراحل الثلاث ، كل مظاهر الثقافة الفلسطينية المميزة ، مثلما تحمل شعلة الكفاح للحركة الوطنية الفلسطينية ، التى ناضلت للتخلص من الحكم العثمانى ، ثم من الانتداب البريطانى ، وصولا إلى الاستعمار الاستيطانى الصهيونى .

ولم يكن تأثير هذه الصحافة مقصورا ، على وطنها الصغير – فلسطين – بل امتد بامتداد الوطن الأكبر – البلاد العربية – حيث كانت بعض إشعاعاتها تصل إلى هذه البلاد ، وحيث هاجر من فلسطين صحفيون – تربوا فى المدرسة الصحفية الفلسطينية – إلى كثير من الأقطار العربية مثل مصر وسوريا ولبنان والعراق والسعودية والأردن .. إلخ[٣٦] ، سواء كان ذلك بسبب الاضطهاد والقهر ومصادرة الصحف والتضييق على حرية الصحافة ، أو كان بسبب البحث عن عوالم أوسع ، وآفاق أرحب .

وهكذا لمعت خلال الحكم العثمانى لفلسطين أسماء صحفيين كبار وصحف مشهورة ، مثل : على الريماوى وخليل السكاكينى وعيسى العيسى ويوسف العيسى وبولس شحادة .[٣٧]

وبرزت صحف القدس الشريف ، والنجاح ، وبيت المقدس ، وفلسطين ، ومرآة الشرق .

ولمعت خلال الانتداب البريطانى أيضاً أسماء صحفيين وصحف ، مثل : سليمان التاجى الفاروقى وإبراهيم الشنطى ومنيف الحسينى وعارف العزونى وإميل توما وعيسى شاكر وعبد الغنى الخطيب ومخلص عمرو وعقيل هاشم .

بينما شهدت فترة الانتداب البريطانى على فلسطين (١٩١٨ – ١٩٤٨) نحو مائة وخمسين جريدة ومجلة .[٣٨]

وفى حين هاجر صحفيون فلسطينيون كثيرون من وطنهم الصغير إلى بلاد عربية

---

(٣٦) عبد القادر ياسين ـ صحفيون فلسطينيون من العهد العثمانى إلى عهد الانتداب البريطانى .

(٣٧) هرب بولس شحادة من حكم بالإعدام أصدره ضده الباب العالى ، ولجأ إلى مصر حيث كان يكتب فى المقتطف والمقطم والمؤيد والهلال ، ثم عاد إلى فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى ، وأصدر هناك صحيفة مرآة الشرق التى سرعان ما أغلقتها سلطات الاحتلال البريطانى . وفى هذه الصحيفة برزت أقلام مثل أكرم زعيتر وأحمد الشقيرى .

(٣٨) عبد القادر ياسين .. المصدر السابق ذكره .

أخرى فى الوطن الكبير ، وعملوا فى صحفها ومجلاتها ، فإن صحفيين عربا آخرين ، ذهبوا إلى فلسطين فى رحلة مضادة حيث عملوا فيها مثل : يوسف فرنسيس ويوسف حنا وعلى منصور وعبد الهادى عرفان وألبير عمون (من مصر) - وسامى السراج وخير الدين الزركلى ومحمود الشركسى وإبراهيم كريم وجلال عوف وصلاح الدين المختار ومحمود الخيمى (من سوريا) - وعجاج نويهض وكمال عباس وخليل نمر وسليم اللوزى وأحمد متيمنة ويوسف ياسين (من السعودية).(٣٩)

وقد جاء الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وغزة بعد عدوان ١٩٦٧ ، ليفجر موجة جديدة من إصدار الصحف والمجلات الفلسطينية رغم كل قوانين الرقابة وإجراءات المصادرة والمطاردة المستمرة ، وأهمها صحف القدس والفجر والميثاق والشعب ، وكلها يومية ، والطليعة والجسر والدرب والنهار والموقف والفجر باللغة الانجليزية ، وكلها أسبوعية ، ومجلات العودة والعهد والبيادر الأدبى والكاتب والفجر الأدبى والشراع والعلوم والأسبوع الجديد .(٤٠)

□ □ □

ولقد كان طبيعيا أن تواكب الصحف والصحفيون العاملون بها ، ازدهار حركة المقاومة الوطنية للاحتلال الإسرائيلى ، وأن ترتبط بطريق مباشر أو غير مباشر بمنظمات المقاومة ، وبمنظمة التحرير الفلسطينية أساسا .. باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، وأن تتحول إلى أداة كفاح وصحافة ثورة ومقاومة ، تعبيرا عن حالة الغليان التى تسود الأراضى العربية المحتلة .

وفى المقابل كثفت سلطات الاحتلال الإسرائيلى من إجراءاتها القمعية ضد الصحف والصحفيين الفلسطينيين ، فقيدت حركتها وحركتهم ، وطبقت عليهما قانون الطوارىء الذى أصدرته بريطانيا عام ١٩٤٥ خلال انتدابها على فلسطين ، وإن كانت إسرائيل قد زادت تسليحه بنصوص قهرية جديدة وإضافية لتحكم قبضتها على حركة المقاومة الفلسطينية فى الأرض المحتلة بشكل عام ، وعلى الصحافة والصحفيين الفلسطينيين بشكل خاص .

---

(٣٩) البدوى الملثم - من أعلام الفكر والأدب فى فلسطين .

(٤٠) قالت وزارة الداخلية الإسرائيلية فى أغسطس ١٩٨٦ إن عدد الصحف العربية التى تصدر فى (إسرائيل) منذ عام ١٩٦٧ يبلغ أكثر من ٣٠ صحيفة ومجلة ، أغلقت السلطات أربعا منها نهائيا .

وبالتالى لا تكاد جريدة أو مجلة تسلم من المصادرة أو التعطيل أو الإيقاف ، مثلما لا يكاد صحفى فلسطينى يفلت من استجواب أو اعتقال أو إيقاف أو طرد وترحيل ، بل إن التنكيل الإسرائيلى قد امتد ليشمل تفجير مبانى الصحف الفلسطينية وسرقتها ليلا ومداهمتها فى كل وقت ، مثلما امتد ليشمل أسر الصحفيين وأبناءهم وأصدقاءهم ، تضييقا للخناق وزرعا للفزع والإرهاب فى نفوس الجميع ، وخنقا لصوت المقاومة والثورة .

ومنذ أن احتلت إسرائيل القدس والضفة والقطاع بعد عدوان ١٩٦٧ ، فرضت رقابتها الصارمة على الصحف العربية التى تصدر فيها ، وطبقت عليها القوانين العسكرية الإسرائيلية ، فضلا عن قانون الطوارىء المعمول به منذ أن فرضه الانتداب البريطانى فى عام ١٩٤٥ . وتطبيقا لهذه القوانين المقيدة للحريات ، قامت السلطات الإسرائيلية بإغلاق صحيفة « الميثاق » ، تحت شعار أنه يحق لهذه السلطات إغلاق أية صحيفة أو مصادرتها إذا ما نشرت مادة تتعارض مع الأمن !

وهذا ما تقوم به إسرائيل ، حيث تفرض رقابة مشددة على الصحف الفلسطينية ، وتخضعها لعملية تدقيق شديدة ، كما تخضع رؤساء تحريرها ومحرريها لاستجوابات مستمرة ، فضلا عن وضع أسمائهم فى قائمة سوداء ، بعكس كل ما تدعيه إسرائيل عن الحرية والديموقراطية .

والشيء المؤكد - كما يقول تقرير نشرته صحيفة « فرانكفورتر الجماينه » الألمانية - أن دور الصحافة العربية فى القدس وباقى الأراضى العربية المحتلة ، قد زاد بشكل ملحوظ فى السنوات الأخيرة ، باعتبارها صحافة مناضلة .. ولذلك فإن إسرائيل تعتبر الصحافة العربية ، العدو الثانى لها ، بعد منظمة التحرير الفلسطينية ... ومن ثم فهى لا تتوانى عن التنكيل بالصحفيين الفلسطينيين فى كل مناسبة ولا تتوقف عن خوض حرب غير معلنة ضد الصحافة والصحفيين العرب فى الأرض العربية المحتلة .(٤١)

هل الأمر فى حاجة إلى شهادة شهود لإثبات حالة تلبس إسرائيل بإهدار حرية الصحافة ...

حسنا الشهود كثيرون ..

---

(٤١) مقال بعنوان « إسرائيل تضيق الخناق على الصحف العربية فى الأراضى العربية المحتلة » ، نشرته فرانكفورتر الجماينه الألمانية يوم ٢٣ / ٨ / ١٩٨٦ .

● ● الشهادة الأولى

« داوود كتاب » مدير تحرير صحيفة الفجر العربية ، يقول إن إجراءات القمع الإسرائيلية لا تنتهى .. لقد أمرت السلطات الإسرائيلية بإغلاق الصحيفة لمدة أسبوع عقابا لها على نشر صورة لامرأة فلسطينية حامل ، قتلها جنود الاحتلال رميا بالرصاص فى قريتها بالضفة الغربية ... وإغلاق الصحيفة ليس سوى أحد أشكال الضغوط التى تمارسها إسرائيل ، ضد الصحيفة لكى تغير من سياستها المناهضة للاحتلال الإسرائيلى ... يضيف أيضاً أن الصحف العربية تقع ضحية لهذه الممارسات القمعية والتعسفية لسلطات الاحتلال .. على سبيل المثال : بعث أحد مراسلى « الفجر » بخبر صغير مختصر عن المظاهرات التى قام بها طلاب جامعة بيت لحم ضد تعيين رؤساء ثلاث بلديات ، إلا أن سلطات الاحتلال رفضت نشره بالصحيفة ، حتى بعد أن تم تعديله ليقتصر على ما أذاعه التليفزيون الإسرائيلى نفسه .(٤٢)

يقول « داوود كتاب » أيضا : إن التعسف الإسرائيلى ، يصبح أشد وأكثر صرامة ، عندما يتعلق الأمر بافتتاحيات الصحف العربية ، ففى خلال أسبوع واحد مثلا ، لم تستطع صحيفة « الفجر » ، نشر سوى أربع افتتاحيات من سبع ، على الرغم من كتابتها باعتدال واضح .. ورغم أن الافتتاحيات المرفوضة رقابيا تصبح من الأسرار التى لا يجب كشفها على الإطلاق طبقاً للأوامر الإسرائيلية ، إلا أنه على استعداد للمجازفة بكشف حقيقة هذه الافتتاحيات أمام المراسلين الأجانب ، لفضح الرقابة الصهيونية المتعسفة .

ويؤكد « داوود كتاب » أن التعسف الإسرائيلى لا يقف عند هذا الحد ، بل إنه يمتد إلى مجالات أخرى ، مثل منع الصحفيين العرب من حضور المؤتمرات وتغطية المناسبات المختلفة .. وقد منع هو نفسه عدة مرات من حضور مؤتمرات صحفية رغم حصوله المسبق على تصريح رسمى بذلك ..

ويقول إن قيام السلطات الإسرائيلية باعتقال الصحفيين الفلسطينيين أصبح أمرا معتادا .. إن ثلاثة من العاملين معه فى « الفجر » كانوا ضحية لهذه الاعتقالات ، من بينهم الصحفى « حمدى فراج » الذى وضع قيد الإقامة الجبرية خمس سنوات ، حتى

---

(٤٢) أشار الاتحاد العالمى للصحفيين فى تقريره السنوى لعام ٨٥ / ١٩٨٦ إلى أن الرقابة الإسرائيلية على الصحف العربية تعتبر أكثر صرامة مقارنة مع الصحف والوكالات الأجنبية .

تدخلت منظمة العفو الدولية وتمكنت من الإفراج عنه .. لكن سلطات الاحتلال لم تلبث أن وضعته مرة أخرى قيد الإقامة الجبرية بحجة انتمائه لمنظمة التحرير الفلسطينية .

□ □ □

●● الشهادة الثانية

« أموس دولن » مراسل صحيفة الجارديان البريطانية فى إسرائيل يقول : إن ما يحدث فى إسرائيل يثير الاشمئزاز حيث تقع أحداث كثيرة فى ظل الاحتلال العسكرى ، خاصة انتهاك حقوق الإنسان بشكل مستمر ويومى ، وحيث الاعتقال وفرض الإقامة الجبرية لسنوات عديدة ودون محاكمة .

يضيف أموس أيضا .. إنه وقع فى مشاكل كثيرة مع الرقابة الإسرائيلية بسبب نشره لتقرير فى صحيفته البريطانية عن التعاون الاقتصادى والعسكرى بين إسرائيل وجنوب افريقيا العنصرية .. وقد أرفق بتقريره فقرة قصيرة حول خضوع التقرير للرقابة الإسرائيلية ، وأنه نشر دون علم السلطات الإسرائيلية ، الأمر الذى أثار الرقابة الإسرائيلية ، فوجهت له تحذيرا شديد اللهجة ، بعدم الإشارة إلى وجود رقابة !

□ □ □

●● الشهادة الثالثة

والشهادة الثالثة ، مرتبطة – كالأولى ، والثانية – ارتباطا وثيقا ، بحرية الصحافة بشكل خاص ، وبحقوق الإنسان بشكل عام ، وقد جاءت لتفضح الوجه القبيح لسلطة الاحتلال الإسرائيلى ، فى مواجهة الصحافة ..

بعد اعتقال فى زنزانة انفرادية لمدة ٥٥ يوما ، وبعد خمسة اعتقالات سابقة ، أبعدت سلطات الاحتلال الصهيونى ، الصحفى والكاتب الفلسطينى « أكرم هنية » رئيس تحرير صحيفة الشعب المقدسية منذ عام ١٩٨٢ ، وأول رئيس لرابطة الصحفيين العرب فى الأرض المحتلة – أبعدته من وطنه فلسطين ، منفيا إلى الشتات الفلسطينى ، بحجة مناصرته لحركة فتح ولمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات[٤٣] .. استندت

---

(٤٣) ندد المعهد الدولى للصحافة – ومقره لندن – فى يناير ١٩٨٧ بقرار إسرائيل احتجاز ثم طرد الصحفى والكاتب الفلسطينى أكرم هنية ، وبإساءة معاملة الصحفيين العرب من جانب السلطات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة .

فى قرار الإبعاد إلى قانون الطوارئ لعام ١٩٤٥ الذى وضعته سلطات الانتداب البريطانى على فلسطين ، والذى طالما لعنته وأدانته إسرائيل ، وكذلك على ٣١١ ملفاً أمنياً عن نشاطات أكرم هنية السرية ، واتصالاته بفتح ، وتحريضه عرب الأرض المحتلة على الثورة والانتفاضة ضد قوات الاحتلال ، كعضو فى « لجنة التوجيه الوطنى الفلسطينية » .(٤٤)

يقول أكرم هنية فى تعريته للقمع الإسرائيلى ضد حرية الكلمة فى الأرض المحتلة وضد قرار إبعاده من وطنه فلسطين :

« كان فهمى للأمر منذ البداية أنه لا جدوى من كل هذه الأمور ، وأن قرار إبعادى سيجد التصديق عليه من قبل المحكمة العليا واللجنة العسكرية ، وكان هدفى من تقديم « الالتماس » شعورى بأنه ممكن بوضعى الصحفى أن أستغل الفترة التى تتاح لى لمحاولة تكوين رأى عام محلى وإسرائيلى وعالمى حول قضيتى ، ولكنه قد يسهم فى منع إبعاد مواطنين آخرين فى المستقبل . بالإضافة إلى ذلك فإنى تقدمت بطلب « الالتماس » لأنى كنت أسمع كثيرا من الأصدقاء الأوروبيين ، أو حتى من غير الأصدقاء ، عندما كانوا يتوجهون للسلطات الإسرائيلية حول قرار الإبعاد .. كان جوابها يتلخص بأن هناك فرصة أمام أكرم هنية لكى يتوجه إلى المحكمة العليا و « العدالة » الإسرائيلية ، وإذا وجدت المحكمة العليا أنه متهم سيتم إبعاده ، وإذا وجدت أنه برىء سيلغى قرار الإبعاد ، حتى أن إسحق رابين وزير الدفاع رد على استجوابات الكنيست قائلا : إن على أكرم هنية أن يتقدم إلى المحكمة العليا ونحن ملزمون بقرارها .. ولمزيد من التوضيح فإن هذه المسألة تتعلق باللعبة التى يحاول الإسرائيليون فرض قواعدها فى الأراضى المحتلة ، إنهم يحاولون دائما إضفاء ما يرون أنه مشروعية زائفة على قراراتهم التعسفية ، فعندما يبعد المواطن أو يصدر قرار بإبعاده يتيحون له مجالين : المجال الأول ، التوجه إلى لجنة تسمى اللجنة الاستشارية العسكرية ، وهى مشكلة من ضابط اختصاصى بالقانون وضابطين آخرين ، ومهمة هذه اللجنة كما يشير اسمها استشارية تناقش قرار الإبعاد ، فإما توصى بالمصادقة عليه أو ترفضه ، وعادة يصدر القرار بالموافقة ... لأن عمل هذه اللجنة هو خاتم مطاطى لقرارات الحكم العسكرى . وخلال

---

(٤٤) ولد أكرم هنية فى عام ١٩٥٣ ، وظل يعيش مع والده فى رام الله ، وتخرج فى كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٧٥ ، له أربع مجموعات قصصية هى السفينة الأخيرة - الميناء الأخير ١٩٧٩ ، هزيمة الشاطر حسن ١٩٨٠ ، وقائع التغريبة الثانية للهلال ١٩٨١ ، وطقوس لزمن آخر .

استئنافى أمام هذه اللجنة عُقدت جلستان استمرتا أكثر من عشرين ساعة ، وخلالهما ترافعت المحامية التى تدافع عنى ، وترافعت عن نفسى شخصيا لمدة ثلاث ساعات أمام اللجنة . وقدم الادعاء مرافعته ، واستمرت الجلسات حتى صدر القرار بالتصديق على قرار قائد المنطقة الوسطى . أما المجال الثانى الذى يتيحه الإسرائيليون ضمن اللعبة التى يحاولون فرض قواعدها أنك بعد ٤٨ ساعة من قرار اللجنة العسكرية تستطيع أن تتوجه بالتماس إلى محكمة العدل العليا فى إسرائيل لإصدار قرار نهائى بهذه المسألة . إذن كان شعورى منذ البداية أن هناك مسرحية سخيفة ومملة وأننى أعرف فصولها ، وكان تقديرى أننى مستعد لأن أقوم بدور فى هذه المسرحية لفترة معينة ، ولكن لن يسمح بأن أشارك فى الفصل الختامى ، وكان هدفى أن أخترق قواعد اللعبة فى الوقت المناسب .

وفى المحكمة العليا وفى الجلستين الأولى والثانية ، قدم الادعاء العام وجهاز المخابرات الإسرائيلى ما يسمى عادة بالملفات السرية ، وهى أغرب نوع من المحاكمات فى تاريخ المحاكم ، أو تاريخ الأجهزة القضائية فى العصر الحديث : إنك تتهم بأمور ويقال إن هناك ملفات سرية ضدك .. تطلب أن تشاهد هذه الملفات ، يرفض طلبك ، تطلب أن يشاهد محاميك هذه الملفات ، يرفض طلبك ، ويقال إن الكشف عنها يضر بأمن الدولة ، وبالتالى يحق فقط للقاضى ، وهو عادة يكون قاضيا عسكريا ، أن يرى هذه المواد ، وبالتالى يحكم إن كان يجب اعتقالك إداريا وفرض الإقامة الجبرية عليك أو إبعادك . فى المحكمة العليا عرضوا ٣١١ وثيقة ضدى ، ادعوا أنها تؤكد أن لى علاقات مع حركة « فتح » ، وأننى نشيط سياسيا وأن لى نشاطات كثيرة . طلب المحامون الذين يدافعون عنى أن يسمح بالكشف عن هذه الوثائق وأعلنوا باسمى استعدادهم لأن أحاكم أمام محكمة عسكرية إذا كان هناك ما يبرر ذلك . وقال محامىّ إن الكشف عن هذه الوثائق قد يضر بمصلحة موكلى – المقصود أنا – ولكن نحن نتحمل ذلك ، ونحن مستعدون إذا تطلب الأمر أن يحكم عليه بالسجن مدى الحياة ، ولكن فقط أظهروا لنا هذه الوثائق . درست المحكمة العليا هذه الوثائق لمدة ثلاث ساعات ونصف الساعة فى الجلسة الأولى التى عقدت يوم ١٦ كانون الأول (ديسمبر) وبعد ثلاث ساعات ونصف الساعة – ولأول مرة فى تاريخ المحكمة العليا ، أعلنوا عن رقم الوثائق التى قدمت لهم وهى ٣١١ وثيقة ، وقالوا إنه مطلوب من الادعاء العام أن يعيد ترتيب تصنيف هذه الوثائق لأنهم سيصدرون قرارهم بالنسبة للكشف عنها فى وقت آخر .

فى الجلسة التى عقدت فى ٢٤ ديسمبر ، صدر قرار المحكمة العليا بأنهم أطلعوا على الوثائق ، وأنهم سيكشفون عن ٨ وثائق منها . كشفوا عن هذه الوثائق التى تؤكد

أن لديهم معلومات بأننى كذا وكذا ، وأننى نشيط سياسيا ، وأن لى علاقات ، وأننى معين ومسئول كبير .. الخ من الاتهامات المعروفة . ثم أعلنوا أنهم يرفضون الكشف عن بقية الوثائق . كان هذا حجر الزاوية الأساسى فى رفضى الاستمرار فى المحكمة العليا ، لأن هذا يعنى أن المحامين يدافعون عنى دون أن يعرفوا ما هى الأدلة التى هى ضدى . والسبب الثانى الذى دعانى لسحب الاستئناف هو أن المحكمة العليا من خلال المداولات التى جرت أكدت رفضها الاعتراف بأن القانون الدولى يحظر الإبعاد ، وسبق للمحكمة العليا الإسرائيلية قبل عدة سنوات أن أصدرت قرارا يقول إن الإبعاد لا يتناقض وميثاق جنيف الرابع الذى صدر عام ١٩٤٩ ، ورغم أن الرئيس السابق للمحكمة العليا الإسرائيلية حاييم كوهين كان رأيه أن الإبعاد يتناقض والمواثيق الدولية إلا أن المحكمة العليا مازالت حتى الآن ملتزمة بأن الإبعاد لا يتناقض والقوانين الدولية . وخلال مداولات الجلسة للنظر فى الاستئناف المقدم من قبلى ، أكد قضاة المحكمة العليا أن الإبعاد لا يتناقض والقانون الدولى . فكان تقديرى بالتالى أن المحكمة لا تعترف بالقانون الدولى ، وليس لها قدرة أو صلاحية أو أهلية للنظر فى قضيتى . ومع وجهة النظر الأساسية هذه كان قرارى بسحب الاستئناف ، وأعتقد أنه كان قرارا صحيحا من وجهة سياسية وقانونية ومن جميع وجهات النظر ».(٤٥)

□ □ □

على أن قضية الكاتب الصحفى « أكرم هنية » قد فجرت صخبا عاليا داخل أسوار الديموقراطية « الإسبرطية المغلقة » ، مثلما فجرت إدانة عالمية ضد هذه الديموقراطية المزيفة ..

فبينما قال موشيه ليفى رئيس الأركان الإسرائيلى السابق ، تعليقا على قرار إبعاد هنية : إن الإبعاد يتمشى مع القانون الإسرائيلى ، وأنه لا يمكن لإسرائيل الاستغناء عن هذه السياسة .. فقد قال حاييم كوهين رئيس المحكمة الإسرائيلية العليا السابق : لا يختلف رأيى فى هذا الموضوع ، عما قلته أثناء وجودى على منصة المحكمة العليا خلال نظر قضية إبعاد رؤساء البلديات العرب ، وهو أن إبعاد أى مواطن عن بلده يتنافى مع القانون الدولى .. وأن قانون الطوارىء الانتدابى البريطانى لعام ١٩٤٥ ، لا يجب أن يعارض القانون الدولى ..

---

(٤٥) حديث لأكرم هنية بعد طرده مباشرة ، أدلى به لمجلة « اليوم السابع » الفلسطينية التى تصدر فى باريس ، العدد ١٤٠ ، بتاريخ ١٢ يناير ١٩٨٧ .

وفى نفس الاتجاه ، قالت شولميت ألونى عضو الكنيست عن حركة « حقوق المواطن » الإسرائيلية أنها وجهت سؤالا لإسحق رابين وزير الدفاع ، نصه : عندما طبقت سلطات الانتداب البريطانى ، قانون الطوارىء ، هل تجرأت هذه السلطات على طرد صحفى من البلاد لأنه كان يؤيد الوكالة اليهودية أو القيادات الصهيونية .. ؟

ولكن الأصوات الإسرائيلية ، التى نددت بقرار إبعاد الصحفى أكرم هنية واقتلاعه من تراب وطنه تبددت فى خضم الصخب العالى الذى أثارته ، السلطات الحاكمة - سياسية وعسكرية - وكذلك الجماعات المتطرفة والعنصرية .. ولقد حاولت كل هذه القوى المتحكمة ، تجميل وجهها « الديموقراطى » فتركت عددا من الصحفيين الإسرائيليين يصدرون بيانا باهتا ضعيفا ، فيه من تأييد الطرد لأسباب أمنية أكثر مما فيه من دفاع عن حق أكرم هنية فى البقاء والعيش على أرض وطنه .

أما تجمع الصحفيين والكتّاب الفلسطينيين فى الأرض العربية المحتلة ، فقد أصدر بيانا قال فيه : مرة أخرى تقف الكلمة الفلسطينية ، أمام عنف الاحتلال وبطشه ، وفى هذه المرة بالادعاء الكاذب أن الأديب والصحفى الفلسطينى أكرم هنية هو عنصر معاد وفعال ونشيط فى تنظيم إرهابى .. إن كل الإرهاب الذى مارسه هذا الصحفى الشجاع هو الدفاع عن حقوق شعبه الوطنية الأساسية فى الحرية والاستقلال وبناء الدولة الوطنية المستقلة .. إننا على قناعة تامة بأن خطوات سلطات الاحتلال هذه هى حلقة فى مسلسل تكميم الأفواه وخنق حرية التعبير والفكر الذى ينشب أظفاره فى المؤسسات والمنابر الوطنية الفلسطينية فى المناطق المحتلة . وتجىء هذه الخطوة بعد إغلاق المجلات الأسبوعية : الشراع والدرب والعهد ، وبعد إغلاق صحيفة الميثاق اليومية .. إن مبدأ الحرية والديموقراطية والإنسانية لا يتجزأ .

□ □ □

المهـــم ..

أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية أنشبت أظافرها « الديموقراطية » فى لحم حرية الصحافة فخنقت الحرية التى تتغنى بها صباح مساء ..

إنها حرية اللص فى القتل ، بعد أن يسرق ..

وقد يقول قائل : وماذا كانت ستفعل سلطات كثير من دولنا العربية ، مع « أكرم هنية » وأمثاله وأقرانه ...

ألم تكن ستقتله ، أو على الأقل ستعتقله إلى الأبد ؟ ..

أجيب ... للأسف .. نعم ..

فكما أن الحرية لا تتجزأ .. فالاستبداد كذلك لا يتجزأ ..

الفصـل السـادس

حـرية القمـع وصحـافة المنشـورات

« بما أن كل إنسان يولد حراً سيداً لنفسه ، فليس فى استطاعة أحد أن يخضعه بغير رضاه .. مهما تكن الحجة ... »

[جان جاك روسو]

نزعم أنه منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة ، لم ينتعش الوجدان العربى ، بحدث كبير قدر انتعاشه وهو يعايش الانتفاضة الفلسطينية الثائرة التى بدأت فى السابع من ديسمبر ١٩٨٧ لتلتهب شهرا بعد شهر ...

نزعم أيضا أن الشعب الفلسطينى – ومن خلفه كل العرب – لم ينزل إلى الشارع ، لمواجهة غاصبيه وقاهريه ، على مدى أربعين عاما – هى عمر الاغتصاب والضياع والشتات والقهر – بمثل نزوله خلال أيام وشهور الانتفاضة الأخيرة ...

نزعم ثالثا ، أنه فى الحالتين لم يجد الإعلام العربى ، والإعلام الدولى ، حدثا عربيا خارقا يشغل به الرأى العام ، قدر ما وجد فى هذه الانتفاضة الشجاعة والعملاقة ... لكن الأمر لم يكن بالبساطة البادية عند البعض ... لقد كان نارا تحرق نارا وقودها الناس والحجارة !

فإذا كانت الانتفاضة بكل عنفوانها قد جاءت فى توقيت قاتل بالنسبة لإسرائيل – حيث كشفت وجهها القبيح وعرت دعواها الفاسدة الكاذبة بأنها دولة الحريات ، فشوهت الصورة البراقة التى كانت تعدها للاحتفال بالعام الأربعين لقيام الدولة العبرية الغاصبة – فإن الانتفاضة قد جاءت فى توقيت قاتل بالنسبة للعرب ، حيث أسقطت مسلمات وهمية

بأن الترسانة الإسرائيلية لا تفرغ أو تهوى ، وبأن جيشها لا يقهر ، وحيث كشفت القناع عن تلك الوجوه العربية ، التى بشرت - بالقول والفعل - بأن لا مجال أمامنا سوى الموافقة .. المهادنة .. القبول .. فالاستسلام للمشروع الصهيونى الغربى .. بعد تعثر المشروع القومى العربى !

وإذا كانت إسرائيل بفضل آلتها القمعية وإعلامها المسيطر ، وأدواتها الدولية المهيمنة ، قد حولت كل فلسطين المحتلة - منذ ١٩٤٨ ، ثم منذ ١٩٦٧ - إلى معتقل كبير سجنت فيه وقتلت وعذبت من تبقى ممسكا بتراب وطنه ، فإن من العرب من حول ديار العرب هو الآخر ، إلى سجن عتيد اعتقل فيه وعذب وقتل من جرؤ على رفع صوت التحدى .

هنا كشفت المأساة عن حقيقتها الناصعة ... نحن مقهورون مطاردون من الجميع .. من العدو الغاصب والصديق المتحكم ... مطلوبون من جميع الاتجاهات ... من الداخل ومن الخارج .. مرفوضون من كل الأطراف ، لا لشىء إلا لأن الحرية هى هدفنا ومبتغانا وأملنا وحلمنا !

حتى جاءت الانتفاضة الفلسطينية ، ففجرت فى الشارع الفلسطينى غضبا ضد الغاصبين ، وفجرت فى الشارع العربى تمردا ضد المتحكمين ... فوقع المأزق والحرج ...

أما الضحية الأولى لهذا المأزق ... فقد كانت وسائل الإعلام العربية المطبوعة والمرئية والمسموعة ... ولأن معظم هذه واقعة فى دائرة النفوذ الرسمى والتوجيه الحكومى ، فقد كان مأزقها شديد الحرج ..

هى تريد أن تناصر الأشقاء الفلسطينيين فى انتفاضتهم الشجاعة .. ولكنها تخشى انعكاس ذلك على الشارع العربى الممتلىء رفضا وتمردا وتذمرا .. الممرور بواقع الحياة السياسية والاجتماعية القاسى .. المضغوط تحت سنابك القهر الديكتاتورى والخداع الإعلامى واللغو الفكرى ..

لذلك لم يكن غريبا ... أن تتوارى أحداث الانتفاضة الغلّابة ، فى صحف وإذاعات معظم الدول العربية ... أو يجرى التقليل من شأنها .. أو حتى إهمال أهم أحداثها ...

ولم يكن غريبا أن تعتمد معظم وسائل إعلامنا العربية - إن لم نقل كلها - فى نقل أحداث الانتفاضة على مصادر أجنبية ... على وكالات الأنباء الغربية ومراسليها ..

ولم يكن غريبا أن نكتفى بنشر وإذاعة مجرد ما تسمح الرقابة الإسرائيلية الحديدية ، بتسريبه ، أو ما تريد تمريره ، عبر وسائل الإعلام الغربية فقط .. دون أن يكون لوسائل الإعلام العربية دور إيجابى ، حتى مجرد الاعتماد على الصحفيين الفلسطينيين فى الداخل ... فى قلب الانتفاضة ، وهم الأقدر على نقل الحقائق وكشف الأكاذيب ...

□ □ □

ليت الأمر استمر على ذلك ، فقد كان ما تنشره وسائل الإعلام الغربية ، كافيا حين نعيد نشره ، لكى يكشف الوجه الإسرائيلى القبيح ... فيهز الوجدان العربى ، فضلا عن الوجدان العالمى ...

حين تنبهت إسرائيل بآلتها القمعية ، إلى الأثر العميق الذى تركته أحداث الانتفاضة ، فى الرأى العام العالمى ، سارعت إلى إحكام القبضة ، وإلى تضييق الثغرة ، التى كانت تسمح بتسرب بعض ما يجرى .. وليس كله !

استمعت ووعت نصيحة العزيز هنرى كسينجر ، المهندس الاستشارى للنازية الصهيونية ، فطبقت رأيه الذى لخصه فى إجراءين :

- إغلاق الأراضى المحتلة بقيود من حديد ، والإجهاز على الانتفاضة ، بكل وسائل تكنولوجيا القمع المسلح ..
- إغلاق الأراضى المحتلة بأسوار كهربائية ، فى وجه الصحافة الأجنبية – وبالتالى العربية من خلالها – ومنع دخول الصحفيين حتى لا ينقلوا للخارج ، صور القهر الصهيونى ، الأبشع من القمع النازى ...

هكذا فعلت إسرائيل ، لتوقف سيل الحقائق ، ولتجهض التعاطف العالمى مع الانتفاضة ، ولتعاقب وسائل الإعلام – الصديقة قبل المعادية – على تجرئها حين أطلعت الرأى العام العالمى على حقيقة ما يدور داخل المعتقل الكبير ..

لقد فعلت الرقابة العسكرية الإسرائيلية فعلها .. فقامت بدورها الرهيب خير قيام ... لا كلمة أو برقية صحفية تخرج دون المرور على الرقابة ... ولا رسالة تجاز دون الحذف ... فإذا بالحقيقة منقوصة إن لم تكن ضائعة .. وإذا بالسيل الإعلامى الذى كان دافقا ، يجف ويتضاءل أثره ..

هكذا بدأ التعتيم الإعلامى الشامل ... وهكذا انكشفت أكذوبة ما تدعيه إسرائيل من حرية الصحافة المكفولة داخلها ..

□ □ □

هل نحن فى حاجة إلى استدعاء شهود الوقائع وضحايا الأحداث ، المعاقبين فى ظل الرقابة الإسرائيلية ، والتعتيم الإعلامى الكامل ؟!

حسنا ... إليكم بعض النماذج ..

- لم يفلت صحفى أو مراسل أجنبى واحد من قبضة القمع الإسرائيلى .. خاصة عبر مصادرة ما يكتب أو حذف معظمه ..
- شكا اتحاد الصحفيين والمراسلين الأجانب فى إسرائيل ، من أن مائة من أعضائه على الأقل ... تعرضوا خلال الشهور الثلاثة الأولى للانتفاضة ، للاعتداء بالضرب والإهانة والعنف من الجنود الإسرائيليين ، لمنعهم من تغطية أحداث الانتفاضة .
- ضيقت إسرائيل على المراسلين الأجانب ، فى أداء عملهم ، فامتنعت عن السماح لهم بالتوجه إلى الضفة وغزة ، وفرضت رقابة على تحركاتهم وحرمتهم من الاتصال المباشر بالمصادر الفلسطينية والإسرائيلية ، للحصول على الأنباء والمعلومات والوقائع والصور .
- تعرضت بعثة شبكة « سى . بى . اس » التليفزيونية الأمريكية لاعتداء مباشر فى يناير ١٩٨٨ ، من جانب وحدة عسكرية إسرائيلية ، « ضبطت » الصحفيين الأمريكيين يصورون الجنود الإسرائيليين وهم يضربون شبابا فلسطينيين بقسوة ووحشية ..
- أغلقت إسرائيل ، المركز الصحفى الفلسطينى بالقدس .. بحجة أنه المصدر الرئيسى لتزويد المراسلين الأجانب ، بفيض من المعلومات والصور عن الانتفاضة ..
- طاردت إسرائيل الصحفيين الفلسطينيين ، واعتقلت معظمهم ، أو فصلتهم ووضعتهم تحت الإقامة الجبرية ، ثم طورت المطاردة والتضييق والمصادرة إلى الصحف الفلسطينية ذاتها داخل الضفة الغربية وغزة - وقد صادرت نحو ٣٠ صحيفة ومجلة فلسطينية فيهما منذ الاحتلال عام ١٩٦٧ - فإذا بالصحف الرئيسية ذات الانتشار الواسع والمؤثر فى الشعب الفلسطينى ، مثل الفجر والشعب ، تعانى ضغوط الرقابة المسبقة ، وصولا للمصادرة والتعطيل الكامل .

● المطاردة والرقابة والمصادرة الإسرائيلية ، لم تكتف بصحف الضفة والقطاع المحتلين عام ١٩٦٧ ... لكنها امتدت بنفس قسوة القمع ، إلى الصحف العربية ، الصادرة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ .

هكذا عوقبت صحف ومجلات : الغد ، والجديد ، والاتحاد ، والوطن ، والجبهة ، والدرب ، والراية ، والقلم ، والصراط ، والإخاء الإسلامى ، والفكر ، والموكب ، والجذور ، والصنارة ، والصورة ...

□ □ □

لقد أرادت آلة القمع الإسرائيلى ، أن تنزع من الفلسطينيين سلاح الإعلام وصحف الثورة والرفض ، بعد أن فشلت فى نزع سلاح الحجارة .. أرادت أن تغلق السجن الكبير على نزلائه لتدير بينهم ، مذبحة مكتومة وتقوم بالتصفية الجسدية على نار هادئة ، بعيدا عن ضجيج الإعلام الداخلى والخارجى ... الوطنى والعالمى ..

لكن سلاح المقاومة لا ينضب مثله مثل عزيمة المقاومين ... فإذا بهؤلاء ، فى ظل التعتيم الإعلامى ، والرقابة الصارمة ، ومصادرة الصحف واعتقال الصحفيين ، ومنع المراسلين الأجانب من نقل المعلومات والحقائق ، يلجأون إلى السلاح القديم الحديث ... سلاح المنشورات ، ونقل الرسائل وتعميم المعلومات عبر رسل مكلفين بالتنقل من مكان إلى مكان ..

وإذا بقانون الطوارىء - المفروض على الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٥ عندما كان الانتداب البريطانى قائما - وإذا بقوانين وإجراءات الرقابة العسكرية كلها .. تقف عاجزة ، عن مواجهة التحدى والعزيمة والإصرار ، الذى ينفذ من حوائط السجن الكبير .. ناقلا الحقيقة ، رغم كل تكنولوجيا قهر الحريات الإسرائيلية ، المستحدثة والمستوردة ، من الغرب الأوروأمريكى !

صلابة المقاومة الوطنية ... لا تعوزها الحيلة ولا تعجزها الوسيلة .. هى ليست فى حاجة إلى طائرات إنذار مبكر ومقاتلات أسرع من الصوت ، ودبابات بأشعة الليزر ومدفعية بعيدة المدى وصواريخ عابرة ... فعندها الرصيد المتجدد ، الذى نحتته من صخور فلسطين .. حجارة الأرض ..

هى ليست فى حاجة إلى صحف الملايين الملونة ، ومطابع حديثة وإذاعات قوية وشبكات تليفزيونية واسعة الانتشار ... فعندها سلاح البسطاء .. الذى عرفته كل

الثورات واستخدمته كل حركات التحرير الوطنية فى كل مكان ... المنشورات .

الثورة حين تشتعل فى الصدور ، لن يوقفها القهر ولن تقيدها التكنولوجيا ..

والحقيقة حين تبزغ ، لن تعوقها الرقابة أو تعطلها المصادرة .. مادام هناك إصرار على الاستمرار .

□ □ □

ويبقى أمامنا درس الانتفاضة ماثلا ... لنا وللأجيال القادمة من بعدنا ... فهو درس لكل جبار يكمم الأفواه ويصادر الصحف ويسد النوافذ .. إذ لا حياة مع القهر ... ولا قهر مع الحرية .

الباب الرابع

حرية الصحافة وتهافت الممارسة

« إن حرية الرأى تعتبر بمثابة الحرية الأصل الذى يتفرع عنه الكثير من الحريات والحقوق العامة الفكرية والثقافية وغيرها ..

وتعد المدخل الحقيقى لممارستها ممارسة جدية ، كحق النقد ، وحرية الصحافة والطباعة والنشر ... »

[المحكمة الدستورية العليا -
٧ مايو ١٩٨٨]

الفصـل الأول

حـرية الصحـافة وديموقـراطيـة الانتخـابات

« سوف لا أكلف نفسى الحكم ثلاثة شهور ..
مع حرية الصحافة ! »

[نابليون بونابرت]

فى السادس من أبريل ١٩٨٧ ، جرت فى مصر انتخابات برلمانية عامة ، توجت صراعا ساخنا ، بين ستة أحزاب معلنة ، وقوى سياسية اجتماعية أخرى غير معلنة ، لكنها هذه المرة خرجت من كمونها الحذر ، وشاركت بدرجة أو بأخرى فى الانتخابات العامة سواء من خلال أحزاب تسللت إليها التفافا حول الضوابط القانونية ، أو من خلال الترشيح مباشرة للمقاعد فى الدوائر الفردية .

ولنا هنا عدد من الملاحظات الأولية ، منها :

أولا : إن الحركة الديموقراطية المصرية ، تكاد تكون الأكبر التى تتمتع بهامش معقول من حرية العمل ، قياسا على الوضع العربى الواقع فى معظمه تحت شمولية مقنّعة ، أو نظم ديكتاتورية سافرة ..

ولقد كشفت انتخابات السودان فى أبريل ١٩٨٦ ، ثم انتخابات مصر بعدها بعام بالضبط فى أبريل ١٩٨٧ وصولا لانتخابات ١٩٩٠ ، عن حيوية سياسية فكرية اجتماعية يقظة فى البلدين ، هى بالضرورة تمثل شعاعا وضاء وسط الظلام العربى المحيط .

ثانيا : صاحب هذا الهامش الديموقراطى الملحوظ ، نمو موازٍ فى حرية الصحافة وإعادة إحياء الصحافة الحزبية تعبيرا عن تنوع الأفكار والرؤى ، واختلافات المذاهب والاتجاهات ، وتعدد السياسات والتوجهات .

لكن هذا النمو ليس مطلقا ، ولا نمواً كاملاً بالدرجة التى نتمناها .. إنما هو ظل محكوما إلى حد كبير بقوانين وإجراءات إدارية ، تعوق الانطلاق الكامل لحرية الصحافة ، خاصة من جانب قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ الذى يتضمن نصوصا كثيرة ، تعرقل حرية إصدار الصحف على سبيل المثال .

ثالثا : بقدر ما شهدت الساحة السياسية فى مصر من حيوية سياسية ، خاصة فى مجال التنافس بين الحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم من جهة ، وبين أحزاب المعارضة الرئيسية : الوفد ، العمل ، الأحرار ، التجمع ، الأمة ، فضلا عن قوى سياسية أخرى مثل : الإخوان المسلمين وحركة الناصريين وتيارات الماركسيين ، من جهة أخرى ، شهدت الصحافة القومية والحزبية على السواء موجة من الجدل الساخن ، تعبيرا عن الخلاف السياسى القائم بين القوى المتنافسة .

وبقدر ما كان بعض هذا الجدل إيجابيا وراقيا ورصينا ، بقدر ما شهدت صفحات هذه الصحف ، تهاترا وإسفافا أساء ليس فقط إلى الصحف ، بل إنه أساء ولا شك ، إلى فكرة حرية الصحافة ذاتها .

رابعا : يجب ألاّ يتبادر إلى الذهن ، وخاصة ذهن أولئك المتربصين بالحركة الديموقراطية وحرية الصحافة ، أن ما شهدته الصحافة خاصة خلال الانتخابات من تهاتر وإسفاف ، يكفى مبررا لإطفاء الأنوار وإغلاق الأبواب وتكميم الأفواه وفض سوق عكاظ .

فالعيب هنا ليس فى مبدأ حرية الصحافة ، وإنما فى الذين يمارسونها .. والخطأ هنا ليس خطيئة لا تغتفر ، لكنه خطأ قابل للتقويم ، واعوجاج قابل للإصلاح .. فالتجربة هى طريق الصواب .

خامسا: العلاج الجذرى ، لكل هذه الأخطاء ، لا يكمن فى إصدار تشريعات وقوانين جديدة ، ولا فى إقامة مزيد من القيود والضوابط ، لكنه يكمن فى إزالة كل ما تبقى من قيود قانونية وإدارية ، حتى تنطلق حرية الصحافة وحرية إصدار الصحف فى مدارها السليم وفى جوها المعافى والصحى طالما ارتضينا بممارسة الديموقراطية وقبلنا قواعدها الليبرالية .

وحين نتحدث عن الديموقراطية والتعددية الحزبية ، وبالتالى عن حرية الصحافة فى إطار هذا المفهوم الواسع ، لا نستكشف أرضا مجهولة ، ولا نخترع مبادىء مستحدثة ، لكننا ننطلق على أرض صلبة ثابتة ومبادىء معترف بها ومتعارف عليها ..

فمصر قد عرفت فى القرن الماضى ، أشكالا من الممارسة الديموقراطية ومعها حرية الصحافة .. وقننت ذلك كله فى تشريعات ثابتة ، سواء كانت تلك التشريعات من النوع الديموقراطى ، الذى غلبت على نصوصه وروحه سماحة الحرية ، أو تلك التى عانت – تحت ضغوط داخلية من الحكم القائم وقتئذ ، أو من الاستعمار البريطانى – من سريان عواصف الديكتاتورية والقهر .. لكن النتيجة أن الشعب المصرى بقيادة حركته التحررية الوطنية ، مارس الديموقراطية وحرية الصحافة ربما قبل سنوات طويلة من شعوب أوروبية كثيرة .

ومصر أيضا كانت صاحبة جهد وافر وباع طويل فى صياغة وإقرار ميثاق حقوق الإنسان – ديسمبر ١٩٤٨ – الذى رسخ حقوق العقيدة والفكر والتنظيم والعمل والتنقل فضلا عن حرية الإعلام والصحافة .(٤٦)

وبهذا الجهد الوافر أيضا ساهمت فى صياغة وإقرار كل المواثيق التى صدرت عن الأمم المتحدة ، ومنظمة اليونسكو خلال الأربعين عاما الماضية ، والخاصة بإرساء الحق فى الإعلام والاتصال بأوسع وأشمل معانيه .

ومعنى ذلك كله ، أن تراثا ثريا قد ترسب فى التاريخ المصرى ، وعقيدة راسخة قد نمت فى الفكر والوجدان المصرى ، ترعى الديموقراطية وحرية الصحافة ، بكثير من الحدب والرعاية عن إيمان قوى بحتمية تمتع الجميع بها .. أما ما عدا ذلك من فواصل قصيرة أو سحابات سوداء ظللت الحركة الديموقراطية وعرقلت حرية الصحافة ، فهى مجرد « وقفات » طارئة أصابت الفكر والممارسة ، بشلل مؤقت ، سرعان ما تمحوه أصالة ثابتة .. يعود بعدها اتساع الأفق إلى ما كان عليه ، وإلى ما يجب أن يكون .

□ □ □

(٤٦) تقول المادة الثانية من ميثاق حقوق الإنسان : لكل إنسان حق التمتع بكل الحقوق والحريات ، وتؤكد المادة التاسعة عشرة : لكل إنسان الحق فى حرية الرأى والتعبير ، ويتضمن هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أى تدخل .

المهـم ...

أن ما بقى فى الأرض المصرية ينمو باستمرار - رغم عقبات التوقف الطارئة - هو عود الديموقراطية ومعه حرية الصحافة ... نزوعا وإيمانا وممارسة بل وكفاحا من أجلهما ، لا تكاد تخلو منه مرحلة واحدة من مراحل الحركة الوطنية منذ عودة رفاعة الطهطاوى بأفكاره المستنيرة من فرنسا ، حتى اليوم ، مرورا بثورات عرابى ١٨٨٢ ، وسعد زغلول ١٩١٩ ، وجمال عبد الناصر ١٩٥٢ .. ثمة حلقات متصلة تحمل وهج الحرية واستنارة الديموقراطية وازدهار الصحافة ..

المهم أيضا ...

أن جميع الدساتير والمواثيق - الوطنية والدولية - أصبحت تقر للإنسان بحقه فى حرية الفكر والعقيدة والإعلام والاتصال والتنظيم والتنقل والعمل ، إرضاء لطموحه ، وإشباعا لحاجته الإنسانية والاجتماعية .(٤٧)

لم يعد الأمر إذن ، مجرد منحة من حاكم لمحكوم ، عبر قانون أو دستور ، يملك إقراره أو رفضه ، العمل به أو المصادرة عليه .. إعماله عندما يرى ، وإيقافه عندما يريد ..

لكن الأمر أصبح أعمق من ذلك وأهم ، فقد تجاوزت الإنسانية ، عبر مراحل كثيرة ومعقدة من التطور ، فترة الحضانة ، وشمخت إلى النضج ، ومع النضج تتكامل الحاجات ، وتترسخ الحقوق ، ويشتد الحرص عليها والتمسك بها والدفاع عنها مهما كانت التضحيات ، ومهما زادت ترسانات العراقيل التى يضعها كثير من النظم الحاكمة ، فى سبيل عرقلة انسياب الحركة الديموقراطية ، وضبط الحريات الصحفية ، خاصة فى مجتمعاتنا العربية والشرقية ، حيث مازالت ظواهر الاستبداد تمثل جزءا من الواقع المعاش ..

حين نخطو - انطلاقا من ذلك كله - إلى أرض الواقع التى جرت عليها الانتخابات فى مصر ، نجد أنفسنا فى مواجهة تشابك متوقع ومعروف ، بين أشكال الديموقراطية السائدة والمحدودة ، وبين هوامش حرية الصحافة والتعبير فى مصر ..

---

(٤٧) تؤكد المادة ٤٧ من الدستور المصرى ضمان حرية الرأى والتعبير عنه ونشره كتابة أو قولا أو تصويرا فى حدود القانون .

بصورة أخرى .. بين أزمة الحركة السياسية ، وبين مأزق الصحافة ..

وبين الأشكال والهوامش .. الأزمة والمأزق تلاحم شديد ، فكلاهما تعبير عن قضية واحدة يمكن تلخيصها فى كلمة الحريات ..

على الناحية السياسية ، عادت مصر منذ عام ١٩٧٦ لتفتح الباب أمام شكل من أشكال التعددية ، تمثل منذ البداية فى المنابر الثلاثة : يمين ويسار ووسط ، ثم تبلور إلى أحزاب موازية : الأحرار يمينا والتجمع يسارا ومصر فى الوسط .. وتوالت الأحزاب بتصاريح رسمية أو عن طريق القضاء ، فأصبح لدينا ثلاثة عشر حزبا - حتى منتصف ١٩٩٣ - هى : الوطنى الديموقراطى ، وحزب مصر ، والوفد ، والعمل ، والتجمع ، والأحرار ، والأمة ، ومصر الفتاة ، والاتحادى الديموقراطى ، والخضر ،والشعب الديموقراطى ، والعدالة ، والناصرى .

لكن كل هذه الأحزاب تمارس عملها وسط ضوابط سياسية وقانونية وإدارية كثيرة .. أى فى ظل قوانين الطوارىء وحماية الجبهة الداخلية والعيب والقيم والمحاكم الاستثنائية ، فضلا عن قانون الأحزاب وسلطة الصحافة وممارسة الحقوق السياسية المطعون فى دستوريته .

وبينما يتمتع الحزب الوطنى الديموقراطى - صاحب الأغلبية بالأمس واليوم وربما مستقبلا - بكل سلطة الحكم ورحابة صدره ومساندته المادية والمعنوية ، تشكو أحزاب المعارضة من التضييق والملاحقة .. فما بالك مما تشكو منه القوى والتيارات السياسية والاجتماعية الأخرى التى لا تجد لنفسها قنوات حزبية معترف بها ، والتى تطالب بحقها فى إقامة أحزاب تعبر عنها .

على الناحية الصحفية ، نجد الأوضاع موازية .. فمنذ صدور قانون تنظيم - أو تأميم - الصحافة فى مطلع الستينات ، والمؤسسات الصحفية الرئيسية تخضع للتوجيه الحكومى ، حيث ملكيتها آلت من الاتحاد الاشتراكى إلى مجلس الشورى .. وحيث قياداتها الإدارية والتحريرية العليا ، معينة بالطريق الرسمى .. وإن اختلفت أشكال الملكية والتبعية ، وبالتالى .. فثمة ملكية حكومية مباشرة وصريحة كملكية وزارة الإعلام لوكالة أنباء الشرق الأوسط ، وثمة ملكية مقنعة ، كوضع باقى المؤسسات الصحفية الكبرى ...

وحين قامت الأحزاب ، أصدرت هى الأخرى صحفها التى تحمل فكرها وتعبر

عن خطها السياسى ، وتبث إلى الشارع بضجيج شكواها فى مواجهة الحزب الوطنى والحكومة .

هكذا كانت القسمة واضحة صريحة ...

- الحزب الوطنى الديموقراطى ، معه الإعلام الرسمى – الإذاعة والتليفزيون ، ووكالة الأنباء الوحيدة ، والهيئة العامة للاستعلامات – ثم المؤسسات الصحفية القومية ، التى كان انحيازها – فى معظم موادها المنشورة – واضحا للحزب الحاكم .
- أحزاب المعارضة الرئيسية ، ومعها صحفها الرئيسية مثل الشعب ، والوفد ، والأهالى ، والأحرار ، والأمة ، والعربى .

وبقدر ما تبادل الحزب الوطنى مع أحزاب المعارضة ، من معارك سياسية وحزبية ، بقدر ما انعكس ذلك كله على صفحات الصحف القومية والحزبية .. لقد أصبحت الصحافة هى الساحة الحقيقية للنزال والعراك بين الأحزاب المتصارعة .

وقد يقول قائل : وما العيب .. وما وجه القصور أو النقص فى ذلك .. أليست هذه هى الديموقراطية ؟!

فنجيب قائلين : إنه لا عيب ولا نقص إذا كانت القوى متوازنة ومتكافئة الفرص ، وإذا كانت الحريات الأخرى متوافرة للجميع بنفس الدرجة .. الحقيقة أن الجميع يلحظ أن فرص وإمكانيات الحزب الوطنى المدعوم بالدولة والصحافة الرئيسية ، كانت أكبر وأقوى من فرص كل أحزاب المعارضة مجتمعة .. ولقد جاءت إليه كل هذه الفرص والإمكانيات ، عن طريق الوراثة ..

وبين ثراء التركة التى ورثها الحزب الوطنى ، وبين ضعف إمكانيات الآخرين ، وجدت أحزاب المعارضة نفسها فى مأزق بالغ الصعوبة .. فلجأت إلى الطريق الأسهل .. طريق الصراخ بصوت عال وضجيج صاخب ، خاصة عبر صحفها ، لعل صوتها يخترق الحواجز المحيطة بها ..

ففى غياب الفرص المتكافئة ، ومع محدودية قنوات التعبير وحرية التنظيم ، وفى غياب الدور المؤثر فى الحياة العامة ، للنقابات والتنظيمات الجماهيرية ومراكز صناعة الفكر كالجامعات ومراكز البحوث ، وفى ظل الهاجس الثقيل خوفا من تدخل سلطة الإدارة فى تزوير الانتخابات ، لا يبقى للأحزاب سوى صفحات صحفها – المحدودة

التوزيع والأثر – تصرخ فوق أعمدتها ، حتى لو اختلط الصراخ بالتهاتر والإسفاف ونشر الأنباء الملفقة والإشاعات الكاذبة ، متحدية بذلك ، ليس فقط الحزب الحاكم والدولة والصحافة القومية من خلفه ، وإنما متحدية أيضا القانون والعرف العام والتقاليد .

وهذا هو لب الأزمة وجوهر المأزق الذى تمر به الحركة الديموقراطية والصحافة في مصر ، رغم هامش الحرية الذى تتمتع به قياسا على الماضى فى مصر ، وقياسا على الأوضاع السائدة فى الدول المشابهة والمجاورة .

فالحركة الديموقراطية – وفى قلبها حرية الاعتقاد وحق التنظيم – شابها وسط صراع الأحزاب ، عدم تكافؤ للفرص بين هذه الأحزاب ، وانحياز سلطة الإدارة إلى الحزب الحاكم ، واستغلال الأخير لإمكانيات الدولة فى حملاته الانتخابية ، مما ثبت فرصته في الفوز بأغلبية ساحقة تؤهله للحكم المستمر ، مما يقلل فرص تبادل المقاعد وتوالى الأحزاب على الحكم ، كما هو متعارف عليه فى الديموقراطيات الغربية طبقا لقاعدة تداول السلطة ...

مثلما شاب الحركة الديموقراطية أيضا ، تلك الموجة العارمة من حوادث الصدام العنيف فيما أصبح يعرف بالفتنة الطائفية ، الأمر الذى هدد بدرجة من الدرجات حرية العقيدة ، وكاد يهدد سلامة الممارسة ، وإن كان قد ألقى عليها مسحة من العنف ، وأتاح الفرصة لاستغلال أحزاب المعارضة لهذه الحوادث كمادة للهجوم على سياسات الحزب الحاكم وإثبات عجزه عن مواجهة الأزمات وحل المشاكل العويصة .. من أزمة الديون والضغط الاقتصادى ، إلى أزمة التطرف والعنف ، وصولا لموجة الإرهاب التى شهدتها التسعينات .

وحرية التعبير والصحافة ، شابهما هما أيضا وسط العاصفة ، نفس الشيء .. ونعنى تحديدا عدم تكافؤ الفرص بين كل الأحزاب .. فرغم امتلاك أحزاب المعارضة لصحفها ، إلا أنها من حيث التأثير والانتشار والتوزيع ، ومن حيث الإمكانات التحريرية والطباعية لا تقارن بإمكانات الصحف القومية ذات الطاقات الضخمة التى جندت إلى جانب الحزب الوطنى .

ناهيك عن الإذاعة والتليفزيون ، الأعمق أثرا فى الشارع المصرى ، فبرغم الأربعين دقيقة التى خصصت على فترتين لكل حزب ليعرض برنامجه الانتخابى ، إلا أن الجهد الرئيسى للجهازين المؤثرين كان وراء الحزب الحاكم سواء بطريق مباشر أو غير مباشر .

فضلا عن ذلك ، وربما نتيجة لذلك .. أى لعدم التكافؤ الذى أحست به أحزاب المعارضة ، أطلقت العنان لصحفها تصرخ بكل ما تستطيع من قوة ، بصرف النظر عما حمله ذلك الصراخ من حقائق أو أكاذيب ... لقد سادها الشعور باليأس والاختناق ، فعم التهاتر والإسفاف والتنابز بالألقاب ، مع ما حمله ذلك من هبوط مهنى وقيمى وأخلاقى وفكرى .. هبوط مضمون الخطاب وأسلوبه كما فى مستوى اللغة ودرجة الحوار الذى وصل إلى دركه الأسفل خاصة خلال الحملة الانتخابية لعام ١٩٨٧ وهى موضع دراستنا هنا .

لقد عكس الصراع السياسى ، على مقاعد البرلمان ، نفسه بدقة ملحوظة ، على الأداء الصحفى الإعلامى .. فبينما انصرفت صحف المعارضة ، للدعوة لأحزابها ومرشحيها من ناحية ، وللتشهير بالحزب الوطنى ، وكشف عيوبه وهزهبيته فى الشارع المصرى من ناحية أخرى .. انصرف الإعلام الرسمى – خاصة الإذاعة والتليفزيون – إلى العكس تماما .. أى إلى الدعوة الصريحة حينا والمستترة حينا آخر ، للحزب الوطنى ومرشحيه ، ولتعرية أحزاب المعارضة ، وفضح أساليبها .

على نفس الوتيرة سارت الصحف القومية ، التى كان الموقف فيها أشد سخونة ، بل قسوة .. حيث بدأت الحملات على صفحاتها أولا هادئة تحاول التوازن ، لا الحياد ، لكن التوازن سرعان ما تلاشى ، وبرز الانحياز واضحا صريحا ..

□ □ □

ومن خلال المتابعة اليومية والقراءة الدقيقة ، لمواد الصحف القومية فى تلك الفترة ، مع نبرة الهجوم المباشر بالأسماء والوقائع على أحزاب المعارضة .. نستطيع أن نقدم بعض النماذج .

ثمة نموذجان ، واضحان أشد الوضوح ، للتدليل على ما نقول ..

(١) فى البدء ، ركزت الصحف القومية ، هجومها – من خلال الأخبار والتحقيقات والتحليلات والمقالات ، على حزب الوفد الجديد .. لكسر شوكته وتحجيم دعايته ووقف حملته المضادة ..

يبدو أن التحليل السياسى وقتئذ ، كان يتصور أن الوفد هو الخصم الرئيسى للحزب الوطنى ، وهو المرشح للفرصة الأكبر من بين أحزاب المعارضة ، لمنازلة الحزب الحاكم ... وبالطبع بادلت صحيفة الوفد ، هذه الصحف القومية ، عداء بعداء وحملة بحملة وهجمة بهجمة .. بل إنها مضت بعيدا فى هذا المجال .

(٢) لكن الموقف الفعلى فى الشارع السياسى ، سرعان ما أثبت أن الوفد ليس هو الخصم الرئيسى ، إنما هو التحالف الثلاثى الناشىء بين حزبى العمل والأحرار والإخوان المسلمين ، الذين دخلوا الانتخابات فى تكتل واحد جديد باسم « العمل » ، رفع شعارا جديدا على الساحة السياسية « الإسلام هو الحل .. فهيا إلى العمل » .

لقد قلب هذا التحالف الموازين السياسية فى المعركة الانتخابية المذكورة التى نتخذها نموذجا للدراسة ، حين تقدم صفوف المعارضة ، وأزاح الوفد إلى الصف الثانى ، وأصبح هو فى مواجهة صارخة مع الحزب الوطنى ، وعلت لهجة التحدى خاصة من رموز الإخوان المسلمين الذين نزلوا المعركة سافرين ربما لأول مرة بهذا الزخم ..

ساعتها انقلبت حملة الهجوم السياسى والإعلامى من جانب الحزب الوطنى ، وبالتالى الإعلام الرسمى ، والصحف القومية ، على التحالف الثلاثى .. مركزة على خطورته على استقرار مصر ، وملوحة بمستقبل مظلم للبلاد والعباد إذا ما تمكن التحالف من الفوز ..

ولا نكاد نجد صحيفة قومية ، صدرت خلال الأسبوعين السابقين على يوم الانتخابات ، تخلو من هجوم مباشر على التحالف محذرة منه ومنددة به .. حتى أن صحفاً جندت كل محرريها وكتّابها يوميا لمتابعة وكشف مخاطره .. كما أن صحفا أخرى تخصصت فى التنقيب فى أرشيف الماضى للبحث عن تناقض أعداء الأمس خاصة مصر الفتاة عماد حزب العمل ، وجماعة الإخوان المسلمين – الذين أصبحوا أصدقاء اليوم ..

بينما رأينا صحفا ثالثة استعارت كتّابا ، واستكتبت محللين من خارج دائرتها ، وربما من المناقضين التاريخيين لمسيرتها ، لكى يكتبوا على صفحاتها كل ما هو هجوم على هذا التحالف ..

ورغم أننا كنا نرى أن هذا التحالف – من وجهة نظر سياسية وفكرية – هو تحالف مؤقت كان هدفه – آنذاك – تخطى حاجز نسبة الـ ٨٪ المقررة طبقا لقانون الانتخابات ، ورغم تحفظاتنا المبدئية على صيغة التحالف وتوقيته ، بل وعلى آراء واتجاهات بعض أطرافه ، إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل أو نتعامى عن شدة الهجمة التى قادتها الصحف القومية ضده .. انحيازا لطرف مناوىء ..

وقد كان يمكن أن يبدو ذلك طبيعيا ومتوقعا ، لو أن الصحف الحزبية هى التى خاضت المعركة وجها لوجه .. أى جريدة « مايو » الناطقة باسم الحزب الوطنى

الديموقراطى ، فى مواجهة جريدتى « الشعب » و « الأحرار » المعبرتين رسميا عن حزبى العمل والأحرار على التوالى ، والناطقتين عمليا باسم التحالف .

لكن دخول الصحف القومية بلا استثناء ، فى الحملة مع الوطنى وضد التحالف ، قد أخل بالموازين ، وكثف الهجوم ، وبنفس الدرجة طرح مبدأ « قومية » هذه الصحف وحيادها ، أو على الأقل اتساع صدرها لكل الآراء من مختلف الاتجاهات القومية ، طرحه للتساؤل !! وأعطى المعارضة دليلا عمليا جديدا على أنها ليست صحفا قومية ، بقدر ما هى رسمية ، تلتزم الخط الحكومى .. وقد التزمته خلال المعركة الانتخابية بكل الصدق والأمانة .

□ □ □

هكذا وبدون أن تقصد ، فجرت الصحافة القومية ، أزمتها القديمة الجديدة .. القائمة الدائمة .. أزمة الوضع القانونى والسياسى والمهنى الذى تعيشه ، وأزمة الثقة فى حيادها وصدق تطبيقها لمبدأ القومية .

بدون أن تدرى فتحت ملف الأزمة المتعدد الجوانب :

- أزمة الصحافة فى علاقاتها بالسلطة ونظام الحكم .
- أزمتها فى علاقتها بالقوى السياسية الأخرى خارج الحكم فى ظل تعددية حزبية .
- أزمتها فى التعامل المهنى .. أى علاقة الصحافة بعضها ببعض ، سواء كانت علاقة الصحف القومية بالصحف القومية ، أو علاقة هذه بالصحف الحزبية .. فضلا عن العلاقة بين الصحفيين فى كل الأحوال .. سواء كانوا من العاملين فى الصحف القومية ، أو من العاملين فى الصحف الحزبية .

وأزمة الصحافة المصرية هذه ، ليست فريدة ، ولا هى معزولة عن الحركة الديموقراطية العامة فى البلاد ، ولا عن التنافس السياسى القائم .. ولا عن الضائقة الاقتصادية الاجتماعية الضاغطة .. ولا عن موجات الإرهاب التى اندلعت فيما بعد .

فقد كانت الصحافة ومازالت وستظل جزءا رئيسيا من الحياة العامة .. باعتبارها قناة أساسية من قنوات الرأى والتعبير .. ولذلك ارتبطت بالعمل الديموقراطى رباطا عضويا فى إطار مناخ عام .

كلما اتسع هامش العمل الديموقراطى ، ازدهرت الصحافة وتعمقت حريتها ..

والعكس صحيح .. ولذلك فإننا نرصد ما يجرى على الساحة المصرية ، خاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة بهذا المعيار .. فالقدر المتاح من حرية التعبير فى الصحافة ، مرتبط تمام الارتباط بالهامش الديموقراطى فى الحياة العامة .. كلاهما يتحرك حركة منسجمة متسقة صعودا وهبوطا .

بمعنى آخر ..

إن أزمة الصحافة ، التى كشفت عنها الانتخابات البرلمانية ، هى جزء من الأزمة التى تطالب القوى السياسية بحلها سواء على المستوى السياسى الحزبى ، أو على المستوى الاقتصادى الاجتماعى ..

فالقانون الذى يحد من حرية تكوين الأحزاب لسبب أو لآخر ، يوازيه قانون آخر يحد من حرية إصدار الصحف .. ويوم يختفى القانون الأول ، سيختفى بالتبعية القانون الثانى ... يوم تمارس التعددية الحزبية بحرية ، تمارس التعددية الصحفية بحرية .

نخلص من كل ذلك إلى وضع محدد يستدعى المواجهة الصادقة ..

- فى العمل الديموقراطى ، مازالت القوانين المتعارف على تسميتها بالقوانين سيئة السمعة ، قائمة ونافذة ، وهى بالتالى معرقلة للتطور نحو إطلاق الحريات بشكل كامل ، الأمر الذى يستدعى إلغاءها ، وتنقية كل القوانين من معوقات الديموقراطية .

- فى العمل الصحفى ، مازال قانون سلطة الصحافة وعراقيله ، يعوق الحريات الصحفية وحق إصدار الصحف .. الأمر الذى يستدعى إلغاءه ، اكتفاء بالقانون العام ، وبقانون نقابة الصحفيين – بعد تطويره وتنقيته .

وفى الحالتين ، نزعم أن المناخ العام فى مصر ، يجرى نحو استكمال النسق الديموقراطى الكامل ، فبعد سنوات من التعددية الحزبية ، فيما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وبعد ممارسات وصدامات وتجارب ، ارتضى الجميع المنهج الديموقراطى ، أسلوبا للعمل ، والحوار الحر وسيلة للتعبير .. والتغيير .

فلماذا نتقاعس عن إزالة ما بقى من حواجز معوقة .. إن صمدت اليوم ، فهى غدا منهارة بمنطق التاريخ وحكم التطور !!

الفصـل الثـانـى

حـرية الصحـافة وألاعيب السياسـة

« من الأمور البديهية فى جميع الحكومات المتمدينة ، أن التعبير عن آراء الأمة بحرية ، بواسطة صحافة مستقلة ومسئولة ، هو أول شرط لتقدم هذه الحكومات تقدما صحيحا .. »
[مؤتمر الأمم والأجناس للخديو عباس حلمى الثانـى ، يطالبـه بحريـة الصحافـة المصريـة ـ فبراير ١٩١٤]

فى خضم الصراعات المحلية والإقليمية والدولية ، المتزايدة خلال الفترة الأخيرة ، قفزت على السطح ، كما عودتنا دائما قضية الصحافة ووسائل الإعلام .. تشكو الضغوط والضغوط المضادة .. تئن من الأوجاع والعلل والدواء بعيد المنال .. تبحث عن طريق للخروج من مآزقها المتداخلة المعقدة ، والحل ينأى عنها مغضبا ..

ولذلك فقد وقعت بين المطرقة والسندان كما يقولون .. مطرقة النظم الحاكمة التى تريد استخدامها - كوسيلة طيعة - فى تنفيذ سياساتها وأهدافها ، دون اعتراض .. وسندان القارىء الذى يفقد مع كل صباح ثقته فيها خطوة بعد خطوة .. ودرجة بعد درجة ، لأنه لا يتوقع منها إلا كل ما هو صدق وحق .. بينما هو يقرأ عكس ذلك غالباً ...

ومن بين موجات الأحداث نستطيع أن نلتقط خطين نسير فيهما ، خلال هذه الدراسة ..

- الخط الأول قادم إلينا من الخارج .. بل هو قادم من أتون صراع القوى الدولية الكبرى ، إثر انتهاء الصراع السابق بين القوتين العظميين خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي .. ورغم بعده عنا فهو قريب منا ، ونعنى قريب من أزمة صحافتنا التى نعانى .. متداخل معها بشكل من الأشكال .
- الخط الثانى نابع من بيئتنا .. من عقر دارنا .. حيث تعانى صحافتنا العربية عامة والمصرية خاصة ، كثيرا من العلل التى قد تبدو لوهلة مستعصية على الحل .. وإن كانت غير مستحيلة ..

وبين الخطين رباط متصل ..

كيف كان ذلك ؟!

□ □ □

مع بداية شهر سبتمبر ١٩٨٦ ، انفجرت أزمة ساخنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، عرفت بأزمة الجواسيس ، التى اشتعلت حتى كادت تهدد جو الحوار الدائر بين القوتين العظميين آنذاك ، وتصاعدت درجة درجة عن طريق تبادل طرد الجواسيس والدبلوماسيين ، ثم خمدت فجأة بعد أن توصلت الدولتان إلى تسوية ما ، أعقبها لقاء ريكيافيك - عاصمة أيسلندا - بين الزعيمين : الأمريكى رونالد ريجان ، والسوفيتي ميخائيل جورباتشوف .

بداية الأزمة كانت هادئة إلى حد كبير ، حين أعلنت واشنطن أنها ألقت القبض على الدبلوماسى السوفيتي ، جنادى زخاروف ، الموظف بالأمم المتحدة متلبسا بالتجسس على الأسرار الأمريكية .

وجاء الرد السوفيتي سريعا ومحكما .. حين أعلنت موسكو القبض على الصحفى الأمريكى ، الروسى الأصل ، نيكولاس دانيلوف ، مراسل مجلة « يو اس نيوز آند وورلد ريبورت » فى موسكو متلبسا هو الآخر بالتجسس لصالح المخابرات الأمريكية ، عندما كان يتسلم من مواطن سوفيتي خريطتين سريتين .

ورغم انفراج الأزمة سريعا ، بتبادل الإفراج عن الجاسوسين الأمريكى والسوفيتي ، إلا أن ما يهمنا التوقف عنده طويلا .. هو قضية الصحافة والتجسس فى عالم تقدمت فيه تكنولوجيا الاتصال إلى حد مذهل ، وتنوعت فيه وسائل استخدام الدول والأجهزة السرية - المخابراتية - لهذه التكنولوجيا ، فى أغراض التجسس ، إلى حد

مقلق .. فضلا عن استغلال الصحافة والصحفيين فى مثل هذه المهام الخطرة والخارجة عن أصول المهنة والمهدرة لحرية الصحافة لأنها تضر بها فى الصميم .

□ □ □

العقدة الحقيقية فى الموقف هى أن هناك تداخلا غريبا بين المهنتين .. مهنة الصحافة والإعلام .. ومهنة التجسس ، الأمر الذى أتاح للمستغلين ، حرية الخلط بينهما دون فواصل أو قواعد .. ذلك أن المعلومات والبحث عنها .. والحصول عليها ، هى هدف الطرفين : هدف الصحفيين والإعلاميين ، كما أنها هدف الجواسيس والمخبرين ..

وفى ميدان الصراع على المعلومات ، اختلط الحابل بالنابل ، وتاه الحق فى ألاعيب الباطل .. ونجحت الأجهزة الأمنية والسرية فى الدول المختلفة – بحكم سطوتها وجبروتها – ليس فقط فى إزالة الحواجز وتذويب الفوارق بين الصحافة والتجسس ، بل نجحت فى استغلال مهنة الصحفى فى البحث عن المعلومات ، لتكون جسرا سريا نحو الجاسوسية وكتابة التقارير السرية .. وصار معنى « المخبر » مشتركا بين الصحفى الذى يريد الحصول على المعلومات الصادقة ليقدمها علانية – عبر صحيفته – إلى القارىء .. وبين الجاسوس أو كاتب التقارير الذى يريد المعلومات ليقدمها إلى جهاز سرى يتعامل معه أو يعمل لحسابه !

وللأسف نجحت الأجهزة الأمنية والسرية فى العالم بشكل عام ، وفى عالمنا العربى بشكل خاص ، فى إغراء عديد من الصحفيين للتعامل معها وجذبهم إليها تحت ضغوط متناقضة ، إما بالإغراء بالمال والمنصب والترقى والشهرة والتلميع ، وإما بالتخويف والضغط والابتزاز .. أو بالسلاحين معا ..

وقضية الصحفى الأمريكى دانيلوف ، ليست الأولى ولا الأخيرة ، لا فى أمريكا ولا فى أى دولة أخرى .. ذلك أن القضية متكررة ومتكاثرة .. فكم من الصحفيين سقط فى هذا الفخ ومارس مهنة البحث عن المعلومات بوجهيها الصحفى والتجسسى .. وكم من الصحفيين العرب والأجانب تعرض للاعتقال والمحاكمة والطرد والنفى والتعذيب والتشريد ، بسبب الضلوع فى الممنوع والتورط فى الشراك .. وكم من الصحفيين توقف عن مد صحيفته بالمعلومات وانتظم فى كتابة التقارير السرية ، واحترف التجسس – داخليا وخارجيا – طمعا فى مال أو فى منصب ، معتمدا على أن تعامله مع جهاز سرى يكفل له فضلا عن الحماية ، ارتقاء سلم المناصب سريعا ، واكتناز المال بسهولة .. بينما الجهاز من خلفه يحمى « سر المهنة » ويصون سمعة عملائه ومخبريه ، على الأقل إلى

أن يحين وقت كشف المستور .. فتنشر الصحائف حاملة الأسماء والوقائع والتواريخ والأرقام ...ومعها الفظائع والفضائح !

□ □ □

هكذا أصبحت الصحافة غارقة من حيث لا تريد ، أو من حيث لا تدرى فى مجالات التجسس .. فكلاهما هدفه المعلومات الدقيقة .. وكلاهما يستخدم البشر - صحفياً كان أو جاسوساً - فى الحصول على المعلومات .. وكلاهما وجد فى مخترعات تكنولوجيا الاتصال ، مددا هائلا من المساعدة الفنية .. حيث جميع أجهزة الاتصالات والاستماع والرصد والتصوير تصلح لهما معا ، وكلاهما يستخدم بنوك المعلومات المزودة بالكمبيوتر فى حفظ وتوثيق وتخزين المادة الرئيسية .

بل إن المفردات اللغوية المستعملة فى عمل الطرفين متماثلة أحيانا ومتشابهة غالبا .. كلاهما يستخدم كلمات : المعلومة .. الخبر .. التقرير .. المخبر .. الصورة .. الاستماع .. الرصد .. سرى .. عاجل .. يحفظ .. ينسخ .. يطبع .. يحقق .. يستكمل .. للعلم .. للاطلاع .. للنشر .. مصدر موثوق .. مصدر مطلع .. مصدر لا يريد ذكر اسمه .. معلومة ناقصة .. خبر كاذب .. وقائع غير سليمة ... الخ .

وفى ظل هذا التشابك الدقيق بين مهنتين ، إحداهما مهمتها علنية مقننة معروفة ، والأخرى مهمتها سرية غير مقننة تتخفى وراء أستار غامضة .. فقد كان طبيعيا أن تكون الصحافة هى المجنى عليها .. لأنها فى مواجهة الأجهزة الأمنية والسرية غالبا ما تتراجع .. !

وفى ظل الضعف البشرى ، والتخاذل النفسى ، عند البعض ، بل فى ظل سياسات الترغيب والترهيب ، سقط صحفيون فى لعبة التجسس وكتابة التقارير والوشاية بالزملاء والأصدقاء ... ورغم أن مثل هؤلاء قلة ، إلا أنهم أوقعوا أنفسهم فى شرك السقوط .. وأوقعوا مهنتهم فى هاوية التردى ..

ومثلما أن ظاهرة السقوط والتردى ، أصبحت عامة فى بعض مجالات الحياة المعاصرة .. فإنها للأسف أشد وضوحا وأكثر تحديدا فى مجال الصحافة .. التى يفترض أنها الضوء الكاشف ضد السقوط .. والسند الحامى ضد التردى ..

□ □ □

ومظاهر التردى فى صحافتنا أصبحت للأسف كثيرة .. ففى خريف عام ١٩٨٦ -

مثلا - هبت على الصحافة المصرية والصحفيين المصريين ، رياح رملية عاصفة ، فشوهت من صورتها إلى حد كبير ، ليس فقط أمام الرأى العام المصرى ، ولكن أمام عيون العرب والعجم على السواء .. وهى الرياح التى أثارتها القضية المعروفة « برشوة العصفورة » والموجهة ضد صحيفة الوفد ...

وأظن أن العاصفة التى لفت الصحافة برمالها المغبرة ، تعد من أسوأ ما تعرضت له المهنة والعاملون فيها ، خلال السنوات الأخيرة .. التى طالما شهدت أزمات مماثلة طاحنة . ربما كانت الأزمات السابقة ، محصورة فى خلاف أو صدام فى المفاهيم والسياسات والمبادىء .. لكن الأزمة المعنية قامت على أرضية مختلفة ، أهم ملامحها وأخطرها أن الثقة فى الصحافة أصبحت موضع تساؤل ، وأن مصداقيتها بالتالى أصبحت على المحك !

وإذا كانت الأزمات الماضية ، قد شهدت إسهامات نشيطة من الصحفيين أنفسهم ، إما دفاعا عن مهنتهم ، وإما هجوما عليها .. إلا أن الأزمة المعنية تسبب فيها للأسف « صحفيون محترفون » أصابت سلوكياتهم المهنية والشخصية ، الصحافة ، بأكثر مما أصابتها أيدى مخالفيهم ، حتى تبدت صورتها أمام الجميع ، كالثوب الذى امتلأ بالثقوب السوداء !

على أن هذه الأزمة ، تزامنت مع عدة ظواهر يحسن تحديدها ، مثلما مهدت لها وصاحبتها بعض العوامل ، التى أشعلت فيها ومن حولها النيران ..

- فهى قد تزامنت مع ظاهرة ذات شقين متواجهين : الشق الأول يتمثل فى صعود بيانى لممارسة الحريات العامة فى مصر ، ومن بينها حرية الصحافة والتعبير ، وتمثل ذلك جليا إلى حد كبير فى صحف المعارضة ، فضلا عن بعض صفحات الصحف القومية .. فى مقابل ذلك يأتى الشق الثانى المواجه ، وهو هبوط بيانى للحريات العامة فى الإطار العربى المحيط بنا .. مع ضمور واضح فى هامش الحريات الصحفية وتعدد منابر التعبير .. وتمثل ذلك فى العودة للردع عن طريق قوانين الرقابة والمطبوعات ، وعن طريق التصفية والإغلاق لعديد من الصحف والمجلات العربية ، بهدف تحجيم دائرة النقد وتنوير الرأى العام ، الأمر الذى خلق مناخا عاما للأزمة ..

- فى هذا المناخ ، كما فى غيره ، فإن الصحافة جزء من نسيج المجتمع ، ومرآة عاكسة لمشاكله وهمومه ، تحمل إيجابياته وتعانى سلبياته .. فهى إذن ليست فردوسا

مطهرا منفصلا عن أخطاء المجتمع وخطاياه .. كما أنها ليست شرا مستطيرا فى مجتمع مثالى ومدينة فاضلة ..

- وهى مثلها مثل باقى المهن ، تضغط عليها ظروف المجتمع وتفاعلاته بضغوطه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية .. ليست إذن مهنة الأتقياء الأطهار وحدهم ، ولا هى مهنة الشياطين والأشرار .. فيها من هؤلاء وهؤلاء ..

- ولذلك فمن الخطأ أن نتوقع من الصحافة وحدها ، الانفراد بموقف مثالى سواء كان سياسيا اقتصاديا اجتماعيا ، أو كان أخلاقيا سلوكيا .. بعيدا عن المواقف العامة السائدة فى المجتمع ، رغم الإيمان بأن رسالتها السامية تلزمها بقدر أكبر من الموضوعية والريادة وضرب المثل الذى يحتذى ..

- فى مواجهة كل هذه العوامل ، فإن عاصفة الرمال المثارة ، والتى نفخ فيها البعض بكثير من التحريض المقصود ، والتشويه المتعمد ، هى حملة تمسك بحالة انحراف فردى أو بواقعة سقوط أخلاقى ومهنى ، ليجرى النفخ فيها ، بهدف الإساءة كلية لمهنة عريقة ، بتعميم أعمى وأحمق .. يجدر بالجميع التنبه لمخاطره الطائشة ، وذلك بوضع وقائع السقوط والانحراف فى حجمها الطبيعى والقانونى ، دون تعمد الإساءة – بطريق مباشر أو غير مباشر – للمهنة بكاملها .. وإلا جرى التعميم على باقى المهنيين .. فمن منكم بلا خطيئة ؟!(٤٨)

□ □ □

على أن هدفنا ليس الدفاع الأعمى عن الصحافة ، فى مواجهة الهجوم الأعمى عليها .. لكن هدفنا بالدرجة الأولى انتهاز فرصة العاصفة الهوجاء التى تهب – كما هبت عواصف من قبل – لطرح قضية الصحافة والصحفيين ، للنقاش الحر المفتوح وأمام الرأى العام ، الذى طالما تعود أن تطرح الصحافة قضايا الآخرين ، بينما لا هى ولا غيرها يطرح قضاياها .. ليعرف الجميع أن لها همومها ومشاكلها العويصة ، ولها جروحها النازفة ، التى تحتاج لعلاج ناجع ، أو لجراحة صعبة !

---

(٤٨) أصدر القضاء حكمه بتبرئة الأستاذ سعيد عبد الخالق نائب رئيس تحرير جريدة الوفد ، وزملائه فى القضية المعروفة باسم « رشوة العصفورة » ، والتى أثارت جدلا حادا على صفحات الصحف ، ما بين مهاجم ومدافع ، مما أساء للصحافة المصرية كلها .

لقد تراكمت المشاكل على الصحافة بتراكم العهود والسياسات والحكام .. وها هى اليوم ترث تركة صعبة مثقلة بالديون الباهظة والقيود القاسية ، التى كبحت لسنوات طوال انطلاقاتها نحو الازدهار والتطور .. فكرا وفنا .. مهنة وصناعة .. صحفا وصحفيين .. بينما ازدهرت من حولها صحف أخرى فى المنطقة العربية ، حاولت وراثة دورها القيادى .. وساعدتها ظروف الثروة النفطية والوفرة المالية ، مقابل وقوع الصحافة المصرية أسيرة الضغوط الاقتصادية والسياسية المحلية ..

□ □ □

على أننا نستطيع أن نميز بوضوح ثلاث فترات هامة ومميزة للصحافة المصرية الحديثة هى :

- صحافة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .. التى نشأت وعملت فى ظل السلطة الملكية ونظام تعدد الأحزاب والملكية الفردية .
- صحافة الثورة ، خاصة ما بعد قانون تنظيم الصحف فى عام ١٩٦٠ ..
- صحافة ما بعد ١٩٧٦ ، التى جمعت ما بين الصحف القومية (المؤممة) والصحف الحزبية التى صدرت بعد عودة مصر لنظام التعدد الحزبى فى ظل توجه ديموقراطى جديد ..

وإذا كانت معظم صحافة ما قبل ١٩٥٢ ، قد تعرضت لنقد شديد ، بسبب انغماسها الطبيعى فى الصراع الحزبى المرير ، ودخولها طرفا أصيلا بالتالى ، فى كل ممارسات الانحراف والتشهير كأداة للحروب السياسية بين الأحزاب المتناحرة ، رغم تمتعها بهامش من حرية الحركة ، فإن صحافة التنظيم أو التأميم تعرضت هى الأخرى لنقد أشد ، على أساس أنها تحولت إلى وسائل إعلام حكومية مقيدة بسياسة الدولة .

غير أن إعادة إصدار الصحف الحزبية مرة أخرى مع نهاية السبعينات(٤٩) ، وما تتمتع به من حرية ظاهرة هذه الأيام ، قد أضفى على المجال الصحفى حيوية جديدة ، حركت المياه التى كانت راكدة ، ودفعت إلى شرايين المهنة الحساسة ، بدماء

---

(٤٩) كانت جريدة « الأحرار » – لسان حال حزب الأحرار – هى أول جريدة حزبية معارضة صدرت ابتداء من ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ ، فى ظل التعددية الحزبية . وقد تبعتها على التوالى كل من « الأهالى » (حزب التجمع) و « الشعب » (حزب العمل) و « الوفد » المعبرة عن حزب الوفد الجديد .. وكانت هذه الأخيرة هى أول صحيفة حزبية تصدر يوميا ..

جديدة ، أنعشت ليس فقط صحف المعارضة ولكن أيضا الصحف القومية ، التى وجدت نفسها فى منافسة جديدة وشديدة .. فعملت على توسيع مجالات الحركة المتحررة داخلها بقدر واضح ومقدر .. وإن ظل محدوداً !

□ □ □

وينطبق نفس المقياس التاريخى للمراحل الثلاث ، على نقابة الصحفيين .. بيت كل الصحفيين وملجأهم عند الخطر .. فقد عاشت إيجابيات وسلبيات مرحلة ما قبل الثورة ، ثم حكم الثورة ثم الحكم الحالى .. وباعتبارها نقابة رأى فقد لعبت فيها ، ومازالت ، التيارات السياسية والفكرية دورا رئيسيا فى كل المراحل .. ربما كان صوت السياسة فيها أعلى من صوت المهنة .. فكان طبيعيا أن تتحول إلى ساحة صدام ، سواء بين التيارات الفكرية والسياسية التى ينتمى إليها أعضاؤها ، أو بين بعض هذه التيارات وبين نظم الحكم المتعاقبة .. وقد وصل الصدام ذات مرة إلى التهديد بتصفيتها وتحويلها إلى ناد اجتماعى ، وهو التهديد الذى أشهره الرئيس السابق أنور السادات لكسر معارضة النقابة لسياساته .. فضلا عن موجات الفصل والاعتقال والمطاردة التى هاجمت أعضاءها على فترات متتابعة .

ونزعم أن ملابسات كثيرة تداخلت عبر المراحل الثلاث التى ذكرناها آنفا ، فضغطت على الصحافة والصحفيين بكثير من الضغوط غير المحتملة ، حتى أوصلتها وأوصلتهم إلى الأزمة الراهنة ... من انفلات إلى انغلاق .. ومن قيود على حرية الصحافة ، إلى ضغوط على الصحفيين .. ومن اختلاف التوجهات السياسية ، إلى اختلاف شخصيات الحكام واختياراتهم بل وأمزجتهم .. ومن صحافة ولاء للحزب ، إلى صحافة ولاء للحاكم .. ومن صحافة ولاء للمال والمجد والشهرة ، إلى صحافة ولاء للرأى والفكرة .. ومن خضوع لقوانين متحررة ، إلى خضوع لقوانين متحجرة .. والعكس !

□ □ □

فإذا ما دققنا النظر فى واقع صحافتنا الحالية ، التى ورثت كل هذه الضغوط ، نجد أنها تقع بالفعل بين عديد من المتناقضات التى تكاد تعوق الرؤية الصحيحة والتقدير السليم للأمور ، وبالتالى تعرقل أداء الرسالة على الوجه الأفضل ..

● فبعد سنوات من التأميم – أو تنظيم الصحافة – وجدت الصحافة القومية نفسها أسيرة عديد من القيود الإدارية والسياسية والمهنية ، عرقلت تطورها إلى حد كبير ،

بينما كان التصور أن التأميم أو التنظيم سيساعد فى إطلاق قدراتها نحو الأعمق والأحسن ..

- وبعد سنوات أيضا من التأميم .. عادت سلطة رأس المال تستغل نفوذها الخفى والقوى داخل معظم الصحف ، إلى حد ظهور حالات كثيرة من الفساد الإدارى والمالى – فى ظل السلطات المطلقة وغياب الرقابة السليمة – بينما كان تدخل رأس المال فى إفساد الصحافة أحد أسباب قوانين التأميم عام ١٩٦٠ ..

- جاء عصر الانفتاح بتأثيراته القوية وثرائه الفردى المفاجىء المجهول المصدر غالبا .. ليلقى بظلاله على الصحافة ، وعلى بعض رموزها ، فأحدث وقيعة وخللا شديدا ، ليس فقط فى هيبة الصحافة ولكن فى علاقات العمل ، وحتى العلاقات الشخصية .

- كان الإعلان ولا يزال يلعب دورا مؤثرا فى صناعة الصحافة ، باعتباره أحد أهم مصادر تمويلها .. لكنه حمل معه شروره .. فهو عصب الصحافة الحديثة وأخطبوطها فى نفس الوقت ، إذ أن قوته المالية أصبحت عامل ضغط على الممارسة الصحفية .. التى وقعت أسيرة معادلة صعبة : كيف تستفيد ماليا من الإعلانات ، وكيف تحافظ فى نفس الوقت على استقلاليتها فى مواجهة سطوة المعلنين وتأثيراتهم المباشرة وغير المباشرة !

- أصبح بريق المنصب وجاذبية السلطة ، أحد أبرز عناصر الأزمة الصحفية الراهنة ، ليس فقط فى بلادنا ، ولكن فى كل العالم الثالث حيث تعتمد نظم الحكم أول ما تعتمد على سلاحين ، كلاهما حاسم بتّار : الجيش والإعلام .. وفى ظل إغراء المنصب تطاحن كثير من الصحفيين حتى الموت ، فكان طبيعيا أن تتدهور علاقات العمل وتهتز القيم ويسوء السلوك ، ويحترف البعض هدم الآخرين تقربا للحاكم وتحريضا على منافسيه .. فى ظل سيف المعز وذهبه !!

- هكذا .. تدهورت مصداقية كثير من الصحف والصحفيين .. وهبطت لغة الحوار ، وعمت الشتائم والسباب ، وعادت مدرسة الصحافة الصفراء بفلسفة التشهير والتشنيع تطل من جديد ، بل إننا نجد بعض الذين نصبوا الملك فاروق أميراً للمؤمنين ومدحوا ورعه وتقواه .. عادوا فكتبوا عن مباذله وفساده ، ليمدحوا عبد الناصر بما يشبه التأليه .. ثم انقضوا عليه ميتا يشبعوه ذما ، ليمدحوا السادات .. ثم .. !! وفى كل الظروف تجاوزت لغة الحديث حدود العقل والأخلاق عند البعض ، الذين لحسن الحظ أنهم مازالوا قلة وسط الجسم الصحفى المتماسك ..

● المشكلة .. أننا ونحن نعيش مرحلة تعايش الصحف القومية والصحف الحزبية العديدة ، فإننا للأسف ، نلحظ سوء أداء مشترك .. ذلك أن كثيرين انتظروا خيرا وفيرا من تعدد صحف الأحزاب ، على أمل فتح الباب أمام حرية أوسع وأعمق للصحافة .. لكن الملحوظ أن أداء صحف الأحزاب ليس أفضل من أداء الصحف القومية .. حيث مازال الخلاف السياسى يحكم العلاقة المهنية بكثير من العقد ... فيستدرجها ويستدرج القارىء معها إلى ابتذال غير مقبول ... فى حوار كان ينتظر أن يكون عالى المستوى رفيع الأدب أخلاقى العبارة .. وإذا كانت بعض حكمة العقلاء ، تطل أحيانا على ألسنة أقلامهم ، فمازال طيش الحمقى يثير الصخب ومعه العجب !

□ □ □

لقد آن الأوان لنأخذ من الديموقراطية جوهرها الحقيقى ، لا أن نكتفى بالتمسح بقشور مظاهرها .. ومن الجوهر الأصيل أن نتعلم جميعا أن الخلاف الفكرى والسياسى ، عمل مشروع فى ظل الدستور والتعبير عنه حق ديموقراطى .. وبنفس الدرجة علينا أن ندرك أن مثل هذا الخلاف لا يعنى العداوة ، وأن التعبير عنه ليس بتبادل الاتهامات المريرة التى نقرؤها على بعض صفحات صحفنا ..

فإذا ما اعترفنا جميعا بهذه القاعدة ، فإن علينا أن نبدأ بتقويم شامل للمسيرة الصحفية ، التى رغم عراقتها فى مصر ، إلا أنها لا تكاد تخرج من مأزق حتى تدخل فى أزمة ..

والتقويم الصادق ، لن يأتى للصحفيين من خارج أسوارهم ، وإلا أصبح مفروضا مرفوضا فى نفس الوقت .. إنما هو يأتى من جماع إحساسهم بالأزمة ، ثم من رغبتهم فى الخروج منها ، ومن قدرتهم على مواجهة التحديات المطروحة عليهم ..

ولعلنا فى إطار ذلك .. اقترحنا على مجلس نقابة الصحفيين أن يدعو لمؤتمر عام للصحفيين – بعيدا عن الجمعيات العمومية التى لا تكاد تجتمع إلا لإجراء الانتخابات – يكون هدفه تجاوز الأزمة الراهنة ومواجهة تحديات الحاضر والمستقبل ..

وإذا جاز لنا المساهمة فى الاجتهاد المفتوح ، فإننا اقترحنا أن توضع على رأس جدول أعمال مثل هذا المؤتمر العام ، قضية علاقات العمل المهنية والالتزام بآداب المهنة .. فى ظل التردى الحالى .. بحيث يتم الالتزام بميثاق الشرف الصحفى الذى لم يعد يذكره أحد إلا إذا أصابته إصابة طائشة !

أما التحديات التى تستدعى ثورة مهنية فهى كثيرة خطيرة .. منها على سبيل المثال :

١ – تحدى التطور الفنى والمهنى ، بعد سنوات طويلة من الجمود بل التخلف ، نجحت خلالها مخترعات الطباعة وثورة المعلومات والاتصال فى تجاوز العصر إطلالا على القرن القادم ..

٢ – تحدى استعادة مكانة الصحافة المصرية ، فوق القمة ، بعد أن نجحت صحف عربية كثيرة فى التقدم المهنى والتقنى بدرجة واضحة ، كسبت بها المنافسة فى مجالات كثيرة ..

٣ – تحدى تعميق حرية الصحافة وإزالة كل المعوقات القانونية والإجرائية الباقية ، حتى تلعب الصحافة المصرية دورها المتكامل فى قيادة الرأى العام ، فى عهد اختلفت فيه التوجهات السياسية وتعددت المنابر الفكرية والأحزاب وترعرعت الحريات العامة إلى حد واضح .

٤ – تحدى تغيير أساليب العمل الصحفى وترقية الأداء ، بعد أن ظهرت صحف الأحزاب التى تتمتع بهامش واسع من الحرية ، فى حين مازالت بعض الصحف القومية ، أسيرة الالتزام الرسمى الجامد والقوالب المصبوبة ، مع قصور الاجتهاد والتنوع الفكرى .

٥ – تحدى تكوين أجيال جديدة من الصحفيين مؤهلة ومدربة .. مع فتح الباب أمام قيادات أخرى ، تنقل الصحافة إلى القرن الحادى والعشرين ، بديلا لمدارس « تلوين الكلام بأزياء الحكام » ، خاصة أننا نلحظ جميعا ، حالة الإحباط التى يعانيها شباب الصحافة الذى لا يجد رعاية أو توجيها أو قدوة ، بينما أقلام بعض كبار الكتّاب منصرفة إما إلى تعميم السطحية وتهميش القضايا الوطنية ، وإما إلى معاركات لفظية بعيدة عن هموم الوطن واهتمامات المواطن ..

٦ – تحدى تطوير قانون النقابة الحالى ، وتعديل أو إلغاء قانون سلطة الصحافة ، وكلاهما أصبح قاصرا عن مجاراة وقع الأحداث والتطورات السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية فى مصر .. التى انتقلت إلى مرحلة التعددية والديموقراطية .. بما يعنيه ذلك من إسقاط القيود المتبقية على العمل الصحفى والنقابى ، ومن إطلاق حرية إصدار الصحف توسيعا للمشاركة فى صنع القرار وتوجيه الرأى العام وتنويره بالحقائق والآراء .

٧ – تحدى مواجهة الوضع الراهن للمؤسسات الصحفية القومية وتحديد ملكيتها تحديدا دقيقا ... هى الآن تتبع مجلس الشورى قانونا .. لكنها بصراحة تبعية نظرية .. والأفضل فى ظل التعددية الليبرالية أن تتحول إلى جمعيات تعاونية ، أو شركات يساهم فيها العاملون بها بنسبة ٥١ ٪ وتطرح باقى الأسهم على الرأى العام ، وينتخب مجلس الإدارة ومجلس التحرير من جانب الجمعية العمومية للمساهمين .. وهذه تجربة نجحت فى صحيفة « لوموند » الفرنسية وصارت مثلا نموذجيا ، بعيدا عن القيود الحكومية ، وبعيدا عن ضغوط رأس المال المستغل والاحتكارات التجارية والإعلانية .. مثلما أتاحت الفرصة لاختيار القيادات على أساس الخبرة والكفاءة وليس على أساس الثقة والولاء ..

□ □ □

خلاصة القول ..

إن أزمة الصحافة الحقيقية لا تعبر عن نفسها ، فقط ، من خلال حالة انحراف فردى يحسمها القضاء وحده ، أو من خلال انحدار أسلوب الحوار وصعود مدرسة التشهير فحسب .. لكنها تعبر عن نفسها حقيقة بحالة القصور الذاتى التى تعانيها المهنة وأصحابها .. حالة فقدان القدرة على تقويم الموقف ، وقصور الخيال عن وضع حلول للأزمة .. وربما استطاعت نقابة الصحفيين العتيدة – بكل تراثها الفكرى والوطنى – أن تضع أقدامنا على بداية الطريق الصحيح ، الذى لا يهم الصحفيين وحدهم ، وإنما يهم كل مواطن ..

ومن أجل أن تفعل النقابة ذلك .. يجب أن تنطلق من أسوارها لتقوى بوحدة أعضائها ، بصرف النظر عن اختلاف اجتهاداتهم الفكرية والسياسية ، وتتدعم بمساندة الرأى العام المستنير لها .. باعتبارها قلعة من قلاع الفكر ومنبرا من منابر الرأى الحر فى مصر .. وطن الحرية والتقدم والاستنارة .

الفصـل الثـالـث

حـرية الصحـافة وعقليـة التغليـف !

« إن الجرائد هى مرشد الأمة والحكومة ، والمطبوعات هـى ركـن مـن أركـان العمران .. »
[أمين الشمسى - فى الجمعية العموميـة المصرية - ١٩٠٢]

حين جاهرنا بالرأى فى حقيقة أزمة الصحافة المصرية ونشرناه(٥٠) أثار صخبا شديدا وغضبا أشد .. وبعد نحو شهر من الغضب المكتوم ، خرج علينا الدكتور على لطفى رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للصحافة آنذاك ، بحديث مسهب احتل صفحة كاملة فى أخبار اليوم بتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٨٦ محاولا أن يؤكد أن ما يقال عن أزمة فى الصحافة المصرية غير صحيح ، لدرجة أن من أجرت معه الحوار - الزميلة سناء السعيد - استعانت فى إعداد أسئلتها له ، بأجزاء مما جاء فى رأينا السابق ، كما ورد فى سؤالها الأول له على النحو التالى :

- اليوم وصحافتنا فى الميزان ترد التساؤلات الكثيرة ، وهى ضرورية لتبديد أى صورة مغلوطة قد تعلق فى الأذهان ، وأول هذه التساؤلات : هل صحافتنا فى أزمة .. وإذا كان فكيف يمكن أن نقيلها من عثرتها ..؟

---

(٥٠) صلاح الدين حافظ - أزمة الصحافة - مقال بالأهرام - ٢٢ أكتوبر ١٩٨٦ .

□ فيرد الدكتور رئيس المجلس الأعلى للصحافة قائلا :

لا يمكن القول بأى حال أن صحافتنا فى أزمة !! بل هناك جوانب مضيئة عديدة فى صحافتنا اليوم ، الأمر الذى يتبين من معايشتها لهموم الجماهير ، سواء كان ذلك من خلال المقال أو التحقيق الصحفى أو الدراسات .

كما يتبين أيضا من اتباع أحدث الأساليب التكنولوجية فى صناعة الصحافة .. وهذا ينعكس فى التوزيع الضخم لكثير من الصحف والمجلات والدوريات .. الأمر الذى يؤكد إقبال الجماهير على الثقافة والتعرف على قضايا الساعة المختلفة ، وهو ما يضع مسئولية ضخمة على الصحافة لكى تكون دائما على مستوى ذلك الإقبال الجماهيرى ، وأن تلبى احتياجات المواطن من خبر يقينى وسياسة وثقافة واجتماع .

ومن منظور ديموقراطى فإن المرحلة الحالية التى تشهدها الصحافة المصرية تعتبر بكل المقاييس مرحلة ازدهار لم تشهدها مصر منذ حقبة طويلة ، وذلك من حيث حرية واحترام الرأى الآخر مهما بلغت درجة معارضته .

وتعود الزميلة فتسأل رئيس المجلس الأعلى للصحافة :

■ ينادى البعض فى ظل الظروف الحالية بضرورة انفصال الصحافة عن مجلس الشورى حيث أن تبعيتها له لا تعدو أن تكون تبعية نظرية . ما هى وجهة نظركم ؟

□ د . على لطفى : بداية فإننى لا أوافق على كلمة تبعية التى جاءت فى سؤالك لأن الصحافة لا تتبع أية سلطة . فالصحافة مملوكة للشعب الذى يمارس فقط حق الملكية . وحتى تكون الصورة واضحة جلية أقول إن المؤسسات الصحفية القومية بما فيها من صحف مملوكة ملكية عامة للشعب ، ويمارس مجلس الشورى حق الملكية عليها . وفى هذا الإطار فإن الصحافة هى بمثابة سلطة شعبية بجانب السلطات الدستورية الثلاث الأخرى . مما يؤكد حرص الدولة على أهمية الصحافة ودورها فى المجتمع ومكانتها الشعبية . ومن حيث التنظيم فمن المعروف أن الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية تتشكل من ٣٥ عضوا .. منهم عشرون عضوا يختارهم مجلس الشورى من الكتاب أو المهتمين بشئون الفكر والثقافة والصحافة والإعلام على أن يكون أربعة منهم على الأقل من ذات المؤسسة الصحفية . وبقية الأعضاء أى الخمسة عشر عضوا ينتخبون بالاقتراع الحر المباشر : خمسة ينتجبهم الصحفيون ، وخمسة ينتخبهم الإداريون ، وخمسة ينتخبهم

العمال ، ويضع المجلس الأعلى للصحافة القواعد المنظمة لإجراء الانتخابات وشروط صحة انعقاد الجمعية العمومية ونظام اتخاذ القرارات . وبالنسبة لتشكيل مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية فهو يتكون من ١٥ عضوا منهم ثمانية يختارهم مجلس الشورى على أن يكون من بينهم أربعة على الأقل من ذات المؤسسة الصحفية ، وبقية أعضاء المجلس ستة أعضاء ينتخبون بالاقتراع الحر المباشر : اثنان من الصحفيين ، واثنان من الإداريين ، واثنان من العمال . كما أن مجلس الشورى هو الذى يختار رئيس تحرير كل صحيفة قومية !

■ مؤدى ما تذهبون إليه هو أن العلاقة بين مجلس الشورى والصحف القومية ليست مجرد علاقة نظرية .. فإذا لم تكن كذلك فهل يمكن أن تكون علاقة تبعية ؟

□ د . على لطفى : مما أجملته يتضح أن العلاقة قوية ومتينة بين مجلس الشورى والصحافة القومية ، ولكنها ليست على الإطلاق علاقة تبعية أو هيمنة ، وإنما علاقة تعاون وثيق لما فيه خير الصحافة وبما يمكنها من أداء رسالتها . وفى إطار تلك العلاقة فإن كل صحفى حر أن يكتب ما يشاء شريطة مراعاة ما يمليه شرف المهنة ، والالتزام أمام المجتمع سياسيا واجتماعيا ..

■ هل يمكن القول بأن تعدد الأحزاب ، وما عكسه من تطاحن وملاكمة حزبية هو الذى أفسد الصحافة وشجعها على تبنى نغمة حادة ناقدة لاذعة عنيدة تطيح بالمكاسب وتقتل الإنجازات عن عمد .. صحافة أقل ما يمكن وصفها به أنها صحافة تشهير وتحريض ؟

□ د . على لطفى : مرة أخرى لا أوافقك على ما جاء بسؤالك من اتهام الصحافة .. فالصحافة سلطة شعبية تؤدى دورها ، وما يقع من أخطاء فى الممارسة ليس إلا نقطة سوداء فى ثوب ناصع البياض ، كما أنه لا يقلل أبدا من أهمية الصحافة وأدائها لرسالتها . ولا يمكن القول بأن ما يقع من أخطاء فى الممارسة الصحفية مرده إلى تعدد الأحزاب .. ذلك أن التعددية الحزبية هى سمة أساسية للديموقراطية .. فهى القنوات التى تتيح التعبير عن الرأى الآخر والمشاركة السياسية فى عملية صنع القرار عن طريق ممثلى الأحزاب فى مجلسى الشعب والشورى ، علاوة على ما تبعثه فى العمل السياسى من حيوية ووعى وإدراك . وهذا كله هو الذى يدعو إلى الحرص على نظام تعدد الأحزاب . أما أن أحزاب المعارضة يصدر عنها بعض التجاوزات بواسطة ما تعكسه صحفها ، فهذا يحتاج منها إلى وقفة صدق مع النفس من أجل ديموقراطية سليمة لتكون صحافة عاكسة

بالفعل لمشاغلنا وقضايانا الوطنية ، بحيث يصبح ما تقوم به معبأ من أجل رخاء مصر ورفعة الإنسان المصرى .

■ معنى هذا أنكم لا تتفقون مع من يرى أن صحافتنا تمر بمرحلة انتقال حيث تبدو الصورة غير محددة فهى مهتزة ومذبذبة والرؤية غير شاملة ؟

□ د . على لطفى : صحافتنا عموما بخير ، وإن كان هناك بعض التجاوزات من جانب صحف المعارضة ، أو رفضها لتفهم طبيعة التحديات التى نواجهها ، فإن ذلك لا يقلل مما أراه من أن صحافتنا بخير مادامت توفر احترام حرية القلم . وعليه فإننى أدعو صحافة المعارضة ، وكذلك الصحف القومية لأن تواجه بحق طبيعة المشاكل التى نواجهها الآن ، والتى هى نتيجة تراكمات سنوات طوال مما يستدعى وحدة الرؤية وتكاتف الجهود للتصدى لها بحلول جذرية نلتزم إزاءها بموقف قومى واحد وراسخ ... فما أحوجنا فى فترة البناء هذه إلى تلاحم كل الأصوات والتيارات بحيث لا يسعى أحد إلى تسميم الجو بالمهاترات والتجاوزات والقضايا الثانوية الهلامية .

■ هناك من يدعو إلى مؤتمر عام للصحفيين لتجاوز الأزمة الراهنة . إلى أى حد يمكن أن يكون هذا المؤتمر أساسا لاحتواء النهج العبثى الحالى الذى تتبناه أقلام صحفية ؟

□ د . على لطفى : إن الاتجاهات التى تتخذها صحف المعارضة تتوقف على أن تصلح المعارضة نفسها بنفسها مادمنا التزمنا جميعا بالخط الديموقراطى .. وأتساءل هنا ماذا يمكن أن ينجزه مؤتمر عام للصحفيين ؟ ولا يعنى هذا معارضتى لفكرته ، وإنما أعنيه أن المؤتمر المذكور لن يشكل جدوى إذا لم تكن المعارضة على استعداد لأن تغير من سلوكها .. إن المناخ مهيأ للتغيير نحو الأحسن . ثم أوليست التحديات الاقتصادية والاجتماعية معروفة ؟ أليس هناك نظام ديموقراطى طالما كنا ندعو إليه ، وها هو ذا قد أصبح حقيقة ؟ ألا يلتزم الحكم بالطهارة والشرعية ؟ أليست الأهداف ثابتة ونسعى إليها من أجل الإنسان المصرى ؟ ألا تبذل الحكومة أقصى طاقاتها من أجل تحقيق تلك الأهداف ؟ إن هذه تساؤلات أطرحها على المعارضة ، وآمل أن تضع لها إجابة صريحة وصادقة .. وهنا فقط يمكن أن نتجاوز ما تذهب إليه المعارضة ، وأن نجعل من حرية القلم صوت الحق وصوت وحدة ووئام وعمل جاد ..

■ البعض ينادى بتعديل أو إلغاء قانون سلطة الصحافة زعما بأنه لم يعد بمقدوره مجابهة إيقاع الأحداث والتطورات فى مصر . ما هى وجهة نظركم .. ؟

□ د . على لطفى : بعكس ما يرى البعض – وأنا على يقين من أنهم قلة – فإن قانون سلطة الصحافة يواكب تماما طبيعة تطورات المجتمع المصرى . ويتضح ذلك فيما ينص عليه هذا القانون من أن الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية فى خدمة المجتمع .. وأن تلك الحرية تستهدف تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع بالمعرفة المستنيرة والإسهام فى الترشيد للحلول الأفضل فى كل ما يتعلق بمصالح الوطن والمواطنين . ألا يؤكد ذلك دعامة أساسية للديموقراطية فى مصر يحفظها ذلك القانون ويعمق من مسارها . فإذا انتقلنا إلى الموضوعات الأخرى التى يتناولها ذلك القانون فيما يتعلق بحقوق الصحفيين وواجباتهم وإصدار الصحف وملكيتها والصحف القومية والمجلس الأعلى للصحافة ، فإننا سوف نلاحظ أن المواد التى تتناول تلك الموضوعات هى تأكيد لما أشرت إليه فيما يستهدفه القانون من سلطة الصحافة المستقلة الحرة .

■ العلاقة بين الصحافة القومية ومصادر السلطة مازالت محل شكوك واتهامات ، ويزعم المعارضون أن السلطة ترصد ما يقال وتعطى الضوء الأخضر لتمرير ما تريد . ومن ثم .. فإن السلطة فى مصر ، هى التى تهيمن على ما ينشر فى مصر ، ما هى الحقيقة .. ؟

□ د . على لطفى : تلك شكوك لا مكان لها . وإن رددها البعض فلأنهم بطبيعتهم يتشككون فى كل شىء . ونظرة سريعة إلى ما يكتب فى الصحف القومية سواء من تحقيقات صحفية أو أعمدة رأى أو كاريكاتير ، كفيلة بأن تبين لنا مدى حرية صاحب القلم فى أن يطرح ما لديه من آراء دون أية رقابة . بل إن ما أقوله واقع نقرأه كل يوم إزاء ما ينشر . أما بالنسبة لما أشرت إليه من ضوء أخضر قد تعطيه السلطة لترويج ما تريد نشره ، فهذا ليس قائما ولا وجود له . وإنما هناك نوع من الإيضاح .. إذ أنه من المهم بمكان أن تكون الصحافة على علم دائم بالاهتمامات والتطورات القومية التى تحرص الدولة على أن يكون المواطن على علم بها فى ضوء ظروفنا القومية داخليا وخارجيا . وذلك الإيضاح ليس بدعة ننفرد بها .. بل تتبعه كل الدول حتى تلك التى تأخذ بالنظم الديموقراطية . وأود أن أؤكد مرة أخرى أن مثل هذا الإيضاح لا يعنى رقابة أو إعطاء ضوء أخضر أو أحمر ، وإنما يستهدف أن تكون الصحافة القومية والحكومة على موجة واحدة من الفهم المتبادل إزاء شواغلنا القومية . فالإيضاح – إذن – لا يعنى فرضا أو إجبارا أو رقابة ، وإنما هو مشاركة فى السياسات والأهداف ليس إلا ..

□ □ □

ومؤدى ما أراد رئيس المجلس الأعلى للصحافة ـ السابق ـ أن يقوله ويكرره ، أنه ليس صحيحا أن الصحافة المصرية فى أزمة .. وأن حريتها تتعرض للمخاطر ، وأن الضغوط عليها شديدة ..

مؤدى ما يقوله أيضا أن الوضع على خير ما يرام ، وأنه ليس بالإمكان أبدع مما كان ، فلماذا إثارة الغبار حول أزمات الصحافة ومشكلة حرية الصحافة !؟ ..

ولكى نجيب ، علينا أن نعود فنلقى نظرة فاحصة .. وجديدة .

الفصـل الرابـع

حـرية الصحـافة وسياسـة التبعيـة

« ليس الدستور هو الذى أعطانا الحرية ..
إنما حرية الرأى هى التى أعطتنا الدستور .. »
[شـاتوبريان]

حسنا .. هذه هى الأزمة تراوح مكانها ، إن لم تكن قد ازدادت لهيبا وتعقيدا ، بعد أن سادت سياسة المداراة وتغليف المشاكل بأغطية ناعمة ملساء ، قد تخدع من ينظر إليها من الخارج ، لكنها بالتأكيد لا تخدع من يعايشون الأزمة ، ويكابدون عنفها وتصاعدها .

لقد مرت الأيام والأعوام ، ومشاكل الصحافة تراوح مكانها إن لم تزدحم بالمستحدث والجديد .. وعلينا أن نستفيد من الجديد الذى طرأ على تعقيدات الأزمة التى تعانيها الصحافة ، لنحذّر مرة أخرى من أن تجاهل المشاكل أو تزويقها ببريق لماع لا يحل مشكلة وإنما يساعد فقط على التدهور ..

□ □ □

الجديد فى الأزمة إذن ، أن مفهوما مغلوطا لحرية الصحافة فى ظل التعددية الحزبية ، قد سرى فى مصر ، فأصاب بعض أصحاب السلطة التنفيذية بحساسية شديدة ، مثلما أصاب بعض الصحفيين بحساسية مضادة .. وها هى الحساسية قد وصلت قمتها بتلك المواجهة الساخنة ، التى دارت فى مبنى نقابة الصحفيين ، بين مجلس النقابة وبين وزير الداخلية الأسبق – اللواء زكى بدر – وما تبع ذلك من معلومات متضاربة ، حول حقيقة ما دار ، من تبادل الاتهامات بأساليب خارجة عن آداب الحوار .. لقد أريد لها

أن تكون جلسة مصالحة ، بين وزير اتهم بعض الصحف والصحفيين بأنهم يهاجمونه ويوجهون له الاتهامات الملفقة .. وبين الصحافة والصحفيين - ممثلين بمجلس النقابة - اتهموا الوزير بأنه يهاجم الجميع وبألفاظ خارجة وفى أماكن ومناسبات عامة .. فإذا بهذه المصالحة تنفجر فى شكل خلاف جديد .. ورغم أن هذه الواقعة الخطيرة ، تركت آثارها السيئة على جموع الصحفيين والسياسيين ، بل والقراء ، إلا أننا نريد أن ننطلق منها ، لنؤكد مرة أخرى ، كم هى عميقة تلك الأزمة التى تعانيها الصحافة فى مصر ..

وبادىء ذى بدء ، نؤكد على عدة مبادىء عامة ، تساعدنا على الغوص بعمق فى بحور الأزمة ..

١ - الصحافة مهنة ذات حساسية خاصة ، لأنها ذات مهمة رقابية وذات رسالة متعددة الأهداف ... وبالتالى فهى لا تقوى أو تزدهر إلا فى مناخ ديموقراطى متفتح ومستنير ، يمثل البيئة الحاضنة للصحافة الحرة .. ولذلك فإن حرية الصحافة جزء من الحريات العامة .. لا تكتمل إلا باكتمال حرية الرأى والعقيدة والعمل والتنقل والتنظيم .. الخ .

٢ - يخطىء من يتصور أن دفاع الصحفيين عن حرية الصحافة ، هو دفاع عن امتياز شخصى أو مهنى يساعدهم على التميز ، إذ أن حرية الصحافة ليست مقصورة على الصحفيين ، إنما هى حرية كل قارىء .. أى حرية عامة للشعب ، تكفل للرأى العام ممارسة حقوقه وحرياته ..

٣ - لم تعد الصحافة الحديثة ، مجرد رأى فى مقال ، كما كان الحال فى بدايات هذا القرن ... لكنها أصبحت تعتمد أيضا وبدرجة غالبة على المعلومات والحقائق .. وبدون حرية الصحافة فى الحصول على المعلومات من مصادرها ، تفقد الصحافة جوهر عملها وجوهر حريتها .. إن الرأى والتحليل يلعبان دورا رئيسيا فى الصحافة الحديثة .. لكن المعلومات أصبحت تلعب الدور الأهم والأكثر تأثيرا ..

□ □ □

فإذا ما طبقنا هذه المبادىء العامة ، على بعض ما يجرى فى صحافتنا الآن ، وعلى بعض ما يجرى لها ، نجد تناقضات مثيرة ، نزعم أنها تساعد على إشعال الأزمة وتدهور الوضع ..

فرغم أن مصر تعيش الآن مرحلة التعددية الحزبية ، القائمة على هامش ديموقراطى ملحوظ ، ورغم أن حرية التعبير - عبر الصحف الحزبية ، وبعض

مساحات فى الصحف القومية - واضحة ومقدرة ، إلا أن هناك من لا يزال يعامل الصحافة والصحفيين بعقلية مناقضة ، وسلوك يتنافى مع ديموقراطية العمل السياسى ومع حرية التعبير .. هناك من لا يزال يرى أن الصحافة القومية ، أداة حكومية يجب ألاّ تخرج عن الأوامر والنواهى ، وهناك من يندهش إذا لمحت عيناه كلمة نقد لمسئول ، أو مقال رأى يخالف « الخط الرسمى » .. وهناك من لا يزال ينظر لمحررى الصحف القومية على أنهم من « أتباعه » الذين يجب أن يناصروه ظالما أو مظلوما .. فضلا عن أن هناك من لا يزال ينظر إلى صحافة الأحزاب على أنها مارقة ، لا يجب التعامل معها ، بل يجب وضع العراقيل كل العراقيل أمام أداء مهمتها ، حتى تذبل فتموت !

ونحسب أن مثل هذه العقلية - الموجودة والمؤثرة - لن تستسلم بسهولة ، أمام متغيرات الوضع السياسى ومتطلبات حرية الصحافة قومية كانت أم حزبية ..

ولذلك فإن أحد أوجه أزمة الصحافة ، يتمثل فى ضرورة وضع صياغة جديدة ومختلفة ، تحدد العلاقة بين الصحافة والسلطة التنفيذية أساسا .. بطريقة تعترف عملا وصراحة بأن الصحافة لم تعد بوقا أو ذيلا ، لكنها رسالة قومية لا تعمل بكفاءة إلا فى حرية كاملة ، تتيح لها حق الحصول على المعلومات دون تحكم ، وحق النقد دون إسفاف ، وحق إشراك الرأى العام فى هموم وطنه ، دون مضايقات ومطاردات للصحفيين والكتاب .

يقابل ذلك التزام الصحف والصحفيين بالقانون وميثاق الشرف الصحفى والدستور ، الذى يحكم الجميع ، والذى يتيح للجميع حق اللجوء للقضاء عند الضرر ، وليس أخذ الثأر باليد أو اللسان ، وإلا عدنا إلى عصر الغاب !

□ □ □

فإذا كان كل ما سبق يتعلق بموقف بعض رموز السلطة التنفيذية تجاه الصحافة ، فإن ثمة وجها آخر من أوجه الأزمة ، يتعلق بالموقف داخل الصحافة نفسها كرسالة ومهنة وصناعة وإدارة ..

المؤكد أن صحافة اليوم ، تنوء بأعباء ثقال ورثتها من العهود السابقة .. عهد الصحافة الحزبية والخاصة قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ثم عهد تنظيم أو تأميم الصحافة منذ عام ١٩٦٠ ، ثم عهد العودة للتعدد الحزبى والصحف الحزبية منذ عام ١٩٧٦ ..

مع تغير العهود والسياسات وتعدد الحكام والاتجاهات ، تراكمت المشاكل على

الصحافة فعرقلت لسنوات طوال عملها وانطلاقتها ، وضغطت على الصحفيين بالقيود والسدود المليئة بالاضطهاد والمطاردة والمنع والفصل والتضييق ، فضلا عن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التى أثرت على كافة طبقات الشعب وفئاته ومن بينها الصحفيون ..

ومن باب النقد الذاتى الجارح ، ندعى أن كل هذه الملابسات والمضايقات ، قد أصابت الصحافة بكثير من عوامل القصور ، مثلما أصابت بعض الصحفيين بكثير من أمراض القلق والانحراف والخلل المعنوى والمادى .. وإذا كان هناك فى السلطة التنفيذية من لا يزال يرى أن الصحفيين أبواق وتوابع له ، فإن فى الصحافة نفسها بعض من يرى نفس الرأى ويمارس المهمة بدأب .. فيصبح ملكيا أكثر من الملك ، واهبا نفسه وقلمه وضميره وشرفه المهنى لمن يعتقد أنه صاحب سلطة أو سطوة ..

هكذا أصبح بريق المنصب وإغراء السلطة ، أحد أمراض الصحافة .. وللأمانة فهو مرض ليس مقصورا على مصر ، لكنه مرض شائع فى العالم الثالث .. وفى ظله تدهورت قيم كثيرة وضاعت مبادىء وانتهكت حرية الصحافة وشرف الكلمة ، وتدهورت مصداقية الصحافة والصحفيين ، وهبطت لغة الحوار إلى حد ما نراه الآن ، مما شجع الرافضين لاستقلالية الصحافة ، على التدخل السافر والاختراق العلنى والانتهاك الصريح لحرية الصحافة ، ولقدسيتها ولضماناتها

□ □ □

ونحسب أن قضية حرية الصحافة ومفهومها ، هى المحك الرئيسى على الساحة السياسية والصحفية بشكل عام .. ذلك أن صيانتها يعتبر تأكيدا للمساحة الديموقراطية التى تتحرك فيها مصر داخليا ، وتنطلق منها عربيا ودوليا .. وتبنى فوقها نموذجا جديدا فى المنطقة يشع نوره عبر الحدود .. فإذا ما تعرضت حرية الصحافة لإنتهاك أو انتقاص ، فإن واجب الدفاع عنها ليس مقصورا على الصحفيين وحدهم ، لكنه يمتد بالضرورة إلى كل مشتغل بالعمل العام حاكما أو محكوما .. معارضا أو مؤيدا .. حزبيا أو مستقلا ، تأكيدا لمبدأ أن الخلاف الفكرى أو السياسى عمل مشروع فى ظل الدستور ، وأن التعبير عنه حق ديموقراطى مكفول وأصيل ، وأن تعددية الآراء والاجتهادات ، تقتضى تعددية منابر التعبير .. والصحافة هى أول هذه المنابر ، إن لم نقل أهمها ..

ولنا أن نتوقف هنا أمام تعددية منابر التعبير ، خاصة الصحف ... إذ أننا نعيش مرحلة تتسم بقدر من الليبرالية السياسية والفكرية ، وذلك يستدعى أن نعيد النظر فى

كل القوانين التى وضعت فى مراحل سابقة ، ومازالت تفرض قيودا على انتعاش هذه الليبرالية .

فصيغة التعدد الحزبى مثلا تفترض صيغة موازية هى تعدد الصحف ، ورغم اعترافنا بأن لكل حزب سياسى قائم الآن صحيفته ، إلا أن القيود الواردة فى قانون سلطة الصحافة على إصدار الصحف تمثل عقبة من عقبات التوسع فى ممارسة حرية الصحافة ، لتشمل فئات وقوى أخرى غير الأحزاب ، قادرة على إثراء الحقل الصحفى ، خاصة أننا على مدى الربع قرن الأخير لم نشهد إصدار جريدة يومية جديدة – عدا صحف الأحزاب والأهرام المسائى – رغم التطور الفنى والتقنى والتوسع البشرى الهائل للمؤسسات الصحفية القومية ، الذى وصل إلى التكدس المعرقل الباهظ التكاليف ..

□ □ □

ولنا أن نتوقف كذلك أمام الأوضاع المالية والإدارية للمؤسسات القومية هذه .. فهى ثروة قومية بكل المقاييس ، لكنها ثروة تحتاج إلى تنظيم جديد ، ونظرة جديدة .. تحدد وضعها القانونى بشكل صريح ... هل هى ملكية عامة أو خاصة .. حكومية أو تعاونية ، أم هى لا هذا ولا ذاك كما يقول الواقع .. من يملكها ومن يحكمها .. وكيف تدار ولماذا وصل بعضها إلى حد الإفلاس ؟! هل حدث الإفلاس نتيجة سوء إدارة .. أم نتيجة تسيب وإنفاق باذخ واختلاسات مستترة ؟!

وبقدر ما يحتاج قانون تنظيم الصحافة الذى صدر فى بداية الستينات وسط ظروف معروفة ، إلى مراجعة فى ظل اختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بقدر ما يحتاج قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ الذى صدر فى عام ١٩٨٠ ، إلى مراجعة أخرى ، ليس فقط لأنه يضع قيودا على روح الانتعاش الليبرالى السارية الآن ، بل لأنه يتعارض فى كثير من مواده واختصاصاته مع قانون نقابة الصحفيين .. حيث لا صحافة بلا صحفيين .. ولا صحافة أو صحفيين بلا حرية فى النقد والتوجيه والرقابة الشعبية والمتابعة والتعبير ، فى ظل ضمانات قانونية وسياسية تمنع الكبت والعسف ..

□ □ □

هكذا .. نستطيع أن نسهب في عرض جوهر الأزمة التى تعانيها الصحافة ويئن تحت ضغطها الصحفيون .. لكن الأمر فى يقيننا ، ليس الإسهاب ، بقدر ما هو وضع اليد على بعض الجراح التى تنزف بالمشاكل ، فإذا هذه تتراكم دون أن يدرى أحد .. فطالما أن الصحف تصدر كل صباح فلا مشاكل أو أخطار .. !!

لكن الأمر أخطر .. لم يعد يمر يوم إلا وتحدث مشكلة من نوع ما .. فى هذه الصحيفة أو مع ذاك الصحفى ، كبيرا كان أم صغيرا .. لم يعد يمر يوم إلا ويحفزنا على ضرورة معالجة القضية علاجا شاملا متكاملا ، يغوص إلى الأعماق لا أن يكتفى بالتوقف أمام الهوامش ..

وقد آن الأوان ليتكاتف الجميع ، ليس فقط لإنقاذ الصحف من أزماتها المالية والإدارية ، ولكن لإنقاذ الصحافة من مأزقها الذى طفحت بثوره على السطح ، فأصابت أول ما أصابت قدس الأقداس ... حرية الصحافة ..

الفصـل الخـامس

حـرية الصحـافة بين الحكومة والمعارضة

«الحاجة للرأى المخالف لرأى الدولة ، أشد
إلحاحا ، من الحاجة للرأى الموافق .. ولا يسد
الحاجة للرأى المخالف ، إلا صحافة متحررة
من إيحاء السلطة وتوجيهها .. »

[مصطفى مرعى]

رغم كل محاولات النفى الرسمى والعلنى ، مازلنا نصر على أن الصحافة فى أزمة .. وأن أزمتها تتزايد تفاقما يوما بعد يوم ، وأن التفاقم يتفاعل درجة بعد درجة ، حتى أصبح الوضع غير قابل للتجاهل أو التسويف ...

ورغم كل جهود بعض الزملاء فى نقابة الصحفيين ، المتمثلة فى الاجتماعات والمؤتمرات التى عقدت لمناقشة « التجاوزات » ، إلا أننا مع تقديرنا لهذه الجهود ، مازلنا نصر على الدخول مباشرة إلى صميم الأزمة ، وليس الاكتفاء بهوامشها ... نصر على تحديد « الأمراض » وتشريح أسبابها ، لا مجرد الوقوف عند « الأعراض » ، والتمسك بأن الأعراض هى القضية .. هى الأزمة ..

لقد تعرضنا من قبل ، لواحد من أوجه أزمة الصحافة ، ونعنى مفهوم حرية الصحافة فى مصر ، وعلاقة الصحافة بالسلطة ... الآن نحاول أن نمضى قدما فى كشف أوجه أخرى ، لعلنا نساهم - بصدق - فى طرح قضية الصحافة طرحا متكاملا وعميقا ... طرح يصل إلى الرأى العام - صاحب المصلحة الأولى فى انتعاش الصحافة - وإلى مسامع صانعى القرار والممسكين بالسلطة الأقوى فى تحديد حاضر

ومستقبل الصحافة ... لعلهم يدركون كم أن الأزمة أعمق مما يتصورون وأخطر من التجاهل ... وأحوج إلى التفهم ..

□ □ □

لسوء الحظ ، وصلت الصحافة المصرية ، إلى مرحلة حرجة ، هذه الأيام ، فهى لم تعد تحوز رضا أحد ، وبالتالى فقد اهتزت الثقة فيما تقدمه للقارىء من غذاء فكرى ومدد إعلامى أساسا ... فأصبحت هى المغضوب عليها من كل الأطراف .. من الرأى العام ومن صانع القرار .. من الحكومة والمعارضة ... من القارىء العادى ، ومن المثقفين .. بل هى مغضوب عليها من أبنائها الصحفيين أنفسهم !!

- بعض الأوساط الحكومية ترى أن الصحافة المعارضة متطرفة مهاجمة شرسة ، وأن الصحافة القومية متهاونة فى مواجهتها لأنها « تمسك العصا » من الوسط !
- أحزاب المعارضة ، ترى على العكس أن الصحافة القومية حكومية مائة بالمائة ، تخلو من الشجاعة حتى فى مواجهة الانحراف والأخطاء ، لذلك تقوم صحف المعارضة بالمهمة فى غيبتها !
- كثير من القراء العاديين يرون أن الصحافة فى جملتها لا تعبر عنهم ولا عن هموم الشعب ، بقدر ما تعبر عن آراء الحكام أو عن السياسات الشخصية لزعماء المعارضة !
- كثير من المثقفين ، أصابهم اليأس والإحباط مما آلت إليه الصحافة ... فقد تحولت اهتماماتها الأساسية – فى نظرهم – إلى كل ما هو سلبى ... خاصة الانحراف والمخدرات والدعارة ، وأصبحت صحافة الجريمة وكرة القدم ، ولم تعد صحافة الرأى المستنير والخبر الصادق !
- أما الصحفيون ... فهم بين هذه الاتهامات وتلك ، وبين متاعب المهنة ومشاكلها ، فى وضع لا يحسدون عليه ، نخشى أن يكون وضع الاستسلام لتيار التدهور دون مقاومة جماعية منظمة مؤثرة .

□ □ □

ورغم أن كثيرا من هذه الاتهامات صحيح ، إلا أن استسهال تعليق كل الأخطاء على الصحافة والصحفيين ، هروب من الواقع ، وإلقاء للمسئولية على طرف واحد ،

بينما كل فئات المجتمع وقواه السياسية والاجتماعية والفكرية مشاركة فى زرع الأخطاء وفى استمرار ريّها بماء الازدهار والاستمرار !

ذلك أن الصحافة - مهنة ورسالة وصناعة - جزء أساسى من تركيبة المجتمع ، تتفاعل مع أحداثه وأفكاره وتساير تطوراته وتفاعلاته .. ليست هى لؤلؤة معزولة داخل صَدَفة مغلقة فى أعماق البحار ...

فإذا جاز لنا أن نقدم مثلا ، على هذا التفاعل ، وبالتالى على مدى ما تعرضت له الصحافة - ومازالت - من تناقض يشكل أساسا جوهريا من أسس أزمتها ... لطرحنا قضية مفهوم مهمة الصحافة وتأثرها بالتطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى ...

دون دخول فى مناظرة أكاديمية ، حول هذه المهمة ، نقول إن وضع الصحافة الحالى لا يعبر تعبيرا صادقا عن الوضع السياسى الاجتماعى السائد ... فكيف كان ذلك !؟

نفهم أن ثورة يوليو ، حين أصدرت فى عام ١٩٦٠ ، قانون تنظيم الصحافة ، كانت متسقة مع نفسها ومنسجمة مع توجهاتها السياسية واختياراتها الاقتصادية الاجتماعية ... أرادت تمصير وتأميم أدوات الإنتاج الرئيسية واستعادتها من أيدى الأجانب وكبار الملاك المصريين ، وأرادت وضع خطة للتنمية تنحاز للأغلبية الفقيرة على حساب ثروات الأقلية الغنية ... أرادت إحداث تغييرات جذرية فى تركيبة المجتمع .. ومن ثم أممت وسائل الإعلام ومن بينها الصحافة الخاصة ، لأنها كانت فى حاجة إلى جهاز إعلامى فكرى قوى يواكب التحول الاقتصادى الاجتماعى الذى تريده ..

أما وأن هذه الاختيارات الأيديولوجية والتوجهات الاقتصادية الاجتماعية ، قد توقفت على يد الرئيس السادات طوال عقد السبعينات ، وبدأت اختيارات وسياسات جديدة تحت عنوان الانفتاح ، فقد كان منطقيا أن تتغير مهمة الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى لتساير السياسات الجديدة وتعبر عنها ، وتصل إليها مفاهيم الانفتاح الليبرالى ...

أما وأن عهد الرئيس مبارك يؤكد على ثبات اختياره للديموقراطية طريقا استراتيجيا ، الأمر الذى أدى إلى تنشيط حركة الأحزاب السياسية وإعادة إصدار صحفها وتوسيع هامش حرية التعبير بشكل ملحوظ ... فإن المتوقع والمطلوب أن يعاد النظر جذريا فى مهمة الصحافة ووضع مؤسساتها ، اتساقا مع النهج الليبرالى والاختيار الديموقراطى الذى يتمسك به الرئيس مبارك شخصيا ويؤكده يوما بعد يوم ..

□ □ □

لكن الواقع اليوم غير ذلك تماما ... فدور الصحف التى تسيطر على ٩٥ فى المائة من سوق التوزيع والطباعة والنشر ، وهى المعروفة بالصحف القومية ، مازالت مؤممة من حيث الوضع القانونى ... يملكها باسم الدولة مجلس الشورى وراثةً عن الاتحاد القومى ، فالاتحاد الاشتراكى ... توجه وتدار مركزيا وفرديا ، فى غيبة الرقابة الحقيقية للمالك الإسمى .. رؤساء المؤسسات الصحفية هم الملاك الحقيقيون .. الملاك الجدد !

وهذا وضع يتناقض سياسيا وصحفيا وإداريا ، مع الاختيار الأيديولوجى والتوجه السياسى القائم على التعددية الحزبية ، التى تقتضى بالضرورة التعددية الفكرية والصحفية . والمؤكد أن هذا التناقض الصارخ ، قد أصاب المهمة الصحفية والوضع الصحفى كله بكثير من الخلل وعدم الانسجام وعدم التوازن ... الأمر الذى يشكل وجها رئيسيا من أوجه أزمة الصحافة .

ولكى يتسق وضع الصحافة مع الوضع السياسى السائد ، ينبغى أن تسود المفاهيم الليبرالية المتكاملة على كل شيء ... خاصة على الصحافة حتى تتحرر من القيود الإدارية التى تحرر منها القطاع الخاص الاقتصادى مثلا . ولكى لا نعود إلى الملكية الفردية المحتكرة للصحف ، يمكن أن تتحول المؤسسات القومية الحالية ، إلى شركات مساهمة ، أو إلى جمعيات تعاونية ، تتمتع بمميزات التوجه الليبرالى السائد ، فكريا وصحفيا وإداريا ... وفى نفس الوقت تتسق مهمتها مع هذا التوجه وتعبر عن مفاهيمه فى تعددية الآراء والمنابر والأفكار والمواقف .

□ □ □

وليس الهدف من ذلك كله ، هو مجرد حل التناقض القانونى والإدارى ، الذى تعانيه الصحف الرئيسية فى مصر ، لكن الهدف الأسمى الذى نعنيه ، هو إخراجها من الدائرة المغلقة والمعوقة التى تعرقل – قولا وعملا – حريتها فى العمل الصحفى الحر والديموقراطى ..

ورغم إدراكنا الكامل لظروف مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كدولة من العالم الثالث ، تعانى أزمات متلاحقة ، وتعيش أوضاعا لا تقارن بدول الغرب المتقدم ، التى حققت رفاهية العيش وديموقراطية الرأى بشكل جذاب ، إلا أن نفس هذه الظروف المصرية ، هى التى تدفعنا اليوم إلى المطالبة بتحرير الصحافة من قيودها ، دونما تطلع إلى محاكاة مجتمعات سبقتنا فى التقدم من ناحية .. ودونما الاستسلام للوضع الصحفى العاجز القائم حاليا من ناحية أخرى ... نحن لا نتوهم أو نبالغ بالمطالبة بوضع

لصحافتنا يماثل وضع صحافة الغرب الليبرالى ، لكن ما نطالب به هو وضع للصحافة يتسق مع الآراء والشعارات التى نعلنها ويترجم التوجهات السياسية التى نسعى لتطبيقها ... ويحفظ تراثنا وتاريخنا الصحفى المجيد ، الذى يمتد لأكثر من قرنين من الجهاد الصحفى ، دفاعا عن حرية الرأى وديموقراطية التعبير ... والذى ساهم بفعالية ممثلا بالمرحوم الدكتور محمود عزمى - فى صياغة وثيقة حقوق الإنسان فى أروقة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ ، والتى تقول مادتها التاسعة عشرة : « لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير ، ويشمل هذا الحق اعتناق الآراء دون أى تدخل ، واستقاء وتلقى وإذاعة الأنباء والأفكار .. » .

لقد آن الأوان لنحسم الاختيار ونحدد الاتجاه بوضوح شديد ، يساعد على إخراج الصحافة من أزمتها التى لم تعد ترضى أحدا ... وأمامنا طريقان محددان جربتهما مصر خلال ربع قرن ..

- **الطريق الأول** : هو الذى مارسته تجربة التطبيق الاشتراكى من خلال تنظيم الصحافة ، والذى عبر عنه الميثاق بقوله : « إن الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكى العربى لها .. هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة ، قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة . كذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها ومن الرقابة غير المنظورة ، التى كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها . إن الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب ، لتكون حريتها بدورها امتدادا لحرية الشعب ....» .
- **الطريق الثانى** : هو الطريق الليبرالى السائد منذ السبعينات حتى الآن ، والذى ترجمته المادة ٤٨ من دستور ١٩٧١ المعمول به حاليا والتى تقول : « حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة . والرقابة على الصحف محظورة ، وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور .. » .

وبما أن الطريق الأول انتهى عصره ، كما هو واضح ، يصبح من الواجب المطالبة بتطبيق كل عناصر الطريق الثانى نصا وروحا ، وتطهيره من مجموعة القوانين المقيدة كقانون سلطة الصحافة ، وإلا ظل التناقض قائما ومعه أزمة الصحافة .. التى تطرح علينا كل يوم وجها من وجوهها العديدة ... تلك الأزمة التى يهون البعض من حدتها ويخفى تعقيداتها ، بينما هى فى الواقع أشد تحكما وأعنف استحكاما ...

الفصل السادس

حرية الصحافة ومخالب القوانين

« تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفى استقلال فى خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير .. تعبيرا عن اتجاهات الرأى العام .. وإسهاما فى تكوينه وتوجيهه ، فى إطار المقومات الأساسية للمجتمع ، والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة ، واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين .. وذلك كله طبقا للدستور والقانون .. »

[المادة ٢٠٧ من الدستور]

كان عام ١٩٨٧ ... هو بحق عام الهجوم على الصحافة ... فهو عام المواجهة بين المدافعين عن حرية الصحافة ، وبين الغاضبين منها الرافضين لها ، أولئك الذين تعودوا على ممارسة السلطة ـ كبرت أو صغرت ـ وخلفهم صحافة تابعة ، تدافع حتى عن أخطائهم ، وتشيد حتى بسلبياتهم ...

ولم تكن المواجهة هذه ، مقصورة على الصحافة وحدها ... لكنها كانت مواجهة ساخنة بين أنصار الحريات العامة فى مصر وبين أعدائها ... بين الذين يريدون توسيع وتعميق الهامش الديموقراطى السائد ، بإلغاء القوانين الاستثنائية ، وبين الذين يزعمون أن ذلك الهامش قد أشاع الفوضى فى مصر ـ ومن ثم وجب ضبطه وربطه ، وتقييده إن كان ذلك ممكنا ، وكلما كان ذلك متاحا .

هكذا إذن دخلت معركة حرية الصحافة فى الإطار الطبيعى لها ، أى فى إطار معركة الحريات العامة .. « لأن حرية الصحافة ليست مقررة لصالح من يصدرون الصحف أو يكتبون فيها .. ولكنها مقررة لصالح الشعب .. »[٥١] ، ولذلك تحولت نقابة الصحفيين إلى ساحة من ساحات الدفاع عن هذه الحريات بشكل عام ، وعن حرية الصحافة وحرية الرأى والتعبير بشكل خاص ... فعقدت الندوات والمؤتمرات وجرت المناقشات والحوارات الحية .. التى شارك فيها كتّاب وصحفيون ومحامون وسياسيون من مختلف المنابع الفكرية والاتجاهات السياسية .

ولم يكن ذلك غريبا عند أهل الرأى وأصحاب الفكر ، وإن كان مستهجنا عند من هم ضد حرية الرأى واستنارة الفكر ...

لقد كانت نقابة الصحفيين ومازالت ، أحد الحصون التاريخية القومية ، دفاعا عن الحريات العامة للشعب المصرى ، وليس فقط دفاعا عن حرية الصحافة وحدها .. انطلاقا من الايمان الراسخ بذلك المبدأ الشهير المتعارف عليه تاريخيا ، والذى بلوره القانونى المعروف الأستاذ محمد عبد الله فى قوله : لا توجد الحريات العامة إلا على أساس حرية الرأى ، ولا توجد حرية الرأى بغير الصحف.[٥٢]

ولم يكن صعبا على الصحفيين ، أن يدركوا منذ البداية كم أن الصحافة فى أزمة طاحنة ... أزمة معنوية ، وأزمة مادية .. وكل منهما تحتاج إلى جهد بشرى هائل للخروج منها ... جهد يجمع نتاج كل الأفكار والآراء والاتجاهات بغير تفرقة ، لأن الأزمة تفوق جهد فرد واحد أو حزب واحد ... مهما بلغت عبقريته !

لكن الغريب والمريب حقا ، أنه حين بدأ الصحفيون التنبه إلى عمق الأزمة ، والتنبيه بخطورة استمرارها نحو التدهور ، قوبلوا بهجوم مضاد ، تمثل فى حملة منظمة تهاجم الصحافة ، وتتهم الصحفيين بعنف ، محاولة إسقاط هيبتهم وهز دورهم واختراق صفوفهم وتحطيم أسلحتهم ـ خاصة أقلامهم الشريفة ـ واحدا بعد الآخر ...

ولا نستطيع أن نزعم أن الحكم بكامله ، هو المحرك الرئيسى لهذه الحملة ، لكننا نزعم أن ثمة عناصر ، وربما أجنحة داخل الحكم ، هى التى تحرك الحملة وتقودها ، لأنها ترى فى انطلاق الحريات العامة ، وحرية الصحافة بشكل أساسى ، خطرا يهدد نفوذها ويكشف أهدافها ويعرى أخطاءها وفسادها ...

---

(٥١) جمال العطيفى ـ حرية الصحافة .

(٥٢) محمد عبد الله ـ جرائم النشر .

لحسن الحظ أن التيار العريض فى المجتمع المصرى ـ داخل الحكم وفى الشارع ـ يتمسك بالانفراجة الديموقراطية ، ومن ثم يتعاطف مع الحريات العامة ، فى وجه أولئك المتربصين لها فى الظلام ... وفى أيديهم الخناجر المسمومة !

ولا حل لمواجهة هؤلاء المتربصين وكسر شوكتهم وإفشال حملتهم إلا بتضامن شعبى واسع ، يؤمن بالعمل الديموقراطى الكامل ، ويتبنى الحريات العامة .. لا حل أيضا إلا بوحدة صلبة تجمع الصحفيين والكتاب وأهل الرأى وأصحاب الفكر من كل الاتجاهات . . لا حل إلا بتحويل قضايا الصحافة ـ المنبر الأساسى لحرية الرأى والتعبير ـ إلى قضايا رأى عام ، حتى لا تظل محاصرة فى إطار مهنى أو نقابى ضيق ، لا يشعر به وبها أحد خارج نطاق المهنة ..

وهذا يستدعى ليس فقط الكتابة بعمق عن هذه القضايا المتأزمة ، ولكنه يستدعى مد الجسور وتوسيع الجبهات داخل دوائر الاهتمام بين المثقفين والنقابات المهنية والعمالية ، وداخل منابر الرأى ومراكز صناعة الفكر الأخرى ، مثل الجامعات والأحزاب والبرلمان ..

أليست حرية الصحافة ، مسئولية اجتماعية عامة ، تستدعى التضامن الشعبى ، مثلما تستدعى العمل الدؤوب ليس فقط من جانب الصحفيين ، بل أيضا من جانب المفكرين والساسة والعلماء والمثقفين عامة ... وإلا فكيف تتحقق حرية الرأى والتعبير بمعناها المتكامل فى ظل قانون يقيد حرية إصدار الصحف بشروطه القاسية ، وبإصراره على شرط الترخيص المسبق والتأمين المالى الضخم ، كقانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ..

وإذا كانت الخطوة الأولى تكمن فى المطالبة بحرية إصدار الصحف كحق ثابت مشروع لكل القوى الاجتماعية والفكرية والسياسية ، تمشيا مع التوجه الديموقراطى ، فإن الأمر يستدعى بالضرورة إعادة النظر فى القوانين الثلاثة الحالية ، التى تتناول شئون الصحافة والتى يفصل بين صدور كل منها عشر سنوات بالضبط .. وهى :

١ ـ قانون تنظيم الصحافة لعام ١٩٦٠
٢ ـ قانون نقابة الصحفيين لعام ١٩٧٠
٣ ـ قانون سلطة الصحافة لعام ١٩٨٠

ففى القوانين الثلاثة شروط مقيدة للحريات الصحفية والنقابية ، بقدر ما فيها من نصوص متناقضة وسلطات متضاربة واتجاهات متداخلة ، تسلب بعضها البعض

وتعارض بعضها البعض وتعرقل انطلاقة حرية الصحافة بالمعنى الواسع المفهوم .. وتسد الطريق أمام تعددية الآراء ، التى تقتضيها تعددية الأحزاب السائدة فى مصر الآن ... ذلك أن « الحاجة للرأى المخالف لرأى الدولة ، أشد إلحاحا من الحاجة للرأى الموافق ... ولا يسد الحاجة للرأى المخالف إلا صحافة متحررة من إيحاء السلطة وتوجيهها ... »(٥٣)

□ □ □

لحسن الحظ أن وراء ظهورنا تاريخ طويل وتراث مصرى مجيد ، يسند حقنا فى الدفاع عن حرية الصحافة والحريات العامة ...

فمنذ نشوء الصحافة الوطنية فى مصر ، وهى تتصادم مع السلطة الحاكمة ، دفاعاً عن حريتها فى وجه القيود والرقابة وأساليب العرقلة والضغط ...

لذلك لم يكن غريباً أن ينص المشرع صراحة فى دساتير مصر المتتابعة ، على ضمان حرية الصحافة ـ بصرف النظر عن أن البعض لا يحترم كثيرا نصوص الدستور ـ فعلى سبيل المثال نجد أن :

١ ـ المادة ١٤ من دستور ١٩٢٣ تنص على :
« الصحافة حرة فى حدود القانون ، والرقابة على الصحف محظورة .. وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك ، إلا إذا كان ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى » .

٢ ـ المادة ٤٥ من دستور ١٩٥٦ تنص على :
« حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا لصالح الشعب وفى حدود القانون » .

٣ ـ المادة ٣٦ من دستور ١٩٦٤ :
أخذت نفس نص المادة السابقة بحرفيتها .

٤ ـ المادة ٤٨ من دستور ١٩٧١ تنص على :
« حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة .. والرقابة على الصحف محظورة ، وانذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور » .

□ □ □

(٥٣) مصطفى مرعى ـ الصحافة بين السلطة والسلطان .

لحسن الحظ أيضا أن وراء ظهورنا تاريخ طويل وتراث عالمى مجيد ، يدعم حقنا فى الدفاع عن حرية الصحافة والرأى والتعبير .. وتمثل ذلك منذ ظهور عصر التحرر والتنوير فى أوروبا وأمريكا فى اتجاهين هما :

١ - أعلنت الثورة الفرنسية - أم الحريات - منذ قيامها فى عام ١٧٨٩ ، أن حرية تبادل الآراء والأفكار تعد من أقدس حقوق الإنسان ، وأن لكل فرد الحق فى أن يتكلم ويكتب ويطبع بكامل حريته ، ولا تقع عليه المسئولية ، إلا إذا أساء استخدام هذه الحرية ، فى الحالات التى يحددها القانون .

٢ - نص الدستور الأمريكى الصادر فى عام ١٧٩١ ، بعد ثورة التحرير الأمريكية التى أنهت الاستعمار البريطانى ، على أنه ليس من حق الكونجرس ، أن يصدر أى قانون ينتقص من حرية الصحافة ..

ومن المعروف تاريخيا أن المبادىء التحررية التى جاءت فى مواثيق الثورتين الفرنسية والأمريكية - وخاصة المتعلقة بالحريات العامة وحرية الصحافة والرأى - قد صارت نورا هاديا لكل من جاء بعد ذلك ، فاستمدت منها الدساتير والمواثيق المختلفة ، الإشعاع .. والمبادىء .

٣ - حتى جاءت وثيقة حقوق الإنسان ، التى أصدرتها الأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، تحت إسم الإعلان العالمى لحقوق الانسان ، لينص فى مادته التاسعة عشرة على أن : لكل فرد الحق فى حرية الرأى والتعبير ، ويشمل هذا الحق اعتناق الآراء دون تدخل ، واستقاء الأنباء والأفكار ، وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة دون تقيد بالحدود الجغرافية .

٤ - كذلك أكدت الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية السياسية ، التى أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ، مبدأ حرية الصحافة فى المادة التاسعة عشرة ، حين ذكرت أن : لكل فرد الحق فى حرية التعبير ، ويشمل هذا الحق حرية البحث عن المعلومات أو الأفكار من أى نوع ، وتلقيها ونقلها ، بصرف النظر عن الحدود الجغرافية سواء كان ذلك شفاهة أو كتابة أو طباعة .

□ □ □

من خلال هذا الاستعراض ، لنصوص الدساتير المصرية والمواثيق الدولية ، حول ضرورة كفالة حرية الصحافة وحقوق إبداء الرأى والمجاهرة بالفكر ، نجد أن ثمة

إجماعا عاما ، على أنه لا غنى عن حرية الصحافة فى كل عهد وعصر ، فى وجه إصرار السلطة فى كل عهد وعصر ، على كبت هذه الحرية أو تقييدها ، بقيود من حديد تارة ، وبقيود من حرير تارة أخرى ...

« وغنى عن البيان أن كفالة حرية الصحافة على النحو الذى أجمعت عليه الدساتير ، إنما أريد به حماية الصحافة من الدولة ... لأن الدولة هى وحدها التى تملك أن تفرض الرقابة على الصحف ، وهى وحدها التى تملك أن تنذرها وأن تعطلها . ثم أن الصراع بين السلطة والصحافة كاد يكون ظاهرة بارزة ، فى كل عصر من عصور التاريخ ، لأن من أصحاب السلطة فى كل زمان ومكان ، من يستعلى ومن يدعى لنفسه العصمة ، أو يضله الهوى أو الغرض أو الغرور ، فلا يتسع صدره لرأى يخالف رأيه .. وحيثما وجد الحكم المطلق ، كانت هذه العلة سمة من سماته ، لأنه إنما يقوم على رأى واحد .. حتى إذا تبدى كما لو كان راغبا فى التماس الرأى الآخر .. فهو يعمل فى الوقت نفسه على سد المنافذ ، التى يمكن أن يطل منها هذا الرأى الآخر على الناس » .(٥٤)

□ □ □

ولأن حرية الصحافة ترتبط ارتباطا وثيقا بحرية الرأى ، إلى درجة التلازم الكامل ، ولأن حرية الرأى واحدة من الحريات العامة المتعارف عليها ، فإننا لا يمكن أن نطالب بحرية الصحافة وحدها ، ونتجاهل الحريات العامة الأخرى ... فكل منها تكمل الأخرى وتساعد على انتعاشها وازدهارها ، داخل مناخ واحد لا يتجزأ أو ينفصل .

ومن ثم يصبح واجبا المطالبة بإزالة كافة العوائق المقيدة للحريات ، ممثلة فى مجموعة القوانين الاستثنائية ، المتعارف على تسميتها بالقوانين سيئة السمعة ، مثل قانون فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب رقم ٣٣ لسنة ١٩٧١ ، وقانون حماية الوحدة الوطنية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، وقانون أمن الوطن والمواطن رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل فى ١٩٧٩ والخاص بالأحزاب السياسية ، والقانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الوطنية والسلام الاجتماعى ، والقانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب ، والقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن محاكم أمن الدولة ، والقانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ الخاص بسلطة الصحافة ، وأخيرا قانون الطوارىء الممتد المفعول ..

□ □ □

(٥٤) مصطفى مرعى ـ الصحافة بين السلطة والسلطان ـ ص ٧٦ .

فوق كل ذلك ، يجب أن نلقى نظرة فاحصة على مجموعة النصوص ، التى تزدحم بها القوانين العامة المعمول بها فى مصر ، والتى تتضمن العقوبات التى تنتظر الصحفيين ، لندرك كم أن النصوص القانونية قاسية ، وكم أن الترسانة مليئة بكل أنواع الأسلحة ..

خذ مثلا :(٥٥)

أولا : فى قانون العقوبات

١ - يعاقب بالعقاب المقرر فى قانون العقوبات كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جناية أو جنحة بقول أو صياح جهر به علنا أو بفعل أو إيماء صدر منه علنا أو بكتابة أو رسوم أو صور شمسية أو رموز ، أو بأى طريقة أخرى من طرق التمثيل ، إذا ترتب على هذا الإجراء وقوع تلك الجناية أو الجنحة بالفعل ، أما إذا ترتب على هذا الإجراء مجرد الشروع فى الجريمة فيطبق القاضى الأحكام القانونية فى الشروع (مادة ١٧١ عقوبات) .

٢ - يعاقب بالحبس كل من حرض مباشرة على ارتكاب جنايات القتل أو النهب أو الحرق ، أو جنايات مخلة بأمن الحكومة بواسطة إحدى طرق النشر حتى لو لم تترتب على تحريضه أى نتيجة (مادة ١٧٢ عقوبات) .

٣ - يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ٥ سنوات وبغرامة بين ٥٠ و ٥٠٠ جنيه كل من ارتكب بإحدى طرق النشر فعلا من الأفعال الآتية :

(أ) التحريض على قلب نظام الحكم أو كراهته أو الازدراء به .
(ب) تحبيذ أو ترويج المذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادىء الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب ، أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة (مادة ١٧٤ عقوبات) .

٤ - يعاقب بنفس العقوبات من حرض الغير بإحدى طرق النشر على الخروج على الطاعة ، أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية (مادة ١٧٥ عقوبات) .

٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة كل من حرض بإحدى طرق النشر على

---

(٥٥) راجع ، العدوان على حرية الصحافة والصحفيين ، ـ ملف الأهالى ـ نوفمبر ١٩٨٧ .

بغض طائفة أو طوائف من الناس ، أو على الازدراء بها إذا كان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام (مادة ١٧٦ عقوبات) .

ملحوظة : *كانت هذه المادة فى الأصل تنص على غرامة بين عشرين ومائة جنيه ، وتخيّر القاضى فى الحكم بالعقوبتين معا أو بإحداهما ، لكن الغرامة ألغيت بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٩٨٢/٤/١٤ وبهذا أصبح الحكم بالحبس هو الاختيار الوحيد أمام القاضى .*

٦ ـ يعاقب بنفس العقوبة كل من حرض غيره بإحدى طرق النشر على عدم الانقياد للقوانين (مادة ١٧٧ عقوبات) .

٧ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة بين ٢٠ و ٥٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حاز بقصد الإتجار أو التوزيع أو الإيجار مطبوعات إذا كانت منافية للآداب (مادة ١٧٨ عقوبات) .

٨ ـ إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها فى المادة السابقة عن طريق الصحف يكون رؤساء التحرير والناشرون مسئولين كفاعلين أصليين بمجرد النشر (مادة ١٧٨ ـ مكرر) .

٩ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من صمم أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار صورا من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد ، سواء كان ذلك بمخالفة الحقيقة أو بإعطاء وصف غير صحيح أو بإبراز مظاهر غير لائقة أو بأية طريقة أخرى .. وتسرى العقوبة على الاستيراد والتصدير والنقل والإعلان والنشر عن طريق الصحف (مادة ١٧٨ ثانيا عقوبات) .

ملحوظة : *أضيفت هذه المادة فى عام ١٩٥٣ وكانت تنص على غرامة بين ٢٠ و ١٠٠ جنيه كعقوبة بديلة للحبس أو مضافة إليه ، ولكن الغرامة ألغيت بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، وأصبح الحكم بالحبس اختيارا وحيدا أمام القاضى .*

١٠ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من أهان رئيس الجمهورية بإحدى طرق النشر (مادة ١٧٩ عقوبات) .

١١ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من عاب بإحدى طرق النشر فى حق ملك أو رئيس دولة أجنبية .

١٢ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة بين ٢٠ و ٥٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من عاب بإحدى طرق النشر فى حق ممثل لدولة أجنبية معتمدة فى مصر بسبب أمور تتعلق بأداء وظيفتهم (مادة ١٨٢ عقوبات) .

ملحوظة : رفع القانون رقم ٢٩ لعام ١٩٨٢ الصادر فى ١٩٨٢/٤/١٤ الحد الأقصى للغرامة إلى ٥٠٠ جنيه وكانت ١٠٠ جنيه فقط ، أى أنه تعمد تغليظ العقوبة !

١٣ ـ يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيها ولا تزيد على ٢٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أهان أو سب بإحدى طرق النشر مجلس الشعب أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة (مادة ١٨٤ عقوبات) .

١٤ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة بين ٢٠ و ٥٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سب موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة ، أو مكلفا بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة (مادة ١٨٥ عقوبات) .

ملحوظة : رفع القانون رقم ٢٩ لعام ١٩٨٢ الحد الأقصى للغرامة من ١٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه .

١٥ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن ٥٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أخل بطريقة من طرق النشر بمقام خاص أو هيبته أو سلطته في صدد دعوى (مادة ١٨٦ عقوبات) .

ملحوظة : رفع القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الغرامة من ٥٠ إلى ٥٠٠ جنيه .

١٦ ـ يعاقب بنفس العقوبة كل من نشر أمورا من شأنها التأثير فى القضاة الذين يناط بهم الفصل في دعوى مطروحة أمام أى جهة من جهات القضاء فى البلاد ، أو فى رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بتحقيق ، أو التأثير في الشهود ، أو نشر أمور من شأنها منع شخص من الإفضاء بمعلومات لأولى الأمر أو التأثير فى الرأى العام لمصلحة طرف فى الدعوى أو التحقيق أو ضده . وترتفع العقوبة إلى سنة وغرامة بين ٢٠ و ٥٠٠ جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين إذا كان النشر بقصد إحداث التأثير المذكور (مادة ١٨٧ عقوبات) .

ملحوظة : رفع القانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الحد الأقصى للغرامة من ١٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه .

١٧ ـ يعاقب بالحبس مدة لاتتجاوز سنة وغرامة بين ٢٠ و ٥٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير إذا كانت تتصل بالسلم أو الصالح العام ، وذلك ما لم يثبت المتهم حسن نيته . فإذا كان النشر قد ترتب عليه تكدير السلم أو الإضرار

بالصالح العام أو كان من شأنه هذا التكدير أو الإضرار ، ترتفع عقوبة الحبس إلى مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة بين ٥٠ و ٥٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين (مادة ١٨٨ عقوبات) .

ملحوظة : *رفع القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الحد الأقصى للغرامة إلى ٥٠٠ جنيه وكانت ١٠٠ فقط .*

١٨ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة بين ٢٠ و ٥٠٠ جنيه كل من نشر ما جرى فى الدعاوى المدنية أو الجنائية التى قررت المحاكم سماعها فى جلسة سرية ، أو فى الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب (أى الجرائم التى ترتكب بواسطة النشر) أو فى الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات ... ولا عقاب على مجرد نشر موضوع الشكوى أو على نشر الحكم ، ومع ذلك تسرى العقوبة فى حالة النشر عن الدعاوى التى لا يجوز فيها إقامة الدليل على الأمور المدعى بها .. وتسرى العقوبة على نشر الشكوى أو على نشر الحكم إلا إذا استأذن الناشر الشاكى قبل النشر (مادة ١٨٩ عقوبات) .

ملحوظة : *رفع القانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الحد الأقصى لعقوبة الغرامة من ١٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه .*

١٩ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة بين ٢٠ و ٢٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف قرارات المحاكم بحظر نشر المرافعات القضائية أو الأحكام كلها أو بعضها فى سبيل المحافظة على النظام العام أو الآداب (مادة ١٩٠ عقوبات) .

ملحوظة : *رفع القانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الحد الأقصى للغرامة فأصبح ٢٠٠ جنيه بدلا من ١٠٠ جنيه .*

٢٠ ـ يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر ما جرى فى المداولات السرية بالمحاكم ، أو نشر بغير أمانة وبسوء قصد ما جرى فى الجلسات العلنية بالمحاكم (مادة ١٩١ عقوبات) .

٢١ ـ يعاقب بنفس العقوبات ـ حبس سنة وغرامة بين ٢٠ و ٢٠٠ جنيه ـ كل من نشر ما جرى فى المناقشات فى الجلسات السرية لمجلس الشعب ، أو نشر بغير أمانة وبسوء قصد ما جرى فى الجلسات العلنية للمجلس المذكور (مادة ١٩٢ عقوبات) .

٢٢ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ٦ شهور وبغرامة لا تجاوز ٥٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر :

(أ) أخبارا بشأن تحقيق جنائى قائم إذا كانت سلطة التحقيق قد قررت إجراءه فى غيبة الخصوم ، أو كانت قد حظرت إذاعة شىء عنه مراعاة للنظام وللآداب أو لظهور الحقيقة .
(ب) أو أخبارا بشأن التحقيقات أو المرافعات فى دعاوى الطلاق أو التفريق أو الزنا (مادة ١٩٣ عقوبات) .

٢٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على ٥٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من فتح اكتتابا ، أو أعلن عنه بطريق النشر بقصد التعويض عن الغرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها قضائيا فى جناية أو جنحة ، أو أعلن عن قيامه أو قيام الغير بالتعويض المشار إليه كله أو بعضه أو عزمه على ذلك (مادة ١٩٤ عقوبات) .

ملحوظة : *رفع القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الحد الأقصى لعقوبة الغرامة فأصبح ٥٠٠ جنيه بدلا من ١٠٠ جنيه .*

٢٤ - يعاقب رئيس التحرير أو المحرر المسئول عن القسم الذى حصل فيه النشر بصفته فاعلا أصليا للجرائم التى ترتكب بواسطة صحيفته مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية ، بالنسبة لمؤلف الكتابة إلا إذا أثبت أن النشر حصل بدون علمه وقدم المعلومات التى تساعد على معرفة المسئول عن النشر ، أو إذا أرشد فى أثناء التحقيق هذا عن مرتكب الجريمة وقدم ما لديه من المعلومات أو الأوراق لإثبات مسئولية هذا المرتكب ، وأثبت فوق ذلك أنه لو لم يقم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته بالجريدة أو لقرار جسيم آخر (مادة ١٩٥ عقوبات) .

٢٥ - فى الأحوال التى تكون فيها الكتابة أو الرسم ، أو أى وسيلة أخرى للنشر قد نشرت فى الخارج ، وفى جميع الأحوال التى لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة ، يعاقب بصفتهم فاعلين أصليين المستوردون والطابعون ، فإن تعذر ذلك فالبائعون والموزعون والملصقون ، ما لم يثبت أنه لم يكن فى وسعهم معرفة مشتملات الكتابة (مادة ١٩٦ عقوبات) .

٢٦ - لا يقبل من أحد للإفلات من المسئولية الجنائية مما نص عليه فى المواد السابقة ، أن يتخذ لنفسه مبررا ، أو أن يقيم لها عذرا من أن الكتابات أو الرسوم أو الصور الشمسية أو الرموز إنما نقلت أو ترجمت عن نشرات صدرت فى

مصر أو فى الخارج ، أو أنها لن تزد على ترديد إشاعات أو روايات عن الغير (مادة ١٩٧ عقوبات) .

٢٧ - إذا ارتكبت جريمة بإحدى الطرق المتقدم ذكرها جاز لرجل الضبطية القضائية - الشرطة - ضبط المطبوع الذى أعد للبيع أو عرض فعلا ، والأصول وغيرها من أدوات الطبع ، على أن يبلغ النيابة العمومية ، فإذا أقرته ترفع الأمر إلى رئيس المحكمة الابتدائية فى ظرف ساعتين من وقت الضبط - المصادرة - إذا كان المضبوط صحيفة يومية أو أسبوعية ، وفى باقى الأحوال فى ظرف ٣ أيام . ويصدر رئيس المحكمة قراره فى الحال بتأييد أمر الضبط أو إلغائه والإفراج عن الصحيفة المصادرة ، ويأمر فى الحكم الصادر بالعقوبة بإعدام الأشياء التى ضبطت ، وللمحكمة أن تأمر بنشر الحكم الصادر بالعقوبة على نفقة المحكوم عليه . فإذا ارتكبت الجريمة بواسطة جريدة ، وجب عليها أن تنشر الحكم بالعقوبة ضدها فى صدر صفحاتها وإلا حكم عليها بغرامة لا تتجاوز ١٠٠ جنيه وبإلغاء الجريدة (مادة ١٩٨ عقوبات) .

٢٨ - إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة بطريق النشر فى إحدى الجرائد ، واستمرت الجريدة فى نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله ، أو من نوع يشبهه ، فيجوز للمحكمة الابتدائية بناء على طلب النيابة أن تأمر بتعطيل الجريدة ٣ مرات على الأكثر ، ولا يجوز الطعن فى هذا الأمر بأية طريقة . ويجوز تكرار أمر التعطيل كلما عادت الجريدة إلى نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله ، أو من نوع يشبهه (مادة ١٩٩ عقوبات) .

٢٩ - إذا حكم على رئيس تحرير جريدة أو محررها المسئول أو ناشرها أو صاحبها فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٩ عقوبات (إهانة رئيس الجمهورية) والمادة ٣٠٨ ، قضى الحكم بتعطيل الجريدة لمدة شهر ، إذا كانت تصدر ٣ مرات فى الأسبوع أو أكثر ، و ٣ شهور بالنسبة للجرائد الأسبوعية أو سنة فى الأحوال الأخرى . وإذا حكم على أحدهم فى جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة غير الجرائم المذكورة فى المادتين ١٧٩ ، ٣٠٨ جاز الأمر بتعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز نصف المدة المقررة ، وإذا حكم بالعقوبة مرة ثانية فى جريمة مما ذكر فى الفقرة الثانية ، وقعت أثناء السنتين التاليتين لصدور حكم سابق ، جاز الأمر بتعطيل الجريدة مدة تساوى مدة العقوبة

المنصوص عليها فى الفقرة الأولى . وإذا حكم بالعقوبة مرة ثالثة فى جريمة مما ذكر فى الفقرة الثانية وجب تعطيل الجريدة مدة تساوى المدة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى (مادة ٢٠٠ عقوبات) .

٣٠ - كل شخص ولو من رجال الدين ألقى فى أحد أماكن العبادة أو فى حفل دينى مقالة ، تضمنت قدحا أو ذما فى الحكومة أو فى قانون أو فى قرار جمهورى أو فى عمل من أعمال الإدارة العمومية يعاقب بالحبس وبغرامة بين ١٠٠ و ٥٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين . فإذا استعملت القوة أو العنف أو التهديد تكون العقوبة السجن (مادة ٢٠١ عقوبات).

ملحوظة *: عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٤ / ٤ / ١٩٨٢ .*

□ □ □

ثانيا : فى قانون المطبوعات

١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ٦ شهور وغرامة من ٢٠ إلى ٢٠٠ جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين كل من يصدر جريدة دون أن يقدم إخطار كتابيا بذلك إلى المحافظة التى يتبعها محل الإصدار ، أو يقدم الإخطار ناقص البيانات المطلوبة ، أو لا يبلغ المحافظة بكل تغيير فى هذه البيانات قبل حدوثها بثمانية أيام على الأقل . ويجوز أن يقضى الحكم بتعطيل الجريدة لمدة ١٥ يوما إذا كانت تصدر يوميا ، ولمدة شهر إذا كانت تصدر أسبوعيا ، أو لمدة سنة فى الأحوال الأخرى (المادة ٢٦ مطبوعات) .

٢ - يعاقب بنفس العقوبات كل من أدخل مطبوعات صادرة فى الخارج ، منع مجلس الوزراء دخولها أو تداولها فى مصر محافظة على النظام العام .

٣ - يعاقب بنفس العقوبات رئيس التحرير والمحررون وصاحب الجريدة إذا ما استمروا على إظهار الجريدة باسمها أو باسم آخر بعد صدور القرار بتعطيلها للمدة المذكورة فى المادة ٢٦ مطبوعات . وفى هذه الحالة تعطل الجريدة ضعفى المدة المنصوص عليها فى تلك المادة (المادة ٢٧ مطبوعات) .

□ □ □

ثالثا : فى قانون سلطة الصحافة

١ - فى حالة مخالفة الصحفى للواجبات المنصوص عليها فى قانون سلطة الصحافة ، أو قانون نقابة الصحفيين ، أو ميثاق الشرف الصحفى ، يكون للمجلس الأعلى للصحافة حق تشكيل لجنة للتحقيق تتكون من ٣ من أعضائه ، من بينهم أحد الصحفيين والعضوان القانونيان ، ويرأسها أقدم هذين العضوين . ولمجلس نقابة الصحفيين أو النقابة الفرعية أن ينيب أحد أعضائه لحضور التحقيق ، وفى حالة توافر دلائل على ثبوت الواقعة المنسوبة للصحفى ، يكون لرئيس اللجنة تحريك الدعوى التأديبية ، أمام الهيئة المنصوص عليها فى المادة ٨١ من قانون نقابة الصحفيين ، ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية . وللصحفى الطعن فى قرار هيئة التأديب أمام الهيئة الاستئنائية المنصوص عليها فى المادة ٨٢ من قانون نقابة الصحفيين .

□ □ □

رابعا : فى قانون حماية القيم من العيب

١ - تنص المادة الثالثة من قانون حماية القيم من العيب (رقم ١٩٨٠/٩٥) على معاقبة الصحفى بتدبير أو أكثر من ثلاثة تدابير هى الحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية ، والحرمان من الترشيح أو التعيين فى رئاسة أو عضوية مجالس إدارة المؤسسات الصحفية ، والحرمان من شغل الوظائف أو القيام بالأعمال التى لها تأثير فى تكوين الرأى العام والنقل إلى وظيفة أو عمل آخر واحتفاظه بمرتباته بصفة شخصية ، وذلك لمدة بين ٦ أشهر و ٥ سنوات ، وفى حالة العودة يجوز الحكم بتدبير أو أكثر من التدابير المشار إليها لمدة لا تجاوز مثلى الحد الأقصى .

□ □ □

إنها حقا ترسانة هائلة من القوانين التى لم تعد ملائمة لعصر الانفراجة الديموقراطية ، ولم تعد صالحة لعهد يؤكد تمسكه بالاختيار الديموقراطى ، ويصر على حمايته باعتباره إنجازه الرئيسى ، الذى حاول أن يمسح به عن وجه مصر الصبوح ، غبار عاصفة سبتمبر ١٩٨١ الشهيرة ، التى كممت الأفواه وحاصرت الأحزاب ، وصادرت صحف المعارضة ، واعتقلت وفصلت واضطهدت كل رموز مصر وقياداتها باسم حماية الديموقراطية ذات الأنياب والمخالب ..

لقد أثبتت كل أحداث التاريخ القديم والحديث ، أن ترسانات القوانين الغليظة ، ليست كافية لتكميم الأفواه ، وقهر حرية الرأى ، والتسلل إلى الأدمغة لاعتقال الأفكار ..

بل ظلت الأفواه تتحدث ، وظلت الآراء تزدهر ، وظلت الأفكار تنتعش وتنتقل .. وهكذا ستبقى ما دام هناك بشر يفكرون ويعقلون ويفهمون !

ذلك أن القوانين تأتى وتذهب ... والقيود توضع وتسقط ، لكن الكلمة تظل صامدة ، ففى البدء كانت الكلمة ...

وستظل حتى المنتهى .

الباب الخامس

نصل الكلام فى فصل الختام

« مل المقام فكم أعاشر أمة
أمرت بغير صلاحها أمراؤها
ظلموا الرعية واستباحوا كيدها
وعدوا مصالحها وهم أجراؤها »
[أبو العلاء المعرى]

الفصـل الأول

رياح الديموقراطية وحرية الصحافة

« الذى أذهب إليه ، أن الحق فى واحد ، وأن من حكم بغيره ، فقد حكم بغير الحق ، ولكننا لم نكلف إصابته إنما كلفنا الاجتهاد فى طلبه ... »

[أبو الوليد الباجى فى كتاب « إحكام الفصول فى أحكام الأصول »]

هبت الرياح ... وامتلأت الأشرعة بالعواصف ، فإذا الكل الآن يرفع شعار الديموقراطيـة ... الحكـام والمحكومـون ... الأغنيـاء والفقـراء ... المتقدمـون والمتخلفون ... الماركسيون والليبراليون ... الإسلاميون والعلمانيون !

حسنا ... هذه إذن هى البشارة ، القادمة إلينا من خلف الأفق ...

لحسن الحظ ، أن الرياح لم تستثن الأمة العربية ، فأتتها بالبشارة الديموقراطية ... ليس عملا ولكن قولا على الأقل ... وفى هذا الأمل ... أحيانا يكفينا مجرد الأمل !

وكيف يمكن لهذه الأمة ، أن تتخلف عن ركب المناداة بالديموقراطية ... فى عالم صغير ... قرية تكنولوجية ... سماء مفتوحة بفضل ثورتى المعلومات والاتصال ... حيث ما يجرى فى أعمق أعماق الصين ، يسمع فى البرازيل ... وحيث ما يحدث فى هايتى يدق صداه أبواب كوريا ...

من مظاهرات مئات الآلاف المتدفقة فى شوارع بكين وشنغهاى ... إلى ارتعاشات الحرية فى سنتياجو ومكسيكو سيتى ... إلى عواصف الحرية فى أوروبا الشرقية ... اهتزت دول العالم بصيحة مدوية تنادى بحق الشعوب - كل الشعوب - فى التمتع بالديموقراطية ...

فهل كان يمكن أن يتصور البعض منا ... أن يجرى كل ما يجرى ، ويمر عبر الهواء من فوق رؤوسنا نحن العرب ... أم أن العاصفة حتما ستهب علينا ، مثلما هبت عليهم ... لأننا مثلهم ... بشر يريد أن يأكل ويعيش ويتنفس بحرية !!

نخطىء كثيرا ... فى حق أنفسنا ، لو تصورنا أن هبة الديموقراطية ، هبة مؤقتة ، كرياح الخماسين ، سرعان ما تتلاشى ، حتى لو خلفت وراءها غبار الصحارى ...

يخطىء أيضا ... حكامنا لو تخيلوا أن هذه الرياح مؤقتة طيعة ... يمكن احتواؤها مؤقتا تمهيدا للقضاء على كل آثارها فيما بعد ...

نخطىء نحن وهم - الحكام والشعب - إذا لم نوظف هذه اللحظة التاريخية العظيمة ، التى تشهد هبوب الديموقراطية على مستوى العالم ... لخدمة أهدافنا القومية فى التقدم والارتقاء والتحرر والمشاركة فى الحكم ... وإذا لم نؤصلها وننظّرها ونطبقها التطبيق الأصيل الأمين النزيه ... لا أن نلتف حولها بالخديعة لنتجاوز أثرها ... ثم ننقض عليها فندفنها فى كثبان الغبار الصحراوى الذى خلفته الرياح ...

الأمر ليس بهذه البساطة ... فعالم اليوم كما أسلفنا عالم الاتصال المفتوح والمعلومات المتدفقة ... وعالم المخترعات الحديثة ، التى تسمح لكل فرد بالتقاط ما يريد وسماع وقراءة حتى ما لا يحب ، فضلا عما يحب !

ولذلك فإن رهاننا يظل قائما على أن الديموقراطية التى تهب من كل حدب وصوب ... لن تخذلنا فتمر من فوق رؤوسنا دون أن نستمتع بهوائها النظيف ... رهاننا عليها قائم ومستمر ..

□ □ □

لقد شاركت فى عدة ندوات مصرية خالصة ، وعربية مشتركة ... تدور فى مجملها حول القضية المحور ... قضية الديموقراطية ...

وأشهد أن كل هذه الندوات ، تميزت بالوعى والعمق وازدحمت بالدراسة العلمية والمناقشة الموضوعية ، وكشفت ضمن ما كشفت ، عن مدى الجوع الديموقراطى ، الذى نعانى ... عن آصالة الشوق إلى الحرية الحقيقية ، الذى لا ينافسه إلا شوق الصوفية وعشقهم ..

مثلا ....

على مدى ثلاثة أيام فى نهاية مارس ١٩٨٩ ، شاركت فى ندوة التعددية السياسية ، التى عقدت بالعاصمة الأردنية - عمان - مع نحو مائة من المفكرين والأكاديميين والكتاب العرب ...

باقة منتقاة من معظم الأقطار العربية ... من معظم المدارس الفكرية والسياسية المعروفة ...

على مائدة النقاش ... كم هائل من البحوث والدراسات العميقة فى معظمها .. قدر كبير من التدخل والحوار الموضوعى الهادف إلى بحث القضية - الأزمة ... قضية الديموقراطية وأزمة التعددية السياسية فى وطننا العربى ... وجهات نظر مختلفة وآراء متباينة ، وإن كانت قد تمحورت حول محورين رئيسيين ..

● محور يطالب بالعودة إلى التراث العربى الإسلامى ... لنستلهم منه مبادىء الشورى ... خاصة تلك التى أرساها الخلفاء الراشدون ... حيث « الخلافة الراشدية هى جمهورية العرب الأولى » كما قال ابن رشد ... وحيث تتنوع مصادر الاستلهام التراثى من الشريعة الإسلامية ، ثم من اجتهاد الفقهاء والأئمة ، وأخيرا من حركة التاريخ الإسلامى نفسه ..

● ومحور يطالب بمسايرة العصر والأخذ بالليبرالية كما صاغت فلسفتها ، الحضارة الأوروبية ، خاصة بعد الثورة الصناعية ، ومنذ القرن الثامن عشر على وجه التحديد ... حيث بزوغ مبادىء الحريات السياسية ، العامة والخاصة ، وحيث تعدد القوى المشاركة فى الحكم ... وحيث حرية الصحافة والتعبير ... تلك المبادىء التى رسختها وثائق الثورتين الفرنسية والأمريكية .

وحيث العالم الحديث الآن ، لا يزال يعمل بها - مع التطويع والتطوير - ويتمسك بتطبيقاتها المختلفة ... بينما وسائل الإعلام والاتصال - على اتساعها وعمق تأثيراتها -

تفتح كل الأبواب الموصدة ، وتهز العروش المتحكمة ، وتضعف القوى الممسكة بزمام الحكم التى لا تريد إلا كبت الأصوات وتكميم الأفواه ..

□ □ □

ويقدر تمسك كل من أصحاب المحورين هذين ، بمواقفهما الأولية ، تجاه الشورى التراثية ، أو تجاه الليبرالية الحديثة ... بقدر ما اتفق الجميع ، على قضية رئيسية بمثابة حبل الوصل وجسر التواصل ... ألا وهى ضرورة الحريات ، وحتمية المشاركة الشعبية ، فى الحكم ، سواء استعانت بالموروث التاريخى ، أو بالوارد من خارج الحدود ...

لم تعد القضية الخلافية ، هى أى الأشكال والأنماط نتبع ... لكنها أصبحت حتمية المشاركة فى صنع مستقبلنا وصياغة حاضرنا ... بديلا للانفراد بالحكم بهذه الحجة أو تلك !

والذى يدعم ذلك ، أن الحقوق الديموقراطية ومبادىء التعددية السياسية وحرية الصحافة والاتصال ، أصبحت مصكوكة فى التراث القانونى الإنسانى الشامل ... عبر المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، ثم عبر العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ... ثم من خلال هذا التطور الهائل الذى حدث فى فلسفة الحكم سواء فى العالم الثالث ، وتجاربه العديدة ـ مثل الهند ومصر ـ أو فى المعسكر الاشتراكى السابق ... بعد بيريسترويكا جورباتشوف ... التى جاءت بالجلاسنوست .. أى المصارحة التى تعنى أول ما تعنى حرية القول والتعبير والنقد ... حرية الصحافة والإعلام ... وكم هو عميق ما حدث فى المعسكر الاشتراكى نتيجة لذلك ..

ومن ثم فقد رأينا خلال العقد الأخير من القرن الحالى ... كيف ارتبطت حركة انتعاش حقوق الإنسان العالمية ، بالتعددية السياسية والفكرية والإعلامية ... كسبيل للخروج من مآزق الشعوب المختلفة ... سواء تلك التى ورثت الليبرالية ... أو تلك التى صاغت لنفسها فلسفة ماركسية ... أو تلك التى مزجت بين الاثنتين وزاوجت بين الماركسية والليبرالية ، بصرف النظر عن نجاحها أو فشلها فى اتمام ذلك !

فإذا كان ذلك قد حدث عالميا ... فإن ماحدث عربيا يستدعى التأمل أيضا ...

لقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة ، عدة متغيرات جوهرية أضفت على المجتمعات العربية ، ملامح مؤثرة ..

● بدأت الطبقة الوسطى والطبقة العمالية من ورائها ، فى لعب دور واضح ، عبر التغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية ، التى شهدتها مجتمعاتنا العربية بعد الاستقلال .. وبحكم تكوين هاتين الطبقتين فإنهما تتزعمان الدعوة للحرية وللعمل الديموقراطى ...

● فى ظل هذه التغيرات ، نمت صيغ متعددة للتعددية الاجتماعية ، التى تختلف بالضرورة عن التعددية السياسية السائدة أو المرجوة ...

● أدى غياب الحريات العامة ، وإجهاض حرية الفكر والاجتهاد ، وكتم التعبير وتقييد حرية الصحافة والاعلام ، وضبط - أو قهر - حرية العمل السياسى من خلال التنظيمات الشعبية المختلفة ... إلى تناقض شديد أفرز احتقانا سياسيا وفكريا واجتماعيا ، نجنى اليوم ثماره المرة ...

● الطريق أمامنا ... أو هو أحد أبرز الطرق ... يتمثل فى فتح الباب لرياح الديموقراطية وحرية الصحافة .. لتجد التعددية الاجتماعية المكبوتة مجالاً للتعبير عن مصالحها ، وأفكارها وقواها السياسية ...

وإلا فالطوفان ...

ولكى يتحقق الانفراج فنتفادى الطوفان ، ونعالج الاحتقان ، فإننا مطالبون جميعا بإقرار صيغة جديدة لعقد اجتماعى متفق عليه - قطريا وقوميا - يقوم على مبادىء أساسية ... تعترف للجميع بحق المساواة ، ليس فقط بين الأفراد ، ولكن بين القوى السياسية والتعددية الاجتماعية المتكافئة ... وتعترف بسيادة القانون ، الذى يحكم المساواة بين الجميع ... وتعترف بتوزيع السلطة ، حيث لا احتكار لها من جانب فرد أو طبقة أو أسرة أو مركز قوة ... وتعترف بالقبول الصريح بمبدأ تداول السلطة ، بين كل هذه القوى ... ثم تعترف أخيرا بحرية كل هؤلاء فى التعبير عن آرائهم وأفكارهم بكل الوسائل ، وفى مقدمتها وسائل الإعلام الحرة المستنيرة ...

وبدون هذا العقد الاجتماعى الجديد ... لن نستطيع أن نحقق تنمية ، أو عدالة اجتماعية ، ولن نستطيع أن نتباهى بالاستقلال والبعد عن التبعية ، ولن نستطيع أن نتفاخر بالمشاركة السياسية أو بحرية الصحافة ... حتى لو ملأنا الدنيا ضجيجا !!

لكننا نستطيع أن نباهى ونفاخر حقا ... لو أنجزنا مهمة التحول الكبرى ، من فلسفة الحكم الفردى ، إلى الحكم الديموقراطى ... من روح الاحتكار والاستبداد إلى

روح التسامح والمشاركة ... من تضخم الذات الفرد إلى تضخم مؤسسات المجتمع ... ولن نستطيع ذلك إلا بأربعة شروط ..

١ ـ حرية الصحافة وتدفق المعلومات لصالح الجميع .
٢ ـ الحد من احتكار السلطة ، لصالح توسيع دوائر المشاركة .
٣ ـ إطلاق حرية الاعتقاد والتعبير والتنظيم والاجتماع .
٤ ـ وضع أسس تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة عادلة وموصولة .

ولا شك أن هذا تغيير جذرى مطلوب فى الفكر العربى ، كما فى الممارسة ... يظل أملا محلقا فى الهواء ، تنقصه بالضرورة آليات العمل وأساليب التغيير ...

فى هذا المجال يجدر بنا أن ننشط الذاكرة ونعيد للأذهان ثلاثة أساليب للتغيير ، أصبحت معروفة ..

- أسلوب الانقلاب لإحداث تغيير شامل .
- أسلوب الإصلاح لإحداث تغييرات أساسية .
- أسلوب الاستسلام للأمر الواقع والرضوخ للمقدر !

وأمامنا حرية الاختيار ... مادمنا نتحدث عن الديموقراطية بما تتضمنه من حريات !

□ □ □

الموجع حقا فى الأمر ... أن معظم مفكرينا ومثقفينا حين ينشغلون بقضية الديموقراطية والتعددية السياسية والاجتماعية ... ينسون أو يتناسون ، الدور المحورى الذى تعنيه حرية الصحافة والإعلام ... وحق الإنسان فى الاتصال الذى أصبح حقا ثابتا من الحقوق المعترف بها عالميا ...

ينسون أو يتناسون ذلك التلازم العضوى ، بين التعددية السياسية والتعددية الصحفية والإعلامية ... ذلك الارتباط بين حرية الفكر والعقيدة ، وبين حرية الصحافة وممارسة حرية إبداء الرأى ...

وهم ... قبل ذلك وبعده ، ينسون أو يتناسون الأرضية السياسية الاجتماعية الفكرية ، التى نتحرك عليها وننطلق منها ... الأرضية التى شهدت خلال السنوات الأخيرة تحولات كبرى فى وطننا العربى ... لعل أبرز ملامحها ..

١ ـ تأثير عصر الانفجار الإعلامى ـ فى ظل ثورتى المعلومات وتكنولوجيا الاتصال ـ وما أحدثه فى عالمنا العربى ، فكما قلنا .. السماء مفتوحة بفضل الأقمار الصناعية وأجهزة التليفزيون وأدوات التقاط البث ... مثلما أن المعلومات تتدفق بغزارة ومن مصادر عديدة ، على الصحف والإذاعة والتليفزيون ..

٢ ـ لقد أدى تلازم ذلك الانفجار الإعلامى ، مع عهود الاستقلال الوطنى ـ ورغبة حكامنا فى استكمال مظاهر هذا الاستقلال ـ إلى التوسع فى استخدام أجهزة الإعلام المختلفة ... خاصة الصحافة ومحطات الإذاعة المسموعة والمرئية ...

وبفضل تراكم هذه الأجهزة البالغة التأثير ... تراكمت فى منطقتنا خبرات الاستنارة والتعلم والتقليد والمعرفة ... جنبا إلى جنب مع تراكم السطحية والخداع والتهميش والتسطيح والتضليل !

قمة التناقض !

٣ ـ انتشار التعليم بمستوياته المختلفة وإيفاد البعوث إلى الشرق والغرب ... خلق شرائح واسعة من المتعلمين والمثقفين والمفكرين ... الذين عادوا إلى الأوطان محملين بما رأوه فى الخارج من تقدم وحرية واستنارة ، مهمومين بما يعرفونه من حقائق مجتماعاتهم من تخلف وديكتاتورية وكبت واستبداد ...

٤ ـ بروز محاولات التنمية ، لمواجهة تراكم الفقر والتخلف فى بعض مجتماعاتنا العربية ... مقابل بروز مظاهر الإسراف والبذخ استنزافا للتراكم المالى الناتج عن الثروات النفطية فى بعض مجتمعاتنا الأخرى ...

ورغم هذا أو ذاك ... فقد حدثت تحولات اقتصادية اجتماعية فى هذه البلاد أو تلك ... وبدأت تطفو على السطح نماذج إيجابية إلى حد كبير ، لتحديث البنى والهياكل الاقتصادية ، وتوسيع الطبقات الاجتماعية المستفيدة من التنمية ، ومن التراكم المالى النفطى .

٥ ـ إفلاس معظم النظم العربية الحاكمة وفشلها فى تحسين وجهها غير الديموقراطى ... أمام اتساع حملة المطالبة بالحريات داخل حدودها ، وأمام تعاظم الدعوة العالمية لإقرار حقوق الإنسان ، التى صاحبها هبوب رياح الديموقراطية فى كل مكان .. ديموقراطية القرن العشرين ، وليس فقط مجرد ، بديهيات جان جاك روسو ، وأوليات جون لوك !

وخلاصة هذه التحولات الخمسة الرئيسية التى داهمت مجتمعاتنا العربية فى معظمها ... أن هذه المجتمعات أصبحت تعانى الاحتقان السياسى والقلق الاجتماعى والاضطراب الفكرى ... وهى حالة لا تساعد على الاستقرار ، بقدر ما تنبىء بحتمية التغيير طلبا للحقوق والحريات ... من حق المشاركة فى صنع القرار ... إلى حرية الصحافة والتعبير ...

ما هو المطلوب إذن ... فى مواجهة هذه التحولات الكبرى ، وحتى لا ينفصل الفكر عن الواقع ... أو تبتعد التعددية السياسية عن التعددية الصحفية ؟!

نحسب أن المطلوب بداءة ... هو إعادة نظر كاملة شاملة فى منهجنا الفكرى وأسلوبنا السياسى ... بهدف تعميق فلسفتنا الحاكمة والهادية .. حتى لا يضيع منا الطريق مرة أخرى ، فى هذه اللحظة التاريخية الحاسمة ... لحظة التحولات الكبرى ...

إعادة نظر تؤصل التلازم الحتمى - حتى لا يغيب عن أعيننا - بين التعددية السياسية وبين التعددية الصحفية ... بين حرية العمل والتنظيم ... وحرية الرأى والصحافة ... وتؤكد على ضرورة توافر حرية إصدار الصحف وحرية الحصول على المعلومات والاستفادة بها ، مع حرية تكوين الأحزاب والمنظمات الشعبية ... فكلاهما مكمل للآخر ... بل كل منهما آلية من آليات عمل الآخر ..

إعادة نظر تهدف ليس فقط إلى تقنين كل هذه الحريات ، وتضمينها لمواثيقنا ودساتيرنا - فهى قائمة لكن جامدة - إنما تهدف إلى تحريك النصوص وإعمال القوانين وتحرير المواثيق من قيود التحكم السلطوى ... لكى تنطلق التعددية السياسية ، ومعها حرية الصحافة جنبا إلى جنب ...

نعم ... نستطيع أن نشير إلى هوامش الحرية التى تعمل من خلالها المؤسسات السياسية والصحفية فى هذا البلد العربى ، أو ذاك ... نستطيع أن نتحدث عن حالات محدودة فى مصر والمغرب والسودان وتونس ولبنان والأردن ... مثلاً ...

لكنها تظل حالات محددة ... محدودة ... محكومة ... تعلو وتهبط مع اتجاه الريح ... تنجح وتفشل طبقاً لمتغيرات الحال عند القمة ... تتقدم وتتأخر طبقا للهوى الشخصى للحاكم ، وقدرته على التسامح الديموقراطى !!

ونحسب أن هذا ما لا نريد أو نعنى ... حين تحدثنا منذ البدء عن التعددية السياسية والتعددية الصحفية ... الديموقراطية وحرية الصحافة فى مفهومنا شأن آخر !!

الفصــل الثانــى

ضمانات حرية الصحافة .. من أين نبدأ ؟

« الحق قديم ... ومراجعة الحق خير من
التمادى فى الباطل » .

[عمر بن الخطاب]

المؤكد أن هناك لغطا واضحا ، بل خلافا صريحا ، بين عدة اتجاهات فى المجتمع ، حول حقيقة وضع الصحافة من ناحية ، وحول مدى تمتعها بحرية العمل والبحث والنقد والنشر ، من ناحية ثانية ، وحول موقف سلطات الدولة تجاهها من ناحية ثالثة ...

بعض الاتجاهات ترى أن وضع الصحافة يسوء يوما بعد يوم وتتدهور رسالتها ومعها أساليب أدائها ... لأن الدولة تحكم قبضتها على عنقها بوسائل مختلفة ... تمتد بين حدود الترغيب وحدود الترهيب ... ولذلك فإن هذه الاتجاهات ترى أن الكل باطل ومزيف وخادع !

بعض الاتجاهات الأخرى ترى على العكس ، أن الصحافة قد انفلت زمامها من قبضة الدولة ... فإذا بها تعصف بالجميع وتضج بالنقد حتى التجريح ، وهو أمر غير مقبول فى دولة نامية حيث لا يمكن للسلطة الحاكمة - أيا كان مزاجها العام - أن تتخلى عن هذا السلاح الجبار ... سلاح الصحافة خاصة والإعلام عامة ... ولذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه عدم التوسع فى حرية الصحافة !

وفيما بين هذين الرأيين المتناقضين ، اختلطت الأمور على جمهور الناس - ومن

بينهم الصحفيون أنفسهم - فلا هم يثقون فى أن الصحافة حرة فعلا ، ولا هم يصدقون أن الدولة تمارس مع الصحافة مباراة الحرية أصلا ...

أحسب أننا اليوم على مفترق طرق ... أن نكون أو لا نكون ... بمعنى أن نبنى بالفعل مجتمعا متحررا وديموقراطيا ومستقلا ، وبالتالى أن نؤمن صدقا بحرية الصحافة ونمارسها ... أو أننا لا نفعل شيئا من ذلك على الإطلاق ...

أحسب أيضا أن الظروف الموضوعية الحالية - مع الخلفية التاريخية - تعطى اليوم لمصر بالذات ... فرصة العمر لبناء نموذجها الديموقراطى - رغم كل صعوبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية - أفضل مما أعطتها بالأمس ، لتكون كما نتمنى منارة الاستنارة والحرية فى البيئة الإقليمية المحيطة ...

فى هذا الإطار تأتى أهمية استمرار الإصرار على تقنين حرية الصحافة ، كجزء من الحريات العامة ، التى يجب أن تترسخ وتنضج وتتخلص من كل معوقاتها القانونية والإدارية ...

ولكى يتطابق القول مع الفعل .. النيات مع الوقائع ، فإن الأمر يستدعى إعادة نظر شاملة للمفاهيم السائدة عن الصحافة ، الموروثة عن سنوات سابقة وتجارب مخالفة ، والتى أوصلت الصحافة إلى ما نحن فيه من وضع لا يرضى القارىء أو الصحفى نفسه !! .. وإعادة النظر لا يجب أن تنتهى عند مراجعة النظريات فقط .. ولكن يجب أن تنتهى إلى مراجعة القوانين وفك قيودها ، لكى تتم الممارسة فى إطار واضح مستنير ... ولكى تقوم الضمانات على أسس راسخة .

هل نحن فى حاجة إلى نماذج للقياس .. ؟

حسنا ... لنأخذ القضية الرئيسية ، وهى قضية علاقة الصحافة بالسلطة ... موقف الحكومة من الصحافة وحقيقة دور الصحافة فى المجتمع ... وضمانات استقلال الصحافة استقلالا حقيقيا ...

لقد سبق أن قلنا إن هذه العلاقة المركبة مرت بمراحل كثيرة خاصة فى الخمسين عاما الأخيرة ... صحافة الأحزاب والملكية الخاصة ، قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ثم صحافة يوليو المؤممة أو المنظمة بالقانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ، ثم الخليط الحالى بين صحافة الأحزاب والصحافة القومية أو المؤممة المملوكة للدولة طبقا لقانون سلطة الصحافة عام ١٩٨٠ ... وهو خليط غير مريح ، بل موضع معارضة من الأحزاب والقوى السياسية ومن الصحفيين ، فضلا عن معظم قطاعات الرأى العام ..

وسبب المعارضة الواضح ، هو أن الخطاب العام فى المجتمع ، الآن ، يتحدث عن الديموقراطية ، التى تقتضى تعددية مراكز الفكر والرأى والمشاركة فى صنع القرار ، داخل دائرة أوسع من دائرة الفرد ، أو دائرة أقرب المستشارين .... الأمر الذى يتعارض مع سيطرة الحكومة مباشرة ، أو حتى عن طريق حزب واحد ، على ٨٥٪ من الصحافة ، فضلا عن وسائل الاعلام الأخرى الأكثر تأثيرا ... وهى الاذاعة والتليفزيون ...

□ □ □

ولكى تقوى جذور الديموقراطية فى مجتمعنا ، فإننا نحتاج إلى صحافة ووسائل إعلام ، تقوم بمهمتين رئيسيتين هما :

١ ـ توفير المعلومات والحقائق والأرقام من مصادر متعددة ، وليس فقط عبر مصدر وحيد يحتكر « فتح أو غلق الصنبور » ... والمعلومة المجردة ـ فى عصر ثورة المعلومات ـ هى التى تلعب دورا أساسيا فى صنع القرار وتوجيه الدفة واختيار الطريق ...

فهل المعلومات المطروحة فى صحافتنا عن معظم القضايا الوطنية والمعيشية ، كافية ... وهل مصادر المعلومات عن هذه القضايا متعددة ... أو هى وحيدة الاتجاه ؟!

٢ ـ إدارة حوار واسع حول مختلف القضايا التى تهم الشعب بكل فئاته وهيئاته وقواه ... والحوار لا يتم إلا بين آراء مختلفة ومتعددة ، وإلا أصبح « حوار طرشان » كما يقولون ...

والحوار الحر المفتوح المتكافىء بين الآراء المتعددة ، هو وحده الذى ينير الطريق أمام الرأى العام ... لتختار الأغلبية بالطريق الديموقراطى ما تريده حقا وعن علم ومعلومات وآراء ... وعبر حوار مفتوح صريح متعدد الزوايا والاتجاهات .

هنا نتساءل بصراحة ... هل تؤدى صحافتنا بشكل عام ، هذه المهمة على أكمل وجه ... أم أن هناك معوقات كثيرة ، بعضها راجع لطبيعة علاقة الصحافة بالدولة ... والبعض الآخر راجع إلى قصور ذاتى داخل الصحافة نفسها .. أفرزته تلك « الخلطة القانونية الإدارية » التى لخصها قانون سلطة الصحافة ، بوضع الصحف القومية فى ملكية الدولة .. يمارس حق الملكية نيابة عنها .. مجلس الشورى ... الخ .

الخلاصة ... أننا أمام وضع شائك فى الصحافة المصرية ، التى تنقسم عمليا إلى

صحافتين ... صحافة قومية تصرخ فى اتجاه ... وصحافة أحزاب تصرخ فى اتجاه آخر ... صرخة الأولى تدخل فى آذان الرأى العام اليمنى لتخرج سريعا من اليسرى ... وصرخة الثانية ، تدخل فى أذنه اليسرى لتخرج سريعا أيضا من اليمنى ... لأن المعلومات متضاربة والآراء متناقضة والحوار مقطوع فى معظم الأحيان ...

الخلاصة أيضا ... أن الأوضاع القانونية التى تنظم حال الصحافة فى الوقت الراهن ، تقيد حرية إصدار الصحف ... وهذه واحدة من أهم دلائل وبراهين حرية الصحافة فعلا وقولا ... ولنا أن نتذكر ونذكر أن مصر بملايينها الستين ، لا تصدر الآن إلا خمس صحف يومية قومية ـ الأهرام والأخبار والجمهورية والأهرام المسائى والمساء ـ وصحيفة يومية حزبية هى الوفد ... رغم كل الامكانيات المادية والطباعية والتحريرية الهائلة المتوافرة ... فهل هذا وضع سليم ، يساعد على توسيع دوائر المشاركة ويحقق حرية صحافة فعلية ؟

ولنا أيضا أن نتذكر ونذكر ، أن مصر الممتدة من رشيد شمالا إلى الشلالات جنوبا .. ومن السلوم غربا إلى طابا شرقا ... لا تعرف صحافة إقليمية أو محلية قوية وحقيقية ... لأن عقلية الاحتكار وسياسة المركزية والارتباط المطلق بقبضة الحكومة ، قد حولت صحافتنا إلى صحف قاهرية فحسب ... قاهرية بمكان الصدور وبأولوية الاهتمامات وبمعالجة المشاكل ... وهذا خنق حقيقى لكل جهود توسيع دوائر المشاركة والحوار ، فضلا عن مجرد العلم بالحقائق والإلمام بالمعلومات ...

ولنا ثالثاً أن نتذكر ونذكر ، أن كل هذه الأوضاع المتدهورة للصحافة المصرية ، قد عرقل دورها العربى ... لأن معظم اهتماماتها محلية ، ولأن أولوياتها حكومية ، ولأنها غائبة عن متابعة الأحداث العربية والعالمية بطريقة منظمة ومستمرة وموضوعية ... فإذا النتيجة أنها تخلت عن موقع الريادة لمدارس صحفية أخرى ، رغم أنها الأقدر والأقوى والأكفأ !!

فهل كل هذا يتيح لصحافتنا أن تلعب دورا مؤثرا فى الاعلام الصادق وإدارة الحوار الحر ؟

أخشى أن تكون الكلمات قاسية ... لكنها تظل قسوة مشرط الجراح ، حين يشق الجرح ليخلصه من دائه ... الخشية الحقيقية عندى ، هى أن تضيع الحقائق الأساسية عن عيوننا ، ونحن نعالج قضية رئيسية فى حياتنا كقضية الصحافة ... دورها ومسئوليتها ...

فليس كافيا أن ننص فى الدستور على حرية الصحافة والتعبير ... وليس كافيا أن نعلن أن الصحافة سلطة رابعة ... وليس كافيا أن نطالب بإسقاط القوانين المعرقلة لإصدار الصحف والمعوقة لحرية الصحافة ... وليس كافياً أن نجأر بالشكوى من نقص المعلومات وتقييد الحوار ... أو على العكس نتباهى بالحرية وعدم الضغط على الصحفيين .. أو نبرىء الذمة بالشكوى والتبرم ...

إنما المطلوب حقاً .. هو أن نشارك جميعاً ... حكاماً ومحكومين ... قراء وصحفيين .. فى إطلاق قوة الإبداع وطاقة الخيال .. من أجل حلول جذرية مستمرة مصانة ... لمشكلة شائكة اسمها ... حرية الصحافة طريقاً لديموقراطية المجتمع وحرية الجميع .

وتلك هى المعضلة حقاً ... فى هذا العصر بالذات الذى نشهد فيه نتاج ثلاث ثورات عقلية إنسانية كبرى ونتطلع لبلوغ الثورة الرابعة ...

أما الثورات الثلاث فهى : الثورة الأولى التى أعطت البشرية « الكتابة » ... وأعطتها الثورة الثانية « الطباعة » ... ثم أعطتها الثورة الثالثة « تكنولوجيا المعلومات وثورتها الحديثة »[٥٦] ...

لكن تبقى بالنسبة لنا الثورة الرابعة الأهم والأخطر .. وهى ثورة حرية الصحافة والتعبير وحقوق الإنسان .

كيف نفهمها .. وكيف نتعامل معها فى عصر التعددية السياسية والفكرية والإعلامية ... وكيف نقيم سياجاً من الضمانات السياسية والقانونية والمهنية يحميها من العدوان والتجاوز ... سواء جاء العدوان والتجاوز من جانب السلطة الحاكمة ... أو جاء من طرف قوة سياسية أخرى .. فى فترة تتصارع فيها القوى والسلطات المختلفة فى المجتمع بحثاً عن دور وعن مكان مؤثر ... وفى وقت تقوى فيه السلطة الحاكمة « القاسية » وتتعسف فى تطبيق القانون ، وتفسيره ، أو ابتساره وانتهاكه ، دون رقابة فعالة من جانب السلطات الأخرى المعنية ... وأهمها السلطة التشريعية من ناحية ، والصحافة الحرة من ناحية أخرى ... والمنظمات الجماهيرية ـ خاصة منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات ـ من ناحية ثالثة !

---

(٥٦) انطوان بطرس ـ المعلوماتية على مشارف القرن الواحد والعشرين .

إننا أمام وضع حرج ... حيث تقوى فيه سلطة الدولة فى مواجهة الأفراد والمنظمات الجماهيرية ـ والصحافة فى مقدمتها ـ من ناحية ... وحيث تحاول هذه المنظمات الجماهيرية التسلح والانطلاق للقيام بدورها المأمول من ناحية أخرى ... ثمة معضلة عويصة لا يعانى منها مجتمعنا وحده ، ولكن تعانى منها كل المجتمعات المتخلفة المماثلة التى مازالت تبحث لنفسها عن طريق وهدف وهوية !

وربما يكون منطقيا وواقعيا أن نطالب بضمانات عملية وقانونية ، لحرية الصحافة بالذات فى هذه المراحل بالذات التى تكثر فيها أشكال الاعتداء على الصحافة والصحفيين ... فالصحافة ـ كما أوضحنا سالفا ـ مخترقة حتى الأعماق ... وهى واقعة تحت مؤثرات قوية داخليا وخارجيا ... وبعض كتابها مستقطبون ، فى هذا الاتجاه أو ذاك ...

وفوق كل ذلك ... الفساد ينخر كالسوس فى عروقها من الوريد إلى الوريد !

لقد وقعت الصحافة فى مأزق عمرها ... وهى كأى ضحية تصرخ بالحزن باكية حريتها واستقلالها وكرامتها ...

فالضغوط عليها من جانب السلطة ... تقابلها الضغوط الأخرى من داخلها هى ... والخرق قد اتسع على الراتق !

هل نتحدث عن نماذج الخروق الكثيرة فى الثوب الصحفى ... ليس من باب التشهير بأحد ... ولكن من باب إيقاظ الوعى ولفت الانتباه وإثارة الاهتمام ...

حسنا ... إليكم بعض الأمثلة المؤنية فقط ... التى لحسن الحظ تظل أمثلة انحراف فردى ... لكنها تظل ذات دلالة :

● عندما ترسل إحدى المؤسسات الصحفية أحد محرريها للعمل مراسلا لها فى عاصمة عربية ... فيطرد منها بعد عدة شهور لأسباب غير سياسية وغير صحفية ... فإذا بها تعيد إرساله إلى عاصمة أوروبية ، فتعود هذه إلى طرده لنفس الأسباب التى هى سلوكية خلقية ... ولا حساب !

● وعندما يورط أحد مراسلى مؤسسة صحفية ، جريدته فى صفقة مشبوهة تحت اسم جلب الاعلانات ... وتفتح أبواب الدولة أمام صاحب الصفقة المشبوهة ـ تحت الضغط الصحفى الصاخب والدعائى المزيف والاعلانى المبالغ فيه ـ حتى يقع الخلاف المصلحى أو المالى ، فإذا بكل الوهم يتهاوى بسرعة مخيفة وينكشف الغطاء ... ولا حساب !

● وعندما يمارس صحفى بلطجة التهديد ضد زملائه ، بأنه على علاقة بهذا المسئول أو ذاك ... وعندما يحترف كتابة التقارير السرية للأجهزة الخفية ، إيقاعا لزملائه ، وينسى على مكتبه مسودة التقارير وبها أسماء الذين أوقع بهم كذبا ... ثم لا حساب !

● وعندما يورط مسئول كبير فى إحدى المؤسسات الصحفية ، مؤسسته فى صفقات ضخمة ومشبوهة لشراء الورق أو لتشييد مبنى ضخم ، ولشراء مطابع جديدة ... ثم يقفز خارج الحدود هاربا بعمولاته ... دون حساب !

● وعندما تشوه سمعة الصحفيين ، بسبب سلوكيات قلة منهم تعمل لحساب بعض الدول النفطية ، تطلب ـ ببجاحة ـ المنح والعطايا ، وتكشف عوراتهم ثم لا حساب ...

● وعندما تحدث الاختلاسات فى الصحف ، وتكشف علنا ... ثم تخفى وتدارى بفضل مواهب القيادات الإدارية المتواطئة ... ولا حساب !

● وعندما تجند دول خارجية ، عملاءها فى الصحافة « الوطنية » وتدفع لهم المرتبات والمكافآت ... ثم تكشف الدولة أسرار ذلك ... ولا حساب !

● وعندما يتاجر المسئولون عن مؤسسة صحفية كبرى فى نصيبها من الورق المستورد ـ السلعة الاستراتيجية ـ فى السوق السوداء ... ولا حساب !

● وعندما تجند بعض صفحات الصحف وبرامج الاذاعة والتليفزيون ، لحساب مصالح مالية باسم الاعلانات المباشرة أو غير المباشرة ، ولا تعود فائدتها على المؤسسة .. لكن تتسلل الفائدة إلى جيوب فردية فى وضح النهار ... ثم لا حساب !

● وعندما يستغل كاتب مرموق ، المساحة التى أفردتها له صحيفته يوميا ، فيكتب ٢٥ يوما من ثلاثين عن دولة واحدة أو عن حاكم بعينه .. مدافعا مادحا منافقا ... بلا حساب !

● وعندما تنجح شركات توظيف الأموال ـ مثلا ـ فى شراء ذمم البعض داخل الصحف لكى تروج لمشروعات وهمية تخدر بها الشعب وتخدعه ... ولكى تشترى سكوت هذه الصحيفة أو ذاك الكاتب عن فضائح ومغالطات وتوقف كل كلمات النقد ضدها .. وتحجب الحقائق والمعلومات ... ثم لا حساب !

● وعندما تكشف أزمة الخليج ـ ضمن ما كشفت ـ عن تسابق الدول الغنية صاحبة

المصلحة ، فى توزيع العطايا والهدايا ـ التى تصل إلى حد الرشوة بعشرات الآلاف من الدولارات والدينارات والريالات ـ لبعض القيادات ... ثم لا حساب !!

□ □ □

نعم ...

كل هذه النماذج السيئة المنحرفة ، ليست إلا حالات فردية للفساد ... موجودة فى كل مهنة مثلما هى موجودة فى الصحافة .

مجرد حالات انحراف فردى محصورة ومحاصرة ... لكنها بالنسبة للصحافة ـ تلك المهنة البالغة الحساسية ـ تظل حالات مسيئة للجسم الصحفى كله ... تتضخم حتى تفقأ الأعين !

إنها حالات ـ رغم فرديتها ـ تسىء إلى الشرف الصحفى وتنتهك حرية الصحافة ، وتخجل الصحفيين خاصة أن غالبيتهم الساحقة من الشرفاء الكادحين دفاعا عن حرية الصحافة ... دفاعا عن كلمة حرة ولقمة شريفة !

□ □ □

إذن ... ما هى النتيجة ؟

النتيجة ... هى مذبحة للصحافة وانتهاك لحريتها ... وابتزاز لمصداقيتها ... ليس فقط بين أجيال الصحفيين الشريفة ... بل أمام الرأى العام القارىء المتابع الفاهم الواعى .. الذى طالما قدس حرية الكلمة ، ووضع صاحب القلم فى أعلى موضع من الاحترام والتنزيه ... فى حين ينشب الاختراق أظافره فى كل الجهات ... وكل الجبهات ..

أليس من حقنا أن نطالب إذن بضمانات حرية الصحافة ... بل أليس من حقنا أن نحزن لحرية الصحافة الضائعة المضيعة !!

حسنا ... من أين نبدأ خطوات الاصلاح ...

نبدأ بالرفض لكل الأوضاع الخاطئة ... بعضنا مخطىء ... ومعظمنا مصيب .

وهذه هى بداية طريق الأمل ... فلنبدأ من جديد .

الفصـل الثالـث

الوصايا العشر لحرية الصحافة

« أيها الجامح ... لا يغنيك الجماح ! »
[أبو العلاء المعرى]

الآن .. هل وصلنا إلى نهاية المطاف مع الدراما الصحفية ؟!

حسناً .. سنركز ونلخص !!

بموضوعية وحياد شديدين ، نستطيع أن نشهد بأن عقد الثمانينات ـ باستثناء السنة الأولى منه ـ قد شهد انفراجاً ديموقراطياً ملموساً فى مصر ، مثلما شهد ـ بالتالى ـ هامشاً واسعاً من حرية الرأى والتعبير وبخاصة على صفحات الصحف القومية ، بشكل محدود ، والصحف الحزبية بشكل واسع ، الأمر الذى أعطى الانطباع أن حرية الصحافة تزدهر فى مصر ، حاملة بشائر انطلاقة حرية الرأى والتعبير ، كواحدة من وسائل الممارسة الديموقراطية التى نحلم لها بالتوسع والتعمق والرسوخ ، على أسس قانونية وسياسية ثابتة ، فضلاً عن ممارسة عملية نزيهة وسليمة ومستقرة .

لكننا ونحن نعيش عقد التسعينات ونطل على القرن الحادى والعشرين ، نريد ما هو أكثر ، نطلب حرية صحافة ، وممارسة ديموقراطية فى مختلف المجالات ، أشد ثباتاً ورسوخاً ، مما جرى فى الثمانينات . فالظروف المحلية والإقليمية والدولية قد اختلفت ، بل إن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، داخل مصر بالذات ، قد اختلفت هى الأخرى واختلف معها « مزاج » الرأى العام واتجاهاته ومطالبه .

نعيش التسعينات ونحن مواجهون بتغيرات عالمية طاغية وضاغطة معاً ، قوامها

ثلاث ثورات كبرى ، تعيد ليس فقط صياغة العلاقات الدولية ، ورسم خريطة المتغيرات الراهنة ، ولكنها أيضاً تضع أسس مشاريع المستقبل وتدموغ شكله ومضمونه ، انطلاقاً إلى القرن الحادى والعشرين .

والثورات الثلاث ـ التى نعنيها ـ هى :

● **أولاً** : الثورة الثانية للديموقراطية ، التى اجتاحت العالم ابتداء من منتصف عقد الثمانينات ، وبلغت ذروتها فى نهايته ، فإذا بهذه الثورة الديموقراطية ـ الشعبية ـ تعصف بالنظم الشمولية والديكتاتورية ، وتسقط أيديولوجيات سادت جزءاً رئيسياً من العالم ، مثل الماركسية فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية ، لسنوات طالت عند البعض إلى سبعين عاماً ، وقصرت عند البعض الآخر إلى نحو أربعين عاماً .

والنتيجة أن ثورة الديموقراطية قد نجحت وغيرت وفرضت أوضاعاً جديدة ، قوامها احترام حقوق الإنسان ، والحريات العامة والخاصة ، وفى مقدمتها بالطبع حرية الرأى والتعبير وحرية الصحافة والاعتقاد وحق المواطن فى الإعلام والمعلومات ...

● **ثانياً** : ثورة التكنولوجيا ، تلك التى بدأت عملياً فى عقد السبعينات وازدهرت فى الثمانينات وانطلقت مع التسعينات ، لتؤكد أن الحضارة الإنسانية قد اقتحمت عوالم جديدة ، بفضل هذه الثورة القائمة على التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات والحاسبات الدقيقة ، مما جعل الخبراء يتفقون على تسميتها بالثورة الصناعية الثالثة ، التى ستصنع حضارة القرن الحادى والعشرين .

● **ثالثاً** : ثورة التحالفات والتكتلات السياسية الاقتصادية الجديدة ، فقد انتهى مع بداية التسعينات انقسام العالم إلى معسكرين أيديولوجيين سياسيين عسكريين متواجهين متصارعين ، هما المعسكر الرأسمالى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، والمعسكر الشيوعى بقيادة الاتحاد السوفيتى .

فى التسعينات زالت خطوط الصراع الساخن والبارد بين المعسكرين ، وذابت حدة المجابهة وتداخلت خطوط التعاون ، وبرز مبدأ الاعتماد المتبادل ، وظهرت فى الأفق تحالفات وتكتلات جديدة ، مثل الوحدة الأوروبية ، وإعادة توحيد الألمانيتين ، والتقارب السوفيتى الأمريكى ، والتحالفات اليابانية الآسيوية .

وكلها تفرض على العالم أوضاعاً جديدة ، وسياسات اقتصادية جديدة وتغيرات فكرية وأيديولوجية جديدة .

ولعل هذه الثورات الثلاث ، تفرض علينا ضرورة التعامل معها بدقة وسرعة وحنكة ، وإلا فاتتنا كل الفرص التاريخية ، فنحن فى حاجة إلى الاندماج فى ثورة الديموقراطية فعلاً لا قولاً فقط ، وإلى اللحاق بثورة التكنولوجيا تطلعاً إلى التنمية الشاملة ، وإلى التنسيق مع ثورة التكتلات الجديدة لحاقاً بالتقدم .

ونزعم أن الديموقراطية مبدأ واعتناقاً وإيماناً وسلوكاً وممارسة ـ هى المدخل الحقيقى لحل معظم مشاكلنا المزمنة . نزعم أيضاً أن عقد التسعينات ، ينتظر منا أن نبنى فى المجال الديموقراطى ، فوق ما تحقق فى الثمانينات ... فما تحقق لا بأس به ، ولكنه ليس نهاية المطاف ومبلغ الأمل ومنتهى الرجاء .

نقول إن البناء فوق ما تحقق حتى الآن من هامش ديموقراطى وحرية تعبير يقتضى أن نلقى نظرة فاحصة وناقدة على الممارسات السابقة ، وننقيها مما شابها من عيوب وتجاوزات وانتهاكات ، ونخلصها من كل القيود والكوابح سواء السياسية أو القانونية أو الإدارية المعوقة ، حتى ننطلق بحرية وفى ظل ضمانات راسخة .

فإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص ، نفضل أن نركز على حرية التعبير عبر وسائل الإعلام والاتصال ، وبشكل خاص عبر الصحافة ، التى نهتم بها أساساً طالما آمنا بأن « لكل فرد الحق فى حرية التعبير ، بما يضمن حرية البحث عن المعلومات والأفكار من أى نوع ، واستقبالها ونقلها ، بغض النظر عن الحدود ، وذلك شفاهة أو كتابة أو طباعة ، بأى وسيلة يختارها »[٥٧] ، وطالما اعتقدنا بصحة الرأى القائل بأن : « حرية تكوين الجمعيات والنقابات والأحزاب ، وحرية الاجتماع والتظاهر ، وحرية التكلم ، والتعبير والنشر ، هى كلها مكونات أساسية لحق الإنسان فى الإعلام والاتصال ، ومن ثم فإن أى عقبة توضع فى وجه هذه الحريات ، تؤدى إلى القضاء على حرية التعبير » .[٥٨]

يفيدنا فى هذا المجال ـ ونحن نراجع عقبات حرية الصحافة والرأى والتعبير خلال الفترة الماضية عملاً على إزالتها فى المرحلة المقبلة ، أن نشيد بدراسة جيدة أعدتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، وهى منظمة مستقلة وحرة ، حول حرية الرأى والتعبير فى مصر ، تلك الدراسة التى لاقت تجاهلاً وتعتيماً من معظم الصحف ، رغم

---

(٥٧) المادة ١٩ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

(٥٨) تقرير لجنة ماكبرايد ـ اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصال ـ اليونسكو .

موضوعيتها ، ورغم دفاعها عن حرية الصحافة والرأى ، ورغم صلاحيتها كمؤشر لقياس الأوضاع وكدليل للعمل فى المستقبل .

□ □ □

فى مواده أرقام ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ ينص الدستور القائم والصادر عام ١٩٧١ ، على كفالة حرية التعبير والرأى والنشر والبحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى والثقافى ، ويحظر الرقابة على الصحف .(٥٩) لكن الدستور حين يحيل هذه المواد ومضمونها إلى القانون ، فإنها تصبح عند الممارسة عديمة الجدوى ، فقد قام المشرع بتقييد حرية الرأى والتعبير وابتكر وسائل وإجراءات ، تجعل من الرقابة على الصحف - مثلاً - أمراً مقرراً دون حاجة إلى رقيب مباشر !!

كما أن العمل بقانون الطوارىء(٦٠) يمنح أجهزة الدولة سلطات واسعة ، ويجيز مراقبة الصحف والمطبوعات قبل النشر ، ومن ثم ضبطها ومصادرتها وإغلاقها ، كما يفرض قيوداً على حرية الاجتماع والانتقال والإقامة ، ويجيز القبض على الأشخاص لمجرد الاشتباه ، وتفتيش منازلهم ، ويمنح رئيس الجمهورية سلطة إصدار أوامر لها قوة القانون ، وتشكيل محاكم استثنائية ، كمحاكم أمن الدولة العليا - طوارىء - والمحاكم العسكرية ، التى يمثل أمامها المدنيون ، ولا يجوز الطعن فى أحكامها ، إنما تخضع فقط لرأى رئيس الجمهورية بالتصديق موافقة أو رفضاً .

فضلاً عن ذلك فإن قانون العقوبات يفرد بابا كاملاً لجرائم الصحافة يضم ٣١ مادة ، تفرض قيوداً شديدة الرهبة على المشتغلين بالصحافة والرأى ، ويتناول هذا القانون بالتجريم الآراء التى يمكن أن توصف بأنها تشكل تحريضاً على كراهية نظام الحكم أو إهانة السلطات أو الجيش أو البرلمان ، أو تشكل دعاية مثيرة للرأى العام أيا كانت الوسيلة المستخدمة فى ذلك ، بالكتابة أو الصور أو الرسومات أو الغناء أو الصياح أو حتى الإيماء !

ثم يجىء قانون الإجراءات الجنائية فيبالغ فى التشدد حين تلزم مادته رقم ١٢٣ ، الصحفيين وغيرهم من المتهمين بالقذف عن طريق النشر فى حق أى موظف عام ، بأن يقدموا خلال خمسة أيام فقط من بدء استجوابهم بياناً بالأدلة على صحة كل فعل أسندوه

---

(٥٩) الدستور المصرى ١٩٧١ .

(٦٠) تسرى حالة الطوارىء فى مصر منذ عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ حتى الآن ، ولم ترفع إلا مرة واحدة فى الفترة من ١٥ مايو ١٩٨٠ حتى أكتوبر ١٩٨١ ، حين أعيد فرضها بعد حادث اغتيال الرئيس السابق أنور السادات .

إلى هؤلاء الموظفين العموميين المقذوف فى حقهم ، وإلا سقط حقهم - المستجوبين - فى إقامة الدليل على صحة هذه الأفعال وأصبحوا مدانين بالقذف حتى لو قدموا بيان الأدلة فى اليوم السادس !(٦١)

أما الذى زاد التشدد تشدداً وعسفاً وتقييداً لحرية الصحافة والرأى ، فقد جاءت به مجموعة القوانين الاستثنائية الشهيرة باسم القوانين سيئة السمعة التى صدرت فى عقد السبعينات وبداية الثمانينات ، وأهمها بالطبع خمسة قوانين هى :

١ - قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ .
٢ - قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ .
٣ - قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .
٤ - قانون محاكم أمن الدولة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .
٥ - قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ .

إذ أضافت هذه القوانين أشكالاً جديدة لمساءلة الصحفيين ورجال الفكر وكتّاب الرأى ، إلى جانب المساءلة الجنائية التى حددها قانون العقوبات ، والمساءلة التأديبية التى جاء بها قانون نقابة الصحفيين ، فمنحت المجلس الأعلى للصحافة سلطة مساءلة أدبية موازية للنقابة أو بديلاً عنها ، وهو الأمر الذى يعارضه الصحفيون تماماً ، بما يتفق مع اعتراضهم على الازدواجية بين قانون نقابتهم وقانون سلطة الصحافة ، الذى جاء ليسلب نقابة الصحفيين بعض ولايتها على أعضائها ومسؤولياتها تجاههم سواء بالدفاع عنهم أو مساءلتهم .

وابتكرت « المساءلة السياسية » أمام المدعى الاشتراكى الذى يرشحه رئيس الجمهورية ، ويحق له مصادرة الأموال والممتلكات والتحفظ على الأشخاص ، واستبعادهم من قوائم الترشيح لانتخابات النقابات والمؤسسات الصحفية .

كما ابتكرت أشكالاً جديدة من القضاء الاستثنائى لمحاكمة أصحاب الرأى ، وهى محاكم أمن الدولة العليا ، والتى يمكن لرئيس الجمهورية أن يضم إليها عسكريين ، ومحاكم القيم التى يشكلها وزير العدل ، مناصفة بين القضاة وغير القضاة ، وهى محاكم ذات طابع سياسى ، تستند إلى قوانين استثنائية منافية للدستور ومبادىء حقوق الإنسان .(٦٢)

---

(٦١) حرية الرأى والتعبير فى مصر - تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان - ٢٧ يونيو ١٩٩٠ .
(٦٢) المصدر السابق .

وفى حين ينص قانون نقابة الصحفيين ـ ١٧٦ لسنة ١٩٧٠ ـ على عدم جواز نقل الصحفى من عمله الصحفى إلى عمل آخر غير صحفى ، أى على عدم جواز تغيير مهنة الصحفى ، فإن القوانين الاستثنائية سالفة الذكر تبيح نقله إلى وظائف أخرى لا علاقة لها بالصحافة ، وبالتالى منعه من مزاولة مهنته ، فضلاً عن أنها تقنن العزل السياسى ، من خلال حظر الانضمام للأحزاب السياسية أو ممارسة أى نشاط سياسى ، أو الترشيح لمجالس إدارات الصحف أو نقابة الصحفيين واتحادات الكتاب ، أو الترشيح للبرلمان ، فى حال كتابة مقالات أو الدعوة لآراء يكون من شأنها المساس بمصالح الدولة ، أو التحريض ضد السلام الاجتماعى ، أو كراهية نظام الحكم ، وكلها ـ كما هو واضح ـ تعبيرات مطاطة غير محددة ، لها طابع سياسى أكثر من الطابع القانونى ، يسهل استغلالها لمعاقبة الكتاب والصحفيين وتقييد حرية الرأى والتعبير .

□ □ □

وعلى الرغم من كل هذه القوانين العادية والاستثنائية التى تضع قيوداً على حرية الصحافة والرأى والتعبير ، إلا أن وضع هذه الحرية فى مصر ، يعتبر وضعاً أفضل نسبياً ، مقارنة بالدول العربية الأخرى من ناحية ، وبدول العالم الثالث من ناحية أخرى ، ذلك أن الصحافة بشكل عام ، والصحافة الحزبية بشكل خاص ، تتمتع طوال السنوات الماضية بقدر كبير من حرية النقد ، وبخاصة النقد السياسى ، الموجه للسلطات وللمسؤولين الكبار والصغار .

« ولكن فى المناسبات التى ترتفع فيها حرارة النقد السياسى الموجه ضد سلطات الدولة ، يجرى التلويح بأن سماحة النظام وأريحيته فقط ، هى التى تسمح للمعارضين ، بأن ينتقدوا بهذا القدر من الحرية ، وأن هذه السماحة يمكن أن تكف فى أى لحظة لتتخذ إجراءات استثنائية بحق رجال الفكر والسياسة والصحافة .

« والانتقائية لا تتعلق بمناسبات سياسية فحسب ، بل أيضاً بالسياسة اليومية وتغيراتها ، فعلى الرغم من أن قانون العقوبات يجرم كل من يهين رئيس دولة أجنبية ، عرفت الصحافة المصرية خلال السبعينات ألواناً من السب والقذف ، فى حق بعض رؤساء الدول العربية وملوكها ، تلك التى كانت العلاقات مقطوعة بينها وبين مصر فى ذلك الوقت ، بسبب اتفاقات كامب ديفيد ، ولم يقدم صحفى واحد للتحقيق ، ولكن مع بداية تطبيع العلاقات مع الدول العربية تدريجياً فى الثمانينات ، بدأ يختفى بشكل موازٍ ،

ذلك القاموس الخاص من السب والقذف ، ليقتصر على بعض رؤساء الدول التى لم تتحسن علاقاتها بمصر » .(٦٣)

نستنتج من ذلك أن تطبيق القوانين وبخاصة فيما يتعلق بحرية الرأى والتعبير ، يخضع للملابسات السياسية وظروفها .. أكثر مما يخضع للضوابط القانونية السليمة ، فالسلطات المسؤولة تطبقها بشدة وحزم إذا رأت أن الآراء المنشورة تتعارض مع توجهاتها السياسية ، وتتجاوز عنها وتغمض العين إذا كانت تتفق مع هذه التوجهات .

وهى تتشدد إذا جاء النقد من الصحف الحزبية المعارضة ، وتتساهل إذا كان من جانب الصحف القومية ، المملوكة لمجلس الشورى نيابة عن الدولة ، الذى يسند إليه قانون سلطة الصحافة ، السيطرة شبه الكاملة على المؤسسات الصحفية القومية ، بحكم حقه فى تعيين رؤساء مجالس إدارات هذه المؤسسات ورؤساء تحرير الصحف القومية ، و ٦٠ فى المئة من أعضاء مجالس إداراتها ونفس النسبة من أعضاء الجمعيات العمومية لهذه الصحف ، والباقى بالانتخاب ، فضلاً عن ٨٠ فى المئة من أعضاء المجلس الأعلى للصحافة الذى يشرف على شؤون الصحافة بكل فئاتها ، ويملك سلطة التحقيق مع الصحفيين أو تحويلهم للنيابة ، والتصريح لهم بالعمل مع الصحف الأجنبية ، كما يملك وحده سلطة البت فى التصريح بإصدار الصحف .

ووفقاً لكل هذه السلطات فإن المجلس الأعلى للصحافة امتدادا للمالك « القانونى » وهو مجلس الشورى ، يستطيع التحكم مباشرة فى السياسة الرئيسية لإدارة الصحف القومية ، تحريراً وتوزيعاً وإعلاناً وطباعة طبقاً لقانون سلطة الصحافة .(٦٤)

□ □ □

وعلى الرغم من عدم وجود نص قانونى يبيح مراقبة الصحف إلا أنه من خلال استئثار مجلس الشورى ، بتعيين رؤساء التحرير ، يمكن التحكم بشكل يومى فى التوجه العام للصحف القومية ، غير أنه من الملاحظ أن مقالات كبار الكتّاب ، وبخاصة الأعمدة الثابتة ، لم تعد تراقب ـ بطريقة مباشرة ـ منذ بداية الثمانينات إلا فيما ندر ، كما تلتزم الصحف القومية بحق الرد والتصحيح ـ الذى أوجبه القانون ـ فى كثير من الحالات ، وقد أصبحت تفسح مساحة من صفحاتها للرأى المخالف وتتيح ـ أكثر من ذى قبل ـ حرية

(٦٣) المصدر السابق .

(٦٤) رغم كل سلطات الملكية القانونية هذه ، فإن مجلس الشورى لا يتدخل عملياً فى إدارة الصحف القومية بشكل مباشر ، لكنه يفوض من يعينهم رؤساء لمجالس الإدارات ورؤساء للتحرير ، رغم أن ذلك لا يغير من حقيقة الملكية وحقها فى الإدارة .

النقد السياسى ، ولكن فى حدود معينة ، تتفاوت من صحيفة لأخرى ، وتختلف وفقاً لشخصية رئيس التحرير ، ومدى اتساع أفقه السياسى ، وفهمه لحرية الصحافة وتسامحه مع الآخرين .

والخلاصة أن هذا يمثل ظاهرة إيجابية يجدر الاعتراف بها وتشجيعها ، فى مقابل ضرورة كشف الاهتزاز الذى يعانى منه بعض رؤساء التحرير الآخرين ، الذى يضيقون بحرية الرأى المخالف ، حتى فى ظل سماحة الدولة ، وفى غياب الرقابة المباشرة لأن فى أعماقهم يرقد رقيب ذاتى ، يضغط بقوة على العقول المرتعشة حفاظاً على المنصب ، والمكسب ، وخوفاً من الحساب والعقاب !!

وإضافة إلى الرقابة غير المباشرة التى تخضع لمقاييس رؤساء التحرير ، فإن حرية الصحافة بدأت خلال السنوات الأخيرة تعانى من بروز ظاهرة جديدة تؤثر تأثيراً سلبياً ملحوظاً عليها ، وهى ظاهرة التوسع فى استخدام قرارات حظر النشر ، التى يصدرها النائب العام .

ففى الفترة من ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨ صدر ٤٨ قراراً بحظر النشر فى عدد من أهم القضايا التى يجرى فيها التحقيق ، أى بمعدل قرار بالحظر كل شهر ، تتصل معظمها بقضايا كبرى تهم المجتمع ، مثل تمرد قوات الأمن المركزى ، وقضية ثورة مصر ، فضلاً عن قضايا أخرى ، وبخاصة قضايا الفساد والإفساد التى تورطت فيها بعض الرموز المهمة .

ومن الملاحظ أن النائب العام لا يسبب قراراته بحظر النشر ولا يحدد مدة سريانها ، ولا يقدم حيثياتها التى توضح أنه يتخذها لأسباب تتعلق بالنص القانونى ، الذى يعطيه هذا الحق ، كما أنها تصاغ بطريقة غامضة لا تتيح لمن يقرؤها من المسؤولين عن النشر فى الصحف ، معرفة المطلوب حظر نشره ، مما يفتح الباب واسعاً أمام تقييد حرية الصحافة فى النشر ، وحرية الصحفيين فى الحصول على المعلومات ، وبالتالى حرية الرأى العام فى معرفة الحقائق .[٦٥]

□ □ □

الآن بعد الغوص فى حقيقة أوضاع حرية الصحافة وممارساتها فى مصر ، بجانبيها الإيجابى والسلبى ، ما لها وما عليها ، يجدر أن نستخلص النتائج الواقعية السليمة بعيداً عن التهويل أو التهوين .

---

(٦٥) حرية الرأى والتعبير فى مصر ـ مصدر سابق .

ففى مصر الآن هامش ديموقراطى معقول نسبياً ، لكنه يحتاج إلى تعميق وترسيخ وفقاً لأسس قانونية وسياسية وعملية ثابتة .

وفى مصر الآن بالتالى قدر ملحوظ من حرية الصحافة وحرية الرأى والتعبير هى الأفضل - نسبياً أيضاً - مقارنة بدول الجوار عربية كانت أو إفريقية .

لكن الأمر يحتاج إلى تحويل هذه الهوامش - الإيجابية - إلى قواعد رئيسية تحكم الحاضر والمستقبل ، بعيداً عن ضغوط السياسات المتغيرة والأهواء المتقلبة والأمزجة الفردية . ولحسن الحظ فإن فى مصر الآن « حركة عامة » نشيطة ومستنيرة - قوامها بعض المثقفين والسياسيين والصحفيين والكتّاب - تساندهم معظم النقابات المهنية والأحزاب وهيئات التدريس بالجامعات ومنظمة حقوق الإنسان ، هدفها فى النهاية دفع حركة الديموقراطية وحرية الرأى والتعبير إلى آفاق أوسع وأرحب ، تتناسب مع التراث الديموقراطى للشعب المصرى ، ومع تطلعاته إلى مستقبل أفضل من ناحية ، وتتلاقى فى نفس الوقت مع ثورة الديموقراطية التى تسود العالم الآن ، من ناحية أخرى .

وثمة اتفاق عام بين كل هؤلاء على أن المدخل الحقيقى لذلك ، هو البدء على الفور بإطلاق حرية الرأى والصحافة ، وتخليصها من كل القيود القانونية والإدارية المعوقة .

ومن ثم فإن أمامنا الآن « الوصايا العشر » التى تفتح الطريق لتوفير الضمانات التالية ، ونعنى تحديداً :

١ - إطلاق حرية إصدار الصحف لكل القوى السياسية والاجتماعية وللمواطنين المصريين بلا تفرقة .
٢ - إطلاق حرية تداول المعلومات ، بإلغاء القوانين التى تحجب بعض المعلومات ، باستثناء المعلومات الخاصة بالدفاع الوطنى ، وإسقاط الإجراءات التى تعرقل حرية انسياب هذه المعلومات فى الدولة والمجتمع .
٣ - إلغاء كل أشكال الرقابة على النشر وتداول المطبوعات وضمان حرية الإبداع الفكرى والفنى والثقافى .
٤ - تمكين كل التيارات الفكرية والسياسية من ممارسة حرية التعبير عن نفسها ، عبر وسائل الإعلام والاتصال - خاصة ذات الأثر الجماهيرى - كالإذاعة والتليفزيون ، وتخفيف قبضة الدولة المطلقة عليها .
٥ - التصديق على البروتوكول الاختيارى الملحق بالعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٦٦ .

٦ - إعمال المادة ١٥١ من الدستور التى تنص على إعطاء الاتفاقيات الدولية وضع التشريع المحلى ، ومراجعة التشريعات المصرية فى ضوء الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التى صدقت عليها مصر ، لإسقاط النصوص المجحفة والمواد المتعارضة .

٧ - إنهاء حالة الطوارىء القائمة بما تمثله من قيد على حرية الرأى والتعبير .

٨ - إسقاط مبدأ « الجريمة السياسية » وإلغاء المادة ٩٨ من قانون العقوبات التى قننت هذا المبدأ وحرمت حرية الفكر والعقيدة .

٩ - إلغاء كل القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات وبخاصة المواد من ١٤ - ٢٠ ، والمواد من ٣٥ - ٤٨ من قانون سلطة الصحافة ، والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ١٦ من قانون حماية القيم من العيب ، والمواد ١ - ١٠ من قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، والمواد ٣ و ٤ و ١٧ من قانون الأحزاب السياسية - نظراً لما تفرضه كل هذه المواد من قيود على حرية الرأى والتعبير خاصة .

١٠ - إعادة النظر فى الأحكام الواردة بقانون العقوبات الخاصة بجرائم الصحافة والنشر ، وإلغاء المواد ١٠٢ ، ومكرر و ١٧٤ و ١٧٦ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٩٢ ، والمواد من ١٩٤ إلى ٢٠١ ، وإلغاء المادة ١٢٣ - الفقرة الثانية من قانون الإجراءات الجنائية ، مع النص صراحة على عدم جواز التحقيق مع المتهمين ، فى قضايا الرأى والفكر ، إلا بمعرفة قاض من قضاة التحقيق الطبيعيين .

تلك هى الوصايا العشر ، الضمانات القانونية ، الضرورية لانطلاق حرية الصحافة والرأى والفكر فى مصر ، الدولة التى كانت رائدة فى إدخال الصحافة إلى الشرق ، مثلما كانت رائدة فى العمل الديموقراطى وكفالة الحريات ، ضمن الموجة الثانية من دول العالم ، التى مارست الديموقراطية ابتداء من عام ١٨٦٦ مع بزوغ أول شكل برلمانى ، ذلك المتمثل فى مجلس شورى النواب ، ومع ظهور أول جريدة مصرية مستقلة فى عام ١٨٦٧ هى « وادى النيل » ...

فهل هذا كثير على مصر .. وطن الحرية والاستنارة ؟!

المراجـع الأساسيـة

أولا - المراجع العربية والمترجمة

١ - ابراهيم عبده ...... تاريخ الوقائع المصرية

٢ أحمد الصاوى .... فجر الصحافة فى مصر

٣ - أحمد حمروش ...... قصة الصحافة فى مصر

٤ - آلان وستين ...... الحياة الخاصة والحرية

٥ - أمورى رينكور ..... القياصرة القادمون

٦ - انطوان بطرس ...... المعلوماتية على مشارف القرن الواحد والعشرين

٧ - توفلر .... صدمة المستقبل

٨ - ج . كول ...... تاريخ الفكر الاشتراكى

٩ - جان دارسى .... حق الإنسان فى الاتصال

١٠ - جمال العطيفى ..... حرية الصحافة

١١ - خليل صابات ، سامى عزيز ، يونان رزق .. حرية الصحافة فى مصر

١٢ - دومينيك بارودى ..... المسألة السياسية الديموقراطية

١٣ - ديفيد وايز وآخرون .... الحكومة الخفية

١٤ - دينا جلال ...... المعونة الأمريكية لمن .. مصر أم أمريكا ؟

١٥ - رياض شمس ... حرية الرأى وجرائم الصحافة

١٦ - صلاح الدين حافظ .... دراسات ومقالات عن حرية الصحافة نشرت بالأهرام ومجلة الدراسات الإعلامية

١٧ - عبد القادر ياسين .... صحفيون فلسطينيون من العهد العثمانى إلى عهد الانتداب البريطانى

١٨ ـ عبد الله البستانى ... حرية الصحافة
١٩ ـ غايتان بيكون .... آفاق الفكر المعاصر
٢٠ ـ فاروق أبو زيد .... مدخل إلى علم الصحافة
٢١ ـ كامل زهيرى .... نظرات على حرية الصحافة
٢٢ ـ لوخ جونسون .... القوة السرية الأمريكية
٢٣ ـ محمد حسنين هيكل .... بين الصحافة والسياسية
٢٤ ـ محمد حسنين هيكل .... سنوات الغليان
٢٥ ـ محمد حسنين هيكل .... ملفات السويس
٢٦ ـ محمد عبد الله .... جرائم النشر
٢٧ ـ محمد عصفور .... الحرية فى النظامين الديموقراطى والاشتراكى
٢٨ ـ مصطفى مرعى .... الصحافة بين السلطة والسلطان
٢٩ ـ هارولد لاسكى .... الحرية فى الدولة الحديثة
٣٠ ـ هارولد لاسكى .... الدولة فى النظرية والتطبيق
٣١ ـ الهيئة العامة للاستعلامات .... الصحافة فى مصر
٣٢ ـ اليونسكو .... دراسات لجنة ماكبرايد عام ٧٨ ، ٧٩ ، ١٩٨٠

ثانيا ـ صحف ومجلات

٣٣ ـ مجموعات الصحف الرئيسية : الأهرام ، الأخبار ، الجمهورية ، الشعب ، الوفد ، الأهالى .
٣٤ ـ مجموعة مجلة الدراسات الإعلامية

ثالثا ـ القوانين والأحكام والدساتير

٣٥ ـ أحكام المحكمة الدستورية العليا
٣٦ ـ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، والعهدان الدوليان المكملان له
٣٧ ـ الدستور المصرى ١٩٧١
٣٨ ـ قانون تنظيم الصحافة ١٩٦٠
٣٩ ـ قانون سلطة الصحافة ١٩٨٠

٤٠ ـ قانون العقوبات المصرى ١٩٣٧
٤١ ـ قانون المطبوعات ١٩٣٦
٤٢ ـ قانون نقابة الصحفيين ١٩٧٠

رابعا ـ موسوعات ودوائر معارف

٤٣ ـ موسوعة حقوق الإنسان
٤٤ ـ الموسوعة العربية الميسرة

خامسا ـ المراجع الأجنبية

1 - Nordenstreng, karle Journalists: Status, Rights, and Responsibilities.
2 - Petrusenko, Vitaly, A Dangerous Game, CIA and Mass Media.
3 - Petrusenko, Vitaly, The Monopoly Press.
4 - Smith, Antony, Politics of Information.
5 - Tebbel, The Media in Africa.
6 - Todrov, Dafin, freedom of Press.
7 - UNESCO - World Communication Report.

رقم الإيداع

١٩٩٣ / ٧٧٠٨

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

هذا الكتاب ـ كما يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل فى المقدمة التى كتبها له ـ هو « فصول تجىء فى زمانها وتجىء فى مكانها ، ولعلها إلى جانب ذلك تجىء من النبع الذى كان ضروريا أن تتدفق منه أفكارا صافية ورائقة عن حرية الصحافة ، حتى وإن اقترنت الحرية بالأحزان فى العنوان الرئيسى للكتاب » .

والمؤلف الذى نذر نفسه لقضية حرية الصحافة فى عمله النقابى ، وفى الندوات والمؤتمرات الدولية والعربية التى شارك فيها ، وفى مقالاته وبحوثه العديدة ، يتناول فى هذا الكتاب الأزمات الكثيرة المعقدة التى تلف الصحافة خاصة والإعلام عامة بموجات ضبابية كثيفة ، وهو يؤكد أن حرية الصحافة ليست حرية الصحفيين ، وإنما هى جزء لا يتجزأ من الحريات العامة للإنسان فى أى زمان ومكان ، وهى التعبير الحقيقى عن جوهر الديموقراطية . وفى هذا فإنه يتناول حرية القهر الديموقراطى ، والصحافة وتحكم السلطة ، وتهافت الممارسة الصحفية ، ثم يسوق وصايا عشر لهذه الحرية .



مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام

التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء ـ القاهرة

مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر